SUDAN'S UNFINISHED DEMOCRACY

The Promise and Betrayal of a People's Revolution



WILLOW BERRIDGE, JUSTIN LYNCH, RAGA MAKAWI & ALEX DE WAAL

ديمقراطية السودان غير المكتملة

/أفريقي / نقاشات

نقاشات أفريقية هي سلسلة من الكتب القصيرة حول أفريقيا المعاصرة والقضايا والنقاشات الحرجة المحيطة بالقارة. الكتب أكاديمية وجذابة، وموضوعية، وموضوعية. تركز على مسائل العدالة والحقوق والمواطنة؛ والسياسة والاحتجاجات والثورات؛ والبيئة والأرض والنفط والموارد الأخرى؛ والصحة والمرض؛ والاقتصاد: النمو والمساعدات والضرائب والديون وهروب رأس المال؛ والعلاقات الدولية لأفريقيا ودراسات الحالة القطرية.

مديرة التحرير، ستيفاني كيتشن

محررو السلسلة

آدم برانش

أليكس دي وال

ألسيندا هونوانا

إبينيزار أوباداري

كارلوس أويا

نيكولاس ويستكوت

ويلو بريدج، جاستن لينش، راجا مكاوي، وأليكس دي وال

ديمقراطية السودان غير المكتملة

وعد وخيانة ثورة شعبية

مطبعة جامعة أكسفورد

المعهد الأفريقي الدولي

مطبعة جامعة أكسفورد

مطبعة جامعة أكسفورد هي قسم تابع لجامعة أكسفورد. وهي تعزز هدف الجامعة المتمثل في التميز في البحث والمنح الدراسية والتعليم من خلال النشر في جميع أنحاء العالم.

أكسفورد نيويورك

أوكلاند، كيب تاون، دار السلام، هونغ كونغ، كراتشي، كوالالمبور، مدريد، ملبورن، مكسيكو سيتي، نيروبي، نيودلهي، شنغهاي، تايبيه، تورنتو. لها مكاتب في الأرجنتين، النمسا، البرازيل، تشيلي، جمهورية التشيك، فرنسا، اليونان، غواتيمالا، المجر، إيطاليا، اليابان، بولندا، البرتغال، سنغافورة، كوريا الجنوبية، سويسرا، تايلاند، تركيا، أوكرانيا، فيتنام

أكسفورد علامة تجارية مسجلة لمطبعة جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة وبعض الدول الأخرى.

نُشر في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة مطبعة جامعة أكسفورد، 198 ماديسون أفينيو، نيويورك، نيويورك 10016

 بيانات الفهرسة أثناء النشر بمكتبة الكونغرس متاحة

رقم ISBN: 9780197657546

طُبع في المملكة المتحدة

هذا الكتاب مخصص للسودانيين الذين خاطروا بحياتهم في النضال من أجل الحرية والتغيير، وخاصة أولئك الذين لم يعيشوا ليروا اليوم الذي أصبحت فيه أحلامهم بالديمقراطية والعدالة في متناول اليد.

المحتويات

ملاحظات

المراجع

الفهرس

مقدمة وتقدير

هذا الكتاب هو ثمرة تعاون بين أربعة أفراد لديهم ارتباطات مختلفة بالسودان. ويلو بيريدج مؤرخة متخصصة في سودان ما بعد الاستعمار. جاستن لينش صحفي وعامل إنساني عاش في السودان طوال الأحداث الموصوفة في هذا الكتاب. راجا مكاوي ناشط ديمقراطي ومحرر شارك بشكل وثيق في الانتفاضة الديمقراطية. أليكس دي وال يعمل في السودان كباحث وناشط ووسيط في النزاعات منذ عام 1984

كلٌّ منا يُقدّم مجموعةً مختلفةً من وجهات النظر والرؤى والأساليب. لقد ساهمنا جميعًا في كل فصل. ومع ذلك، فإن الفصل الثاني هو في المقام الأول من عمل أليكس دي وال، والفصلان الثالث والثالث من تأليف جاستن لينش في الغالب، والفصل الخامس من تأليف ويلو بيريدج بشكل رئيسي؛ وقد ساهمت راجا مكاوي في جميع أنحاء الكتاب. ما حاولنا القيام به هو كتابة

كتاب يجمع بين السرد اللحظي الذي يُجسّد المباشرة وعدم التحديد، مع العلوم التاريخية والسياسية التي تضع الأحداث في سياقها. لقد سعينا إلى الجمع بين البنية والفاعلية، والتحليلات من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. تجمع الفصول الأربعة الأولى بين تحليلٍ متعمقٍ للتطورات السياسية المتكشفة مع تأملاتٍ حول دور الاقتصاد السياسي وديناميكيات النوع الاجتماعي وصنع السياسات الدولية. يتناول الفصل الخامس تاريخ السودان ويقارن بين التجارب الثورية الحالية وتجارب الماضي القريب للسودان، وخاصةً ثورتي 1964 و1985. يقدم الفصل الأخير بعض التأملات حول التحديات التي تواجه جهود السودان التي لا تزال غير مؤكدة نحو الديمقراطية

نود أن نشكر جميع من ساهموا بوقتهم لنا خلال إنتاج هذا الكتاب: ونخص بالذكر عبد الله حمدوك وياسر عرمان؛ ويسرا محمد التي ساعدت في جمع المعلومات لإثراء مسار أجندة حقوق المرأة بعد الثورة. كما نتقدم بجزيل الشكر لفريق هيرست، بمن فيهم لارا ويزويلر-وو، وكاثلين ماي، وأليس كلارك، على عملهم الدؤوب في إنتاج هذا الكتاب. ونتقدم بالشكر بشكل خاص لمحررتنا، ستيفاني كيتشن، على صبرها المستمر ومساهماتها العديدة المفيدة والمدروسة. لولا فريق برنامج أبحاث الصراعات في كلية لندن للاقتصاد، الذي استضاف الحدث الذي انبثق منه هذا المشروع، لما كان الكتاب ليُثمر أبدًا. ونتوجه بشكر خاص إلى ريم تركماني وعزاريا مورغان تتقدم ويلو بيريدج بالشكر أيضًا لفريق جمعية دراسة السودان (المملكة المتحدة)، بما في ذلك عظيم الحسن وماوان مورتات، لاستضافتهم مساهمتها في الندوة الإلكترونية المستندة إلى الفصل الخامس، والتي كانت مصدرًا لملاحظات قيّمة. ومن بين الآخرين الذين ساعدت أفكارهم وملاحظاتهم في

تشكيل وجهات نظرنا أثناء تطوير الكتاب: إدوارد توماس، وجان بابتيست غالوبين، وراشيل إيبريك، وعبد الوهاب الأفندي، وعبد المحمد، وعمار جمال، وعبد الله أحمد عيدروس، وعلي عبد الرحمن.

استفاد الكتاب من الدعم المالي من مؤسسة السلام العالمي

١

الحرية والتغيير

سارت سماهر مبارك في شوارع الخرطوم الخالية وهي تشعر بالإحباط. ظننت أنها ستسير ضد نظام عمر البشير إلى جانب مليون شخص. لكن بدلًا من ذلك، تجولت بمفردها. شاهدت صبيًا يركل التراب وهو يسير إلى منتصف الطريق. كان ذلك في 6 أبريل/نيسان 2019

تُعتبر سماهر رمزًا لأولئك الذين جلبوا الثورة إلى السودان في القرن الحادي والعشرين. فهي فتاة متعلمة وشابة ومكرسة لمُثُل مدنية عالمية لما يمكن أن تكون عليه بلادها، وتُجسد كل ما كان نظام البشير الاستبدادي يحاول قمعه. كانت عضوًا مُخلصًا في نقابة الصيادلة ومتحدثة باسم تجمع المهنيين السودانيين، الذي كان يُنظم الاحتجاجات ضد الحكومة في الخرطوم والمدن الكبرى الأخرى. إن مدى تمثيل أشخاص مثل سماهر للشعب السوداني ككل،

وتحريضهم على الثورة السودانية، هو سؤال سنعود إليه. منذ أن استولى البشير على السلطة قبل 30 عامًا، بصفته واجهة للمجلس العسكري الإسلامي، كانت هناك مقاومة مسلحة وغير مسلحة، لكن مظاهرات عام 2019 حملت معها شعورًا ملموسًا أكثر من ذي قبل بأن التغيير الحقيقي في متناول اليد

استنشق الصبي في منتصف الطريق نفسًا حادًا وصرخ: "حرية، سلام، عدالة!" نظر سماهر حوله، على أمل أن تكون إشارة. صرخ الصبي مرة أخرى. ومع ذلك، لم يحدث شيء. تساءلت سماهر عما إذا كانت المقاومة قد انكسرت؛ وما إذا كانت الاحتجاجات قد تبددت، مثل الكثير من الاحتجاجات السابقة. ربما كان السودان محاصرًا. ثم صرخ الصبي للمرة الثالثة: "حرية، سلام، عدالة!"

غادر المتظاهرون منازلهم وتدفقوا على الشوارع. أمالت النساء رؤوسهن وصرخن في سماء الخرطوم الصافية في أبريل. كان ذلك أشد أوقات السنة حرارة. رددن "مدنية!"، وهي كلمة تدل على قيم الحكم المدني والكرامة والديمقراطية، وربما أفضل ترجمة لها هي "المدنية". كانت دعوة حاشدة للمقاومة، إلى جانب "تسقط بس!"، والتي تعني "اسقط بس!" - وهي المطالبة برحيل اللص القبيح المسن الذي يرتدي زي الجيش والذي حكم البلاد لجيل كامل. هتفنَ "يسقط حكم اللصوص!". وُلد أكثر من نصف سكان السودان منذ عام 1989. لم يُتح سوى لمن تزيد أعمارهم عن 51 عامًا فرصة التصويت في انتخابات مهمة، مما يعني أن القادة السياسيين النشطين خلال التجربة الديمقراطية السابقة في السودان قد دخلوا الآن سن التقاعد

المعتاد. أراد المتظاهرون إسقاط النظام، وبعد ذلك حلموا بأن أي شيء سيكون على ما يرام

ممكن.

ردد الشباب هتافاتهم، وهم يلوحون بأذرعهم في الهواء. انضمت سماهر إلى هذا الحشد. لو لم تكن الهتافات عالية جدًا، لكانت سمعت صوت الصنادل وهي تتجول في الشوارع، صوتًا يبشر بالحرية. سمحت سماهر لتيار الشعب أن يحملها إلى مركز نقطة تحول ثورة السودان. انتهى بها الأمر خارج مقر القيادة العسكرية حيث كان مئات الآلاف من الناس يتجمعون فيما سيُطلق عليه "الاعتصام"، وهو معسكر في مقر قيادة الجيش في وسط الخرطوم، كان يمثل تحديًا مباشرًا للضباط العسكريين الفاسدين، وتعبيرًا حيًا عن مُثُل المتظاهرين من أجل سودان مُتحول.

لم يكن مقر القيادة العسكرية هو المقر الرسمي لسلطة الدولة. كان القصر الجمهوري يقع على بُعد ميلين آخرين، وهو مبنى أنيق ولكنه باهت من الحقبة الاستعمارية، تفتح أبوابه مباشرة على كورنيش النيل الأزرق، بجوار مبنى ضخم جديد شيده الصينيون، وكانت أسقفه عالية جدًا لدرجة أنها جعلت حتى أكثر الأشخاص غرورًا يشعرون بالضآلة كان رؤساء الدول الزائرون يتجهون بسياراتهم إلى هذا القصر المزدوج، حيث تُشغّل مواكبهم الأمنية مركز المدينة. لكن السلطة الحقيقية كانت تُمارس من داخل المجمع الفرعوني الشاسع للمقر العسكري، حيث كان يُوجَّه الإكراه وتُوزَّع الأموال،

وحيث يُحدَّد مصير السودان في نهاية المطاف. سيطر على المقر ثلاثة مبانٍ مكتبية ضخمة، أحدها مربع الشكل، والآخر يُفترض أنه مُصمَّم على شكل سفينة، والثالث يُشبه طائرة صغيرة. بجواره مبانٍ مُخبأة خلف جدار سميك يُخفي المركز الرئيسي لأجهزة الأمن والمخابرات. كان داخل الأسوار ضيقًا، مع مدينة صغيرة تضم متاجرها وبنوكها ومحطات وقودها ومكاتبها. كان داخله أيضًا منزل فخم كان مسكن البشير الخاص ومكتبه السياسي، حيث كان يُقيم مرتين أسبوعيًا يومًا مفتوحًا لضباط الجيش المُكلَّفين ومجموعة متنوعة من مُقدِّمي الالتماسات ذوي النفوذ. لقد أحسن المتظاهرون اختيارهم. كان المجمع مُحاطًا بجدار ذي أسوار وهمية وبوابات عثمانية الطراز. لم يكن ليصمد أمام حصار حقيقي. ولم يكن الجيش مستعدًا لحصار مدني أيضًا.

إن قصة كيف أطاح متظاهرون مثل سماهر بالبشير هي دليل سوداني مميز لكيفية الإطاحة بنظام مكروه، وهي أيضًا نسخة من نص متبع على نطاق واسع لحركات الاحتجاج اللاعنفية التي أُعيدت في جميع أنحاء العالم. كان قلب الحركة هو تجمع المهنيين السودانيين، وهو تجمع للنقابات العمالية كان لديه في البداية أهداف أكثر تواضعًا - بشكل أساسي، أجور أفضل. تولى تجمع المهنيين السودانيين دور تنسيق شبكة مزدهرة من لجان المقاومة في الأحياء، التي تأسست بالفعل أو كانت في طور النشوء بسرعة، وتتشارك أساليب غير عنيفة ومُثُل ديمقراطية، متحدة بتصميمها على إسقاط البشير وزمرته وأصدقائه. كانت كل لجنة مقاومة عبارة عن مجموعة من 20 إلى 50 شخصًا في حي، معظمهم من الشباب، وكانوا بمثابة نادٍ اجتماعي.[1] كان العديد من قادة تجمع المهنيين السودانيين في الشتات، ولديهم شبكات

ومهارات أثبتت أهميتها للمقاومة، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا أقل قدرة على مواجهة التحديات التي تلت ذلك لم يكن الثوار المدنيون في السودان مستعدين جيدًا لسلطة الدولة التي سقطت فجأة في قبضتهم. كان شعار "تسقط بس!" مناسبًا للغرض، ولكنه غرض محدود فقط. بدت الطاقة الملموسة لقوة الشعب وكأنها تعد بإمكانية أي شيء.

لم تكن المثالية وحدها هي التي غذت الانتفاضة. كان هناك أيضًا حرمان وجوع. انهار الاقتصاد المزدهر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما كان السودان يضخ النفط، في حالة تقشف فوضوية. كان التضخم مرتفعًا، وقلت الوظائف، وأصبح الوقود والخبز نادرين. التهم الجيش معظم الميزانية الوطنية. شجب النقاد من اليسار "الدولة العميقة": شبكة رجال الأمن، ورجال الأعمال، وأصدقائهم الذين مارسوا السلطة الحقيقية.2

في العامين ونصف العام منذ ثورة أبريل 2019، استمرت المشاكل الهيكلية

لا يزال الاقتصاد السياسي في السودان قائمًا. لقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية. لا تزال السياسة السودانية تعمل كسوق تنافسية يمكن فيها لأولئك المهرة في المساومات السياسية أن يحوّلوا اضطرابات الأحداث لصالحهم. لقد تم إضعاف بناء المؤسسات الديمقراطية من خلال المواجهات مع السياسة المعاملاتية وخزائن الدولة الفارغة. لم يكن من الممكن التخلص من التفاوتات في الثروة والنفوذ السياسي، التي شكلتها الجغرافيا ولون البشرة

لفترة طويلة، بسهولة على الرغم من الهتافات الثورية تضامنًا مع سودان أكثر وحدة وضد سياسات المركز العرقية الإقصائية: "أيها العنصري المتغطرس، كل البلاد دارفور!". يتحسر بعض الثوار المدنيين في السودان على الفرص الضائعة، متهمين زملاءهم بخيانة مُثُلهم العليا؛ بينما يعترف آخرون بأن تطلعاتهم كانت غير واقعية وأن التحديات كبيرة للغاية. في وقت كتابة هذا التقرير، كانت شعلة الديمقراطية في السودان تتلاشى.

كيف بدأت الثورة

إن العمل الرئيسي للثورة السودانية هو المواجهة بين الانتفاضة المدنية والبشير: الشعب يواجه طاغية منذ توليه السلطة عام ١٩٨٩، لم يُعجب البشير بالسودانيين أو كانوا على استعداد للتضحية من أجله، بل كرهه الكثيرون، وكرهوا الجشعين والقساة المحيطين به، والجهاز الذي بنوه. لكن الاستياء لا يصنع ثورة. بل إن قصة الانتفاضة المدنية السودانية هي قصة كيف نُظم هذا الغضب والاستياء في تحالفات وحُشد في عمل جماعي.
سرعان ما أصبحت المظاهرات، التي نُظمت مع مجموعات محلية نشأت في كل حي، مُنسّقة من قِبل تجمع المهنيين السودانيين، الذي عبأ مطلب التغيير وأعاد تغليفه في هيكل يُمكنه الإطاحة بالديكتاتور. لم يبدأ تجمع المهنيين السودانيين ثورة السودان ولم يدّعِ ملكيتها قط. بل رعت الجماعة التغيير بكونها الهيئة الأبرز التي نظمت الاحتجاجات. تبدأ قصة الانتفاضة المدنية السودانية من جذور متواضعة. كان المتظاهرون متحمسين بشدة للتحول الذي تصوروه. دعم آخرون الانتفاضة ولكن مع ملاحظة أنهم رأوا هذا السيناريو من قبل، ولم ينتهِ بشكل جيد. في الفصل الخامس من هذا الكتاب،

ننتقل من سرد أحداث 2018-2021 إلى منظور تاريخي ومقارن، بما في ذلك إظهار كيف أن الانتفاضات المدنية النموذجية في عامي 1964 و1985 قد أثارت آمالًا كبيرة، لكنها خيبت الآمال بعد ذلك.

كان البشير ديكتاتورًا متقلبًا. فبينما ظل قريبًا من أقدم أصدقائه في الجيش طوال عقوده الثلاثة في السلطة، تغيرت درجات لونه الأخضر الإسلامي على مر السنين، وتغيرت تحالفاته بشكل كبير.[3] على عكس معظم الحكام المستبدين المخضرمين، لم ينجح البشير أبدًا في تنمية عبادة الشخصية. في المناسبات القليلة التي حاول فيها القيام بذلك، سُخر من جهوده على نطاق واسع. لم يُلقِ سوى القليل من الخطب العامة. أظهرت ملصقات الحملة الانتخابية لانتخابات عام 2010 صورًا معدلة للرئيس في مجموعة متنوعة من الأزياء، ويبدو أصغر بكثير من عمره، مما أثار ضحكًا فكاهيًا وبنفس القدر من الأهمية، كان البشير مدركًا تمامًا لحدود سلطته، ولم يستسلم إلا في أيامه الأخيرة لسوء تقدير متغطرس. خلال السنوات العشر الأولى (1989-1999)، كان البشير في السلطة، لكن الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ حسن الترابي هي التي حددت الأجندة السياسية.4 حتى أن الإسلاميين أداروا سياستهم الخارجية الخاصة لمدة ست سنوات، حتى أصبح تورطهم في الإرهاب تهديدًا وشيكًا للنظام، وبدأ البشير في فرض بعض السيطرة على بدايات تراكم سلطته الحقيقية. في الفترة 1997-1999، حاول الترابي تقليص دور الرئيس إلى مجرد رئيس صوري، وكاد أن ينجح، حتى لعب البشير، الذي بدا محاصرًا، في اللحظة الأخيرة، أقوى أوراقه: أعلن حالة الطوارئ وأقال منافسه.5 على مدى السنوات الست التالية، عزز البشير السلطة التنفيذية في مكتبه، لكن القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل

البلاد، والصيغة الواردة في اتفاقية السلام الشامل لعام 2005، كانت من صنع نائب الرئيس.

علي عثمان طه، النائب السابق للترابي. خلال السنوات الست التي تلت اتفاقية السلام الشامل، من التعايش مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، راكم البشير السلطة وبدد السلطة المؤسسية، على الطريقة الكلاسيكية لزعيم "الخيمة الكبيرة" الوراثي. وقد استُهلكت سنواته الثماني الأخيرة في تسييس السلطة، حيث حان موعد دفع فاتورة أخطاء السنوات السابقة.

بدأ البشير وحاشيته من الجنود ورجال الأمن سنواتهم في السلطة وانتهوا بها على نفس المنوال. عندما نفذوا هم والإسلاميون المدنيون انقلابهم في يونيو 1989 - وأطلقوا عليه اسم "ثورة الإنقاذ الوطني"، رأوا أن التهديد الرئيسي لهم هو المجتمع المدني المنظم. كانت خطواتهم الأولى والأكثر قسوة هي حظر وتفكيك النقابات العمالية والجمعيات المهنية المستقلة، وإرسال العديد من قادتها إلى "بيوت الأشباح" سيئة السمعة وآخرين إلى المنفى في مكانهم، أنشأ الإسلاميون جمعيات جديدة للمحامين والمعلمين والأطباء والمهندسين وغيرهم، تحت نفس الأسماء، ولكن تُدار بالكامل من قبل كوادرهم الخاصة. كانت واجهة للمجتمع المدني تهدف على مر السنين إلى أن تصبح شاملة، ومشروعًا مهيمنًا يُعرف باسم التمكين، ومحاولة لإلغاء أي شكل من أشكال المقاومة المنظمة. ذهبت النقابات ذات الدوائر الانتخابية الحقيقية إلى العمل السري. وواصلت التعبئة ضد ارتفاع الأسعار وخفض الحد الأدنى للأجور من قبل النظام الجديد، لكنها تعرضت للقمع العنيف. بعد اتفاقية السلام الشامل لعام 2005 ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية، خرج هؤلاء

الأفراد إلى العلن مرة أخرى، لكن منظماتهم السابقة كافحت لمنافسة النقابات والجمعيات التي أقرها النظام. ولكن تم التراجع عن شبه تحرير الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل بمجرد اقتراب استقلال جنوب السودان.

اندلعت احتجاجات شعبية، بالكاد لوحظت في ذلك الوقت، في المدن الشمالية خلال أسبوع الاستفتاء في جنوب السودان في يناير 2011. بعد 55 عامًا من وضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية داخل السودان الموحد، صوّت سكان جنوب السودان لصالح الاستقلال. لقد كان ذلك إذلالًا للقيادة وضربة اقتصادية مُدمّرة، حيث أخذ الجنوب معه ثلاثة أرباع نفط البلاد. خشي البشير وقادته الأمنيون من أن تُنذر الاتهامات المتبادلة بشأن فقدان الجنوب والصدمة الاقتصادية الناجمة عن فقدان عائدات النفط بأزمة في الخرطوم. علاوة على ذلك، كانت الانتفاضات المدنية تُسقط الأنظمة في تونس ومصر خلال تلك الأسابيع نفسها. تغلبت القيادة السودانية على الاحتجاجات 10، لكنها بذلك استمرت في إدارة الاقتصاد كما لو كانت لا تزال دولة غنية بالنفط، وحافظت على دعم القمح والوقود دون مساس

زُرعت بذور تجمع المهنيين السودانيين في حوالي نوفمبر 2011 عندما قرر سياسيو المعارضة وقادة النقابات العمالية السرية توحيد بعض الجماعات العمالية. 11 واستندت الفكرة إلى القوة التاريخية التي كانت تتمتع بها النقابات في السابق، ومعرفة أنها إذا شكلت تحالفًا، فسيكون ذلك مفيدًا للطرفين. كانت أهدافهم محددة لتعزيز الأجور وحقوق العمل. يمكن للأطباء توحيد قواهم مع المعلمين وجعل احتجاجات بعضهم البعض أقوى. يقول البعض إن اللحظة الحاسمة الأولى لتجمع المهنيين السودانيين الحديث كانت

احتجاجًا صغيرًا في عام 2012 خارج وزارة حكومية. 12 كان أحمد ربيع، وهو مدرس، واحدًا من ستة أشخاص شاركوا في الاحتجاج. لم تواجه الحكومة مثل هذه الأنواع من الاحتجاجات منذ منتصف التسعينيات، لكن كان لديها جهاز للقمع مُجهز جيدًا. درس جهاز الأمن والمخابرات الوطني الطريقة التي حشد بها القادة المدنيون في تونس ومصر باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. بناءً على هذا البحث، تمكن رجال الأمن من اللحاق بتكتيكات المتظاهرين. كما استخدموا نفس الأساليب القديمة للاعتقال والاحتجاز والتعذيب والتهديد بالاختفاء

كان ربيع والنشطاء الستة شجعانًا لكنهم لم يكونوا انتحاريين. هرعوا من شاحنة صغيرة، والتقطوا صورة مع لافتات تطالب بتحسين الأجور، ثم عادوا مسرعين إلى السيارة. كانت الكثير من الاحتجاجات المبكرة على هذا النحو: وحيدة، صغيرة، ومنسية.

بعد احتجاج عام 2012، لم يكن لتجمع النقابات اسم، لكنه استمر في التنسيق من أجل حقوق العمال. لم يكن هناك قائد. كان الهيكل عبارة عن ائتلاف من ستة

مجموعات: محامون، أطباء، أساتذة، مهندسون، معلمون، وصحفيون. كان لكل نقابة من النقابات الست ممثلان في مجلسها، يصوتان بعد ذلك لاختيار ستة إلى ثمانية أعضاء في أمانة عامة تُنفّذ قرارات المجلس. نجح النهج التوافقي لأن القضايا لم تكن خلافية، وتمحورت في الغالب حول موعد

الدعوة للاحتجاج. ظلّ التحالف سريًا خوفًا من تسلل عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني.

عادةً ما يتاجر المستبدون بالقمع مقابل الرعاية الاجتماعية، وهي استراتيجية "الخبز والسيرك" الكلاسيكية. في عام 2010، كان من الممكن تلخيص رسالة البشير الانتخابية في: "انسوا سنواتي الأولى من انتهاكات حقوق الإنسان، وتذكروا فقط الرخاء الذي جلبه النفط". في السنوات التي تلت بدء السودان تصدير النفط في عام 1999، نمت الميزانية الوطنية بمقدار 13 ضعفًا. استفادت الخرطوم والمدن الرئيسية من طفرة في البناء والاستهلاك والتوظيف. لم تستطع هذه الطفرة أن تدوم، ولم تستطع الاستراتيجية السياسية المبنية عليها أن تدوم. عندما انفصل جنوب السودان، اضطرت الحكومة إلى تقليص نفقاتها. كان البشير يعلم العواقب المحتملة، لذلك راوغ قدر استطاعته. 13

في سبتمبر 2013، قدمت الحكومة جولتها الأولى من إجراءات التقشف. وكما هو متوقع، قام المشتبه بهم المعتادون - الطلاب ومجموعات الشباب والنقابات والجمعيات المهنية - بتنظيم احتجاجات. كان جهاز الأمن والمخابرات الوطني مستعدًا جيدًا ولديه مقومات تحويل الاحتجاج السياسي إلى فوضى عامة. كان أحد التكتيكات هو إدخال عملاء محرضين بين المتظاهرين، الذين لجأوا إلى تحطيم واجهات المتاجر وإحراق محطات الوقود، مما دفع العديد من سكان المدن إلى الشعور بالقلق. استغل تكتيك آخر ثقة الشباب المفرطة الساذجة في وسائل التواصل الاجتماعي، مما سمح

لرجال الأمن بنشر معلومات مضللة قاتلة. تم قمع المظاهرات بقوة مميتة، مما أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص. 14

قد يكون الفشل مُعلِّمًا أفضل من النجاح. بعد خمس سنوات، استخدم جهاز الأمن والمخابرات الوطني نفس التكتيكات، لكن تجمع المهنيين السودانيين تعلم درسه. اتخذ قادة تجمع المهنيين السودانيين أخطاء عام 2013 كقصة تحذيرية: فقد حزنوا على الخسائر البشرية وندموا على الطريق المسدود لأعمال الشغب. لم يرغبوا في إرسال الشباب والشابات إلى حتفهم دون أي مقابل. 15

كانت السنوات الأولى للتجمع العمالي الذي لم يُسمَّ بعد تحالفًا ارتجاليًا أكثر من كونه منظمة ثورية. حدث التقدم بشكل متقطع. نظمت المجموعة احتجاجات صغيرة لسنوات، حيث كان ربما يشارك فيها 12 شخصًا. كانت اعتقالات أعضاء النقابات والقادة أمرًا شائعًا. قال محمد يوسف، وهو أستاذ جامعي وعضو مؤثر في المجموعة: "واجهنا الكثير من الصعوبات في التنظيم". كان يوسف رجلاً عجوزًا ذابلًا بشعر رمادي ينبت في كل اتجاه - ربما شعرة واحدة لكل احتجاج شارك فيه. كان سابقًا عضوًا في الحركة الشعبية لتحرير السودان ولعب دورًا في الحملة للتصويت على إقالة البشير من منصبه في انتخابات عام 2010، وهي الجهود التي تعثرت بقدر ما تعثرت بسبب الصراع الداخلي في المعارضة بقدر ما تعثرت بسبب تصميم حزب المؤتمر الوطني الحاكم على عدم الرضوخ. قال: "سيختفي الناس". لكن الجماعات العمالية أعادت بناء وصقل تكتيكاتها ببطء. سيتذكر التاريخ تجمع المهنيين السودانيين لدوره في عزل البشير، لكن هذا لم يكن ممكنًا لولا

سنوات التجربة والخطأ تلك. تعلمت الهيئة أنه كلما كانت القضية أكثر تحديدًا وفورية، زادت الجاذبية التي حصلت عليها المجموعة. جذبت الأجور المنخفضة والفساد الدعم. لم توحد الأفكار المجردة مثل العدالة هذا العدد الكبير من الناس.

لقد وضعت الحكومة نفسها في فخ التوقعات المرتفعة. فقد استخدمت المكاسب غير المتوقعة من النفط لوضع أكثر من مليون شخص على كشوف رواتب الحكومة، والإنفاق ببذخ على عقود البناء، واستيراد السلع الاستهلاكية الرخيصة، وترسيخ نظام من سياسات المحسوبية كان مكلفًا بما يتجاوز إمكانيات السودان. 16 وبدلاً من استخدام عائدات النفط قصيرة الأجل لبناء اقتصاد مستدام حول الزراعة والتصنيع، أهدر حزب المؤتمر الوطني (وبالمثل، شريكه في الفساد السياسي، الحركة الشعبية لتحرير السودان) الأموال. والأمر الأكثر فتكًا لآفاقه السياسية هو أن الحزب الحاكم في السودان قد تراكم عليه فاتورة مستحيلة لدعم الوقود والغذاء. مثل متهور

تاجر مخدرات، كان ينتشي بما يزوده بنفسه. كان يتسوّل ويقترض ويسرق لإشباع إدمانه. وانكشفت غرور البشير ونظامه، واحدًا تلو الآخر.

بحلول عام 2018، كان اقتصاد السودان ينكمش بوتيرة أسرع مما كان عليه في سنوات طفرة النفط. احتل المرتبة 167 من أصل 187 على مؤشر التنمية البشرية. ابتلع الفساد ميزانية الاستثمار، وأجبرت النفقات الباهظة للسدود الجديدة على نهر النيل البشير على تفكيك الشركة التي بنتها. كانت

مصفاة الخرطوم - وهي إسفنجة أخرى لامتصاص الأموال - سيئة الإدارة لدرجة أن السودان اضطر إلى البدء في استيراد الوقود المكرر. لكن ميزانية الجيش في ذلك العام كانت ثلاثة أضعاف ميزانية التعليم والصحة مجتمعتين. في ذلك الصيف، اتحدت النقابات أخيرًا في تجمع المهنيين السودانيين بهدفها الصريح المتمثل في زيادة الحد الأدنى للأجور. كانت المنصة التأسيسية للمنظمة هي قوانين العمل الرسمية، مما يكشف عن قاعدتها الديموغرافية كانت أغلبية أعضائها من عمال الطبقة المتوسطة - معلمين وصحفيين وعاملين في مجال الصحة، وجميعهم يعانون من ضائقة مالية - في الخرطوم ومدن أخرى، وكانت قياداتها من أعلى المهن - أطباء ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعات. في الوقت نفسه، كان ما يقرب من 90% من النشاط الاقتصادي يتم في القطاع غير الرسمي.

كان الأساس الطبقي الضيق لتجمع المهنيين السودانيين عائقًا، ولكنه كان أيضًا نقطة قوة مهمة. كانت الروابط بين أعضاء المنظمة قوية. كانوا يفكرون على نحو متشابه، ولم يكونوا بحاجة إلى قضاء الوقت في مسائل أوسع تتعلق بالفلسفة السياسية. بدأت حملة تجمع المهنيين السودانيين لزيادة الحد الأدنى للأجور في أغسطس 2018. وأنتجت دراسة حول ركود الأجور وانخفاضها، 18 تلاه مؤتمر صحفي لعرض نتائج الدراسة ووضع قائمة بمطالب الإصلاح. كان ذلك بمثابة مقدمة فعالة للسودان، حيث تحدث اثنان من أعضائه، يوسف ذو الوجه الجلدي، وطبيب شاب كان يكافح من أجل نمو شعر الوجه، يُدعى محمد ناجي الأصم. بالكاد حضر أحد. لم يحظ المؤتمر الصحفي باهتمام إعلامي يُذكر. تجاوزت الأحداث خطة تجمع المهنيين

السودانيين لتقديم قائمة مطالب إلى الحكومة تتمحور حول الحد الأدنى للأجور، ولم تُقدم العريضة أبدًا.

بدأت الاحتجاجات العفوية ضد النظام بعد بضعة أسابيع في عام 2018. بدأت المظاهرات في مدينة الدمازين في 13 ديسمبر، بمشاركة بضع عشرات فقط من الأشخاص أغلق المتظاهرون الطرق من سنار إلى سنجة. ألقت قوات الأمن القبض عليهم وألقت بهم في السجون. لم تكن هذه المظاهرات فريدة من نوعها في السودان، بل كانت تحدث كل أسبوع تقريبًا في بعض أنحاء البلاد. كان الإحباط يغلي لسنوات. لكن ما جعل هذا الاحتجاج الصغير في الشارع يشعل انتفاضة هو حقيقة أنه كان متزوجًا من تحالف يمكنه رعاية الحركة. في 17 ديسمبر، أصدر اتحاد الأطباء بيانًا لدعم الحركة الاجتماعية التي بدأت تتشكل، موجهًا الأطباء في جميع أنحاء السودان لدعمها والمساهمة في نجاحها. بعد يومين، في 19 ديسمبر، اندلعت احتجاج أكبر بكثير في عطبرة، شمال الخرطوم. عطبرة هي المركز التاريخي للنشاط العمالي في السودان، والمستودع المركزي لسكك حديد السودان ومقر اتحاد عمال السكك الحديدية، الذي كان في السابق محرك الحزب الشيوعي السوداني. 19 لقد تبنوا رمز رغيف الخبز، لأنه أصبح باهظ الثمن. "يسقط حكم اللصوص!"، هتفوا. هناك، بدأ المتظاهرون ممارسة حرق مقر حزب المؤتمر الوطني. أصبحت المكاتب المتفحمة رمزًا للمدن "المحررة" - التي لم تعد تحت سيطرة القوات المتشابكة لحزب المؤتمر الوطني وجهاز الأمن والمخابرات الوطني. انتشرت أخبار المظاهرات على وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء السودان. وفي

غضون أيام، اندلعت مظاهرات أخرى في بورتسودان، ودنقلا في ولاية الشمال، والدامر، وبربر، وسنار على التوالي، وامتدت إلى مدن أخرى.

لم يتوقع تجمع المهنيين السودانيين أن تنتشر الاحتجاجات بهذا الشكل. لقد كانت منظمة تركز على تحسين حقوق العمال، لكن قادتها وجدوا فرصة سانحة. واجهت أول سؤال من سلسلة أسئلة من شأنها أن تحدد بسرعة مسار الثورة. هل يجب أن تلتزم بأجندتها

تعزيز حقوق العمال أم تغيير المسار والدعوة إلى إسقاط النظام بأكمله؟ في ظل غياب هيكل قيادي هرمي، انقسمت الحركة حول ما يجب فعله. أراد البعض إبقاء تركيزها منصبًا على تحسين الحد الأدنى للأجور. أما الأعضاء الذين عانوا من صدمة احتجاجات عام 2013 وشعروا بالذنب إزاء مقتل المتظاهرين الشباب، فلم يقتنعوا بأن هذه المسيرات ستكون مختلفة. فقد اعتقدوا أن المزيد من الشباب سيموتون دون أي نتيجة تُذكر. ربما كان من الأفضل العمل داخل النظام الحالي. لكن آخرين اعتقدوا أن أفضل طريقة لتحسين حقوق العمال هي تحقيق الهدف المنشود المتمثل في إزاحة الحكومة تمامًا. فبينما ظل البشير ورفاقه في السلطة، فإنهم سيخنقون أو يُقوّضون أي إصلاح. دعت الحركة إلى احتجاج في 25 ديسمبر/كانون الأول، ولم يُحسم بعدُ مسألة الدعوة إلى إقالة الرئيس. كانت الفكرة أن المشاركين في الاحتجاج سيقررون مستقبل الحركة، وكان القرار مؤشرًا على سمة مهمة في الحركة.

يتميز تاريخ تجمع المهنيين السودانيين بتجنب المواجهة بين أعضائه خوفًا من أن تؤدي هذه المواجهة إلى انقسامات دائمة في الجماعة. يُعد تجمع المهنيين السودانيين منظمة توافقية. كان الهيكل بلا قيادة يعني أن أي انقسامات كبيرة داخل المنظمة ظلت ببساطة دون حل حتى أصبح الجواب واضحًا بشكل ساحق، وهو ما لم يحدث على الإطلاق في بعض الأحيان. راقب قادة تجمع المهنيين السودانيين مسيرة 25 ديسمبر ورأوا أن الناس طالبوا برحيل البشير: وسُمع شعار "تسقط بس!". كانت نقطة تحول حاسمة لأن الجماعة غيرت مهمتها إلى ثورة مدنية.

بعد مسيرة ديسمبر، نشرت الجماعة "جدولًا زمنيًا" لوقت ومكان حدوث المظاهرات كل أسبوع على وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك وتويتر. أتاح ظهور التكنولوجيا ووجود شباب مُعبأين على دراية كبيرة بالتكنولوجيا نقطة تحول في التكتيكات التنظيمية الشائعة، حيث نشر تجمع المهنيين السودانيين في 6 أبريل أول خريطة احتجاجية توضح مسارات المواكب. كانت بمثابة أداة مشتركة ونقطة مرجعية للمعارضين في جميع أنحاء البلاد لمعرفة متى وأين ينظمون احتجاجاتهم وساعد ذلك في تنظيم أشكال أخرى من الاحتجاج أيضًا، عبر الإنترنت وفي الأحياء. تشكلت لجان المقاومة في الأحياء الحضرية في جميع أنحاء البلاد، مُحاكيةً هياكل اللجان الشعبية التي حاول حزب البشير وأجهزته الأمنية من خلالها السيطرة على المدن، ولكن هذه المرة قدمت بديلاً أكثر ديمقراطية وحيوية. لكن العديد من كبار أعضاء تجمع المهنيين السودانيين ظلوا يخشون فشل المسيرات. كانوا يعتقدون أن النظام قوي جدًا. يتذكر القادة رؤيتهم للمسيرات في الخرطوم ورؤية بضع مئات أو آلاف يشاركون، وقلقهم من أن هذا لم يكن كافيًا.

يحاول الثوار إقناعنا بأنهم يتحركون دون خوف، لأن النصر وشيك. في السر، تذكر الكثيرون شكوكهم حول فعالية هذه الاحتجاجات المبكرة. لم يكونوا متمردين مسلحين كان القتل والموت بالنسبة لهم جزءًا روتينيًا من الحسابات السياسية. كل متظاهر ميت كان بمثابة روح زائدة عن الحاجة. محفور في ذاكرتهم الفشل الدموي لاحتجاج عام 2013.20

في ذلك الوقت، كان الرئيس ودائرته المقربة منشغلين بسياساتهم الداخلية. كانوا يفهمون جيدًا مبادئ وممارسات السياسة التبادلية وكيفية تموضع أنفسهم والبقاء داخل النظام، مع مؤامراته وجشعه وطعنه في الظهر. لكنهم قللوا من شأن الاحتجاجات، معتقدين أنهم يستطيعون شراء الجماهير ببعض التنازلات في سعر الخبز، وترهيبهم باستعراض القوة، وممارسة ألعاب سياسية مع القادة بمجرد أن يكتشفوا من هم وما هو ثمن شرائهم. حتى أنهم ذهبوا إلى حد الاستعانة بفتاوى الشريعة بشأن التكلفة الدينية لإنفاذ النظام العام من خلال سفك الدماء من أجل الصالح العام، وهو مبدأ من مبادئ الحكم الرشيد والصالح في الإسلام. كان قادة تجمع المهنيين السودانيين غرباء عن هذه الثقافة السياسية، لكنهم كانوا يعرفون ما يكفي ليكونوا متشائمين. لقد بالغوا في تقدير النظام وقللوا من شأن المتظاهرين

جغرافيات الثروة والسلطة والاحتجاج

من هم هؤلاء المتظاهرون؟ مثل الأمة السودانية نفسها، كانوا متنوعين ومتناقضين وغامضين. أولئك الذين درسوا الانتفاضة السودانية مفتونون

وما زالوا يبحثون عن إجابات.21 يمكننا أن نبدأ بالنظر في كيفية تشكيلهم من خلال الجغرافيا الاجتماعية للسودان.

على مدى قرنين من الزمان، سيطرت الخرطوم على أرض السودان، واستخرجت الموارد من مناطقها الداخلية واستثمرت العائدات في المدينة. لقد كانت البلاد نفسها نموذجًا مصغرًا للإمبراطورية، وكانت السياسة شأنًا حضريًا. قد تؤدي الاضطرابات الطرفية إلى نزوح الملايين وقتل مئات الآلاف، دون إزعاج الطبقة الحاكمة. لطالما حدث تغيير النظام داخل العاصمة.

كانت انتفاضة السودان لامركزية، لكن غالبية كبار القادة تجمعوا حول حي واحد. تقع بري إلى الشرق من وسط مدينة الخرطوم مباشرة، عند كوع النيل الأزرق حيث يقوم النهر بآخر منعطف غربي قبل أن يلتحم مع النيل الأبيض يفصلها عن المدينة الاستعمارية القديمة خط سكة حديد مرتفع يمتد على طول الشارع الرئيسي إلى الحي. أصبحت صور المتظاهرين وجدارياتهم على ذلك الجسر صورًا أيقونية. إلى الشمال، يعبر خط السكة الحديد كورنيش النيل الأزرق ثم النهر نفسه؛ وفي الاتجاه الآخر يقع المقر العسكري والمطار. يقع حي بوري بجوار مقر سلطة الدولة، وله دور تاريخي في ثورات السودان. إنه حي قديم للطبقة العاملة، وموقع أكبر مستشفى عسكري خاص في المدينة، وهو مقر الشرطة. كانت هناك ثكنات عسكرية استعمارية - مركزًا للتخطيط القومي في الانتفاضة القومية السودانية الأصلية عام ١٩٢٤ وقمعها. بعد الاستقلال عام 1956، أصبحت الثكنات، التي لا تزال تحمل كتابات "تومي" المنقوشة على الطوب، مساكن

للطلاب في جامعة الخرطوم، بينما أقام طلاب البكالوريوس في مجمع سكني مدعوم قريب، وهو أحد الكنوز المهملة للعمارة الحديثة في المدينة، والمعروف باسم "القصر الوردي" بسبب لونه الصارخ. بدأ الطلاب الذين تظاهروا عام 1964 من هنا؛ وتآمر هناك المحاضرون الذين كانوا محوريين في انتفاضة عام 1985.

الخرطوم مدينة نصف مبنية باستمرار، معلقة بين البناء والتدهور. الأماكن العامة مغبرة وغالبًا ما تكون مليئة بالحطام والقمامة، والشوارع غير ممهدة. لا تسمح الخدمات المصرفية الإسلامية بالرهون العقارية، لذلك يتم بناء المنازل كلما تمكن أصحابها من جمع ما يكفي من المال للمرحلة التالية. لا تزال العديد من المنازل الخاصة تحتوي على هياكل خرسانية من طوابق إضافية لم تكتمل بعد، أو أكوام من مواد البناء خارج بواباتها، أحيانًا لسنوات متتالية بوري هي كذلك: مزيج من منازل متواضعة تآكلت بفعل الرمال والشمس، وأبراج سكنية شاهقة، وفيلات أنيقة ببوابات لامعة، تتخللها قطع أراضي شاغرة - رهانات مستقبلية، اشتراها كاستثمار شخص لم يجمع الأموال اللازمة لبدء صب الأساسات الخرسانية. تُظهر آمال وخيبات أمل سبعة عقود من ازدهار السودان وكساده، وهي شهادة ملموسة على كيف أن نوعًا جديدًا من الطبقة المتوسطة - دخلها المتقطع - الذي يحدده وضعها غير المستقر في الاقتصاد العالمي - ينحت مشهد المدن المتنامية. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت هذه الزاوية من الخرطوم أكثر ضواحي المدينة الداخلية جاذبية. تمتعت "مدينة الحدائق" التي انضمت إليها بكورنيش أنيق، وفيلات بُنيت لرؤساء الدول الزائرين، ومكاتب شركات الاتصالات، بالإضافة إلى فيلات سكنية راقية ومجمعات سكنية، والتي

أصبحت في النهاية موطنًا لمقر تجمع المهنيين السودانيين خلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية. كانت بوري تتجه نحو التجديد.

إلى الجنوب يقع الحي المزدهر المعروف باسم الرياض، والذي بُني على تحويلات المهاجرين من المملكة العربية السعودية، وهو أيضًا موطن لقادة الحركة الإسلامية. وعلى الجانب الآخر من النهر تقع الخرطوم بحري، المركز الصناعي المتداعي للبلاد ومعقل الحركة الإسلامية

الحزب الاتحادي الديمقراطي. عند القيادة غربًا من بوري، يمر المرء بمجمع الجيش، وهو شبكة من المدن الاستعمارية، يُقال إنها صُممت على غرار علم المملكة المتحدة، مع الجامعة والوزارات والقصر والمركز التجاري، قبل الوصول إلى النيل الأبيض والجسور المؤدية إلى أم درمان، المركز التاريخي للمهديين. تُمثل هذه الأماكن معًا النقاط المحورية لـ"مجتمع الولاية"، 22 تلك الطبقة المتماسكة اجتماعيًا والمنقسمة سياسيًا، والتي برز أعضاؤها في أواخر الحقبة الاستعمارية، والذين حكموا جميع حكومات السودان ما بعد الاستعمار. إنه مجتمع يتميز بالتسامح الداخلي، ولكنه يُقصي الآخرين - بعضهم بشكل خفي، وبعضهم الآخر بشكل علني على أساس الأصل الجغرافي ولون البشرة. بعد أجيال من تفضيل الحصول على التعليم، سيصعد أعضاء هذه الطبقة تلقائيًا إلى قمة أي نظام جدارة. بامتلاكهم رأس المال والعلاقات الاجتماعية اللازمة للحصول على تصاريح العمل وإيجارات الأراضي بسهولة، استفادوا من نظام العمل المتدرج في السودان.

يُعدّ سكان أحياء مثل بري أيضًا من بين نخبة الشتات السوداني. ينتشر مجتمع المغتربين السودانيين بين الدول العربية وأوروبا وأمريكا الشمالية، مع تشتت في أماكن أخرى من العالم. كانت الموجة الأولى التي سافرت إلى الخارج من المهنيين وعمال البناء المهرة الذين اجتذبتهم عروض رواتب كبيرة في دول الخليج الغنية بالنفط في سبعينيات القرن الماضي.23 فقد السودان نسبة كبيرة من أطبائه ومهندسيه وأساتذته. وجاءت هجرة جماعية ثانية في أعقاب الانهيار الاقتصادي والقمع السياسي في الثمانينيات وخاصة التسعينيات. ومرة أخرى، كانت الطبقات المهنية هي الأكثر تمثيلًا في الهروب إلى الخارج.24 وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، تبعتها موجة ثالثة، مدفوعة بالحرب والحرمان في دارفور وأماكن أخرى، متحدّين مخاطر عبور الصحراء والبحر الأبيض المتوسط. وعلى عكس الشتات الأكبر سنًا، فإن هؤلاء المهاجرين فقراء في الغالب. وقد انجذب العديد من قادة تجمع المهنيين السودانيين من الجيل الثاني الأكثر ثراءً ومتعددي اللغات والمهارات

بوري هي الوجه المعاصر والعالمي لمجتمع الولاية، متصلة بكل عقدة من العقد الأخرى بصداها التاريخي الخاص وصبغتها السياسية، ولكنها أيضًا شبه منفصلة، وعالمها المصغر الخاص بها من الحداثة. ليس كل شخص في بوري ميسور الحال، لكن الحي لا يُظهر سوى القليل من علامات محرك استخراج المواد القاسي والمفترس الذي يجعل ثرائه النسبي ونظامه المدني ممكنًا.

في جميع الاتجاهات، وفي أماكن أبعد، توسعت الخرطوم بشكل كبير، مع ميل تلو الآخر من الأحياء المتربة ذات الدخل المنخفض والمستوطنات العشوائية شبه المخططة. عملت الخرطوم كمغناطيس عملاق يجذب السودانيين من كل ركن من أركان البلاد الشاسعة. والسبب بسيط: استثمرت نخبة البلاد رؤوس أموالها في العاصمة وأهملت الأطراف. والأسوأ من ذلك، أن النموذج الاقتصادي السوداني استغل أراضي وشعوب تلك الأطراف في نوع من مخطط بونزي العملاق، حيث يجذب دائمًا موارد طبيعية وبشرية جديدة لتغذية أرباحه في الحقبة الاستعمارية، كان مشروع الجزيرة، أكبر مزرعة مروية في العالم، محور الاقتصاد. كان الطيران إلى الخرطوم من الجنوب أشبه بالتحليق فوق هولندا: مشهد صناعي هائل من الحقول المستطيلة المقسومة بسدود الري. كان المستأجرون في هذا المشروع هم أرستقراطية العمالة الريفية في السودان؛ وكان العمال مهاجرين من أماكن بعيدة مثل نيجيريا، وأكثر شيوعًا من الأطراف الغربية. 26 إلى الشرق والغرب من نهر النيل، كانت السهول الطينية الخصبة في البلاد تُحرث لزراعة الذرة الرفيعة تجاريًا، وكانت الحقول الشبيهة بالبراري تتوسع بلا هوادة عقدًا بعد عقد، تلتهم المراعي ومزارع صغار الملاك والأراضي الحرجية. إنها عاصفة رملية بطيئة الحركة. يزرع أصحاب عقود الإيجار التجارية الذرة الرفيعة (وأحيانًا السمسم أو الفول السوداني) كمحصول واحد، ويحصدون الخيرات والأرباح لبضع سنوات حتى تُستنفد خصوبة الأرض. يستأجرون مديري مزارع وجرافات وجرارات ومراقبي عمال، والذين بدورهم يستأجرون عمالًا موسميين، كثير منهم في الموقع، والبعض الآخر يُنقل بالحافلات من المناطق النائية. صنّفت السلطات الاستعمارية المناطق النائية، وتحديدًا المقاطعات الجنوبية،

دارفور وجنوب كردفان وأجزاء من النيل الأزرق، كـ"مناطق مغلقة" حيث كانت الحكومة تفتقر إلى أبسط قواعد القانون والنظام، بالإضافة إلى تجنيد العمالة. في الواقع، كان السودان نموذجًا مصغرًا لاقتصاديات الاستعمار: بلد واحد يضم احتياطيات عمالة ريفية فقيرة (يُشار إليها بازدراء في جنوب أفريقيا باسم "البانتوستانات") ومناطق استثمار تجاري مربحة.27

لقد مر هذا النموذج الاقتصادي بتحولات مختلفة على مر العقود. كان رأسماليًا استعماريًا، ودولة تنموية يديرها تكنوقراط، ورأسمالية جامحة، وتخطيطًا مركزيًا اشتراكيًا، و"سلة خبز العالم العربي" التي تجذب المستثمرين من الشرق الأوسط، ثم الإسلاميين، والعودة إلى الرأسمالية الجامحة. في كل مرحلة، يعمل هذا النموذج على توسيع حدود الأراضي المستغلة، معتمدًا على سخاء الطبيعة. وهو مربح من خلال دفع أقل قدر ممكن من أجور عماله بما يكفي لإعالة رجل أو امرأة واحد، وليس عائلة بأكملها، وبالتالي يعتمد على الإعانات من الزراعة القروية أو (أحيانًا) المساعدات الإنسانية. استوعبت القوى العاملة مهاجرين من غرب إفريقيا، وقرويين فقراء من المناطق النائية، ولاجئين من الحروب في إثيوبيا وإريتريا، وقبل كل شيء، نازحين من السودان وجنوب السودان من الحروب الأهلية والفوضى التي لا تنتهي في المناطق النائية. إنه غير مستدام بيئيًا واجتماعيًا. 28

تدعم الأرباح من هذا الاستغلال المفرط المزدوج نمط حياة حضري يشبه الطبقة المتوسطة في مصر أو الخليج العربي. فهم يأكلون القمح المستورد، ويقودون سيارات مستوردة، ويعيشون في فيلات ومجمعات سكنية مبردة.

يجذب اقتصاد الاستهلاك هذا الملايين من الفقراء من الأطراف إلى عاصمة البلاد، حيث يعيدون إنتاج التسلسل الهرمي الاقتصادي والعرقي للبلاد في غضون بضع ساعات بالسيارة. كما تولد الأحياء منخفضة الدخل مشاريعها الثورية الجديدة، وهي نسخ طبق الأصل من جمهوريات الحكم الذاتي بحكم الأمر الواقع التي كانت تحت سيطرة المتمردين في دارفور وتلال النوبة داخل حدود العاصمة. وقد طورت سلطات المدينة والأجهزة الأمنية، التي كانت قلقة مما قد يعنيه هذا السخط على مسافة قريبة من مقر سلطة الدولة، آليات الشرطة، ولا سيما "اللجان الشعبية" التي تقدم تقاريرها إلى ضباط الحزب والمخابرات. وفي المقابل، تعمل حالات السخط الماكرة على تقويض هذه الهياكل لتظل غامضة على من هم في السلطة. وكان التخريب الأكثر فعالية هو انتشار لجان الأحياء أو المقاومة التي تُدار محليًا

كان طفرة النفط في السودان من عام 1999 إلى عام 2012 تجسيدًا مبهرًا لهذا النمط. فقد أثرت قلة قليلة، وغذت حلم النخبة بأن تصبح دولة نفطية. دفع النفط النظام القائم إلى أقصى طاقته. وتحولت منطقة المقرن، توأم بري على الحافة الغربية للخرطوم القديمة، إلى دبي مصغرة، مع ناطحات سحاب متلألئة للبنوك وشركات النفط. وكان من بين سكان بري أولئك الذين استفادوا من طفرة الأعمال التجارية المشروعة: المستشفيات الخاصة، وشركات الإنترنت، وشركات البناء، وشركات الاستيراد والتصدير

وعندما نفد النفط، أصاب السودان الذهب - لعنة موارد من نوع مختلف. اجتذبت مناجم الذهب الحرفية مئات الآلاف، بل الملايين، من الشباب للتخلي عن الزراعة والعمل في كدح وتجربة حظهم. واستمر التعدين الحرفي غير

الرسمي حتى في المناطق التي منحت فيها النخبة التجارية في الخرطوم، التي لم تستطع انتزاع طبقات الذهب بالسرعة الكافية، امتيازات للمقاولين الأجانب. 29 وفي الأطراف البعيدة، ذهبت الجائزة إلى رجال الميليشيات الحاكمة الذين، مثل تلميذ الساحر، عادوا إلى سيدهم الحضري كعامل انتقام مرعب. 30 سيتم تناول هذه القصة في الفصل التالي

تم استغلال وتخريب التضاريس الحضرية المتعددة الطبقات والهشة في السودان من قبل المتظاهرين. كان المتظاهرون يعرفون جغرافيتهم المادية والاجتماعية جيدًا، وأنشأوا مشهدًا حضريًا جديدًا حيث سيطروا على الشوارع، وبنوا حواجزهم، وأعادوا توجيه حركة المرور، واستخدموا المساحات الخاصة للتعبئة العامة، وتسللوا داخل وخارج الأزقة للهروب من قوات الأمن وتطويقها، وأعادوا تزيين جدران وجسور الخرطوم. وقد وصفها أحد المعلقين بأنها "رسم خرائط حرب العصابات اللاعنفية". 31 كان حي بوري هو المكان الذي شهد أكثر الأحداث تأثيرًا في السودان

نشأت "لجنة المقاومة". وحدت هذه اللجان قضيتها مع اللجان الأخرى في الخرطوم وخارجها، وارتبطت ارتباطًا وثيقًا بقيادة الشتات. كان السؤال الذي كان على الجميع مواجهته هو: ما الذي يمكن أن يجمعهم معًا؟

أجيال من المعارضة

كان تجمع المهنيين السودانيين أول من وقع على إعلان الحرية والتغيير من بين 22 جهة، الصادر في 1 يناير 2019.32 وكان للإعلان ثلاثة أهداف. الهدف الأول هو "الإنهاء الفوري وغير المشروط لرئاسة الجنرال عمر البشير وإنهاء إدارته". الهدف الثاني هو تشكيل حكومة وطنية انتقالية لتحقيق السلام والديمقراطية والعدالة وحقوق المرأة والتنمية الاقتصادية: بيان شامل من تسع نقاط جمع مطالب جميع الموقعين. كان الهدف الثالث هو الأكثر صلة بالانتفاضة: وضع حد للانتهاكات ضد المتظاهرين السلميين، وإزالة جميع القيود المفروضة على حريات الرأي والتعبير، وتقديم مرتكبي العنف للمحاكمة

لم يكن أيٌّ من هذه المطالب جديدًا. فقد كانت أحزاب المعارضة السودانية تطرحها منذ عقود. على سبيل المثال، كان عقد مؤتمر دستوري مطلبًا للمعارضة في ثمانينيات القرن الماضي. وكذلك الحال بالنسبة للمطالبة بإعادة هيكلة الخدمة المدنية والقوات المسلحة لتكون ممثلة للأمة، وهي أجندة طويلة الأمد من الأطراف دافع عنها الحركة الشعبية لتحرير السودان والإسلاميون الدارفوريون. يمكن قراءة الإعلان على أنه نسخة مُقسّطة من الأجندات التحويلية المختلفة التي تبنتها المعارضة. لقد أرادوا ثورة مدنية لإبعاد الجيش عن السياسة. لقد أرادوا السلام وإعادة تأهيل المناطق التي مزقتها الحرب. لقد أرادوا تغييرًا على مستوى البلاد يحقق المساواة لجميع شعوب البلاد المتنوعة. لقد أرادوا وضع حدٍّ للفساد الحكومي واقتصادًا حديثًا مفتوحًا وتنافسيًا. كانت هناك ثورات عديدة مدمجة في واحدة - وكان كيفية توافقها معًا سؤالًا يمكن تأجيله

غاب عن القائمة أجندة إلغاء الشريعة الإسلامية وإقامة دولة علمانية بدلاً منها. إنه إغفال غريب بالنظر إلى أن تجمع المهنيين السودانيين والمتظاهرين في الشوارع ثاروا ضد نظام كان، اسمًا وأفرادًا، إسلاميًا بعمق.

في قائمة الموقعين على إعلان الحرية والتغيير يكمن تناقض جوهري داخل الثورة. على الرغم من أن تجمع المهنيين السودانيين كان أقوى مجموعة، إلا أنه قرر العمل بالتعاون مع الطيف السياسي السوداني بأكمله تقريبًا باستثناء حزب المؤتمر الوطني وعملائه الذين سددوا اشتراكاتهم بالكامل. القائمة هي قائمة بأسماء ثلاثة أجيال من القادة السياسيين السودانيين. تراوحت مجموعة الأحزاب من الحركات المحافظة في السودان إلى الليبرالية المتطرفة، ولكن كان لديها هدف مشترك واحد وهو الإطاحة بالبشير. كان السؤال هو: هل سيكون ذلك كافيًا لتهدئة الخلافات الشديدة داخل تحالفهم الجديد، قوى الحرية والتغيير؟

بعد تجمع المهنيين السودانيين، يأتي تحالف قوى الإجماع الوطني (NCF) في المرتبة الثانية على القائمة، وهو تحالف من الأحزاب السياسية يضم حزب الأمة القومي، والحزب الشيوعي السوداني، وحزب البعث السوداني. ويغيب عن هذا التحالف حزب المؤتمر الشعبي (PCP) - إسلاميو الترابي الذين انفصلوا عنهم قبل بضع سنوات. يمثل هؤلاء استمرارية الأجيال في مجتمع الدولة. وقد اجتمعت هذه الأحزاب في عام 2009 للدعوة إلى التغيير الديمقراطي. وقد حاول زعيم حزب الأمة، صادق المهدي، وهو ديمقراطي أرستقراطي، على مدى 40 عامًا التوفيق بين ما إذا كان بطل القومية

السودانية الحديثة أو إمام طائفة أنصار المهدية. وقد رفض، من حيث المبدأ، أي منصب حكومي لم يُنتخب له، وهو رئيس وزراء مرتين (في الستينيات والثمانينيات). كانت الأحزاب الشيوعية والبعثية صغيرة، وكان قادتها من الجيل اليساري الذي ينتمي إليه الحزب

كان الانضباط من بين أسمى الفضائل. ومن خلال التفاني في إتقان إجراءات وضع جداول أعمال الاجتماعات وتدوين المحاضر، مارسوا نفوذًا يتجاوز دوائرهم الانتخابية المحدودة والمتقدمة في السن. حُظر الحزب الشيوعي السوداني في عام 1965، وظل في الحكومة من عام 1969 إلى عام 1971، ثم تعرض للقمع الوحشي؛33 رُفع عنه الحظر في عام 2005. وبعد أربع سنوات من ذلك، عقد مؤتمره الأول لمدة أربعة عقود وأعاد انتخاب نفس القيادة؛ أو على وجه التحديد، أولئك الذين ما زالوا على قيد الحياة. قال أحد أعضاء تجمع المهنيين السودانيين مازحًا: "الحزب الشيوعي ليس شيوعيًا حقًا - إنهم يحبون قراءة الكثير من الكتب". في الواقع، كان ارتباط أعضائهم عاطفيًا أولاً وأيديولوجيًا ثانيًا، إن كان له أي ارتباط على الإطلاق. ترأس قوى الإجماع الوطني فاروق أبو عيسى، الذي شغل منصب وزير الخارجية من عام 1969 إلى عام 1971، والذي ارتبط اسمه إلى الأبد بـ "ليلة المتاريس" خلال ثورة 1964. غالبًا ما يُنظر إلى قادة هذه الأحزاب على أنهم يُجسدون "جيل أكتوبر". سنتناول تأثيرهم وإرثهم في الفصل 5.

في أسفل القائمة، توجد بعض المجموعات التي تنتمي إليهم كجزء من "القوى الحديثة"، ولا سيما النقابات العمالية والجماعات المهنية التي قادت

احتجاجات عام 1964، بما في ذلك تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل ومؤتمر خريجي جامعة الخرطوم

انضمت أيضًا أحزاب سياسية لم تنضم إلى قوى المؤتمر الوطني لسبب أو لآخر، بما في ذلك التحالف الاتحادي، والحزب الجمهوري، والحزب الليبرالي. كان الاتحاديون، أكثر من حزب الأمة القومي، حزبًا عريقًا. تشكلوا حول الطريقة الصوفية الختمية، ويقودهم كبار أفراد عائلة الميرغني - الذين يُبجلون كقادة لتلك الطائفة - وكانت بطاقة الحزب الاتحادي شيئًا يكتسبه المرء منذ الولادة. اعتبرت عائلة الميرغني أبناء طائفتهم الذين أصبحوا شيوعيين أو إسلاميين أبناءً ضالين سيعودون يومًا ما، وكانوا مستعدين للانغماس في مثل هذه الترحال السياسي شريطة أن تُعامل الطائفة وقادتها وعقاراتها باحترام

بالنسبة لهذا الجيل الأكبر سنًا من القادة المدنيين، كانت مسألة الدين والدولة دون حل. كانوا في الغالب علمانيين حضريين. ومع ذلك، فإن أسلمة السياسة في السودان منذ ثمانينيات القرن الماضي قد استغلت مشاعر شعبية ساوت بين العلمانية والإلحاد السياسي على النمط الشيوعي، مما يعني أن مواقفهم لن تحظى بدعم واسع. أولئك الذين قادوا الانتفاضات السابقة في عامي 1964 و1985 أحرقوا أنفسهم بشأن هذه القضية وحاولوا إبقاءها معزولة بأمان. وهذا يفسر سبب عدم تناول قوى الحرية والتغيير لها في إعلانها التأسيسي.

الاسم الثالث في الإعلان هو نداء السودان، وهو تحالف تم تشكيله في عام 2014 ويضم قوى الإجماع الوطني، وتحالف منظمات المجتمع المدني السودانية، والجبهة الثورية السودانية. الجبهة الثورية السودانية هي نفسها تحالف من الجماعات المسلحة الإقليمية: الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (مالك عقار وياسر عرمان)، وحركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان (ميني ميناوي). الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال وحركة تحرير السودان هما الوريثان المباشران لتقاليد الثورة المسلحة اليسارية التي قادتها الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي تأسست بهدف تحطيم التسلسل الهرمي العنصري الموروث والنظام الرأسمالي الجشع المرتبط به. يأسًا من تحقيق ذلك، أو لم يصدق أبدًا أنه ممكن في المقام الأول، سلك المكون الرئيسي للحركة الشعبية لتحرير السودان طريقه الخاص لإنشاء دولة جنوب السودان المنفصلة. وفي هذه المجموعة أيضًا حركة العدل والمساواة - الإسلاميون الساخطون، الذين انضموا إلى حركة تحرير السودان في التمرد في دارفور عام 2003. كان بيان حركة العدل والمساواة هو "الكتاب الأسود"، الذي أحصى التوزيع غير المتكافئ للسلطة والثروة في السودان من خلال سرد أصول كل صاحب منصب سياسي أو موظف مدني كبير إلى جانب عدم المساواة في أحكام الميزانية بين المركز والأطراف. كان علاج حركة العدل والمساواة هو التقاسم المتساوي البسيط للوظائف والمال.
وبشكل عام، فإن الجبهة الثورية السودانية وحركة العدل والمساواة هما الجيل الذي نشأ في الحرب الأهلية التي اندلعت بين عامي 1983 و2005، ومثل جيل عام 1964، كانا منقسمين ومتخاصمين، ومنقسمين بسبب الطموح الشخصي بقدر ما كانا منقسمين بسبب المصالح المادية أو الأيديولوجية.

كان توقيع الجماعات المسلحة على الإعلان أمرًا مهمًا، لأن أسلافهم (الأنيانيا في عام 1964، والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام 1985) لم يكونوا جزءًا من تلك الثورات المدنية. كما أن بقائهم في الخلفية كان مهمًا أيضًا: لم يربطوا علنًا تمرداتهم المسلحة المستمرة بالحركة السلمية الصارمة في المدن، وبالتالي، بينما حاول النظام في الأيام الأولى للانتفاضة الادعاء بأن الانتفاضة يقودها متمردون مدعومون من الموساد، لم يتمكنوا من إثبات هذا الادعاء. 34 ومع ذلك، فإن الطريقة التي انزلقت بها قضيتهم المتمثلة في المساواة العرقية والجغرافية إلى أسفل أجندة المتظاهرين أصبحت مشكلة. سيتكرر هؤلاء الأبطال وقضاياهم في الفصول التالية.

الجيل السياسي الثالث الممثل في الإعلان هو مشهد متعدد الألوان من المنظمات الناشطة التي تشكلت في السنوات العشر السابقة أقدم هذه المبادرات هي مبادرة "لا لقمع المرأة"، التي أُنشئت عام 2009 تضامناً مع الصحفية لبنى الحسين، التي ارتدت بنطالاً في الأماكن العامة استفزازاً للإسلاموية المستمرة للشرطة الشعبية والمحاكم التي تطبق قواعد النظام العام والآداب، وحظيت بتعاطف واسع النطاق لمطالبتها بالمساواة في الحقوق وفضح ضيق أفق الإسلاميين المستمر. يمكن تسمية آخرين بجيل الربيع العربي، الذين ألهموا لتكرار تلك الانتفاضات في السودان. ومن أبرزهم منظمتا "قرفنا" ("لقد سئمنا") و"التغيير الآن"، وهما منظمتان شبابيتان نشطتا في احتجاجات عام 2013. وقّع تحالف من 22 مجموعة نسائية سياسية ومدنية يُدعى "منسام" (نساء المجموعات المدنية والسياسية السودانية). وكذلك فعل حزب "بناء السودان"، وهو حزب "متعدد الأحزاب" تم تشكيله مؤخراً سعى إلى حلول تقنية وغير سياسية لمشاكل

البلاد، ومنتدى المغرّدين السودانيين. كانت هذه المجموعات الحضرية المرتبطة بالشتات، والتي تقودها النساء في كثير من الأحيان، قوة جديدة في السياسة السودانية، ولعبت على لحن لم يستطع كبار السن خلف جدران المقر العسكري أن يفهموه على الإطلاق.

على الرغم من تمثيل مطالب النساء من حيث المبدأ والاسم، إلا أن نطاق مشاركتهن السياسية بعد تلاشي اللحظة الثورية كان رمزيًا. كانت التغطية الدولية لدور المرأة سخية وغير نقدية في كثير من الأحيان، وأخفت التسلسلات الهرمية بين الجنسين المؤثرة في السياسة وفي الشارع. لم يُترجم الوجود الفعلي للنساء في الشارع أثناء الاحتجاجات، وآرائهن وشهاداتهن التي تم التعبير عنها كجزء من الخطاب الثوري، وتعبيراتهن الفنية النسوية على الجداريات، إلى رصيد سياسي خلال المفاوضات التي استمرت لأشهر والتي أدت إلى ميلاد التحالف الانتقالي. تكافح نساء السودان، اللواتي تم تجاهلهن وتقويضهن داخل مجتمع الدولة، لإيجاد طرق بديلة لدفع أجندات التمكين الخاصة بهن، على الرغم من أن الانقسامات بين الأجيال، وجغرافيات الطبقة والعرق، يبدو أنها أعادت كتابة شروط التحرر بأكثر الطرق غير المتوقعة، بعيدًا عن المعايير النسوية التقليدية وأكثر انسجامًا مع السرد العالمي للتحرير. 35 سيتم استكشاف هذه التحولات الاجتماعية في العلاقات بين الجنسين بمزيد من العمق في الفصل 5

كان الموقع الأخير، رقم 22 على القائمة، هو رابطة أسر شهداء رمضان، التي نمت لاحقًا بشكل كبير لتستوعب عائلات الشباب الذين قُتلوا في مذبحة 3 يونيو. في يناير 2019، كانت هذه مجموعة صغيرة ولكنها حازمة من

العائلات، التي أُعدم أبناؤها بإجراءات موجزة في يونيو 1990 بعد أن كشف البشير والترابي عن مؤامرة انقلابية. كان المتآمرون بعثيين. والأهم من ذلك، أنهم كانوا على صلة جيدة بنخبة الخرطوم، بما في ذلك الجيش. لم يكن مقتل الجنود الـ 28 أكبر مذبحة في عهد البشير بأي حال من الأحوال، لكنه مثّل انتهاكًا صارخًا للقواعد التي تنص على عدم قتل أفراد النخبة الاجتماعية بعضهم البعض، مهما كانت خلافاتهم السياسية. وبحسب ما ورد، كانت هذه فظاعة ندم عليها البشير لقد بذل قصارى جهده لتجنب تكرار ذلك، لكن السؤال ظلّ مطروحًا: إلى أي مدى سيذهب الرئيس للتمسك بالسلطة في مواجهة تحدٍّ خطير حقًا؟ بوضع اسمه على قائمة...

في إعلان الحرية والتغيير، لم تكتفِ عائلات الضباط القتلى بإحياء ذكرى ضحاياهم، بل ذكّرت السودانيين بالخط الأحمر الذي تجاوزه البشير وأتباعه في ذلك اليوم قبل 28 عامًا. وفي المقابل، ساهمت مكانتهم المرموقة في أوساط مجتمع الولاية في هيمنتهم على أجندة العدالة الانتقالية بعد سقوط البشير.

كان تجمع المهنيين السودانيين حريصًا على توقيع الجيلين الأكبر سنًا من المعارضة السياسية على الإعلان، لكنهم أرادوا أيضًا إبعادهم. كان الجميع يعلم أن حزب المؤتمر الوطني قد تسامح مع الأحزاب القديمة لأنها كانت شديدة الانقسام وعدم التنظيم لدرجة أنه لم يكن بحاجة إلى تزوير الانتخابات: فقد سمح له تنظيمه وتمويله المتفوقان بالفوز الساحق. وكانت الأحزاب عرضة للشراء المباشر من قبل البشير، الذي لعب على فصائل حركات المعارضة ضد بعضها البعض. وعلى نفس المنوال، احتفظ أعضاء تجمع

المهنيين السودانيين بروابطهم العائلية ومشاعرهم تجاه تلك الأحزاب، حتى إلى الحد الذي احتفظوا فيه بعضويتهم. كان هذا تناقضًا مألوفًا من ثورات السودان السابقة، محبطًا لأولئك الذين أرادوا تطهيرًا أكثر شمولاً للنظام السياسي في البلاد، ولكنه مصدر ذو قيمة هادئة للمرونة الاجتماعية والسياسية. يمكن إدارة الخلافات السياسية الجذرية من خلال تداخل الانتماءات الاجتماعية والسياسية. في غضون ذلك، يمكن للجميع أن يتحدوا حول هدف إزاحة البشير

لم يكن هذا النوع من الارتباط الشعري بالمؤسسة القديمة والأكثر ليبرالية ممكنًا مع الجماعات المسلحة الإقليمية. تعكس الصياغة الغريبة للنقطة 2.2 من الإعلان هذا الواقع: "التواصل مع الأطراف المتحاربة لمعالجة القضايا العالقة والترتيبات الأمنية". وقد حظيت حركات التمرد بصفة مراقب في الانتفاضة.

لم تكن مجموعتان مسلحتان ضمن نطاق الإعلان، وكانتا المجموعتين اللتين تتمتعان بأقوى الدوائر الانتخابية. إحداهما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، التي صمدّت بعناد في الجبال وولاءات العديد من شعب النوبة في جنوب كردفان ضد الهجوم العسكري والتخلي السياسي. ولعل عبد العزيز هو الرجل الأكثر نزاهة في السياسة السودانية، وبالمنطق نفسه الأكثر عنادًا، فقد كان قائدًا مخضرمًا في الحركة الشعبية لتحرير السودان، تمسك بالبيان التأسيسي للحركة الشعبية لتحرير السودان الذي يدعو إلى دولة علمانية، وطالب أيضًا بحق تقرير المصير للشعوب المهمشة في السودان كان اتفاق السلام الشامل لعام 2005 قد منح

هذا الحق للجنوبيين السودانيين، مما أدى إلى استقلالهم بعد ست سنوات، ولكن بالنسبة لعبد العزيز والعديد من النوبة، فإن حجب تقرير المصير عن الأشخاص الذين لديهم مطالب تاريخية ودينية وإثنية وثقافية وسياسية مماثلة، كان معيارًا مزدوجًا لا يمكن التسامح معه. لقد جادل بأن شعب النوبة والنيل الأزرق قد تعرضوا للخيانة من قبل اتفاقية السلام الشامل التي تضمنت فقط "استشارة شعبية" غامضة حول وضعهم المستقبلي، وهي ممارسة فشلت في النهاية، مما أدى إلى حرب جديدة في عام 2011. جادل عبد العزيز، بمنطق لا تشوبه شائبة، بأن العلمانية وتقرير المصير وجهان لعملة واحدة: يمكنه التنازل عن أحدهما، ولكن فقط بشرط ضمان الآخر بشكل قاطع. وقال إنه لن يتنازل عن كليهما ولن يوافق على صيغة تؤجل المناقشة إلى تاريخ مستقبلي غير محدد وعملية يخشى فيها أن يتم بيع النوبة مرة أخرى بأقل من قيمتهم. لقد ضرب موقف عبد العزيز المتشدد بشأن هاتين القضيتين في صميم النقاش، الذي لم يُحسم منذ إنشاء أول حركة وطنية سودانية حديثة قبل ما يقرب من مائة عام، حول طبيعة الأمة والدولة السودانية. قاد علي عبد اللطيف، وهو ضابط سوداني أسود منزوع الانتماء القبلي، رابطة الراية البيضاء عام 1924. وتسميها إيلينا فيزاديني "القومية السودانية المفقودة" - فقدتها مرتين، بهزيمة الحركة والطريقة التي ضاعت بها أجندتها وإرثها لاحقًا في سرد التاريخ السياسي للسودان. 37

كان المتمرد الآخر الذي كان خارج الحظيرة هو عبد الواحد النور، من حركة وجيش تحرير السودان. كان عبد الواحد، أحد مؤسسي المقاومة المسلحة في دارفور عام 2003، قد رفض التسوية لكنه اكتسب سمعة بأنه "مقاتل فنادق" يهرب من

منفى إلى آخر، وطموحه يتجاوز بكثير مهارته السياسية، لكنه مع ذلك احتفظ بدعم المقاتلين في جبال جبل مرة بدارفور والنازحين في مخيمات دارفور الشاسعة.

في غضون ذلك، ركز تجمع المهنيين السودانيين على مطلب إجماع واحد: تسكت، بس! يجب أن يرحل البشير. كانت هذه الأجندة مصدر قوته على المدى القصير ونقطة ضعفه بعد ذلك. ونتيجة لذلك، تبنى تجمع المهنيين السودانيين أيضًا هيكلًا بلا قيادة. لم تكن قوة المنظمة في سلطتها في القمة، ولكن في الأعداد التي تمكنت من حشدها في القاعدة.

كان تجمع المهنيين السودانيين في الواقع تجمعًا لمجموعات أصغر. تعني البيئة السياسية للقمع أن الانتقاء الطبيعي صاغ هيكلًا ثوريًا فعالًا - مشتتًا ومرنًا وعادة ما يكون غامضًا لأجهزة المخابرات. وهذا يعني أن نار اضطهاد البشير شكلت منظمات ليتم تنظيمها بطرق يمكنها البقاء في الحرارة الشديدة: مجموعات بلا قيادة، صغيرة وخلوية في هيكلها يبدو رسم خريطة الجمعيات الثورية أشبه بلعبة غزل معقدة. لكل اتحاد داخل تجمع المهنيين السودانيين لجان أصغر، تُعنى بمسائل مثل المتحدثين الرسميين والتجنيد. ثم كانت هناك لجان للتنسيق بين كل اتحاد، بما في ذلك لجان التواصل الاجتماعي التابعة للتجمع، وتجنيد الاتحادات الأخرى، والتخطيط لما يجب فعله بعد سقوط البشير. والأهم من ذلك، كانت مجموعات الأحياء تتشكل في جميع أنحاء الخرطوم، ثم في جميع أنحاء البلاد، بهدف إسقاط

النظام. أطلقوا على أنفسهم اسم لجان المقاومة. ساعدتهم العلاقات الشخصية على النجاح: استُخدمت شبكات الأفراد لجلب المتظاهرين إلى الشوارع عند استدعائهم، ودعمهم في أيام المسيرات. حرص تجمع المهنيين السودانيين على الحفاظ على سرية تنظيمه حتى لا يمكن اختراقه. عُقدت معظم الاجتماعات افتراضيًا. استخدم أعضاء اللجنة المركزية للتجمع أرقام واتساب أجنبية لإخفاء هوياتهم السودانية. أُنشئت حسابات بريد إلكتروني بأسماء وهمية. في الواقع، لم يكن العديد من الأعضاء في المناصب العليا يعرفون بعضهم البعض؛ نظمت كل لجنة نفسها، وأدارت نظامًا سريًا، حيث كان لكل منصب خط خلافة مُجهز. كان تجمع المهنيين السودانيين منظمةً بلا هوية، نشرت جدول الاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي، مع عدد قليل فقط من الأعضاء المرئيين الذين عملوا كمتحدثين رسميين، وكان معظمهم يعيشون خارج البلاد.

وطنية بعيدة المنال، ثورات متغيرة

صدر إعلان الحرية والتغيير في يوم رأس السنة الجديدة 2019. وكان التوقيت بمثابة نداء واعي لتوعية السودانيين بتاريخهم، وكان الأول في سلسلة من الذكريات السنوية التي يتردد صداها بين النشطاء الديمقراطيين في البلاد، والتي تتخلل السنة التقويمية. يستحضر كل تاريخ من هذه التواريخ ذكريات، أو بتعبير أدق، قصة مشتركة عما حققته الأجيال السابقة من النشطاء، وما فشلوا في تحقيقه

يوم رأس السنة الجديدة هو يوم استقلال السودان، الذي تحقق عام 1956. يتم الاحتفال به بالطبع، لكن الحدث التأسيسي لاستقلال السودان نفسه كان أيضًا مخيبًا للآمال وغامضًا. أزاح السودان البريطانيين نتيجة مناورة برلمانية قام بها رئيس الوزراء آنذاك إسماعيل الأزهري، ساعيًا (بنجاح مؤقت فقط) إلى منع انهيار ائتلافه. حتى اليوم، لا يستطيع السودانيون الاتفاق على ما إذا كان هذا التاريخ يمثل إنشاء دولة جديدة، أو إحياء دولة قديمة (دولة المهدية في أواخر القرن التاسع عشر) أو فجرًا كاذبًا استُبدل فيه شكل من أشكال الاحتلال بآخر (جنوب السودان، الذين يحتفلون بيوم 9 يوليو 2011 كاستقلالهم). وعد الأزهري بأن تقرير مصير السودانيين هو شيء مختلف تمامًا، أي خطوة نحو "وحدة وادي النيل"، أي الاتحاد مع مصر

هذه هي الأبعاد التي تم الطعن فيها في القومية السودانية: رؤية للمستقبل، وإرث من الماضي، وجغرافية الانتماء أو الإقصاء. وقد اختلف القوميون والثوريون السودانيون حول أي من هذه الأبعاد هو الأكثر أهمية

وكذلك على ما تعنيه. لقد استُلهمت كل ثورة مدنية عظيمة في البلاد من رؤية سودان مُتحول؛ وقد استولى على كل منها أولئك الذين أرادوا الحفاظ على إرث تاريخي؛ ولم تواجه أي منها بشكل صحيح سياسات الهوية التي لم تُحل.

في هذه الأثناء، هناك أيضًا ثورة منسية: انتفاضة عام 1924، التي كانت بمثابة مقدمة لجميع الحركات القومية العلمانية في السودان. ومن بين أسباب

إهمالها هوية قادتها. كان علي عبد اللطيف جنديًا يمزج بين التراث الشمالي والجنوبي، وكان أعضاء حركة الراية البيضاء غير متجانسين عرقيًا، متحدين في مطالبهم بتقرير المصير.38 في ذلك الوقت، استخدم البريطانيون مصطلح "سودانيين" بطريقة غامضة، بمعنى يشير إلى سكان الإقليم، وبمعنى آخر إلى أولئك الذين لم يكونوا "عربًا" ولا أعضاء في كيان قبلي محدد. وبهذا المعنى الأخير، ينتمي "السودانيون" إلى طبقة ناشئة ولكنها تابعة، ولا سيما الرجال من الرتب الدنيا في الجيش، والذين كانوا من السود على مدى العقود التالية، انتقل اسم "سوداني" عبر الطيف الاجتماعي واللونيّ ليصبح مرتبطًا بالطبقة المهيمنة. يُظهر هذا التحول كيف أُعيد تجميع الهوية السودانية تاريخيًا. وقد كُشِفَت آثار هذا البناء ليراها الجميع خلال انتفاضة عام 2019. بعض هذه الندوب يعترف بها الجميع، لكن البعض الآخر لا يعترف بها. وكما قال الباحث والدبلوماسي السوداني-الجنوب سوداني، فرانسيس دينغ،

أصر على نحو لا يُنسى: "ما لا يُقال هو ما يُفرّقنا".39

لقد تغيرت معاني "القومية" و"تقرير المصير" و"السوداني" نفسها على مدى قرن من الزمان، تمامًا كما تغير سياق هذه الكلمات. ومع ذلك، في التحديات التي فرضها علي عبد اللطيف ورد فعل السلطات الاستعمارية، يمكننا تتبع سلالة الجماعات التي تتنافس على السلطة اليوم.

قمع البريطانيون أول حركة قومية في السودان في أعقاب ذلك، صاغت بريطانيا وعززت شكلاً تقليدياً جديداً من أشكال الحكم يُعرف باسم "الإدارة الأهلية"، والذي حوّل الزعماء المحليين والأرستقراطيين الإقليميين إلى طغاة محليين، كما وفرت حكومة محلية بتكلفة زهيدة. كان نظام "الرعاية والإعالة" 40 بمثابة أداة استباقية لمكافحة القومية: فمن غير المرجح أن ينظم الأشخاص الذين تُعرّفهم القبيلة أنفسهم كحداثيين متشددين. لكن الحكم البريطاني احتاج أيضاً إلى تكنوقراطيين تابعين، وخاصة بعد طرد المصريين في أعقاب انتفاضة عام 1924، كان لا بد أن يكونوا سودانيين. اقتصر الاستثمار الاستعماري في البنية التحتية والإنتاج على المناطق الوسطى النهرية في شمال السودان: مشروع الجزيرة الريّ الواسع، والروافد الوسطى لنهر النيل، والخرطوم، وممر إلى بورتسودان. وتركز الاستثمار في تدريب طبقة تابعة من البيروقراطيين والفنيين والمعلمين على تلك المناطق أيضاً، بحيث اكتسبت الحداثة الاستعمارية المتأخرة في السودان معالمها الجغرافية والعرقية الخاصة. عُرفوا بطبقة "الأفندية"، التي توحدت بفضل أخلاقيات التنمية الاقتصادية التكنوقراطية وبناء المؤسسات. عندما نظر هؤلاء الرجال إلى السودان، رأوا مشهدًا زاخرًا بالإمكانيات: إذ يمكن إعادة هندسة نهر النيل لمشاريع ري تحويلية، ويمكن حرث السافانا لزراعة مزارع آلية، ويمكن للمدن الواقعة على طول خط السكة الحديدية بناء صناعاتها الحديثة. 41 ومن هذا النسب، نشأ مصطلح "القوى الحديثة" الذي برز خلال ثورة 1964.

في أعقاب ثورة 1924، غيّر البريطانيون أيضًا تحالفاتهم السياسية الاستراتيجية. حتى ذلك الحين، كان خوفهم الأكبر هو إحياء المهدية، وهي

حركة إحياء إسلامية وصلت إلى السلطة في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وهزمت مصر وقتلت الجنرال البريطاني تشارلز جوردون في الخرطوم. بعد تحدي القومية الحديثة التي تتماهى مع دعوة مصر لتقرير المصير، استقطب البريطانيون الطبقة الأرستقراطية التقليدية الجديدة، ولا سيما السيد عبد الرحمن المهدي، الابن الذي توفي بعد وفاة الرجل الذي هزم الإمبرياليين قبل جيل. 42 كانت آلية الاستقطاب مرتزقة بشكل صارخ: سيصبح الزعيم الروحي والسياسي الرأسمالي الزراعي الرائد في السودان. تقليده

كان لدى منافس زعيم الطريقة الختمية، السيد علي الميرغني، الذي انحاز إلى المصريين في الجيل السابق، نفس المصالح السياسية والاقتصادية المحافظة الرأسمالية، وفي حالته كانت التجارة في الغالب. شكّل الحزبان أكبر حزبين سياسيين، حزب الأمة وحزب الاتحاد الوطني. ويُشار إليهما أحيانًا باسم الأحزاب "الطائفية" نظرًا لارتباطهما الوثيق بطرق دينية معينة: أنصار المهدية الجدد والطريقة الصوفية الختمية، على التوالي.

تم تدريب فئة الأفندية في كلية جوردون التذكارية (التي تأسست عام 1902) وثلاث مدارس ثانوية بارزة، هي حنتوب (ود مدني)، ووادي سيدنا (أم درمان)، وخور تاجات (الأبيض).43 لم يكن هؤلاء المجددون، في معظمهم، ثوريين. بل احتفظوا بروابطهم العائلية والسياسية مع الأحزاب الطائفية. وتم كتم التناقضات الأيديولوجية من خلال التقارب الاجتماعي والتسامح المتبادل وممارسة تأجيل أصعب القرارات

حقق السودان الحكم الذاتي عام 1953 بنظام برلماني. وتم "سودنة" مؤسسات الدولة، مما يعني استيلاء أفراد من طبقة الأفندية هذه على الوظائف التي كان يشغلها المسؤولون الاستعماريون. كان هناك عدد قليل منهم من دارفور وجبال النوبة، وعدد قليل فقط من جنوب السودان. لقد اعتبروا أنفسهم مسؤولين عن دولة السودان التنموية. كان اهتمامهم الأساسي هو تعزيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال الأنشطة الاقتصادية التي يسهل قياسها، وبالتالي أعطوا الأولوية لتطوير اقتصادات القطن الموجهة نحو التصدير والتي ظهرت لأول مرة في الفترة الاستعمارية الأنجلو-مصرية (1899-1956)، وقاموا بتهميش سبل عيش الرعاة وصغار المزارعين التي كانت أقل قابلية للقياس الكمي. 44 أصبح اقتصاد القطن، وكذلك قطاع السكك الحديدية الذي دعم تصدير القطن، نقابيًا بشكل متزايد، وشكل، إلى جانب الطبقة المهنية المتنامية، قاعدة الدعم الرئيسية للحزب الشيوعي السوداني

في ديسمبر 1955، حاول رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري الحفاظ على تماسك ائتلافه البرلماني المنقسم من خلال التصويت على الاستقلال الفوري. فاز في التصويت، وتم إنزال العلم البريطاني للمرة الأخيرة في منتصف ليل 31 ديسمبر، مما جعل يوم رأس السنة الجديدة 1956 هو يوم استقلال السودان. ولكن، كما ذكرنا، لم يكن هناك اتفاق على معنى الاستقلال. لم تدم حكومة الأزهري طويلًا، ورتب خليفته، عبد الله خليل (وهو جندي سابق)، تدخل الجيش وتولي السلطة في عام 1958. أصبح الجنرال إبراهيم عبود أول حاكم عسكري سوداني للسودان، وهو استبدادي نيوكولونيالي.

لا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن السودانيين لا يتفقون على معنى "الثورة" في اللغة العربية. إنهم يستخدمونها بطريقة متقلبة. شهد السودان ما بعد الاستعمار ثورات أخرى أكثر دموية، بعضها ثورات مضادة، اعتمادًا على الميول السياسية للفرد كان الانقلاب العسكري عام 1958 ثورة مضادة للمؤسسة، فعّالة نسبيًا في قمعها الحضري، لكنها كانت المحرك للحرب المتصاعدة في جنوب السودان. هناك تاريخان آخران، يُحتفل بهما (رسميًا على الأقل طوال فترة وجود الأبطال في السلطة) ويُحزن عليهما (على نطاق واسع وغير رسمي). الأول هو 25 مايو، تاريخ "ثورة مايو" عام 1969، بقيادة تحالف من الشيوعيين و"الضباط الأحرار" الراديكاليين. كان هذا انقلابًا يساريًا على النمط الناصري، والذي حاول القيام بثورة اجتماعية واسعة النطاق. التاريخ الثاني هو 30 يونيو، وهو اليوم الذي استولى فيه العميد عمر البشير على السلطة عام 1989، معلنًا "ثورة الإنقاذ الوطني". كانت هذه ثورة اجتماعية على النمط الإسلامي، وثورة مضادة رجعية بقدر ما يتعلق الأمر بالقوى الديمقراطية والمدنية. يشير تنوع هذه الانقلابات العسكرية، والاختلافات الحادة حول تسميتها، مرة أخرى إلى الطبيعة المتنازع عليها للسرد الوطني السوداني.

إن الذكرى السنوية التي يعتز بها ثلاثة أجيال من القوميين المدنيين السودانيين هي 21 أكتوبر: التاريخ الذي أجبرت فيه الاحتجاجات السلمية الجنرال عبود على الاستقالة. ويُنظر إلى "ثورة أكتوبر" على أنها اللحظة الوطنية "الحقيقية" للسودان. 45 متحدثًا أمام حشد في ذلك اليوم

في الذكرى السنوية عام 2019، أخبر رئيس الوزراء الانتقالي آنذاك، عبد الله حمدوك، الحشود أن هذا التاريخ يمثل "نقطة انطلاق نوعية في مجال الثورات الشعبية السودانية". 46 كان المتظاهرون يدعون الحكومة الانتقالية إلى التخلص من بقايا نظام البشير، تمامًا كما طالب أجدادهم بإزالة نظام كان يفوح منه رائحة الحكم الإمبراطوري. كتبت انتفاضة عام 1964 سيناريو انتفاضة عام 1985 التي أطاحت بالرئيس جعفر نميري. وكانت انتفاضتا عامي 1964 و1985 بدورهما نقطة مرجعية مهمة لجميع حركات الاحتجاج ضد نظام البشير، بما في ذلك انتفاضة عام 2013 الفاشلة.

يُضاف إلى ذلك التاريخ 17 يناير، وهو تاريخ أول احتجاج في الشارع بقيادة تجمع المهنيين السودانيين في عام 2019. كما شهد اليوم ذكرى وفاة مصطفى سيد أحمد، الموسيقي الشعبي والناقد الشديد للنظام الإسلامي، الذي توفي في المنفى عام 1996. وفي ذلك اليوم أيضًا من عام 2013، توفي محمود عبد العزيز، رمز المعارضة لنظام البشير الذي يُطلق عليه ساخرًا اسم "الإنقاذ" والناطق باسم الجيل الذي وُلد في ظله، عن عمر يناهز 40 عامًا. وكان ذلك اليوم أيضًا هو اليوم الذي وصلت فيه الاحتجاجات إلى نقطة لا يمكن الرجوع عنها، بالنظر إلى الماضي.

تيار قوة الشعب

استمرت المظاهرات في النمو من تلقاء نفسها في الأسابيع الأولى من يناير. اتسمت المسيرات بالسلمية التامة. في 17 يناير 2019، أطلق عملاء جهاز

الأمن والمخابرات الوطني حملة بلطجة - وهي أكبر عرض للترهيب حتى الآن. وكما هو الحال مع العديد من الأحداث في الأشهر الأخيرة من حكم البشير، ليس من الواضح من أصدر الأمر ولماذا. هل كان قادة الأمن يخشون حقًا من أن ثورة تلوح في الأفق؟ هل كانوا يلعبون لعبة داخلية (على سبيل المثال، كونهم الشخص الذي يُظهر العزم، أو يتسببون في أزمة صغيرة لإلقاء اللوم على منافس) لتحقيق ميزة فئوية داخل محكمة البشير؟ هل خططوا لعزل المنظمين واستقطابهم؟ بالنظر إلى الماضي، لا تهم هذه الأسئلة كثيرًا: لقد انتقلت السلطة السياسية إلى النساء والرجال في الشارع. لم يحدث هذا منذ 35 عامًا، وربما لفترة أطول. لم يكن السياسيون المتمرسون المنهكون، ورجال الحاشية الطموحون، والثوار المدبرون في السلطة

في ذلك اليوم، شاهدت مبارك، المتحدثة باسم تجمع المهنيين السودانيين، الشرطة وهي تقبض على المتظاهرين كما لو كانوا حيوانات وتسحق رؤوسهم. تتذكر سماهر: "الضرب الذي رأيته في ذلك اليوم كان شيئًا لن أنساه أبدًا. لم يفرقوا بين الأولاد والبنات، والكبار والصغار. كانت الخرطوم عام 1947 تغلي بالارتباك والموت والغضب. تعرض المصلون وهم يغادرون أحد المساجد للغاز المسيل للدموع. وترددت هتافات "يسقط! يسقط! كفى!" في جميع أنحاء الخرطوم."

توفي الدكتور بابكر عبد الحميد سلامة، الذي كان يعيش في بوري، في ذلك اليوم. كانت لجنة المقاومة في بوري واحدة من أكثر اللجان نشاطًا، وربما أكثر من أي مكان آخر، فتح سكان الحي أبوابهم للمتظاهرين الشباب في الشارع، وساعدوهم في لعبة الغميضة مع قوات الأمن. كان الدكتور بابكر

في الشوارع، يقدم الرعاية الطارئة للمتظاهرين المصابين في الشوارع القريبة من منزله، وطلب من ضباط الأمن الإذن بنقلهم إلى المستشفى. أطلقوا عليه النار فأردوه قتيلاً

قُتل رجل آخر، معاوية عثمان، بالرصاص في بري. حوّل مجتمع بري هذا القتل إلى رمز لمواجهتهم، مما أدى إلى حشد الطبقة الوسطى في المدينة.

تُعد جنازات المتظاهرين القتلى نقطة اشتعال شائعة لتصاعد الانتفاضات الشعبية. إن مجرد حقيقة التجمع والقضية التي يمثلها، بل وتجسيدها، تُعدّان عاملًا مُسرّعًا للاحتجاج. الحدث يُنظم نفسه. وكما تجلى في لحظة حاسمة مماثلة في انتفاضة عام 1964 - موكب جنازة الطالب الشهيد أحمد القرشي - يكاد يكون من المستحيل على السلطات حظر جنازة، ومن الصعب جدًا الحد من من يحضر وكيف يتصرف. لا يمكنهم استقطابها، وإذا قمعوها، فإنهم يُعقّدون مأزقهم

أخطأت الحكومة السودانية تمامًا: فقد سمحت بإقامة الجنازة ونشرت رجال شرطة مسلحين متوترين. حضر جنازة معاوية نحو 5000 شخص، ورشقوا الشرطة بالحجارة، التي ردت بإطلاق النار على الحشد بالذخيرة الحية. 48 ورغم عدم الإبلاغ عن وقوع إصابات، إلا أن أسلوب الهجوم غير الدموي على الجنازة كان صادمًا. انتشرت مقاطع فيديو تُظهر الوحشية على واتساب ووسائل التواصل الاجتماعي. وتصاعدت المخاطر. عزز هذا الحدث التزام

الأعضاء الأساسيين في تجمع المهنيين السودانيين، وساعد في استقطاب السودانيين المترددين بشأن الاحتجاجات إلى صف الثوار.

شكلت النساء عددًا ملحوظًا من المتظاهرين وقُدن الهتافات في المسيرات. وقد تعرضن للقيود والقمع من قبل الإسلاميين. أبقت قوانين النظام العام النساء في المنزل، أو في المدرسة أو الكلية، أو في الوظائف المكتبية. وكان من المتوقع أن يلتحق إخوانهن بالخدمة العسكرية ويكسبوا دخلًا. ومن المفارقات أن هذا يعني أن جيلًا من الشابات كنّ أفضل تعليمًا من أقرانهن الذكور، لكنهن أيضًا محرومات من الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية. كانت الأجيال السابقة من القادة السياسيين ذات أغلبية ساحقة من الذكور، ومن غير المستغرب أن الجماعات المسلحة كانت بقيادة الرجال بشكل حصري تقريبًا. ومع ذلك، ضم الجيل الثالث من النشطاء غير التقليديين العديد من النساء، على الرغم من أن القيادة العليا لتجمع المهنيين السودانيين كانت في الغالب من الذكور. وإدراكًا منهم لحاجتهم إلى خلق انطباع محلي ودولي عن القيادة النسائية داخل تجمع المهنيين السودانيين، سعت المنظمة عمدًا إلى تعيين متحدثات باسمها يتحدثن العربية والإنجليزية

مع استمرار المسيرات في فبراير، بدأت أجهزة أمن النظام في تطهير صفوف تجمع المهنيين السودانيين. استهدف عملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني الحزب الشيوعي. حاصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني ببطء قيادة تجمع المهنيين السودانيين، وفي فبراير، اعتقل أخيرًا الأصم ويوسف، أبرز أعضائه العلنيين. أثناء وجودهما في السجن، قام رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني، صلاح "قوش"، بزيارتهما. قال أولئك الذين تحدث

معهم قوش إن رئيس المخابرات حاول في البداية معرفة ما إذا كان بإمكانه استقطاب القادة وإخماد الاحتجاجات. لكن قوش اكتشف أن الحركة بلا قيادة لا يمكن شراؤها بسهولة. كانت الحركة لامركزية للغاية واتخذت مسارًا خاصًا بها. يقول قادة تجمع المهنيين السودانيين والقادة السياسيون إن قوش غيّر مساره، وتكهنوا بأن رئيس المخابرات كان يحاول إنشاء تحالفات في حالة سقوط البشير، وهو احتمال قد يحاول تحقيقه أيضًا بتكتم. قال أحد قادة الاحتجاج: "كان يروج لنفسه كبديل للبشير".

كان غوش عالقًا في طريقته الخاصة في التفكير: رجال جيله يحسبون الاحتمالات والمكافآت ويتصرفون بعقلانية وفقًا لذلك المنطق. بالنسبة لسيد السوق السياسية هذا، كان من غير المعقول ببساطة أن تتبع حشود من الناس منطقًا مختلفًا - المنطق الذي نسميه هنا "المدنية". لقد فوجئ. وكذلك كان الدبلوماسيون الأجانب والقادة الأفارقة. لقد توقعوا أيضًا أن تسير الأمور السياسية كالمعتاد. يتذكر أعضاء تجمع المهنيين السودانيين كيف لم تبقَ الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى على الهامش خلال الثورة فحسب، بل ثبطت همة المتظاهرين بنشاط. تذكر يوسف لاحقًا كيف حاول مسؤول من السفارة الأمريكية في الخرطوم، والاس باين، إقناعه بإنهاء الاحتجاجات لأنها لم تكن كبيرة بما يكفي.49 احتفل مسؤول أمريكي كبير في مكتب المبعوث الأمريكي الخاص في ذلك الوقت، برايان شوكان، بيوم استقلال السودان مع محمد عطا، الذي كان آنذاك أكبر مسؤول سوداني في واشنطن العاصمة، ولكنه أيضًا، والأهم من ذلك، المدير السابق لجهاز الأمن والمخابرات الوطني خارج الفعالية، تظاهر حوالي 100 متظاهر ضد عطا والحكومة. وكُتب على إحدى اللافتات: "أوقفوا إطلاق النار على

المتظاهرين السلميين في السودان". خلال فترة عمله كرئيس للأمن، كان عطا هو من قاد القوات التي فضت احتجاجات عام 2013 التي أسفرت عن مقتل 200 شخص. كان الموقف الأمريكي بمثابة إشارة مقلقة للناشطين السودانيين. 50 في ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة في خضم تطبيع العلاقات مع السودان ورفع اسمه من قائمة واشنطن للدول الراعية للإرهاب. 51

كان جهاز الأمن والمخابرات الوطني يجمع معلومات استخباراتية أفضل عن تجمع المهنيين السودانيين، وكان يحلل هيكله و

منظمة. لكن كان لدى تجمع المهنيين السودانيين أيضًا معلوماته الاستخباراتية الخاصة حول ما كان يحدث داخل القلعة. كان البشير وعصابته الأمنية وأصدقاؤه يتقدمون في السن. كما كان أعضاء النظام الصغار يشيبون، وفي بعض الحالات كان أطفالهم من بين المتظاهرين. أخبر أحد اللواءات عن عودة ابنته إلى المنزل بعد انضمامها إلى المتظاهرين الذين تجمعوا على مرأى من مكتب والدها. قالت: "لا تطلق النار علينا يا أبي". لقد اخترقت شعيرات الثورة الدائرة الاجتماعية للنظام، والتي شملت ضباطًا في الجيش. لم يتوقع تجمع المهنيين السودانيين إقناع القيادة العليا للجيش، لكنه استطاع أن يجعلهم يفكرون مرتين من خلال التأثير على مرؤوسيهم وعائلاتهم. في فبراير، دعت منصات التواصل الاجتماعي التابعة لتجمع المهنيين السودانيين ضباط الجيش إلى الانشقاق والوقوف مع الشعب. كان لدى تجمع المهنيين السودانيين تفاصيل قائمة نشر وحدات الجيش، ودعا الضباط المناوبين إلى رفض الأوامر.

عرف قادة تجمع المهنيين السودانيين من تاريخ السودان، وكذلك من الخبرة في أماكن أخرى، أن نقطة التحول الحاسمة ستأتي عندما يتخلى الجيش عن النظام كان اختيار توقيت الضغط على هذا القرار دقيقًا وعالي المخاطر. كان التاريخ الذي اختاروه هو 6 أبريل، الذكرى السنوية لثورة 1985 ضد النميري عندما أعلن الجنرال عبد الرحمن سوار الذهب قرار الجيش "بالانحياز إلى الشعب". أرسل تصعيد الاحتجاج في ذلك اليوم إشارة إلى الكيفية التي ينبغي أن يتوقع بها السودانيون انتهاء الانتفاضة - بانضمام الجيش إلى الثورة وسط إشادة شعبية. في عام 1985، سار المتظاهرون إلى القصر الجمهوري، وكان بإمكان الجيش، من حيث المبدأ، التراجع. هذه المرة كان على المتظاهرون مواجهة الجيش نفسه. في عام 1985، كان الرئيس النميري خارج المدينة (سافر إلى واشنطن العاصمة). في عام 2019، كان الرئيس البشير في منزله، داخل جدران المجمع العسكري نفسه. دعا تجمع المهنيين السودانيين إلى مسيرة مليونية أمام مقر الجيش. وقالت سارة عبد الجليل، المتحدثة باسم تجمع المهنيين السودانيين: "تم إنجاز أعمال الشوارع وتم إنجاز العمل داخل المجتمعات".

ذهبت سماهر، وهي متحدثة أخرى باسم تجمع المهنيين السودانيين، إلى الخرطوم رقم 2 في 6 أبريل. ومثل بري، فهي ضاحية داخلية قديمة، قريبة من المقر العسكري. بها أشجار خضراء شاهقة توفر الظل للسوق المركزي. كان من المفترض أن تبدأ المسيرات في الساعة الواحدة ظهرًا، لكن سماهر لم ترَ سوى شوارع قاحلة. كان الحي ينتظر إشارة محددة: المرة الثالثة التي

يهتف فيها أحدهم "حرية، سلام، عدالة". عندما خرج المتظاهرون من منازلهم، سافرت سماهر معهم إلى المقر العسكري

لم تُطيح مسيرة 6 أبريل بالبشير، لكن تجمع المهنيين السودانيين كثّف الضغط بتكتيك جديد، مشابه لاحتلال ميدان التحرير في القاهرة عام 2011. كانت الفكرة هي تطويق مركز السلطة: المقر العسكري ومنزل البشير. في هذه الأثناء، كان القصر الجمهوري على النيل الأزرق - المبنى الذي يعود إلى الحقبة الاستعمارية والمتحف الصيني الجديد - هادئًا. مرّ به المتظاهرون القادمون من أم درمان على الطريق لمواجهة السلطة الحقيقية في البلاد

أصبحت المساحة الكبيرة أمام مقر الجيش مدينة داخل مدينة، احتفالًا مستمرًا برؤية سودان متحول. حوّل مئات الآلاف من المتظاهرين ميلًا مربعًا من الشوارع والمباني إلى اعتصام دائم لإظهار التزامهم الديمقراطي. هناك تكهنات بأن ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني تنحّوا جانبًا وسمحوا للمتظاهرين بالتجمع، بينما كان بإمكانهم إغلاق المداخل؛ أو، على الأرجح، كان قادة الأمن منشغلين جدًا بسياساتهم الخاصة لدرجة أنهم فشلوا في إدراك أنهم فقدوا السيطرة بشكل نهائي. تخيل مهرجانًا ضخمًا أقيم في وسط مدينة، مع إغلاق الشوارع، وأضواء متوهجة، وهتافات طوال الوقت. في وقت لاحق، وُضعت لافتات صفراء عند المداخل تعتذر عن الازدحام المروري الإضافي الذي تسبب فيه الاعتصام. كُتب عليها: "آسفون على التأخير. اقتلاع نظام".

لقد نجحوا. أطاحوا بالبشير. لقد كانت ثورة جميلة، عرضًا سلميًا شبه مثالي لقوة الشعب، ذا صدى عالمي وسوداني فريد. كما احتوت أيضًا على

في داخلها التسلسلات الهرمية والتوترات المتعلقة بالجغرافية المضطربة للبلاد، والتاريخ، والأسئلة التي لم يتم حلها حول الهوية.

٢

حصاد العاصفة

سقوط البشير

لمدة ٢٩ عامًا، تحدى الرئيس عمر البشير التوقعات بسقوطه الوشيك. واجه جهودًا حثيثة من قبل منافسيه الداخليين وأعداءه الخارجيين لإسقاط نظامه أو عزله شخصيًا. حتى أقرب مساعدي الرئيس كانوا في حيرة من طول عمره السياسي.[1] تكهنوا حول سبب تمتع البشير بحصانة من المنطق السياسي العادي. ركز أحدهم على معرفته الموسوعية بالناس كأفراد. كان الرئيس يعرف أعضاء سلك ضباط الجيش، والأرستقراطية الإقليمية (ما يسمى بـ "الإدارة الأهلية")، والطبقة السياسية في الخرطوم واحدًا تلو الآخر؛ كان يتذكر أسماءهم وأسماء أفراد عائلاتهم؛ كان ودودًا بشكل غير عادي ومضيفًا

كريمًا ومسليًا؛ وربما الأهم من ذلك، أنه حرص على سمعته بعدم تجاوز الحدود وإصدار أوامر بقتلهم

أصر أحد مساعديه الآخرين على أن البشير يفتقر إلى العيب الشائع لدى الديكتاتوريين: الغطرسة. كان الرئيس مدركًا تمامًا لحدود سلطته وتعلم كيف يستغلها بعناية. في الواقع، فإن حقيقة أنه نجا من العديد من المآزق تعني أنه لم يشعر أبدًا بالراحة أو الاستعداد للاعتقاد بأنه يمتلك سلطات خاصة. لم يشرع في تشكيل السودان على صورته، وبقدر ما أصبح النظام يشبهه، كان ذلك من خلال تكيف متبادل بطيء وتدريجي بين الحاكم والجهاز الحاكم والمد المضطرب للأحداث. على مر السنين أيضًا، أصبحت حاشية البشير المقربة ماهرة في إدارة ميله إلى الاندفاع والغضب. على سبيل المثال، اختاروا بعناية كيفية إبلاغه بأن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية سيطلب إصدار مذكرة توقيف ضده بتهمة ارتكاب جرائم في دارفور - لمدة يومين بعد أن علم بذلك كان غاضبًا ومن الصعب الاقتراب منه.

اتفق الجميع على تفسير ثالث: كان البشير محظوظًا

في 10 أبريل 2019، نفد حظ البشير. فقد أُطيح به بسرعة ودون إراقة دماء، على يد جميع كبار مساعديه الذين عملوا في انسجام تام. قاد الانقلاب رجلٌ كان، حتى تلك اللحظة، يتمتع بولائه الذي لا شك فيه: الفريق أول أحمد عوض بن عوف، وزير الدفاع ونائب الرئيس الأول (للأسابيع السبعة السابقة). بصفته رئيسًا للمجلس الأعلى للأمن، عقد بن عوف اجتماعًا مع

جميع كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين والشرطيين. من بين هؤلاء الرجال، كان بإمكان اثنين فقط نقض الانقلاب. كلاهما كان يحمل رتبة فريق على الرغم من عدم تلقي أي منهما تدريبًا عسكريًا رسميًا. كان مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني، صلاح عبد الله قوش، مشهورًا بطموحه وتآمره. كان يخشاه الجميع ولا يثق به أحد، وقد اقترب بشكل مثير من انتزاع الجائزة مرتين على الأقل من قبل. لو أراد البشير رئيسًا قادرًا

ووريثه الواضح القاسي، لم يكن بحاجة إلى النظر إلى أبعد من قوش، لكن الرئيس تراجع عن اتخاذ الخطوة التي ربما كانت ستمنحه أفضل فرصة لتأمين إرثه. ربما كان البشير خائفًا مما قد يفعله قوش بسيده السابق بعد أن ترك منصبه. وكان صاحب حق النقض المحتمل الثاني هو محمد "حميدتي" حمدان دقلو، قائد ميليشيا دارفوري ارتقى من أصول متواضعة ليصبح قائدًا لقوات الدعم السريع (RSF)، وهي القوة شبه العسكرية التي نمت لتنافس القوات المسلحة السودانية (SAF) في القدرة القتالية. الملقب بـ "حميدتي" أو "محمد الصغير" المحبب الذي تستخدمه الأم لطفلها بسبب سلوكه الشاب، كان رجل الميليشيا والتاجر الدارفوري وافدًا جديدًا إلى عصابة الأمن. وقيل إن البشير، مستغلًا لقبه، أطلق عليه اسم "حميتي"، أي "حاميي". كان الرئيس يستخدم دليل المستبد ويعهد بأمنه السياسي إلى رجل جاء إلى الخرطوم دون شبكة دعم هناك، ولم يكن يناسب مواصفات أي صانع انقلاب سوداني. لكن قوش وحميدتي وافقا على الانقلاب، مما جعله استيلاءً تواطئيًا.

كان شرارة الانقلاب الذي أطاح بالبشير هو إجراء اتخذه انتهك قواعده الخاصة. وكان سبب هذه الخطوة الخاطئة القاتلة هو أنه فقد الاتصال بدائرته

الانتخابية الأساسية بين الضباط. في ذلك المساء، حوصر المجمع المسور الهائل الذي يضم مقر القوات المسلحة السودانية ووزارة الدفاع ومقر إقامة البشير الشخصي لمدة أربعة أيام وليالٍ من قبل أكبر اعتصام في السودان على الإطلاق. كان المتظاهرون أكثر انضباطًا وتوحدًا من جهاز الأمن المحاصر، والذي كان منقسمًا ومترددًا بشكل واضح

لطالما مزق التنافس العصبة الأمنية التي أحاطت بالبشير، ولكن خلال الأشهر السابقة، تحولت حساباتهم من مسألة من سيتولى معظم السلطة داخل تلك المحكمة، إلى من سيخلف الرئيس عندما تنتهي فترة ولايته بعد أكثر من عام بقليل، والمقرر لها في أبريل 2020. في فبراير، انفجرت تلك الانقسامات مع إعلان حالة الطوارئ. كانت خلفية مرسوم سلطات الطوارئ هي الاحتجاجات الجماهيرية الصامدة، والتي استمرت، على عكس التوقعات، ثلاثة أشهر دون أن تفقد طاقتها، والأزمة الاقتصادية المتفاقمة، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء خروج مئات الآلاف من السودانيين إلى الشوارع. كان السبب المحدد للمرسوم هو فشل خطة البشير للبقاء في السلطة بعد عام 2020.

بموجب الدستور المؤقت، الذي تم اعتماده في عام 2005 بعد اتفاقية السلام الشامل، يحق للرئيس فترتين مدة كل منهما خمس سنوات عُقدت أول انتخابات بموجب هذا الدستور في أبريل 2010، والثانية في أبريل 2015. فاز البشير في كلتا الانتخابتين بسهولة، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن حزب المؤتمر الوطني أفسد الساحة السياسية بشكل كامل لدرجة أن المنافسين كانوا في وضع غير مؤاتٍ للغاية. وبالتالي، ستنتهي مدة ولايته في أبريل 2020.

ولكن، متبعًا مسارًا مألوفًا للحكام المستبدين المنتخبين، بدأ الرئيس عملية تعديل الدستور للسماح له بالترشح مرة أخرى. في 22 فبراير، تخلى عن هذا المسعى. كانت الأسباب المحتملة هي أن أقرب حلفائه الداخليين وداعميه الماليين في الشرق الأوسط أخبروه أنه قد بقي لفترة كافية: لقد أوشك صبرهم على النفاد. ولأن البشير كان يعاني من نقص حاد في الأموال السياسية التي كان يحتاج إلى دفعها لإبقاء مرؤوسيه ومنافسيه على الخط، فقد خضع. كما علق مرسوم الطوارئ عمل حزب المؤتمر الوطني، وأقال حكام الولايات المدنيين (جميعهم أعضاء في حزب المؤتمر الوطني) واستبدلهم بعسكريين، وفرض تدابير تعسفية أخرى مثل حظر المظاهرات. أقال نائبه، الفريق أول بكري حسن صالح، وهو رجلٌ مخلصٌ لرئيسه، ولكنه يفتقر إلى الخبرة السياسية، وعيّن الفريق أول ابن عوف مكانه. والأهم من ذلك، أن البشير تفوق في ذلك اليوم على غوش. أجّل الرئيس إعلانه لفترةٍ كافيةٍ ليقع غوش في فخّ اتخاذ قراراتٍ سابقة لأوانها.

بيان حالة الطوارئ، مما ألقى الضوء بشكل حاد على طموحاته الانقلابية.

كانت قرارات 22 فبراير تعني أن فترة ولاية البشير في منصبه لم يتبق لها سوى 14 شهرًا. إحدى سمات نظام سياسي مثل نظام السودان المركزي والوراثي، الذي تهيمن عليه المكائد التجارية في القمة، هي أن الأشهر الأخيرة من حياة الديكتاتور هي الأكثر خطورة عليه. قد يكون هذا غير بديهي، ولكنه قابل للتفسير. والسبب هو أن أي التزام سياسي يتعهد به لن يكون جيدًا إلا لتلك الفترة القصيرة. وفقًا لقوانين السوق السياسية، يتم خصم قيمة العقود محدودة المدة، وبالتالي تتضاءل مصداقية المشتري الرئيسي

للولاءات. كان على البشير إما تعيين خليفة يتمتع بولاء لا جدال فيه، أو دفع مبالغ أعلى لمقدمي العطاءات، أو اللجوء إلى القمع. لم يكن لدى الرئيس وريث واضح. لم يكن لديه أطفال بيولوجيون، لذلك لم تكن السلالة الجمهورية خيارًا مطروحًا كان أفراد العصابة الأمنية إما يتمتعون بالولاء أو بالمهارة السياسية، وليس كليهما في آن واحد. (أثبت حميدتي أنه الحصان الأسود، إذ قلل من شأنه أقرانه). كانت أموال البشير على وشك النفاد: فبعد اعتقاله، أعلن قادة المجلس العسكري الانتقالي العثور على عملة تُقدر قيمتها بنحو 130 مليون دولار أمريكي في منزله. أما بالنسبة للصحافة والرأي العام، فقد أُلقي القبض على الرئيس السابق متلبسًا. وكانت المفاجأة، بين أوساط السياسيين في الشرق الأوسط، قلة الأموال النقدية: فكانت النتيجة أن أمواله السياسية شحيحة للغاية. وكان خياره الأخير، وهو اللجوء إلى العنف، ينطوي على مخاطر جسيمة.

حصن البشير نظامه من الانقلابات، من خلال أسلوب متقن لضمان عدم تمكن أي ذراع من المؤسسة العسكرية الأمنية من القيام بانقلاب دون المخاطرة بمواجهة مع الآخرين. كانت القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني متوازنين إلى حد ما، ولكن في الفترة من 2008 إلى 2011، أصبح جهاز الأمن والمخابرات الوطني قويًا بشكل خطير، وتقلصت قدراته. ومنذ عام 2013 فصاعدًا، روّج البشير لحميدتي وقوات الدعم السريع كقوة موازنة لكل من القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني. كان الانقلاب الوحيد الذي يمكن أن يزيل الرئيس بأمان هو انقلاب تعمل فيه جميع أذرع الأمن الثلاثة معًا. بدا ذلك مستبعدًا للغاية

بعد فبراير، أصبح التنافس على المنصب بين مساعدي البشير علنيًا. لطالما اعتمد الرئيس على كونه المرشح الثاني لكل قائد طموح. ما لم يكن الطريق إلى الاستيلاء على سلطة الدولة مضمونًا تمامًا، فإن الانقلابي المحتمل سيتمسك بالوضع الراهن. كان وجود البشير في السلطة أفضل بكثير من أي منافس. كان السبب الرئيسي لذلك هو التأكيد على أن البشير قد يرسلك إلى البرية السياسية لفترة من الوقت، أو حتى يرسلك إلى السجن، لكنه لن يقتلك أو يسلمك إلى قوة أجنبية. لم يكن لدى أي من الجنرالات نفس الثقة في أي قائد آخر، وبالتأكيد ليس في غوش.

في هذه الأثناء، وبسبب تركيزهم على مؤامرات القصر، قلل المنافسون بشدة من شأن تماسك قوى الحرية والتغيير والتزام الشعب. اعتقدوا أنهم يستطيعون التلاعب بحركة الاحتجاج لدعم مخططاتهم الخاصة

أصبح هناك شقان داخل النظام مهمان بشكل خاص. الأول هو أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني لم يستخدم جميع أدواته لبث الفتنة وإضعاف الروح المعنوية، والتي استُخدمت بفعالية كبيرة خلال المظاهرات السابقة في عام 2013. لقد تعلم تجمع المهنيين السودانيين وقوى الحرية والتغيير من الأخطاء، ولكن يبدو أيضًا أن قوش كان يحجم عن استخدام ترسانته بالكامل لأنه اعتقد أنه سيكون قادرًا على الاستفادة من الاحتجاجات سعياً وراء الاستيلاء على السلطة. أهم شيء لم يفعله قوش هو نشر وحدات لمنع المتظاهرين من التوافد إلى الشوارع خارج مقر القيادة العسكرية مباشرة في أبريل. يُعتقد على نطاق واسع أن ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني

كان بإمكانهم منع الحشود من احتلال هذا الموقع الاستراتيجي، لكن صدرت لهم تعليمات بالوقوف جانبًا.2

كان الشق الثاني هو أن الوحدات المسلحة للنظام لم تستخدم القوة الهائلة ضد

المتظاهرون. بما أن الجيش النظامي انحاز إلى الشعب خلال انتفاضة عام ١٩٨٥، لم يُنشر لقمع احتجاجات المدن. أدرك كبار الضباط أنه إذا أصدروا أوامر بإطلاق النار، فلن تُنفذ هذه الأوامر. كان من بين المتظاهرين في الشارع بعض أبناء وبنات وأبناء وبنات ضباط كبار في الجيش، وعدد كبير من أبناء زملائهم وزملائهم في الدراسة. يتميز مجتمع المدن السودانية بترابطه المتين رغم جميع الانقسامات السياسية، وأي قائد كتيبة يأمر جنوده بإطلاق النار على أطفال أصدقائه سيُنبذ.

إذا لم يطلق الجيش النار، فهل كانت المؤسسات شبه العسكرية والأمنية ستفعل ذلك؟ لقد جندت قوات الأمن عمدًا رجالًا عديمي الضمير من الهامش الاجتماعي، وكانت قوات الدعم السريع التابعة لحميدتي في الغالب من دارفور. فهل كانوا ليكونوا أكثر قسوة بسبب افتقارهم إلى الوازع الأخلاقي أو الروابط الاجتماعية مع المجتمع الحضري؟ كما اتضح في
يونيو/حزيران، ثبت أن هذا هو الحال. ولكن خلال الأسابيع الأخيرة من حكم البشير، بدا أنه لم يكن أحد مستعدًا لتلطيخ سمعتهم بارتكاب فظاعة نيابة عن حاكم كان يُضيّع الوقت

كان البشير مدركًا تمامًا للقيود، المفتعلة والمفروضة، على مؤسساته العسكرية والأمنية الرئيسية. تجسس على الجواسيس وحافظ على تقليده المتمثل في عقد لقاءات مفتوحة مرتين أسبوعيًا لسلك الضباط. كان بإمكان أي ضابط صف في القوات المسلحة السودانية زيارة الرئيس في إحدى تلك الأمسيات، إما لمجرد الجلوس والدردشة مع من حضروا، أو لطلب مساعدة شخصية من المشير نفسه. كان البشير على دراية بالمؤامرات وكان متقدمًا بخطوة حتى على غوش. ما لم يكن يعرفه هو ما كان يفكر فيه أي شخص دون سن الثلاثين: لقد التقطت قرون استشعاره كل اهتزازة بين الطبقة السياسية القائمة، ولكن ليس بين أبنائهم

ربما لم يكن لدى تجمع المهنيين السودانيين نظام استخبارات منظم مماثل للتدقيق فيما يحدث داخل النظام، لكنه كان يعرف ما يكفي. كان جميع قادة تجمع المهنيين السودانيين على اتصال بأعضاء جهاز الأمن من خلال الأقارب وزملاء الدراسة. أصبحت الأعداد الهائلة من أفراد الأمن والجيش عبئًا على النظام. كانت الانقسامات والترددات داخل عصابة الأمن واضحة تمامًا. قامت وحدات بغارات على الحشد وفتحت النار، لكن وحدات أخرى انحازت بعد ذلك إلى المتظاهرين. تعززت وحدة المتظاهرين وعزيمتهم. ما كان يمكن أن يكون انتقالًا تفاوضيًا لمدة عام إلى خليفة البشير الدستوري أصبح بدلاً من ذلك فراغًا في السلطة. كانت هذه هي اللحظة التي كان من الممكن فيها للاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، التي سعت منذ فترة طويلة إلى هندسة تغيير سياسي سلمي في السودان، أن تلعب دورًا نشطًا في إدارة رحيل الرئيس المهذب. لكنهم جلسوا على الهامش، متوقعين أن تنتهي المظاهرات

في مساء يوم 10 أبريل، فقد البشير السيطرة بشكل حاسم. ووفقًا للقصة التي انتشرت آنذاك، فقد أمر بفض الاعتصام بالقوة وأعد فتوى من رجل الدين السلفي الرئيسي، عبد الحي يوسف، الذي شغل أيضًا منصب رئيس مجمع الفقه الإسلامي التابع للنظام، مفادها أنه يجوز قتل 30% من المتظاهرين للحفاظ على النظام. ولو كان هذا صحيحًا جزئيًا، فإن ما يعنيه هذا لقادة الأجهزة الأمنية كان واضحًا: البشير سيسقط في حمام دم وسيُسقطهم جميعًا معه. لقد كان ينتهك بشكل صارخ القاعدة ضد قتل النخبة. كان قتل الآلاف في دارفور البعيدة أو جنوب السودان مسموحًا به وفقًا لهذه القاعدة النخبوية؛ أما ذبح أطفال النخبة في وسط الخرطوم فلم يكن كذلك. وكان النظام قد تجاوز هذا الحد بالفعل، حيث قتل أعضاء بارزين في لجان المقاومة المحلية، بمن فيهم أطباء ومهنيون ذوو مكانة عالية بين مجتمعاتهم

دعا الفريق أول ابن عوف على الفور إلى اجتماع للجنة الأمنية العليا، والذي ضم رؤساء أركان القوات المسلحة السودانية، ومدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وقائد قوات الدعم السريع، وقائد الشرطة. وعلق أحد الجنرالات بعد ذلك بأن روح الاجتماع كانت: "إذا لم يكن لدينا

على العشاء سيتناولنا على الإفطار. أصر بن عوف على أن يكون الانقلاب استيلاءً جماعيًا وأن يقوده هو. وهذا من شأنه أن يقلل من خطر العنف بين المؤسسات الأمنية المتنافسة. كما أنه سيؤجل لمدة 24 ساعة الحساب بشأن السؤال الرئيسي حول من سيتولى السلطة: افترض الجنرالات بسذاجة أنه

بمجرد رحيل البشير، فإن الاعتصام سيتفرق. لم يتحدث بن عوف عن نواياه. في هذه الحالة، سمح له بالعمل كرئيس للدولة ليوم واحد، مما منحه الحماية الممنوحة لرئيس سابق بالإضافة إلى صوت مرجح في تحديد الخلافة.
أصدر بن عوف الإعلان في موعده، وبينما احتفل المتظاهرون ورفضوا الاستسلام، تورط قادة الأمن في عملية فوضوية بشكل واضح لتحديد ما يجب فعله بعد ذلك. كان القرار الأهم هو خروج قوش وتولي حميدتي المنصب، على الرغم من أنه لأسباب تتعلق بالرتبة واللياقة، سيشغل قائد قوات الدعم السريع منصب نائب الفريق أول عبد الفتاح البرهان، بحيث تحتفظ القوات المسلحة السودانية بأقدميتها الرسمية. وكان التفسير الأكثر ترجيحًا لذلك هو أن ابن عوف وثق بحميدتي، الذي كان على اتصال به من خلال قريبه والرجل الثالث في قوات الدعم السريع، الصادق سيد،4 أكثر مما وثق بقوش. كان قوش يأمل في حجز مكان لنفسه داخل النظام الجديد، لكنه عزل نفسه تحت ضغط من الشارع وخصومه في الحكومة السعودية.5

تبدو هذه الرواية عن دراما "السياسة الحقيقية" منطقية على خلفية التحولات الهيكلية التي أدت إلى انهيار نظام فاسد مركزي وظيفي. هناك عنصران لذلك: المال والسلاح.

السوق السياسية المضطربة في السودان

يشير مصطلح "السوق السياسي" إلى نسخة معاصرة من النظام السياسي المعاملاتي. وهو نظام تكون فيه السلطة (المنصب السياسي، والخدمات

السياسية، والولاءات السياسية) سلعة يمكن تداولها نقدًا، وتكون المؤسسات الرسمية للحكومة خاضعة للمساومة بين النخبة على معاملاتها المباشرة. تشمل المفاهيم التشغيلية الرئيسية للسوق السياسي "الميزانية السياسية"، وهي الأموال المتاحة للسياسي لتوزيعها لشراء السلع السياسية، و"سعر الولاء"، وهو السعر السائد لمثل هذه المشتريات.6

تحول السودان من دولة مؤسسية إلى سوق سياسي في سلسلة من الخطوات المتقطعة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وخلال فترة الازدهار الممولة بالديون في سبعينيات القرن الماضي، انتشر الفساد، وعاد الإسلاميون إلى السياسة مستغلين نفوذ التمويل الإسلامي. وفي ثمانينيات القرن الماضي، أدت الأزمة الاقتصادية العميقة إلى حالة عجزت فيها الحكومة عن تمويل ميزانيتها التشغيلية الأساسية، مما أدى إلى انهيار الحكومة بشكل أساسي في العديد من المناطق الريفية، مثل دارفور ومعظم جنوب السودان. نفذ الرئيس جعفر نميري أحد أوائل برامج الخصخصة واسعة النطاق في العالم، ساعيًا بشغف إلى تنفيذ توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، متجاوزًا حتى وصفات تلك المؤسسات المالية المعروفة بتشددها. لقد رأى بذكاء أكبر مما رأى خبراء الاقتصاد في واشنطن أن بيع أصول الدولة للرأسماليين المحسوبين هو وسيلة للانتقال إلى نظام حكم وراثي - إضفاء الطابع المؤسسي على حكم اللصوص أو تفعيل الفساد سياسيًا

نفدت أموال نميري اللازمة لتسييل عجلات نظامه الوراثي. وبحلول نهاية عام 1984، أصبحت المبالغ اللازمة لإنقاذ ميزانيته السياسية أكبر من أن

يتحملها رعاته في واشنطن العاصمة.7 رفضت وزارة الخزانة الدفع. لكن وزارة الخارجية قدرت السودان أكثر من وزارة الخزانة، وترددت الإدارة. سافر نميري إلى الولايات المتحدة والتقى بالرئيس رونالد ريغان، الذي اقتنع بإنقاذه. فات الأوان: كان الشيك في البريد وكان نميري في الجو عائدًا إلى الوطن عندما اجتمع قادة النقابات العمالية في الحركة الشعبية

سيطرت الانتفاضة على برج المراقبة في مطار الخرطوم وأغلقت المجال الجوي السوداني. هبط النميري في القاهرة، وأعلن الجنرال سوار الذهب أن الجيش قد انحاز إلى الشعب.

تضمنت استراتيجية النميري في استغلال الدولة من أجل البقاء الشخصي والفصائلي إشراك الجيش في التجارة. وعلى الرغم من أن البنك الدولي رفض اقتراحه بإنشاء مجلس اقتصادي عسكري (على غرار مصر)، إلا أن تداخل الضباط العسكريين والتجارة أصبح راسخًا. ومع اشتعال الحرب في جنوب السودان مجددًا، وعدم وجود الوسائل المالية لتمويل مكافحة التمرد التقليدية، بدأ النميري في التعاقد من الباطن مع الميليشيات لتنفيذ العمليات العسكرية. وفي عهد خلفائه، أدت "سياسة الميليشيات" المتمثلة في "مكافحة التمرد بتكلفة زهيدة" إلى تفكيك احتكار الجيش للعنف المشروع. استغل الإسلاميون هذا: فقد لم يثقوا بالجيش وأرادوا تطوير قوتهم العسكرية المتوافقة أيديولوجيًا إن حقيقة أن المقاتلين الإسلاميين والأنصار من الجبهة الوطنية، الذين قاتلوا النميري عام 1976، قد تم تسريحهم بتهور (ولم يتم نزع سلاحهم بشكل صحيح) وكانوا من بين أكثر من تم تعبئتهم بسهولة لقيادة وحدات الميليشيات ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في المناطق

الحدودية في جنوب كردفان وجنوب دارفور، تعني أن سياسة الميليشيات أصبحت بسهولة حصان طروادة لتدريب الإسلاميين شبه العسكريين.8

في فبراير 1986، قبل شهرين من إجراء السودان أول انتخابات حرة ونزيهة له منذ 18 عامًا، منح صندوق النقد الدولي الحكومة مكافأة قاسية: تعليق عضويتها في الصندوق لفشلها في سداد متأخرات ديونها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كانت الديمقراطية الناشئة في السودان مقيدة بانضباط صارم كان مختلفًا بشكل ملحوظ عن التراخي الذي تعاملت به واشنطن العاصمة مع نظامها الاستبدادي السابق فاز صادق المهدي بالانتخابات العامة عام ١٩٨٦، وقضى السنوات الثلاث التالية في حيرةٍ مُحَمَّمة بشأن القضايا الرئيسية آنذاك: الشريعة الإسلامية، والسلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي طالب بها دائنو السودان. فشل في تحقيق هذه المآزق، إذ أنفق أموالًا لم تكن بحوزته في محاولة لإشباع رغبات ناخبيه ومنافسيه. اضطر صادق إلى التوسل إلى الدول العربية لجمع الأموال لشن هجمات مضادة عندما هاجمت الحركة الشعبية لتحرير السودان النيل الأزرق، مهددةً سد الروصيرص. ولعل أفضل تفسيرٍ لخضوعه غير المُفسَّر للإسلاميين هو أن البنوك الإسلامية - التي كانت تُدار بأجندات سياسية صريحة - كانت لا تزال تملك المال حتى عندما كانت خزائن بنك السودان المركزي فارغة. وعندما تعطل النظام السياسي والمالي أخيرًا في أوائل عام ١٩٨٩، بدا صادق وكأنه يدعو إلى انقلاب عسكري، وكأنه يُقر بأنه لا يستطيع إدارة البلاد. لو كان هذا ما يريده، لكان من الأفضل لصادق أن يتبع سلفه في عام 1958 ويختار جنراله. سجنته الخلية الإسلامية التي تولت السلطة على الفور.

بعد توليه السلطة في انقلاب عام 1989، قمع الاحتكار العسكري الإسلامي للبشير والشيخ حسن الترابي المعارضة بعنف، وحظر النقابات العمالية والجمعيات المهنية، وسجن وعذب قادتها، وطهّر سلك الضباط من غير الإسلاميين، وقوض أيضًا الأساس الاقتصادي للأحزاب الطائفية وأعلى مراتب الطبقة الأرستقراطية الإقليمية. في هذه الأثناء، حشدوا المتطوعين الإسلاميين في صفوف المجاهدين، وأرسلوهم إلى المعركة بالدعاء ولكن بأقل قدر من التدريب؛ وتم الاحتفال بشهدائهم العديدين على أنهم صعدوا إلى الجنة، وتم تجديد أعدادهم من خلال التجنيد الإجباري. وبهذا المزيج من الحماس والقوة، نجح الإسلاميون العسكريون في خفض ثمن الحرب والسياسة كان هذا ضروريًا لشحّ المال لديهم: كان السودان خاضعًا لعقوبات دولية، ولم تكن هناك شركات مشروعة مستعدة للاستثمار. في مرحلة ما من منتصف التسعينيات، كانت الأموال الحكومية المتاحة أقل من 100 مليون دولار أمريكي شهريًا، وكان بنك السودان المركزي يُدير ميزانية نقدية، ويحسب الأموال المتاحة في نهاية الشهر، ويصرفها وفقًا للأولويات - الرواتب الأساسية أولًا. اقتصر أي شكل من أشكال الحكومة المؤسسية على منطقة تبعد مسافة يوم واحد بالسيارة عن الخرطوم، وهي ما يُسمى

"مثلث حمدي"، نسبةً إلى وزير المالية عبد الرحيم حمدي، الذي جلبت إجراءاته التقشفية المتطرفة قدرًا من الاستقرار الاقتصادي المتردي. في غضون ذلك، ولإدارة البلاد بميزانية محدودة كهذه، أنشأ النظام شبكةً مُحكمةً من التمويل الموازي. عُيّن الرجل الثاني في الحركة الإسلامية، علي عثمان طه، وزيرًا للشؤون الاجتماعية. في التسلسل الهرمي السياسي التقليدي، كان

هذا منصبًا هامشيًا، لكن في هذه الحالة، احتاج النظام إلى بناء جهاز إسلامي للحوكمة المجتمعية لا يعتمد على عائدات الضرائب المنتظمة غير الموجودة. شمل ذلك، من بين أمور أخرى، احتضان الجمعيات الخيرية الإسلامية العابرة للحدود الوطنية (التي عملت أيضًا كشركات تجارية، ومقدمي خدمات حكومية، وشركات أمنية، وشبكات إرهابية) لإنشاء هيكل دولة موازٍ. 10 تم تحويل مكافحة التمرد في جنوب السودان إلى أموال نقدية؛ وانتشرت الجماعات شبه العسكرية، لتحل محل مجاهدي قوات الدفاع الشعبي الذين أُهدروا ثرواتهم (ملف PDF). وبشكل عام، كان هذا نظاماً مبتكراً للحكم المفكك، كما أنه خلق ظروفاً خصبة لساحة سياسية تسويقية بالكامل.

اكتُشف نفط السودان في سبعينيات القرن الماضي، وكان موقعه غير مناسب (للنميري) في الغالب في جنوب السودان. كانت آبار النفط الأولى، التي تديرها شركة شيفرون، على بُعد أشهر من الإنتاج عندما هاجمها الجيش الشعبي لتحرير السودان وأجبرها على الإغلاق. لأكثر من عقد من الزمان، صدأت البنية التحتية بينما كانت الامتيازات تُباع وتُعاد بيعها بأسعار مخفضة بشكل متزايد. لن تستثمر أي شركة نفط كبرى في بلد بمثل هذه السمعة السيئة: راعي للإرهاب، غير قادر على خدمة ديونه، متورط في حرب أهلية لا تنتهي. 12 لكن الصين فعلت ذلك. 13 تدفق النفط لأول مرة في أغسطس 1999. كان رأسا النظام التوأم، البشير والترابي، في تلك اللحظة عالقين في صراع على السلطة حول من سيهيمن على الآخر. لن يسيطر الفائز فقط على الجهاز الرسمي للحكومة - وهي آلية دولة كانت على مدى عقد من الزمان متداعية لدرجة أنها أصبحت عديمة القيمة تقريبًا - ولكن أيضًا على

عائدات النفط التي من شأنها أن تزيد الميزانية الوطنية عشرة أضعاف في السنوات الخمس المقبلة.

فاز البشير لقد حقق انتصارًا حاسمًا في ديسمبر 1999 بإعلانه حالة الطوارئ وتجريد الشيخ الإسلامي من سلطته كرئيس للمجلس الوطني وتعليق الدستور. كان طريقه قد مُهّد قبل عام عندما نشر عشرة إسلاميين بارزين رسالة مفتوحة تنتقد الترابي. وعندما ضرب البشير، انضم إسلاميون آخرون - وأهمهم طه - إلى جانبه. 14 ومعه جاء الرجال الذين أداروا العديد من المؤسسات الإسلامية، مثل تكتل الأعمال الخيرية الضخم "الدعوة الإسلامية". لكن النصر لم يكن مؤكدًا؛ فقد استمر الإسلاميون ذوو الولاءات غير المؤكدة في مناصبهم في جميع أنحاء مؤسسات الدولة والحزب والأمن، واستمر صراع السلطة على مدى العقد التالي. في الخرطوم والمدن الواقعة بالقرب من محيط مثلث حمدي، كانت الأداة الرئيسية هي المال. استخدم البشير وطه عائدات الطفرة لبناء قاعدة جماهيرية جديدة، فوظفا مئات الآلاف من المواطنين، وكافآ الكثيرين بعقود، كبيرة وصغيرة، لمشاريع متنوعة، من بناء سدود ضخمة على نهر النيل إلى استيراد الأثاث أو التصنيع المحلي. في بعض النواحي، كان هذا يشبه بناء الدولة التقليدي غير الليبرالي، لكن هيكل السلطة المتصدع وغير المستقر لم يسمح للسودان باتباع المسار الموحد لمصر (مثلاً). بل كان نظامًا لصوصيًا فاعلًا سياسيًا، يُعيد تدوير الإيرادات إلى حالة من الركود السياسي الذي استمر لعقود حتى انهار، كما في مخطط بونزي. 15

كان من الآثار الثانوية للازدهار نمو قطاع أعمال وطني أقل اعتمادًا على الوصول إلى السلطة السياسية: فليست كل الرأسمالية السودانية من نوع المحسوبية. بعض هذه الشركات، ولا سيما مجموعة دال، دعمت المُثُل الديمقراطية ومارستها أيضًا. على سبيل المثال، اعتمدت سياسات توظيف وتدريب أكثر مساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. في عام 2019، قدمت بعض الشركات، بما في ذلك دال، مساعدات عينية

دعم المتظاهرين مثل الطعام والشراب، على الرغم من أن الجمعيات الخيرية الوطنية، إلى جانب التمويل الجماعي من الشتات، كانت الدعامة الأساسية في تمويل الانتفاضة. 16

في دارفور، تحول الصراع على إرث المشروع الإسلامي إلى صراع دموي للغاية: كان جيل من الدارفوريين الذين انجذبوا إلى القضية الإسلامية ساخطين بالفعل، وازداد استياءهم بسبب الخلل الفادح في توزيع المناصب الحكومية ومشاريع التنمية. كان بيان الإسلاميين الدارفوريين هو "الكتاب الأسود" الذي يفصل هذا الخلل. وأصبح بمثابة دعوة لحمل السلاح لحركة العدل والمساواة، التي تعاونت مع الدارفوريين الراديكاليين العلمانيين (تحت حركة وجيش تحرير السودان) لشن تمرد في عام 2003.

بالنسبة للاحتكار الثنائي للبشير وطه، كان اتفاق السلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وزعيمه جون قرنق، في المقام الأول وسيلة لاستعادة

الشرعية الدولية خلال تسعينيات القرن الماضي، يئس النظام من التوصل إلى اتفاق سلام بوساطة دولية أو أفريقية يُمكّن الحركة الإسلامية من مواصلة أجندتها التفرقة، فطوّر ما أسماه "السلام من الداخل"، وهو في جوهره سلسلة من الاتفاقيات الأمنية مع قادة جنوب السودان الساخطين الذين انفصلوا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (أو في بعض الحالات، لم ينضموا إليه قط) بسبب المركزية العسكرية القاسية للقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان، قرنق. وما إن أطاح البشير بالترابي، حتى تدخلت ليبيا ومصر بمبادرة مصالحة كانت ستكافئ البشير على تحسّن مكانته بين رؤساء الدول العربية، بما يوفر تسوية سياسية مع القيادة الشمالية المحافظة وتسوية مع قرنق. كانت عملية السلام هذه ستواجه معارضة شديدة من صفوف جنوب السودان (لأنها تستبعد تقرير المصير) وكان التقدم يعتمد على الاهتمام السياسي العشوائي للقاهرة وطرابلس بالإضافة إلى تفضيل جميع قادة المعارضة السودانية للتشبث بأمل أن تكون هناك فرصة أفضل في الأفق. بعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، كان البشير مرعوبًا بشكل مبرر من وجود السودان على قائمة الولايات المتحدة للأهداف المستهدفة. أصبح اكتساب الشرعية الدولية فجأة أولوية قصوى، وكان الطريق إلى ذلك من خلال اتفاق سلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بوساطة الأمريكيين، الذين عيّنوا للتو مبعوثًا خاصًا بتفويض لاستكشاف هذا الاحتمال. بالنسبة للبشير وطه، كان لهذا عيب يتمثل في إصرار "الترويكا" المكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج على أن تتم الوساطة من خلال المنظمة الإقليمية لشمال شرق إفريقيا، وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). في نوبة مثالية غير معهودة، صاغت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) عام ١٩٩٤ إعلان مبادئ لحل الحرب السودانية، تضمن الديمقراطية وتقرير المصير. وإذ اطمأن النظام

إلى أن قرنق اتحادي ملتزم، وأن الديمقراطية ستظل دائمًا ثانوية أمام السلام والمصالح الغربية، أخذ عملية السلام بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والترويكا على محمل الجد.

تم توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير 2005. ولكن ما إن أدى قرنق اليمين الدستورية نائبًا أول للرئيس بعد ستة أشهر، حتى تحطمت المروحية الأوغندية التي كان يستقلها على سفح جبل. كان خليفته، سلفا كير ميارديت، انفصاليًا، واستخدم عائدات النفط المخصصة لجنوب السودان لبناء دائرة سياسية عسكرية من الانفصاليين الجنوبيين، موحدة بما يكفي من خلال المشاعر والمكافآت لدرجة أن حتى أفضل أساليب فرق تسد التي يتبعها جهاز الأمن والمخابرات الوطني لم تكن كافية لكسر وحدة الجنوب. صوّت جنوب السودان بأغلبية ساحقة لصالح الانفصال في الاستفتاء الذي أُجري في 9 يناير 2011، وولدت جمهورية جنوب السودان بعد ستة أشهر

خلال الفترة 1999-2011، ترسخت الاقتصادات السياسية في السودان حول نظام رأسمالي ريعي قائم على المحسوبية، يعتمد على عائدات النفط (انظر الجدول 2.1). كانت دولة ريعية نفطية لها خصائصها الخاصة. في المركز، عملت كنظام لصوصي مركزي، حيث تتدفق أموال المحسوبية عبر قنوات محددة جيدًا؛ وفي "الأطراف البعيدة" (جنوب السودان، دارفور

و«منطقتي» جنوب كردفان والنيل الأزرق) كسوق سياسي ضعيف التنظيم مع حواجز دخول منخفضة لرواد الأعمال السياسيين العسكريين الطموحين.

في بعض الأحيان، كان الوضع في دارفور أشبه باقتصاد عمل مؤقت قائم على الصراع، مع وجود وحدات مسلحة متاحة للتأجير على أساس كل حالة على حدة. كان مفتاح توطيد النظام هو دمج «الأطراف القريبة» في متناول نظام المحسوبية المركزي. بدأ عدد كبير من الناس في تقاسم الفوائد المادية لطفرة النفط، في شكل وظائف بأجر، وطفرة في البناء وفي تجارة السلع الاستهلاكية. 17 كانت خطة عمل النظام، أو وظيفة الإنتاج، هي تحويل النفط إلى هدوء سياسي.

الجدول 2.1: تسويق السياسة السودانية، 1970-2018

الفترة

1977-1972

1983-1978

1999-1983

2011-2000

2018-2012

الخصائص الاقتصادية

طفرة مدفوعة بالديون

أزمة

أزمة حادة

طفرة مدفوعة بالنفط

أزمة

التمويل السياسي

اقتراض الدولة

الخصخصة، البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية، النهب

النفط والتعاقدات المرتبطة به

الذهب، ارتزاق الدولة

المستفيدون الاقتصاديون

الرأسماليون المحسوبون

القطاع غير الرسمي، التمويل

القطاع غير الرسمي، قطاع الأمن

الجهات الأمنية الفاعلة والرأسماليون المحسوبون

الجماعات شبه العسكرية، المهربون

المستفيدون السياسيون

القوى الحديثة

الإسلاميون

الإسلاميون والجماعات شبه العسكرية

الدولة والجيش والحزب الحاكم

الجماعات شبه العسكرية والدول العربية وعملاؤها

جعل انفصال الجنوب نموذج ريع النفط غير مستدام. 19 ومنذ أواخر عام 2011، انزلق الاقتصاد السوداني إلى أزمة متفاقمة، لم تُسبب معاناة كبيرة للشعب السوداني فحسب، بل استتبعت أيضًا تحولًا صادمًا في هيكل الاقتصاد السياسي للبلاد إلى ريع أكثر تنوعًا، يعتمد بشكل أساسي على الذهب والارتزاق

بدأت الأزمة بترتيبات ما بعد الانفصال لمدفوعات النفط. قبل الانفصال مباشرة، قدر صندوق النقد الدولي أن السودان سيواجه فجوة في الميزانية

تزيد قليلاً عن 9 مليارات دولار خلال السنوات الثلاث والنصف التي ستستغرقها البلاد لإجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة. وبتيسير من فريق التنفيذ رفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، اتفق السودان وجنوب السودان على تقسيم هذه التكلفة إلى ثلاثة أجزاء متساوية. ينبغي على السودان تنفيذ تدابير تقشفية لتمكينه من تقديم مساهمته: سيقدم جنوب السودان 3.014 مليار دولار في "الترتيبات المالية الانتقالية"، وستتخذ الحكومتان نهجًا مشتركًا مع المانحين الدوليين للحصول على مساعدات مالية. لم ينجح أي من هذا كما هو مخطط له

لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال المفاوضات التي استمرت شهرًا والتي عُقدت في أديس أبابا في يونيو 2011. راوغ جنوب السودان على أمل أن يتمكنوا من إبرام صفقة أفضل بمجرد أن يصبحوا دولة مستقلة ذات سيادة. راوغ الشماليون لأنهم لم يرغبوا في مواجهة الحاجة إلى تدابير تقشفية جذرية، ولم يتمكنوا من تنظيم اتفاق داخلي بشأن من سيتحمل التخفيضات المؤلمة.
ونتيجة لذلك، حصل جنوب السودان على الاستقلال في يوليو 2011 دون اتفاق على شروط ضخ نفط جنوب السودان إلى السوق عبر السودان (الشمالي) وعلى شروط اتفاقية الترتيبات الانتقالية. وعلى مدى الأشهر الخمسة التالية، أثناء إجراء محادثات متقطعة، تم ضخ نفط جنوب السودان وبيعه، ولم يتلق السودانيون أي مدفوعات من أي نوع. كان هذا صعبًا بشكل خاص على بنك السودان المركزي لأنه اعتمد بشكل شبه كامل على النفط للحصول على العملات الأجنبية

في ديسمبر من ذلك العام، بدأ السودان بتحويل نفط جنوب السودان إلى مصافيه للاستخدام المحلي وإلى سفن استأجرها بنفسه. كان من الممكن اعتبار النفط الموجود على تلك الناقلات غير قانوني، لكن هناك سوقًا دولية للنفط غير القانوني، وكان رجال أعمال حزب المؤتمر الوطني مستعدين تمامًا للقيام بهذه التجارة في السوق السوداء. ردًا على ذلك، أوقف جنوب السودان إنتاجه النفطي بالكامل في يناير 2012. كان هذا أشبه بتفعيل آلة اقتصادية كارثية، سباق نحو كارثة مالية مضمونة من الطرفين. كانت الحسابات في جوبا أن كلا البلدين سيعانيان، لكن السودان سينهار أولاً: فقد خزن جنوب السودان بعض الاحتياطيات، وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان (كما قالوا) مستعدًا للعودة إلى أيام القتال دون أجر في الأدغال. كانت الحسابات في الخرطوم أن ذلك سيضر بالسودان ولكنه سيقضي عليه تمامًا. على المدى القصير، قدر الشماليون أن جنوب السودان سينهار أولاً، لكن موجات الصدمة الناجمة عن إغلاق النفط كانت الهزة الأولى التي أوقعت النظام في الخرطوم في النهاية.

دخلت الدولتان في حرب في أبريل 2012. وكانت الشرارة صراعًا على الحدود بالقرب من حقل هجليج النفطي الرئيسي المتبقي في السودان، وهي منطقة طالب بها جنوب السودان. لم تكن منطقة هجليج، المعروفة لدى الجنوبيين باسم بانثو، إحدى المناطق التي ناقشتها لجنة الحدود الفنية المخصصة في السنوات ما بين اتفاقية السلام الشامل والاستقلال؛ وكان الادعاء الإقليمي في المقام الأول ذريعة لحرب اعتقد الجنرالات المتشددون من كلا الجانبين أنها حتمية. كانت ضرورية، كما اعتقد جنوب السودان، لأن بلادهم لن تكون مستقلة حقًا إذا كانت لا تزال الشريك الأصغر في علاقة

سياسية مع الخرطوم. أعلن كير علنًا دعمه لمفهوم أنه بعد الانفصال، سيكون جنوب السودان والسودان "دولتين قابلتين للحياة تعيشان في سلام مع بعضهما البعض"، لكن آخرين في جوبا لم يعتقدوا أن الصراع قد انتهى وفي الوقت نفسه، اعتقد كثيرون في قيادة القوات المسلحة السودانية أن الحرب ضرورية لأن هناك أعمالاً لم تكتمل بعد من اتفاق السلام الشامل والانفصال، مثل المناطق المتنازع عليها على طول الحدود (ولا سيما منطقة أبيي) واستمرار دعم جنوب السودان لفرق الجيش الشعبي لتحرير السودان التي عادت إلى التمرد في جبال النوبة والنيل الأزرق.

انضم جنوب السودان إلى نادي الأمم في يوليو 2011، لكن قادته اعتقدوا بطريقة ما أنهم ليسوا بحاجة إلى الالتزام بقواعده. لقد صُدموا عندما قوبل احتلالهم العسكري لهجليج في أبريل 2012، أولاً، ببيان من الاتحاد الأفريقي يطالب بالانسحاب والتسوية السلمية، وبعد بضعة أيام بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتضمن نفس المطالب، كلمة بكلمة. 20 مسؤولاً أمريكياً كانوا يعاملون قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان كأصدقاء أعزاء، فجأةً لم يعودوا يردون على المكالمات الهاتفية من جوبا. لم يحدد قرار مجلس الأمن رقم 2046 جدولاً زمنياً ضيقاً (ثلاثة أشهر) لتسوية القضايا بين جنوب السودان والسودان فحسب، بل عامل البلدين لأول مرة على قدم المساواة. وبسبب انغماسهم في عاداتهم الشكية وصراعاتهم الداخلية، فشل القادة في الخرطوم في اغتنام هذه الفرصة الدبلوماسية واستمروا في لعب لعبتهم المتمثلة في انتزاع كل تنازل صغير من جنوب السودان، مما أدى إلى إرهاق وسطاء الاتحاد الأفريقي في هذه العملية

تمت تسوية حرب الحدود، إلى جانب اتفاق لإعادة فتح إنتاج النفط في جنوب السودان، وشروط استخدام خط الأنابيب، واتفاقية الترتيبات الانتقالية، في جلسة عُقدت في وقت متأخر من الليل للاتحاد الأفريقي في أغسطس 2012، وتم تأكيد ذلك في اجتماع قمة بين البشير وكير في أديس أبابا بعد شهر. ومع ذلك، لم يُستأنف الإنتاج إلا في أبريل 2013، بجزء بسيط من مستواه السابق، ولم يتعاف إلى مستويات ما قبل الصراع بحلول الوقت الذي اندلعت فيه الحرب الأهلية في جنوب السودان في نهاية ذلك العام. لم يتم التوصل إلى أي نهج مشترك مع المانحين. قبل الاستفتاء مباشرة، أرسل الرئيس باراك أوباما السيناتور جون كيري في مهمة إلى الخرطوم، ووعد بأنه إذا سمحت الخرطوم للتصويت بالمضي بسلاسة، فإن الولايات المتحدة ستشرع في تشريع لرفع العقوبات عن السودان. استقبل مسؤولو النظام كيري بلطف (لم يتمكن من مقابلة البشير لأن الولايات المتحدة لديها سياسة عدم مقابلة رجل متهم بـ

الجرائم الدولية) لكنهم كانوا متشككين في أنه سيحقق ذلك. كان الحذر السوداني مبررًا: لم يتمكن كيري من حشد الدعم الكافي في الكونجرس، وبالتالي لم تكن هناك جهود لرفع العقوبات المالية عن السودان (لم يبدأ رفعها إلا في يناير 2017 في الأيام الأخيرة من رئاسة أوباما) أو لدخول السودان في عمليات الإعفاء من الديون. ربما كان من الممكن أن يحدث نداء من جنوب السودان فرقًا في النشوة القصيرة بعد استقلال جنوب السودان. ربما كانت مهمة مشتركة مع وفد جنوب سوداني منضبط بعد حرب هجليج قد أقنعت الولايات المتحدة بوجود التزام حقيقي بمبدأ "دولتين قابلتين للحياة"، وأن الأمر يستحق بذل جهد لدعمهما معًا. في النهاية، تأخر السودان

بسرعة في سداد مدفوعات الفائدة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما جعله غير مؤهل للحصول على قروض أخرى.

بعد اتفاق قمة أديس أبابا، لم يتمكن البشير ولا كير من تنفيذ الاتفاق الذي توصلا إليه. كان بعض القادة السياسيين في جنوب السودان - ولا سيما بول مالونج، حاكم ولاية شمال بحر الغزال آنذاك - غير راضين عن التنازلات التي قُدّمت، وطالبوا بإعادة التفاوض على تلك الشروط. على سبيل المثال، اعترض على موقع "الخط الأمني" بين الجنوب والشمال الذي يتطلب من الجيش الشعبي لتحرير السودان الانسحاب من ضفاف نهر بحر العرب/كير الذي يفصل ولايته عن دارفور المجاورة. كما وجد جنرالات القوات المسلحة السودانية أعذارًا للمماطلة في إعادة فتح خط الأنابيب، على أمل أن تكون بضعة أشهر إضافية بدون عائدات النفط كافية للقضاء على حكومة جوبا، بينما ستضر الخرطوم فقط. في تحليلهم لجنوب السودان، على الأقل، ثبتت صحتهم

كان البشير متلهفًا لإعادة فتح جنوب السودان لإنتاج النفط وتصديره. حدث ذلك تدريجيًا ووفر بعض الإيرادات للخزانة السودانية، بما في ذلك رسوم استخدام خط الأنابيب ومدفوعات اتفاق الترتيبات المالية الانتقالية. أُعيد التفاوض على الاتفاقية في أواخر عام 2014 بعد انتهاء مرحلتها الأولى: أُبرمت الصفقة الجديدة مباشرة بين البشير وكير دون وسطاء من الاتحاد الأفريقي أو البنك الدولي، ولم تُعلن التفاصيل، مما يشير إلى احتمال وجود مدفوعات خارج السجلات الرسمية. كان من بين الجوانب السلبية لهذه المفاوضات الخاصة أن آلية الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى للتنفيذ، التي

كانت رائدة "النهج المشترك" تجاه المانحين الدوليين، لم تعد تلعب هذا الدور، وتلاشت الدعوة إلى موقف أكثر تسامحًا من قبل الدائنين والمؤسسات المالية الدولية. علاوة على ذلك، فإن انخفاض الإنتاج في جنوب السودان وانخفاض سعر النفط يعني أن هذه المدفوعات كانت محدودة نسبيًا. بالكاد غطى إنتاج حقل النفط السوداني في هجليج الاستهلاك المحلي. وانتهى الريع المركزي القائم على النفط

في هذه الأثناء، ماطل النظام في الخرطوم، كما كان متوقعًا، في إجراءاته التقشفية المحلية. ولم يخفض الدعم والإنفاق إلا في أغسطس وسبتمبر 2013، متأخرًا. وكان هذا (كما كانوا يخشون) شرارة مظاهرات الشوارع، وهي أول احتجاجات كبرى مناهضة للنظام في العصر الجديد.

كان أحد أسباب الرضا الواضح لأصحاب النفوذ في الخرطوم هو اعتقادهم أنهم كانوا محظوظين بشكل مذهل، مرة أخرى. تم اكتشاف طبقة كبيرة من الذهب في دارفور عام 2012.21 وبدا الأمر بمثابة هبة من السماء، وسرعان ما أصبح المصدر الأول للعملة الصعبة في البلاد، حيث يكسب حوالي 2.5 مليار دولار سنويًا، أي حوالي 40% من صادرات السودان. كان السودان بالفعل منتجًا للذهب، لكن مناجم جبل عامر في شمال دارفور مثلت إنجازًا كبيرًا، سواء من حيث الكميات التي يمكن استخراجها أو من حيث توقع العثور على المزيد. كان هناك اندفاع نحو الذهب. في عام 2013، كسب السودان من صادراته المتزايدة من الذهب أكثر مما كسبه من صادراته النفطية المتضائلة

سرعان ما ثبت أن الذهب نقمة. يتواجد ذهب السودان بشكل كبير في طبقات قريبة من السطح. يتم استخراج حوالي 90% منه في حوالي 800 منجم حرفي بواسطة ما يقدر بنحو 200,000 عامل منجم. 22 خريطة مناجم الذهب هي تقريبًا عكس "مثلث حمدي": فهي تغطي جميع الأطراف

تم اكتشاف أغنى طبقات المعادن في دارفور في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات العربية، ولا سيما جبل عامر. وكان الفائز الأول في المنافسة على السيطرة على جبل عامر هو موسى هلال، قائد لواء استخبارات الحدود (الجنجويد سابقًا)، الذي طرد مجتمع بني حسين المحلي في معركة قُتل فيها أكثر من 800 شخص.23 حذر هلال الحكومة المركزية من التدخل. ووفقًا للجنة خبراء الأمم المتحدة، فقد كسب هلال 28 مليون دولار سنويًا من سيارات الأجرة والرسوم على المنقبين، و17 مليون دولار من المناجم التي يملكها، و9 ملايين دولار من خلال الصادرات غير القانونية.24 وقُدِّر إجمالي دخل الميليشيات العربية شبه العسكرية بنحو 123 مليون دولار. وعلى مدى السنوات التالية، سلّحت الخرطوم منافس هلال، الجنرال حميدتي، وأضفت الطابع الرسمي على ميليشياته شبه العسكرية باسم قوات الدعم السريع. في نوفمبر 2017، هزمت قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي حرس الحدود التابع لهال، وأسرت هلال وكبار قادته، واستولت على جبل عامر ومناجم أخرى.25

بالإضافة إلى ذلك، حققت الميليشيات العربية شبه العسكرية دخلاً كبيراً من تهريب عشرات الآلاف من المركبات من وإلى ليبيا وتشاد، والاتجار بالمهاجرين عبر الصحراء. نُشرت قوات الدعم السريع للسيطرة على التهريب والهجرة غير المشروعة، ومثل أي حارس طرائد ماهر في زاوية بعيدة من المنطقة، حققت أيضاً أرباحاً طائلة من التهريب ورشاوى المهربين. 26 عُهد إلى قوات الدعم السريع بحملات نزع السلاح في دارفور، والتي كانت بمثابة وسيلة لتكديس الأسلحة والمركبات والسيطرة على نقاط التفتيش الرئيسية وطرق التهريب. 27 وهكذا أصبح حميدتي تاجر الذهب والمهرب وحرس الحدود الأول في البلاد، وأصبحت قوات الدعم السريع الحكام العسكريين الفعليين لشمال دارفور.

في أماكن أخرى من السودان، ولا سيما في المنطقة الشمالية، اجتذب تعدين الذهب أعداداً كبيرة من المنقبين. ونشأت توترات مع السكان المحليين بسبب محاولات الحكومة نقل الامتيازات الحرفية إلى شركات أجنبية، 28 وبسبب تدمير البيئة المحلية من خلال التلوث بالزئبق والزرنيخ

كان التأثير الرئيسي الآخر للذهب هو الاستراتيجية الاقتصادية الكلية المُتبعة للحد من التهريب. من المعروف أن الذهب المُصنّع حرفيًا سهل التهريب: يمكن وضع قطعة صغيرة منه في الجيب أو إخفاؤها في سيارة ونقلها لمسافات شاسعة. احتاجت الحكومة إلى دفع علاوة لتحفيز التجار على البيع عبر القنوات الرسمية. تمثلت السياسة المُتبعة في مطالبة التجار ببيع الذهب إلى بنك السودان المركزي، الذي كان آنذاك المُصدر الحصري للذهب.
لاحظت دراسة للاقتصاد الكلي للذهب في السودان، أجراها إبراهيم البدوي -

وزير المالية بعد الثورة لاحقًا - وكباشي سليمان 29: "إن حقيقة أن بنك السودان المركزي، وليس وزارة المالية والاقتصاد الوطني، هو وكيل الحكومة في هذا السوق تشير إلى أن خلق الائتمان المحلي من المرجح أن يكون المصدر الرئيسي لتمويل مشتريات الذهب". 30 ووجد صندوق النقد الدولي أن خسائر النقد الأجنبي الناتجة عن بنك السودان المركزي بلغت 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا في الفترة 2012-2017 وخلص البدوي وسليمان إلى أن: "إن الجمع بين زيادة تسييل العجز المالي وشراء الذهب من خلال طباعة النقود من قبل بنك السودان المركزي لم يكن المصدر الرئيسي لعدم استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير فحسب، بل قوض أيضًا القدرة التنافسية وتنويع الصادرات على المدى المتوسط إلى الطويل، وفاقم مشكلة الدين الخارجي."31

كان لهذه الاستراتيجية التضخمية أيضًا تأثير اجتماعي واقتصادي كبير. أولًا، كانت نقلًا قسريًا للثروة المادية، مما أدى إلى انخفاض الدخول الحقيقية لأصحاب الرواتب الثابتة (مثل موظفي الخدمة المدنية) وزيادة دخول العاملين في اقتصاد تعدين وتجارة الذهب وغيرهم ممن لديهم إمكانية الوصول إلى العملة الصعبة. ثانيًا، تسبب التضخم المفرط الناتج عن ذلك في ضائقة اقتصادية بعيدة المدى، بما في ذلك عدم القدرة على تحمل تكاليف المواد الغذائية الأساسية. وكانت الفئات الاجتماعية الرئيسية التي خسرت هي تلك التي استفادت من طفرة النفط و"سلام الرواتب" في العقد الماضي، والتي كانت أيضًا أكبر دائرة انتخابية لمؤيدي حزب المؤتمر الوطني خلال انتخابات عام 2010

جغرافيًا، تتركز هذه المجموعة في "الأطراف القريبة"، في مدن مثل عطبرة والقضارف، بالإضافة إلى بعض مدن "الأطراف البعيدة" مثل الدمازين. بدأت الاحتجاجات هناك وانتشرت بسرعة إلى العاصمة. 32 كانت الشرارة المباشرة للمظاهرات التي بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2018 هي الارتفاعات المستمرة في أسعار الضروريات، مما أدى إلى نقص في الخبز. 33 منذ البداية، استهدفت شعارات المتظاهرين الكليبتوقراطية: "يسقط حكم اللصوص!". 34 بتركيزهم على حاجتهم الخاصة للتمويل السياسي، خرق البشير ودائرته العقد الاجتماعي الهش مع الدائرة الانتخابية التي ساهمت في استقرار حكومتهم.

حاول السودان أيضًا إحياء استراتيجيته القديمة للاستثمار والنمو الزراعي. وقد أحرز بعض التقدم. تألف معظم هذا التقدم من أراضٍ في المناطق المحيطة القريبة مؤجرة لمستثمرين عرب، وغالبًا ما كانوا يسلبون المزارعين والرعاة المحليين ممتلكاتهم. علاوة على ذلك، لم يتم تطوير سوى القليل نسبيًا من الأراضي المؤجرة لاحقًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى مدى طلب المسؤولين المحليين للرشاوى. في عام 2009، استأجرت قطر 250,000 هكتار، ولكن بعد صعوبات عديدة مع السلطات المحلية، والاضطرابات الناجمة عن السكان المحليين الغاضبين، والانهيارات المستمرة في سلاسل التوريد، لم تقم بتطوير الأرض لأنها كانت تخشى أن التكاليف غير المتوقعة لممارسة الأعمال التجارية ستجعل المزارع غير مربحة. 35 أصبح نظام الفساد المرخص تدريجيًا كارثيًا. كما تسبب تأجير الأراضي في توترات محلية كبيرة. 36

ظل قطاع الأعمال المحلي خاضعًا لهيمنة مزيج من الشركات الإسلامية التي تأسست في الفترة 1977-1999، والشركات المرتبطة بالنفط والبناء التي تطورت بعد عام 1999، والتي كانت، مع ذلك، تتعرض لضغوط متزايدة. كما عانت الشركات السودانية غير المرتبطة بشبكات الرأسمالية المحسوبية مع تدهور الاقتصاد ثم انزلاقه إلى السقوط الحر. في غضون ذلك، ظهرت شركات جديدة من قطاع الذهب المزدهر. أنشأ "جناح العمليات الخاصة" التابع لقوات الدعم السريع، برئاسة أقارب مقربين من الجنرال حميدتي، شركة الجنيد، التي تضم شركات تعمل في التعدين والإسكان وبناء الطرق والنقل ومجموعة من الأنشطة الأخرى. 37

وفّر الذهب حلاً وهميًا للاقتصاد السوداني ولفساد البشير. فقد أرجأ الأزمة المالية الحقيقية التي ضربت البلاد عام 2016. وعلى الرغم من إعادة تأهيل آبار النفط في هجليج، وعلى الرغم من توفر العملة الصعبة من مبيعات الذهب، فقد انحدر الاقتصاد إلى الهاوية في ذلك العام. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 31% في ذلك العام، واستمر في الانخفاض

بالنسبة للبشير، كانت التنمية الاقتصادية والاستقرار دائمًا أقل أهمية من الأموال التي يمكنه الحصول عليها لتلبية احتياجاته السياسية. يعكس التمويل السياسي الاقتصاد السياسي للبلد، على الرغم من أن بعض الركائز الأساسية للاقتصاد، مثل الزراعة على نطاق صغير، لا تساهم في ميزانيات السياسيين، في حين أن المعاملات الصغيرة نسبيًا من الرعاة الأجانب أو البنوك يمكن أن يكون لها تأثير كبير في السوق السياسية. كان النفط هو

الصنبور المثالي للتمويل السياسي: فقد كان مركزيًا ويمكن إدارته من خلال عدد قليل من المعاملات الكبيرة، كما أنه ولّدَ فرص عمل ومزايا أخرى أبقت دوائر حزب المؤتمر الوطني راضية نسبيًا. تطلبت المصادر الجديدة للتمويل السياسي مهارات جديدة. وظل الطلب على المدفوعات السياسية - ثمن الولاء - مرتفعًا حتى مع تقلص الأموال السياسية المتاحة. احتاج النظام إلى إعادة معايرة جذرية

كان المستفيد الأول من مصادر التمويل السياسي الجديدة هو الجنرال حميدتي وقوات الدعم السريع. فالصورة النمطية لمقاتل قوات الدعم السريع بين سكان الخرطوم ووسط السودان هي أنه شخص وحشي قليل التعليم، يتحدث لهجة عربية غير مألوفة، وفي جيبه ذهب. أما الخاسرون الرئيسيون في النظام الجديد فكانوا ملايين السودانيين في العاصمة وبلدات ومدن "الأطراف القريبة"، وهم أشخاص غير مهتمين إلى حد كبير بالسياسة، والذين أظهروا تسامحًا مشروطًا تجاه البشير وحزب المؤتمر الوطني لما جلبوه لهم من قدر ضئيل من الاستقرار وأمل في حياة كريمة. وعندما اتفقت هاتان المجموعتان - وإن كان ذلك للحظة عابرة - انتهت مسيرة البشير السياسية. حدث هذا في الأسبوع الثاني من

أبريل ٢٠١٩

تفكيك قطاع الأمن الوطني

منذ الأيام الأولى للاستقلال، اعتبر ضباط القوات المسلحة السودانية أنفسهم أوصياء على الأمة. وعلى الرغم من تقاليد الانقلابات وسجل ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق مواطني الأطراف، وعلى الرغم من راديكالية مجلس قيادة الثورة بزعامة نميري وإسلاموية ثورة الإنقاذ الوطني بزعامة البشير، فإن ثقافة الوطنية العسكرية تنبع أبديًا بين ضباط القوات المسلحة السودانية. إن واقع خوض الحرب في منطقة محظورة بميزانية محدودة، وتحت أنظار قائد أعلى يخشى الطموح الجامح لجنرالاته بقدر ما يخشى انتصارات المتمردين أو الغزاة في ساحة المعركة، قد رسم واقعًا مختلفًا لاحتكار الدولة للعنف المشروع. لم تطور القوات المسلحة السودانية أبدًا عقيدة أو قدرة على مكافحة التمرد بشكل مستدام. ربما يكون الأمر صعبًا للغاية إذا لم تتمكن القوى الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا، أو الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، من النجاح في تهدئة المناطق التي تتمتع فيها بمزايا تقنية ومادية هائلة، دون اللجوء إلى البربرية المتقطعة (إن لم يكن أسوأ)، 39 فإن فرصة نجاح حكومة دولة أفريقية كبيرة ومتنوعة ومضطربة ضئيلة حيث فشلت. في حين أن القوات المسلحة السودانية لديها العديد من النجاحات التكتيكية باسمها، إلا أنها لم تحقق نصرًا قط.

تطورت مكافحة التمرد السودانية بطريقة مرتجلة، باستخدام مجرمين مأجورين وميليشيات قبلية، بدافع الجشع أو الثأر أو كليهما. تشتهر القوات الجوية بعدم دقتها، والتي تُختزل أحيانًا إلى إلقاء قنابل من أبواب طائرات النقل، وأي دقة يتم تحقيقها بالحظ بقدر ما يتم تحقيقها بالتدريب. عندما استؤنف القتال في جنوب السودان عام 1983، كان النميري حريصًا على التظاهر بأنها أي شيء إلا حربًا حقيقية بدلاً من نشر الجيش، استخدم

المرتزقة ودفع للمتمردين الجنوبيين الذين لا يعجبهم قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان للقتال، مقدماً التمرد على أنه مزيج من قطاع الطرق والقتال بين القبائل. كانت نقطة التحول الحاسمة هي اعتماد "استراتيجية الميليشيا" من قبل المجلس العسكري الانتقالي بعد نميري في يوليو 1985. في مواجهة توغلات الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال السودان، حشد وزير الدفاع فضل الله برمة ناصر ميليشيات من القبائل العربية الراعية للماشية في جنوب كردفان وجنوب دارفور للعمل كقوات غير نظامية. 40 وكان من بينهم مقاتلون سابقون من الجبهة الوطنية الإسلامية الطائفية، الذين تدربوا في ليبيا. والمعروفة باسم المرحلين، أحرقت هذه الميليشيات ونهبت واغتصبت وذبحت وجوعت مساحة شاسعة من جنوب السودان. 41 وكان أحد الضباط العسكريين الذين ساعدوا في تنسيقهم هو العميد عمر البشير. في فبراير/شباط 1989، قدمت قيادة الجيش مذكرة تدعو إلى السلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، مفضلةً إياه على خوض حربٍ، كما توقع الجنرالات، تُنذر بخراب البلاد. وطالبوا بحل الميليشيات. وبدلاً من ذلك، اقترح رئيس الوزراء صادق المهدي إضفاء الطابع الرسمي عليها تحت اسم "قوات الدفاع الشعبي"، وهو اقتراحٌ نفّذه البشير فور توليه السلطة. كان تنبؤ الجنرالات السابق بعيد النظر. فقد أدى ارتزاق مكافحة التمرد في جنوب السودان، الذي استمر بقوة متزايدة، إلى تفتيت الساحة العسكرية، حيث أجّر قادة الوحدات، قليلو التدريب ولكنهم يحملون رتبة "جنرال"، خدماتهم لمن يدفع أكثر. قاتلوا بعضهم بعضًا وذبحوا المدنيين بلا هوادة، مُلقين باللوم طوال الوقت على الشماليين في إحداث هذه الفوضى. وعندما عرض عليهم جميعًا في عام 2006، سلفا كير، رواتب ومزايا كبيرة، بالإضافة إلى مكافآت مادية أخرى لا حصر لها، مقابل الهدف غير المعلن المتمثل في حماية التصويت القادم على استقلال جنوب السودان، وافقوا.

لم تشهد الفترة الانتقالية التي أعقبت اتفاقية السلام الشامل "عائدًا للسلام" في شكل تحويل الحكومة والمتمردين للإنفاق من الحرب إلى الرعاية الاجتماعية والتنمية

على العكس من ذلك، كانت فرصة للجيش الشعبي لتحرير السودان لينمو حجمًا ومكافآت، وللقوات المسلحة السودانية لإعادة التجهيز والتوسع. كان هناك سباق تسلح ومحسوبية بين الشمال والجنوب، مما التهم خزائن كلا الجانبين.

قبل شهر واحد فقط من الاستفتاء في جنوب السودان، أدرك البشير أنه لن يفوز. في اجتماع لمجلس شورى كبار الإسلاميين في 4 ديسمبر 2010، دعا البشير إلى إغلاق سابق لأوانه بعد يوم واحد فقط مما كان مقررًا أن يكون اجتماعًا لمدة يومين. أصبح من الواضح أن اليوم الثاني سيتألف من انتقادات شديدة للنائب الثاني للرئيس طه لتفاوضه على اتفاقية السلام الشامل مع بند تقرير مصير الجنوب، مما قد يؤدي إلى رفض حزب المؤتمر الوطني المتشدد للاستفتاء ونتائجه. دافع البشير بقوة عن طه، قائلاً إنه لم يُفرض أي شيء على حكومة السودان عندما وقعت اتفاقية السلام الشامل، وأن كل هذا تم طواعية وبحسن نية لاستباق الأزمة، أنهى مجلس الشورى. وأشار مستشارو البشير إلى أنه بينما كان كوادر الحزب والجنرالات لا يزالون في حالة إنكار بشأن التفكك الوشيك للبلاد، وما زالوا يعتقدون بطريقة ما أن رشوتهم ومؤامراتهم ستسود، فقد أقر الرئيس بأن اللعبة قد انتهت.

بعد أن زرعوا رياح الفوضى على مدى سنوات عديدة، حصد السادة السياسيون في الخرطوم العاصفة: تصويت بالإجماع على انفصال الجنوب

بعد شهر، عشية الاستفتاء، سافر البشير إلى جوبا للتحدث إلى الشعب الذي سيرفض قريبًا الدولة التي يمثلها. سافر خلافًا لنصيحة مستشاريه، ومزق المسودات التي أعدوها. ألقى البشير خطابًا نادرًا كتبه بنفسه. تحدث عن حبه للسودان - شماله وجنوبه - والتزامه الشغوف بالوحدة، لكنه قال إنه إذا صوّت الجنوبيون السودانيون لصالح الانفصال، فسوف يحترم اختيارهم، وتعهد بأن يمضي السودان وجنوب السودان قدمًا في صداقة. كان خطابًا مهمًا، إذ خفف التوتر في الجنوب، لكن الأوان كان قد فات لإحداث أي تأثير آخر على الإطلاق. تجاهلته وسائل الإعلام تمامًا. لم يتحدث أي زعيم سوداني شمالي آخر علنًا ليعكس مشاعر الرئيس. من بعض النواحي، كان البشير يحاول بطريقة حزينة نوعًا ما كتابة نعيه السياسي الخاص

في دارفور، خاض البشير حربًا مضادة للتمرد على نفس المبدأ تقريبًا الذي خاضه جنوب السودان: قلة التكلفة في التحريض، واستحالة التوصل إلى حل حاسم، وإرث لا يمكن إدارته. شكّل تمرد دارفور صدمة وتحديًا من نواحٍ عديدة. فقد عانت هذه المقاطعة الغربية الشاسعة طويلًا من الحرمان والإهمال، وعلى الرغم من الشكاوى التي لا تنتهي، فقد انقلب غضب الدارفوريين دائمًا ضد بعضهم البعض في سلسلة من الحروب بين الطوائف. أشعل الجيش الشعبي لتحرير السودان تمردًا في عام 1991، لكن مزيجًا من

العمل الاستخباراتي الجيد، وفعالية الميليشيات العربية، وأخطاء المتمردين، أدى إلى إخماده بسرعة. ومع ذلك، في عام 2003، تخلى معظم الإسلاميين في دارفور عن النظام أو انضموا إلى التمرد، ووجد النظام نفسه يقاتل دون معلومات جيدة عن عدوه. 42 فر العديد من أوائل الميليشيات شبه العسكرية التي سلحها وانضموا إلى المتمردين. وبدلاً من ذلك، عهد النظام بمكافحة التمرد إلى الميليشيات العربية، المعروفة محليًا باسم الجنجويد كانت هذه مزيجًا من المتشددين من الجبهة الوطنية في السبعينيات (بعضهم بقي داخل معسكرات فيالق القذافي الصحراوية)، والجماعات المسلحة التشادية التي طُردت إلى دارفور في الثمانينيات، والميليشيات العربية المحلية. 43

لطالما كانت الميليشيات الجنوبية بعيدة عن القوات المسلحة السودانية، ونص اتفاق السلام الشامل على دمجها في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو تسريحها. (من حيث المبدأ، كان بإمكانهم أيضًا أن يصبحوا جزءًا من القوات المسلحة السودانية، لكن لم يُنظر في ذلك بجدية أبدًا). في دارفور، لم تكن هناك أبدًا أي خيارات مماثلة: لم يُطرح الاستقلال الأمني لدارفور كخيار، وعلى أي حال، كانت أغلبية الجنجويد من دارفور. عندما بدأت الجولة الأولى من العمليات الرئيسية

بعد انتهاء الأعمال العدائية في عام 2005، واحتواء الحكومة السودانية للتهديد العسكري للمتمردين، برز أيضًا سؤال حول ما يجب فعله مع الجنجويد العديدين والمسلحين جيدًا والقادرين والخطيرين. دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى نزع سلاحهم: وهو أمر مستحيل عمليًا ولكنه إشارة إلى أنهم يُعتبرون سامين للغاية بحيث لا يمكن إدراجهم في أي اتفاق سلام.

وبسبب إهمال الخرطوم لهم، تحول بعضهم إلى التمرد، واستخدم آخرون أسلحتهم لمتابعة الخلافات المحلية، بحيث أصبح الصراع العربي الداخلي في دارفور في غضون بضع سنوات هو السبب الأكبر للوفيات في المنطقة.

كما هو الحال مع جنوب السودان في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وجدت القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية أن ألويتها في دارفور كانت ضيوفًا على الوكلاء الذين سبق لهم تسليحهم وتوجيههم. وسرعان ما لم يعد بإمكان وحدات الجيش السفر خارج المدن إلا بإذن ومرافقة من أقوى قوة شبه عسكرية في المنطقة المعنية غالبًا ما كانت وحدات مختلفة من القوات "الحكومية" تتقاتل فيما بينها، عادةً على من يسيطر على (ويفرض الضرائب) على سوق أو نقطة تفتيش، أو كانت تُجر إلى نزاعات إقليمية أو عداوات بين ميليشياتها بالوكالة. 44 يُظهر كتالوج "من يقتل من" من عامي 2008 و2009 أن دارفور أصبحت "حرب الجميع ضد الجميع". 45 سعت القائمة الأكثر شمولاً للحوادث العنيفة، التي جمعها موظفو عملية حفظ السلام المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد)، إلى تحديد هويات الجناة والضحايا لـ 1909 حالة وفاة عنيفة بين يناير 2008 وأغسطس 2009 (مع 600 حالة وفاة أخرى أو نحو ذلك لم يتم تأكيدها بالكامل). ومن بين هؤلاء، كان العدد الأكبر، 614 حالة وفاة (32%)، في اشتباكات "بين القبائل"، معظمها بين الجماعات العربية التي كانت الحكومة تُسلحها سابقًا، وكان 243 (13%) جنودًا أو رجال أمن أو رجال شرطة أو قوات شبه عسكرية يرتدون الزي الرسمي قُتلوا على يد رجال آخرين يرتدون الزي الحكومي. 46 يُقارن هذا بـ 402 حالة وفاة (21%) في القتال بين الحكومة والمتمردين، و454 مدنيًا

قُتلوا (24%) على يد القوات الحكومية أو المتمردين. وصفها الدارفوريون بأنها فوضى، وهي لائحة اتهام أسوأ للحكومة من مجازر 2003-2004. 47

كان من بين موظفي الدولة السودانية النظاميين الذين يجتاحون دارفور القوات المسلحة السودانية، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وقوات الدفاع الشعبي (في هذه الحالة مزيج من المجاهدين الإسلاميين وميليشيات متنوعة)، والشرطة، وميليشيات أخرى تم إخضاعها ظاهريًا لسيطرة القوات المسلحة السودانية، أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني، أو وزارة الداخلية. وكان من بين الميليشيات الجنجويد، الذين تم إضفاء الطابع الرسمي عليهم باسم لواء استخبارات الحدود وشرطة الاحتياطي المركزي. ومن بين هذه الميليشيات، كان لواء استخبارات الحدود هو الأكبر على الإطلاق، والذي توسع ليشمل وحدات تمتد عبر كل ولاية من ولايات دارفور الثلاث. وكان قائد وحدة جنوب دارفور قائدًا ميدانيًا شابًا وقادرًا: حميدتي

ينحدر حميدتي من عشيرة صغيرة من عرب الماهرية رعاة الإبل الذين عبروا الحدود السودانية التشادية منذ الأيام التي لم تكن فيها مثل هذه الحدود موجودة. ليس لديه نسب رئيسي؛ فقد التحق بالمدرسة الثانوية، ولكن لا توجد تقارير موثوقة عما إذا كان قد أكمل شهادته المدرسية؛ وأصبح تاجرًا صغيرًا، وفي عام 2003 استجاب لدعوة الحكومة لحمل السلاح وانضم إلى الميليشيا. ارتقى حميدتي إلى رتبة عليا في لواء استخبارات الحدود الجنجويد بفضل مهاراته القيادية

في عام 2007، وفي ذروة استياء عرب دارفور من الخرطوم، قاد حميدتي مقاتليه إلى الأدغال وقاتل ضد القوات الحكومية. ومن بين أمور أخرى، أسقط طائرة هليكوبتر. ومثل موسى هلال قبل خمس سنوات، سعى إلى التحالف مع قوات الفور العرقية التابعة لحركة/جيش تحرير السودان، ومثل هلال، وجد زعيمهم، عبد الواحد النور، غير موثوق به. ويُظهر مقطع فيديو لحميدتي خلال تلك الأيام وهو بين قواته، مرتاحًا بشكل واضح في الظروف القاسية، يتشاور ويتناقش مع رجاله، ويتعهد بمحاربة البشير "حتى يوم القيامة" بسبب وعود الرئيس المنكوثة. 48 لكن أموال حميدتي كانت تنفد، وكانت قوته التي يبلغ قوامها 4000 جندي تتناقص ببطء مع عودة رجاله للانضمام إلى عائلاتهم

على عكس المتمردين غير العرب، لم يكن لديه خيار الحصول على دعم من تشاد أو ليبيا القذافي. أرادت الخرطوم أيضًا أن يكون إلى جانبه في حرب الوكالة المتصاعدة مع تشاد، وخصصت له الأموال وفقًا لذلك. قدم له البشير عرضًا: نقدًا، ومتأخرات الرواتب، وترقية، ومنصبًا في الحكومة المحلية لأخيه. كان الوقت والشروط مناسبين: وافق حميدتي.

من خلال التفاوض مباشرة مع الخرطوم، تجاوز حميدتي قائده المزعوم، موسى هلال. تعامل على قدم المساواة مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني والقوات المسلحة السودانية، كما تفاوض مع الميليشيات الأخرى في جنوب دارفور. وسّع قواته وأعماله أيضًا، ليصبح شخصية أشبه بأمراء الحرب

تهيمن على العاصمة التجارية لدارفور، نيالا. أبعدته الجغرافيا عن الاشتباكات المسلحة مع هلال، منافسه الآن. في عام 2013، عندما قرر البشير أنه بحاجة إلى إصلاح عاجل للجيش، بما في ذلك إنشاء قوة ضاربة جديدة، لجأ إلى حميدتي ووحداته. وهكذا وُلدت قوات الدعم السريع

تتطلب السياسات الأمنية في ذلك الوقت بعض التوضيح. كشفت حرب هجليج في أبريل 2012 بشكل دراماتيكي عن أوجه قصور القوات المسلحة السودانية: لم يكتفِ الجيش الشعبي لتحرير السودان باجتياح أهم منشأة نفطية استراتيجية في السودان في يوم واحد، بل عبر أيضًا إلى جنوب دارفور من حيث لا يمكن إخراجه. قاد الهجوم المضاد الذي استعاد حقل النفط متمردون من جنوب السودان، مدفوعون من الخرطوم، وليس قوات القوات المسلحة السودانية. من البداية إلى النهاية، كان الأمر إهانة للقوات المسلحة السودانية. لقد تبين أن الإنفاق الهائل للعقد السابق - التوسع في الرواتب، والاستثمار في الصناعات العسكرية، وبناء مقر فرعوني في الخرطوم - عديم الفائدة تمامًا في ساحة المعركة. كانت هناك حاجة إلى إصلاح كبير لقطاع الأمن، وليس من النوع الليبرالي للسلام الذي يضع القوات المسلحة تحت إشراف ديمقراطي مع مساءلة المدنيين. طالب البشير بمساءلة مختلفة: الحساب الذي لا يمكن اختزاله لكسب المعارك. أراد ترقية حميدتي ولواءه

حتى ذلك الوقت، كان من الممكن أن تندرج القوات شبه العسكرية تحت قيادة القوات المسلحة السودانية أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني أو وزارة الداخلية (أي أن تكون جزءًا من الشرطة). اعترض رئيس أركان القوات المسلحة السودانية، الفريق عماد عدوي، على تحمل مسؤولية قوة لا يعتقد

أنه يستطيع السيطرة عليها، وجادل بأن الموارد اللازمة لتطوير الجيش يجب أن تُخصص مباشرة للقوات المسلحة السودانية. في ذلك الوقت، لم يكن جهاز الأمن والمخابرات الوطني يحظى بالقبول، حيث تم فصل رئيسه صلاح قوش مؤخرًا (المزيد عنه أدناه)، وأُعيد تخصيص معظم وحداته العملياتية للخدمة تحت قيادة القوات المسلحة السودانية. لم يُنظر بجدية في إعادة تشكيل قوات حميدتي كرجال شرطة. بدلاً من ذلك، أنشأ البشير قوات الدعم السريع مباشرة تحت إشراف مكتبه: "قوات شبه عسكرية عظمى"، كما كانت، وبالتالي تمت ترقية قائدها الأعلى مباشرة إلى عضوية اللجنة الأمنية العليا. كان أحد الذين أيدوا هذا القرار هو الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الذي نسق إمدادات حميدتي وعملياته: الفريق أول ابن عوف أثبتت العلاقة بين الرجلين أهميتها بالنسبة لحميدتي بعد ست سنوات، عندما تمتع ابن عوف، ولو للحظة عابرة لكنها حاسمة، بسلطة اختيار من سيكون الزعيم الفعلي لنظام ما بعد البشير.

لطالما شعر البشير براحة أكبر مع زعماء الريف وقادة الوحدات الميدانية منه مع نخب الخرطوم الحضرية والمتطورة. حسه الفكاهي فظ إن لم يكن مبتذلاً، وأسلوبه ريفي وبسيط. كان يلوح بعصاه كزعيم قرية. وفي هذا الصدد، كان دائمًا دخيلًا على المدينة التي حكمها. بدا أحيانًا أنه يعامل حميدتي مثل الابن البيولوجي الذي لم ينجبه قط

بالنسبة لقيادة حزب المؤتمر الوطني والقوات المسلحة السودانية، كان هناك افتراض ضمني بأن أي دارفوري لن يتمكن أبدًا من حكم السودان. كانت المناسبة الأخيرة هي خليفة المهدي، الخليفة عبد الله طورشين التعايشي،

الذي حكم الدولة المهدية من عام 1885 إلى عام 1898، وهي حقبة يتذكرها شعب النيل برعب. 49 في نظر سكان نهر النيل، كان أولاد البلد - العرب الدارفوريون - بدوًا فظين، يخشونهم بقدر ما يخشاه غير العرب في صحراء السودان البرية

غربًا. في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، تورط ضباط جيش من دارفور وجبال النوبة في التخطيط لانقلابات وصفها سكان العاصمة، ساخرين، بالانقلابات "العنصرية"، مما أثار تلك المخاوف. 50 تورطت ميليشيات حميدتي في قمع احتجاجات الخرطوم عام 2013 بعنف، مكررين ذلك السيناريو المخيف. سواءً بدافع الإنكار المتخوف أو العنصرية، رفض السودانيون في العاصمة ببساطة تصديق أن حميدتي مؤهل للقيادة الوطنية.

ينحدر جوهر قوات الدعم السريع من قبيلة الرزيقات الأبالة (رعاة الإبل) في شمال دارفور، وخاصة عشيرة الماهرية التي ينتمي إليها حميدتي. بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين ضباط من القوات المسلحة السودانية في هذه القوة، وقد جندت من أماكن أخرى في السودان، واستوعبت على الأقل جماعة متمردة سابقة واحدة، وهي فصيل منشق عن جيش تحرير السودان، بقيادة محمدين إسماعيل بشار "أورجاجور"، وهو من قبيلة الزغاوة.51 حميدتي مستعد لدمج وحدات قتالية غير عربية، وإن كان ذلك في مواقع تابعة فقط. في جوهرها، قوات الدعم السريع هي قبيلة مسلحة، وضباطها مرتبطون بروابط القرابة، ومقاتلوها مدفوعون بروح التضامن البدوي - ما أسماه عالم الاجتماع العظيم في العصور الوسطى، ابن خلدون، بالعصبية.52 لكن لا

يوجد ما يشير إلى أن حميدتي متعصب للعرب، ولا يوجد ما يشير إلى أنه كان إسلاميًا على الإطلاق: أيديولوجيته الواضحة الوحيدة هي السلطة

أصدر البشير تعليماته بإنشاء مرافق تدريب لقوات الدعم السريع في الخرطوم وحولها، مما يمنحها وجودًا في العاصمة. وبينما استثمرت القوات المسلحة السودانية في الدبابات والطائرات، استوردت قوات الدعم السريع مئات من سيارات اللاند كروزر، مما جعلها القوة الأكثر قابلية للانتشار للسيطرة على المناطق الحضرية. قاتلت قواتها في جنوب كردفان، حيث كان أداؤها ضعيفًا ضد مشاة النوبة المتمرسين التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال، لكن حميدتي استعاد سمعته بهزيمة توغل لحركة العدل والمساواة من جمهورية إفريقيا الوسطى إلى أقصى جنوب دارفور في غوز دنقو في أبريل 2015. ربما كانت المعركة أقل أهمية من الصورة التي اكتسبتها في وسائل الإعلام الرسمية، التي كانت تتوق بشدة لأي أخبار جيدة. كشف تصميم رقصات احتفالات النصر، كما هو موضح في عمود ذي بصيرة ملحوظة بقلم مجدي الجزولي، أكثر مما قصد النظام بشأن كيفية تغير كل من أساس ومنطق السلطة:53

دخلت قوات الدعم السريع نيالا في موكب نصر لإظهار المركبات والأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من حركة العدل والمساواة، والمعروضة الآن في ساحة المدينة. أعلن حاكم الولاية، آدم محمود جار النبي، وهو ضابط في القوات المسلحة السودانية، أن انتصار قوات الدعم السريع غير مسبوق في تاريخ الجيش السوداني. وقف قائد القوات المسلحة السودانية في نيالا، وهو شخصية ممتلئة الجسم، بجانب حميدتي كقاصر، وهو يهتف لآلام حلقه. ومع

ذلك، فقد كانت ساحة معركة قوز دنقو هي التي شهدت أفضل لحظات حميدتي. سافر الرئيس ومدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني ووزير الدفاع في 28 أبريل لتهنئة جنود قوات الدعم السريع. قرأ حميدتي، الواثق من نفسه، قائمة طويلة من غنائم الحرب للجنود المبهورين، ثم تنحى جانبًا

صعد الرئيس الشاكر على متن سيارة لاند كروزر ليلقي كلمته، وتخطى المجاملات التمهيدية ليعلن أن المكافآت والحوافز للقوات المقاتلة جاهزة للدفع. وقال لجنود قوات الدعم السريع: "وقعت على قائمة الترقيات التي تلقيتها منكم دون حتى النظر إليها"، مضيفًا أن كل مقاتل في المعركة سيُمنح "وسام الشجاعة" السوداني. للحظة، لم يكن واضحًا على الفور من يقود من. بدا الرئيس، الذي كان من الواضح أنه غارق في الحرارة الشديدة، وحشد الجنود المسلحين، ورائحة ساحة المعركة، وكأنه متجهم من عدم الارتياح. لم تعد الهتافات من حوله هي العبارات الدينية المألوفة في عصر قوات الدفاع الشعبي، بل كانت صرخات حرب علمانية تمامًا عن الرجولة والانتقام. كان الولاء في ساحات القتال في السودان الجديد القائم بالفعل، كما أدرك الرئيس، وظيفة المكافآت والحوافز، معاملة

لم تتوسطها وعود العذارى المطيعين المفجوعين في الجنة. لا عجب أن خطاب الرئيس كان قصيرًا بشكل خاص؛ لم يتضمن الاحتفال المعتاد بالتضحية والاستشهاد في سبيل الله. وبالنظر إلى الشعارات التي كان يحملها مقاتلو حركة العدل والمساواة على مركباتهم، فقد بدوا أكثر اقتناعًا بتنفيذ مهمة العناية الإلهية من رجال قوات الدعم السريع.

وكما يشير الجزولي، فقد كان المنطق العلماني والمادي تمامًا للسوق السياسي هو الذي انتصر على التفاني الإسلامي، وكان حميدتي سيد هذا النمط المهيمن من السلطة. تم استبدال "عصر قوات الدفاع الشعبي" بـ "عصر قوات الدعم السريع" الناشئ. حتى في جنوب كردفان، البوتقة الأصلية لقوات الدفاع الشعبي، كانت قوات الدعم السريع بحلول عام 2013 أبرز قوات الميليشيا المشاركة في مكافحة التمرد 54 تعثرت جهود النظام المبكرة لإعادة حشد المجتمعات المحلية في قوات الدفاع الشعبي عندما رفض قادة "الإدارة الأهلية" المحليون دعم دعوته.55 في هذه الأثناء، خاب أمل العديد من قادة قوات الدفاع الشعبي الأصليين في حالة النظام الإسلامي ظاهريًا، متبعين نهج الترابي في التأكيد على أن المبادئ التي اعتقدوا أنها وجهت جهاد التسعينيات قد ضاعت. معظم الذين لم ينضموا إلى حركة العدل والمساواة، بقيادة القائد السابق لقوات الدفاع الشعبي خليل إبراهيم، انضموا الآن إلى الفصائل الإسلامية الإصلاحية، مثل سيحون، والمؤتمر الشعبي، والإصلاح الآن. كان الجنرال محمد جليل إبراهيم، المعروف باسم "أمير الدبابين" بسبب صلاته بوحدة الدبابات التابعة لقوات الدفاع الشعبي، وهي وحدات شبه عسكرية استُخدمت في العمليات الانتحارية لتفجير دبابات الجيش الشعبي لتحرير السودان في الحرب الأهلية الثانية، من بين قادة صيحون الذين أُلقي القبض عليهم بعد ارتباطهم بمؤامرة الانقلاب ضد البشير عام 2012.56 في هذا السياق، احتاج البشير إلى "حامٍ" جديد.

كانت رقصة انتصار البشير في نيالا، بالنظر إلى الماضي، نذيرًا للعاصفة التي سيحصدها. لقد حبست سياسة الميليشيات الدولة السودانية في دوامة

تجنيد المزيد والمزيد من الرجال المسلحين، وأصبحت أدوات مكافحة التمرد هي المسيطرة على الحكومة. لم تنجح النسخة السودانية من "إصلاح" قطاع الأمن. ومثل الساحر المبتدئ، فإن إتقان البشير لعسكرة "فرّق تسد" قد أوقعه الآن في الفخ تمثلت محاولاته لاستعادة السيطرة في إضفاء الطابع الرسمي على الجماعات شبه العسكرية، وتزويدها بالزي الرسمي والرواتب ومنح رتب ضباط لقادتها، وتدريبهم ودمجهم في اللوجستيات العسكرية، ووضعهم تحت قيادة وسيطرة القوات المسلحة السودانية (عادةً الاستخبارات العسكرية) أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني، أو (في حالة قوات الدعم السريع) مكتب الرئيس. كانت النظرية هي أن عملية استيعابهم ستمكن السلطات من غرس النظام والانضباط، واستئصال العناصر المارقة أو الإجرامية، وتسريحهم ونزع سلاحهم في الوقت المناسب. يمكن أن تنجح هذه الصيغة مع مجموعات صغيرة من المتمردين السابقين. على سبيل المثال، بعد اتفاقية سلام شرق السودان في أكتوبر 2006، والتي تم فيها الترحيب بعودة مقاتلي مؤتمر البجا إلى السودان ودمجهم في القوات المسلحة السودانية، قامت قيادة القوات المسلحة السودانية بتفريقهم بين وحدات مختلفة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، وبعد فترة تدريب رمزية، أرسلت معظمهم إلى الحياة المدنية مع حزم تسريح متواضعة. ولكن هذا كان استثناء. كان عدد الجنجويد كبيرًا جدًا ودهماء للغاية بحيث لم يسمحوا بحدوث ذلك، وكما أظهرت كارثة هجليج، احتاجتهم الحكومة للقتال في مكان آخر.

في حين أن العاطفة والنهب قد استكملا المال عندما حان وقت تحريض الشباب على خوض تمرد، فإن المال وحده هو الذي كان كافيًا لترويضهم بعد ذلك. ولكن كانت هناك حاجة إلى المزيد والمزيد من المال لإشباع

شهيتهم. مع كل منعطف، زاد الإنفاق الأمني. توقفت الحكومة عن نشر الأرقام، ولكن بحلول عام 2018، كان الإنفاق يتراوح بين نصف وثلثي الميزانية الوطنية. اتضح أن مكافحة التمرد بتكلفة زهيدة أمر مكلف بشكل لا يمكن تحمله. أدركت حركة الاحتجاج ذلك وطالبت بوقفه

ساحة مرتزقة عابرة للحدود الوطنية

هناك بُعدان آخران للساحة الأمنية في السودان، وصعود حميدتي، ضروريان لإكمال الصورة. هذان العنصران هما جهاز الأمن والمخابرات الوطني وسياسة الأمن الخارجي للسودان. يرتبطان معًا في شخص رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني، صلاح قوش، الذي يُعد صعوده وسقوطه ثلاث مرات قصة رائعة وجوهرية في حد ذاتها. كان أول تقاطع لحميدتي مع هذه الخيوط من الرواية هو المناسبة التي تفاوض فيها على صفقة للعودة من الأدغال. أحد أسباب استعداد البشير للكرم هو أن مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني أراد من حميدتي إعادة مركباته العسكرية لعملية مسلحة جديدة (وربما مشاركة بعض ضباطه الصغار أيضًا). كان هذا هجومًا على تشاد، بهدف الإطاحة بالرئيس إدريس ديبي، الذي كان يدعم المعارضة الدارفورية

لطالما كانت حروب السودان عابرة للحدود: فقد تداخلت الحرب في الجنوب مع التنافس المسلح بين السودان وجيرانه من الشرق والجنوب (إثيوبيا وأوغندا، وبعد عام 1991، إريتريا أيضًا)؛ وبدأت الحرب في دارفور

بامتداد لحروب تشاد وليبيا. كما صدّرت السودان صراعاتها، وتدخلت في الصراعات في إريتريا وإثيوبيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا، بالإضافة إلى رعاية الجماعات الإرهابية التي عملت في مصر والمملكة العربية السعودية واليمن وفي جميع أنحاء شرق إفريقيا (مكملةً بذلك دائرة جميع جيرانها برًا وبحرًا). والحروب العابرة للحدود التي تثير القلق في هذا الصدد هي تلك التي اندلعت في تشاد وليبيا

منذ ديسمبر 2005، كانت تشاد في حالة حرب بالوكالة مع السودان، والتي تصاعدت إلى ذروة متفجرة في عام 2008. في الأشهر الأخيرة من عام 2007، شكّل رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني، صلاح قوش، تحالفًا من التشاديين تحت مظلة اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية. كان تحالفًا مرتجلًا ومثيرًا للجدل، 57 مقاتلًا وأسلحة مستمدة من وحدات قتالية من كل من الجنجويد التشاديين والدارفوريين، موحدًا بزخم انتصارات ساحة المعركة. (كانت هذه هي خلفية الصفقة لإعادة حميدتي إلى الحظيرة).
اقتحموا 500 ميل عبر تشاد ودخلوا نجامينا في 2 فبراير 2008، وعندها توقف القادة للتشاجر حول من سيستولي على القصر الرئاسي، وهو تردد طويل بما يكفي لإبقاء ديبي متمسكًا بأظافره مع وجود مروحية فرنسية على أهبة الاستعداد لإجلائه إلى بر الأمان لإعادة تجميع صفوفه وشن هجوم مضاد تراجع تحالف المتمردين في حالة من الفوضى. وبعد ثلاثة أشهر، شنت قوات حركة العدل والمساواة، المسلحة والمجهزة من قبل ليبيا وتشاد، هجومًا ردًا عبر الصحراء السودانية، ووصلت إلى مدينة أم درمان، المدينة التوأم للعاصمة، ولم تصدها إلا ألوية مدرعة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات

الوطني على الجسور فوق النيل. وقد عبرت سيارات لاند كروزر التابعة لحركة العدل والمساواة الصحراء دون أن يتم اكتشافها على ما يبدو، وكان المقاتلون المراهقون مقيدون إلى مواقعهم بالحبال، ويأكلون الموز وهم يندفعون عبر السهول الرملية الصلبة في طريقهم إلى مدينة أكبر بكثير وأكثر ازدحامًا من أي شيء رأوه إلا على شاشة التلفزيون. وفي طريقها إلى أم درمان، أغارت حركة العدل والمساواة على قاعدة للقوات المسلحة السودانية حيث فوجئ الجنود، وكان الجيش السوداني متأخرًا بشكل ملحوظ في التعبئة لصد الهجوم: خاضت دبابات ومدفعية جهاز الأمن والمخابرات الوطني المعركة على الجسور وفازت بها.

أظهرت الغارات المتبادلة على العاصمتين كيف أدار غوش سياسة خارجية مستقلة وبنى قوة عسكرية لمنافسة القوات المسلحة السودانية. كان جهاز الأمن والمخابرات الوطني دولة داخل دولة

كان المنطق الأصلي لجهاز الأمن والمخابرات الوطني هو مزيج من منع الانقلابات ومتطلبات الإسلاميين للسيطرة على جهازهم الأمني الخاص. كان الأساس المنطقي لمنع الانقلابات هو أنه إذا تم تقسيم المؤسسات العسكرية والأمنية، فلن يكون أي منها قويًا أو متماسكًا بما يكفي لشن انقلاب. كانت هذه ممارسة معتادة بين الحكام المستبدين. كان العنصر الإسلامي خاصًا بالسودان (أوجه التشابه الواضحة الوحيدة هي مع إيران): فقد تطور حتى قبل انقلاب عام 1989، حيث انبثق من تبني الإسلاميين لمسار عسكري إلى جانب اعترافهم السابق بمسار مدني وديمقراطي للوصول إلى السلطة. تم

تدريب الإسلاميين كضباط أمن في ليبيا في منتصف السبعينيات، وعلى مدى العقود التالية، هيمن فرع الأمن على البلاد بأكملها

الحركة. 58 بحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان معظم كبار أعضاء حزب المؤتمر الوطني ضباطًا في جهاز الأمن والمخابرات الوطني. كما دخل جهاز الأمن والمخابرات الوطني في مجال الأعمال التجارية. وكذلك فعل الجيش، ولكن في حين كانت أعمال القوات المسلحة السودانية مشاريع جانبية لكسب المال، ووسيلة لتطوير قاعدة صناعية عسكرية محلية (ناجحة بشكل مقلق، كما يعرض السودانيون في معرض الدوحة للأسلحة)، استخدم جهاز الأمن والمخابرات الوطني أنشطته التجارية للمراقبة والسيطرة السياسية. كانت شركات الاتصالات في السودان مملوكة، كليًا أو جزئيًا، لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، أو لمشغلي أمن سابقين رهنا به. كان صلاح قوش نفسه يمتلك شركة نفط، وكانت له حصة في تصنيع الأسلحة.

بالإضافة إلى جمع المعلومات الاستخباراتية، طور جهاز الأمن والمخابرات الوطني جناحًا عملياتيًا. كان هذا موضع خلاف خلال المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، ويشير نص اتفاقية السلام الشامل إلى التزام بتفكيك القدرة العملياتية لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وقصره على الحصول على المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، وتقديم المشورة للسلطة التنفيذية تأخر مشروع قانون الأمن الوطني طويلاً في المجلس الوطني، وحافظت المسودة المقدمة على الوضع الراهن بدلاً من سن الإصلاح الموعود، وفي النهاية صوتت الحركة الشعبية لتحرير السودان

لصالحه. لقد أصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان تقدر قيمة جهاز أمني من هذا النوع، وفي الوقت المناسب أنشأ جنوب السودان المستقل جهاز الأمن الوطني الخاص به (NSS). لا يقتصر الأمر على أن جهاز الأمن الوطني في جوبا مصمم على غرار جهاز الأمن الوطني، ويعمل به ضباط سابقون في جهاز الأمن الوطني، ولكن منذ عام 2016 لم يكن مستشار الأمن الوطني للرئيس كير سوى توت كيو جاتلواك، الابن المتبنى للبشير. عندما خدم في جنوب السودان في الثمانينيات، تبنى العميد الذي ليس له أطفال ولدين من النوير، أحدهما كان ابن خادمته المنزلية. نشأ توت كيو في منزل البشير وتلقى تدريبًا كضابط أمن. في عام 2016، تم ترسيخ التقارب بين الخرطوم وجوبا من خلال تعيين توت كيو في مكتب كير. كنتيجة لمفاوضات أغسطس 2018 في الخرطوم التي "أعادت إحياء" اتفاقية حل النزاع في جنوب السودان (R-ARCSS)، مُنح توت كيو أيضًا منصب رئيس اللجنة الوطنية لما قبل الانتقالية، وهو في الواقع رئيس الوزراء المؤقت إلى حين تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وكما أشار الأمين العام السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان، باقان أموم، قبل الاستقلال، كان السودان يُنظم على أنه "دولة واحدة ونظامان"، لكنه أصبح الآن "دولتان ونظام واحد".

كان صلاح قوش إشبينًا في حفل زفاف توت كيو. كان ذلك في عام 2018، وقت عودة قوش الثانية.

كان صلاح قوش إسلاميًا منذ أيام دراسته في سبعينيات القرن الماضي، وكان مسؤولاً عن استراتيجية المعلومات الخاصة بالإخوان المسلمين في

الجامعة وما بعدها. 59 بعد انقلاب عام 1989، كان عميلًا أمنيًا، واشتهر بدوره في تعذيب المعتقلين في "بيوت الأشباح" بالخرطوم أصبح نائب مدير العمليات الأمنية وكان مسؤولاً عن الإشراف على "الأفغان العرب" الذين تجمعوا في السودان في التسعينيات، بمن فيهم أسامة بن لادن. في أعقاب محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك عام 1995، التي نفذها جهاديون متمركزون في السودان بدعم من عناصر في جهاز المخابرات السوداني، طُرد قوش من جهاز الأمن والمخابرات الوطني، على الرغم من نفيه أي دور له في المؤامرة. انتقل إلى التصنيع العسكري لكنه أبقى على صلاته نشطة مع عملاء المخابرات، بما في ذلك في الولايات المتحدة ومصر وعبر ممالك الخليج. لا تزال قدرته المذهلة على اللعب على جانبي أشد انقسام في تاريخ المنطقة الحديث تحير المعلقين، وكذلك قدرته على التعافي بعد ما يمكن اعتباره انتكاسات نهائية لمشغلين أقل مهارة. أعيد قوش إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، ولا شك أن ثقة وكالة المخابرات المركزية فيه كانت بمثابة مرجع شخصي. في ذروة نبذ السودان بسبب الفظائع المرتكبة في دارفور، وبعد سبعة أشهر فقط من إعلان وزير الخارجية كولن باول علناً أن قوات الحكومة السودانية ارتكبت إبادة جماعية هناك، قررت وكالة الاستخبارات المركزية أن غوش كان قيماً بما يكفي بالنسبة لها لنقله جواً إلى منطقة واشنطن العاصمة. 60

بدا غوش وكأنه لا يُمس، رجل لا تنطبق عليه القواعد العادية. كان شخصًا مُربكًا عند التعامل معه، ويرجع ذلك جزئيًا إلى سمعته بالقسوة والذكاء الخارق - بكل معاني الكلمة، وجزئيًا بسبب كسله. كما كان صريحًا بشكل ساحر، وكان لديه القدرة على تبرير استراتيجيات غامضة. على سبيل

المثال، كان محللًا فصيحًا لكيفية عمل السوق السياسي السوداني وما الذي يحدد السعر السائد لاستئجار ميليشيا. كان غوش أيضًا مُتأنيًا بشأن الأساس المنطقي لعدم قتل الإرهابيين، قائلاً إنه نادرًا ما يُقرّب الحل السياسي - ولكن ربما أيضًا لأنه كان يعرف كيفية اصطياد الإرهابيين وإعادة تكليفهم بمهام أخرى.

سواء في دوره كمستشار أمني وكادر سياسي، أو في منصبه الرسمي في جهاز الأمن والمخابرات الوطني، بدا أن غوش يُدير سياسته الخاصة في العلاقات الخارجية. وقد أصبح هذا أوضح ما يكون في أعقاب فظائع دارفور مباشرة، عندما تحولت الحرب إلى حرب بين الدولتين بين السودان وتشاد تم تنفيذ أجندة قوش لتغيير النظام في تشاد دون إبلاغ البشير بالكامل. اعتقد الرئيس أنها خطوة متهورة، على الرغم من أنه كان، كالمعتاد، مستعدًا للانتظار ورؤية ما سيحدث قبل إصدار الحكم. ومع ذلك، عندما وصلت الضربة المضادة إلى أم درمان دون أن يشارك جهاز الأمن والمخابرات الوطني المعلومات الاستخباراتية أو ينسق دفاع المدينة مع القصر الرئاسي وقيادة القوات المسلحة السودانية، لم يعد من الممكن تجاهل مخاطر عمليات قوش المارقة. وخلافًا لنصيحة قوش ومستشاري الأمن الآخرين، اتصل البشير بديبي مباشرة ووافق على هدنة. ثم طرد قوش، وحوله إلى مستشار رئاسي يعمل تحت إمرة سيده. في هذه الأثناء، بدأ البشير في تقليص صلاحيات وحدات العمليات في جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وإعادة تعيينها في القوات المسلحة السودانية: عاد الجيش إلى المسؤولية.

في الأشهر التي تلت الاستفتاء في جنوب السودان (يناير 2011) واستقلال جنوب السودان (يوليو)، كانت المؤسسة الأمنية السودانية في حالة اضطراب كان البشير قد نقض على أولئك الذين أرادوا القتال لوقف الانفصال. كان الربيع العربي في أوج ازدهاره: فقد أطاحت الاحتجاجات الشعبية بالحكام المستبدين في تونس ومصر، وكان نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا يقاتل من أجل بقائه. لم تكن العمليات السودانية المكثفة لدعم الثوار الليبيين (وبتنسيق هادئ مع الناتو) من تنفيذ غوش بل من قبل المخابرات العسكرية للقوات المسلحة السودانية. 61 كان البشير يائسًا ومريضًا ومنعزلاً إلى حد ما؛ لم تجد محاولته لتغطية خسارة الجنوب بعباءة من القبول النبيل صدى بين السياسيين الحاقدين في شمال السودان. في مايو، زار رؤساء أركان القوات المسلحة السودانية الرئيس في منزله وأخبروه أنهم سيبقونه على اطلاع دائم بقراراتهم العملياتية، مما يعني أنهم لن يتشاوروا معه مسبقًا ويلمحون إلى أن قراره كقائد أعلى لن يكون ذا أهمية قصوى. وبعد أيام احتلت القوات المسلحة السودانية منطقة أبيي بالقوة ثم أمرت بانسحاب وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان من جنوب كردفان والنيل الأزرق بحلول الأول من يونيو/حزيران، وهو ما يعني فعلياً إعلان الحرب في "المنطقتين".

في هذه الأثناء، روّج قوش لنفسه. وبينما كان انتباه البشير يتشتت، نصب نفسه كبير مفاوضي الحكومة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن شروط الانفصال، مغتصبًا المرشح المعين (غازي صلاح الدين). أعلن نفسه "مستشارًا أمنيًا" للرئيس (في الواقع كان مجرد "مستشار") وأنشأ هيئة استشارية أمنية، ظاهريًا لأغراض البحث فقط، لكنه استخدم مكتبها كمكان

للاجتماعات السياسية مع وضع مجموعة من السياسيين ومسؤولي الأمن على كشوف رواتبه. لم يكن لدى قوش ميزانية رسمية لهذا: كانت الأموال إما خاصة به أو من راعٍ غير معلن. عندما طلب البشير من مدير مكتبه ملف قوش، لم يكن هناك أي شيء. في أبريل 2011، مع اقتراب ذروة الصراع المحتمل على الحدود مع الجنوب، وتدفق القوات السودانية على ليبيا، أقال البشير قوش.

ازداد الاستياء داخل القوات المسلحة السودانية. شعر ضباط من المستوى المتوسط الذين كانوا خارج دائرة البشير

مُهانة. إن عزلة السودان الدولية، وخاصةً تصنيفه من قِبل الولايات المتحدة كدولة راعية للإرهاب، تعني حرمانه من برامج التدريب الغربية الأكثر قيمة، وعجزه عن الحصول على معدات متطورة (على النقيض تمامًا من نظرائه في مصر، بل وأكثر من ذلك في الخليج)، وعجزه عن الحصول على مهام في عمليات حفظ السلام الدولية. كان هذا مصدر عار أزعج العسكريين المتغطرسين، وكان أحد دوافع مجموعة من ضباط الجيش الذين كانوا يخططون لانقلاب ضد البشير. أعجب أولئك الذين اطلعوا على الخطط الأولية بالدعم السياسي الواسع، فتم اختيار قوش كوجه للعملية. لكن سوء التخطيط والتردد أديا في النهاية إلى إفشال المجموعة: فقد كُشفت المؤامرة وأُلقي القبض على قوش.62 ومع ذلك، لم ينتهِ أمره: فقد أُسقطت التهم في أبريل/نيسان 2013، وأصبح حرًا طليقًا. أمضى قوش معظم السنوات الخمس التالية متنقلًا بين الخرطوم والخليج (وخاصةً الإمارات العربية المتحدة)، ودول القرن الأفريقي (وخاصةً جنوب السودان).

الصفقات الخاصة التي أبرمها غير معروفة. هناك فعلان خفيان لكنهما مهمان لإعادة التموضع السياسي معروفان. أحدهما هو انضمامه إلى جماعة إصلاحية داخل الحركة الإسلامية تُعرف باسم سيحون. 63 في عام 2016 ثم بعد نوفمبر 2018، عرّف زعيم سيحون، فتح العليم عبد الحي، نفسه بمجموعة "مبادرة السلام والإصلاح" المكونة من إسلاميين إصلاحيين وغير إسلاميين ذوي ميول براغماتية، والتي كان يرأسها رئيس الوزراء المؤقت 1985-1986، الجزولي دفع الله، الرجل الذي أعطى الفترة الانتقالية الأخيرة مركزها السياسي. 64 ربما كان قوش والإصلاحيون الإسلاميون يأملون في هبوط سلس للإسلاميين. التحول العلني الثاني هو أن قوش استند إلى روابط عائلته بطائفة الختمية، وهي شبكة محافظة سرية ومنتشرة مؤيدة لمصر تربط العديد من أعضاء النخبة السودانية انضم قوش رسميًا إلى الطريقة عام ٢٠١٧، في الوقت الذي كان نظام البشير يمضي قدمًا في استراتيجيته المتمثلة في استقطاب الجماعات الطائفية لتعزيز وضعه المتدهور. تقود عائلة الميرغني الختمية، التي سعى كبار أعضائها، وحققوا بعض النجاح، إلى قيادة التحولات المحافظة في تاريخ السودان الحديث. لم يرحب أعضاء الختمية العاديون بتقارب قوش مع عائلة الميرغني ٦٥، لكن بالنسبة لقوش، كان هذا بمثابة شهادة على أن ولاءاته الإسلامية قد تضاءلت، على الأقل. كما وفرت شبكة دعم في مصر، وهو أمر مهم بشكل خاص لرجل كانت بصماته واضحة في دعم السودان للجهاديين في التسعينيات.

بدعم نشط من الإمارات العربية المتحدة، التي كانت تبرز كداعم رئيسي للبشير، أعيد قوش إلى منصب مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني في

فبراير 2018. وقضى العام التالي في تنصيب نفسه خليفةً مفضلاً لدول الخليج للبشير.

بالعودة إلى أحداث ما بعد إقالة قوش في عام 2011 وتقليص حجم جهاز الأمن والمخابرات الوطني، تتضح ثلاث ديناميكيات. أولاً، عانى البشير من غياب قدرات قوش الاستخباراتية: والجدير بالذكر أن هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان على هجليج فاجأ القوات المسلحة السودانية. ثانيًا، في غياب موازنة جهاز الأمن والمخابرات الوطني، كان الجيش يزداد قوة: على الرغم من أن العنوان الرئيسي لمؤامرة انقلاب عام 2012 كان دور قوش، إلا أن المتآمرين الرئيسيين كانوا في الواقع من القوات المسلحة السودانية، بمن فيهم متعاطفون مع حركة سيحون. ثالثًا، ترك رحيل قوش فجوة في استراتيجية الأمن الإقليمي للسودان

ملأ حميدتي الفراغ في الدائرة المقربة للبشير الذي نتج عن إقالة قوش، وملأه تمامًا وبأسلوب مختلف تمامًا. وقد سهّل رئيس مكتب البشير، طه حسين، وهو رجل معروف بعدائه الشخصي لقوش، الخطوة الأولى نحو ظهور قوات الدعم السريع كقوة مرتزقة عابرة للحدود الوطنية. ومع إبعاد قوش عن الطريق، أصبح بإمكان حسين الآن إدارة نفس النوع من سياسة الأمن الريادية التي كانت السمة المميزة لرئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وقد أبرم صفقتين منفصلتين لنشر قوات سودانية في اليمن. 66 قُدّم العرض الأول بعد فترة وجيزة من إعلان ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان (المعروف باسم

بدأ محمد بن سلمان عملياته العسكرية ضد الحوثيين في مارس/آذار 2015. في البداية، رفض محمد بن سلمان عروضًا سودانية لإرسال قوات، مُعلِّلاً ذلك بأن الحرب ستنتهي قريبًا. لكن هزيمة الحوثيين لم تكن سهلة، وبعد بضعة أشهر ردت السعودية على الدعوة. وصلت أول دفعة من قوات القوات المسلحة السودانية في سبتمبر/أيلول. وكانت هذه الدفعة تُدار بانتظام. وكان من أوائل قادة القوات الفريق عبد الفتاح البرهان. بعد بضعة أشهر، أبرم حسين صفقة موازية شملت حميدتي وقوات الدعم السريع. وقد تجاوزت هذه الصفقة قيادة القوات المسلحة السودانية، ولم يعلم بها رئيس الأركان إلا عندما أُعلن عنها علنًا.

كان حسين أقل دهاءً من قوش، وربما أكثر جشعًا. تعامل مع طرف واحد فقط في الانقسام الخليجي، متجاهلًا قطر. وحصل على عمولة شخصية ضخمة. عندما علم البشير بذلك، أمر بغضب باعتقال حسين. وبعد أن علم بذلك، كان حسين بالفعل في المطار على وشك ركوب طائرة متجهة إلى المملكة العربية السعودية، ولوّح بجواز سفر سعودي في وجه ضباط الأمن الذين أُرسلوا لاعتقاله. وبصفته مواطنًا سعوديًا تحت حماية محمد بن سلمان، فقد هرب. وعلى عكس قوش، لم يكن لدى حسين مهارات لا غنى عنها ولا شبكة من الرعاة والشركاء التجاريين ذوي الأموال الطائلة، ولم يُدبّر عودته. ومع ذلك، نجا حميدتي من هذه الفضيحة

تم نشر القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بشكل منفصل في اليمن. في ذروتها في 2018-2019، قُدِّر إجمالي الأعداد في الميدان بشكل متفاوت بما يتراوح بين 7000 و15000، وكانوا يشكلون أكبر عدد من القوات البرية التي تخدم مع التحالف. دفعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تكاليف كلا الانتشارين، على الرغم من استخدام وسائل مختلفة. مرت مدفوعات الوحدة النظامية للقوات المسلحة السودانية عبر وزارة الدفاع في الخرطوم؛ وتم التعامل مع الأموال والعمولات الخاصة بقوات الدعم السريع (وربما لا تزال) من خلال قناة موازية، حيث يتلقى حميدتي (وربما قادة آخرون) رواتب المقاتلين بالعملة الصعبة، ويدفعون هم لقواتهم بالجنيه السوداني، مما يوفر لهم ربحًا شخصيًا كبيرًا. بالإضافة إلى ذلك، تعاون المجندون السعوديون والإماراتيون مع قادة قوات الدعم السريع لتجنيد أفراد من الميليشيات من دارفور، ودفعوا لهم ما يعادل 55000 دولار مقدمًا مقابل خدمة لمدة خمس سنوات.67 أصبح الارتزاق مصدر دخل كبير لسكان دارفور.68

إلى جانب عمليات مراقبة الحدود التي نفذتها قوات الدعم السريع (والتهريب المرتبط بها) وإمبراطوريتها التجارية، برز حميدتي كرجل أعمال سياسي عسكري عابر للحدود الوطنية، حيث كان امتلاك مؤسسات الدولة أمرًا مربحًا بالنسبة له

حاول قوش والبشير موازنة علاقاتهما في الشرق الأوسط، والتعامل على قدم المساواة مع الكتلتين المتنافستين. وبينما دفعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تكاليف نشر القوات في اليمن، وقدمتا أيضًا

مدفوعات دعم الميزانية لمرة واحدة من حين لآخر (على سبيل المثال، ردًا على قطع السودان للعلاقات الدبلوماسية مع إيران)، أبقى السودانيون أيضًا علاقاتهم مفتوحة مع الأنظمة المتعاطفة مع الإسلاميين في قطر وتركيا. قدمت كلتا الدولتين استثمارات مباشرة، مثل إعادة تأهيل مدينة سواكن الساحلية في تركيا، المرتبطة ببناء منشأة بحرية، ومشاريع زراعية. من حيث المبدأ، لا تستبعد سياسات حميدتي السوقية العلمانية التعامل مع قطر وتركيا. لقد راهن بشكل مختلف: أن القوى المناهضة للإسلاميين في المنطقة ستكون هي الفائزة، لذلك يجب عليه التحالف معها بدلاً من محاولة اتباع نهج البشير وقوش في تحقيق التوازن الاستراتيجي.

الحساب

انهارت جميع اتفاقيات البشير، واحدة تلو الأخرى. أدت سياسته الجنوبية، التي انحدرت إلى نزعة عسكرية تسويقية، إلى تقطيع أوصال السودان، وهي خسارة كارثية لم يتمكن هو وحكومته من التعافي منها أبدًا. يبدو أن البشير، وحده من بين قادة حزب المؤتمر الوطني والجيش، قد أدرك ذلك، وظهر كشخصية مثيرة للشفقة تحاول الاستفادة منها على أفضل وجه

اقترب الاستفتاء من نهايته. لم يعترف جنوب السودان والطبقة السياسية الشمالية والمجتمع الدولي بنعمته في قبول تلك الهزيمة.

خلقت مكافحة التمرد القائمة على الميليشيات في دارفور أداة وحشية نمت للسيطرة على صانعها. كان تسليح وتمكين قادة الميليشيات في الأطراف البعيدة مقامرة متكررة، والتي أثمرت بتكلفة متصاعدة. في النهاية، كان حميدتي بمثابة بروتوس لقيصر البشير: نفس الصفات التي جعلته ملازمًا فعالًا ومخلصًا جعلته خطرًا قاتلًا.

ترك تبني ما بعد الإسلاميين لسياسة الرشوة البشير غير قادر على إدارة النظام في ظل الميزانية السياسية المتضائلة المتبقية عندما فقد مكاسب النفط المفاجئة. السودانيون الذين تسامحوا على مضض مع حكومة اللصوص في وقت الوفرة النسبية لم يعودوا مستعدين للقيام بذلك عندما كان اللصوص يسرقون كل شيء للحفاظ على نظامهم الفاسد

إن استراتيجية منع الانقلابات، بحكم تعريفها، لا تكون جيدة إلا بقدر استمرارها. يكمن فخها الأساسي في أنها تُعطي الأولوية للولاء على الموهبة. لم يتمكن أولئك الذين كانوا في القيادة قادرين وطموحين، مثل علي عثمان طه وصلاح قوش، من البقاء مخلصين إلى أجل غير مسمى لرئيس لم يقدم أي حلول لأزمات السودان، بل قدم فقط مهارة تكتيكية في إدارة الأمة المحاصرة بخيبة الأمل. أما الموالون الذين بقوا فكانوا إما غير قادرين أو (في حالة حميدتي) تم التقليل من شأنهم. إن هندسة البشير لقطاع الأمن تعني أنه لا يمكن عزله إلا عندما تتصرف جميع المؤسسات العسكرية والأمنية الرئيسية في انسجام تام، ومثل صيغة فلكية، كان هذا التوافق غير محتمل، ولكنه مع مرور الوقت، كان حتميًا. في الوقت المناسب، وجد البشير نفسه في زاوية لم يكن من الممكن لأي براعته التكتيكية أن تُخرجه منها، وفي

يأسه أصدر أمرًا دنيءًا للغاية، مما خلق بالضبط السيناريو الذي اتفق فيه جميع أعضاء عصابة الأمن على أنه يجب عليه الرحيل

٣

الثورة المضادة والتسوية

ثورة من؟

جلس الجنرال عبد الفتاح البرهان، عيناه مثبتتان على الورقة أمامه، يقرأها بأسرع ما يمكن، ويسرد كل التغييرات الجديدة المفاجئة. كان البرهان رجلاً عسكريًا، وكان يرتدي زيًا عسكريًا مموهًا رقميًا مزينًا بشرائط ونجوم. كان ذلك في 12 أبريل 2019، وإذا لم يكن البرهان متوترًا، فكان ينبغي أن يكون كذلك. فقد أمضى الجنرال حياته المهنية بأكملها كمسؤول عسكري مخلص دون أي ملف شخصي، وأصبح فجأة وبشكل غير متوقع رئيسًا للدولة. كان يعلم أن التنافسات العنيفة بين الرجال الذين أصبحوا الآن مرؤوسيه رسميًا لم تخمد، وأن طموحاتهم الشخصية أشعلتها التغييرات المفاجئة كان البرهان يعلم بوجود مئات الآلاف من المتظاهرين المعتصمين على عتبة منزله مطالبين بتنحيه وتفكيك "الدولة العميقة" التي كان نتاجًا لها، وإن كان أقرب إلى المؤسسة العسكرية منه إلى الجهاز الأمني-التجاري الإسلامي. وكان المتظاهرون أمام منزله وفي جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي، يطالبون بانتقال سريع إلى حكم مدني.

نظر البرهان إلى الكاميرا بسرعة كبيرة لدرجة أنه بالكاد كان بإمكانك رؤية بياض عينيه قبل أن يعود برأسه إلى الأسفل ليقرأ من النص. لم يكن برهان خطيبًا - كان يصرخ عمليًا بخطابه على التلفزيون، كما لو كان يُدرب القوات. لكن ما قاله البرهان سيُذكر على أنه اللحظة التي بدأ فيها الجيش السوداني عملية إنقاذ لإنقاذ نفوذه السياسي والمالي. قبل البرهان وقادة الجيش جميع مطالب المتظاهرين، وأحيانًا أسرع مما استطاع الممثلون المدنيون طرحها. تعهد المجلس العسكري بترشيح رئيس وزراء مدني تُسميه أحزاب المعارضة. تعهد البرهان بإصلاح الأجهزة الأمنية. رُفع حظر التجول الليلي (وليس أنه كان يُلتزم به على أي حال). ستتحقق العدالة للمتظاهرين الذين قُتلوا. وصل التنازل إلى حد أن أعضاء المجلس العسكري الانتقالي الجديد، مثل شمس الدين كباشي، تعهدوا "باقتلاع النظام". كانت الرسالة الموجهة إلى المتظاهرين من أجل الديمقراطية بسيطة: "نحن في صفكم".

ومع ذلك، بالنسبة لمعظم المتظاهرين، كان البرهان يمثل وجه "الدولة العميقة": شبكة رجال الأمن وضباط الجيش والتجار المقربين الذين تجمعوا حول البشير وجهازه. ولأن الجنرال لم يكن لديه أي ملف سياسي، فقد كان يُشتبه في أنه البطل المختار للوضع الراهن، والذي كانوا يخشون أن يُجري تغييرات تجميلية و

لا أكثر.

كان في مركز السلطة احتكار البرهان وحميدتي. العضو الثالث المحتمل في عصابة أمنية جديدة، صلاح قوش، غاب بشكل غامض. كان للرجلين المسؤولين سمات وأساليب مختلفة. كان حميدتي نشيطًا بشكل ملحوظ، بينما كان البرهان متحفظًا. كانا يعرفان ما يكفي عن الانتفاضات الشعبية والتحولات إلى الديمقراطية لمعرفة بعض التكتيكات التي من شأنها أن تساعد في تفكيك المتظاهرين وتحييد الدعوات الدولية للانتقال السريع إلى الحكم المدني. لكنهما كانا بحاجة أيضًا إلى التعلم السريع في العمل، والإدارة التكتيكية من أسبوع لآخر، وتعلم المهارات وبناء شبكاتهما. من المرجح أن كل منهما كان مدفوعًا بالخوف بقدر ما كان مدفوعًا بالطموح، ولم يكن أي منهما واضحًا بشأن الوجهة النهائية، وعلى الطريقة السودانية، كان كل منهما يتوقع أنها لن تكون تسوية سياسية، بل "اضطرابًا" سياسيًا بشروط مختلفة.

المفاوضات والصراعات على السلطة

كان الاعتصام حول المقر العسكري نموذجًا لما أسماه عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية، فيكتور تيرنر، "الكوميونيتاس": الخلق التلقائي لمجتمع بلا تسلسل هرمي أو هيكل، متحد بروح من التضامن والوئام.2 إنه مضاد للهيكل، وحالة فاصلة مشتركة. يمكن إنشاء حالات من الكوميونيتاس من خلال طقوس متقنة الصنع، أو من خلال طوائف أيديولوجية، أو، كما في حالة الخرطوم، من خلال لحظات من التعبئة الجماعية ضد القمع. ومن

الأفكار الأخرى في مثل هذه اللحظات أنها تأخذ ذاتية "الحياة المجردة" - اختزال المجتمع البشري إلى العنصر الأساسي المتمثل في الحفاظ على الوجود المادي - وتحوله إلى قوة تأكيد سياسي. وهكذا تصبح تجربة مخيم اللاجئين نموذجًا لمخيم الاحتجاج.4 تعيش الكوميونيتاس من هذا النوع بشكل واضح في ذكريات أولئك الذين حالفهم الحظ في خوض هذه التجربة الملهمة. لكنها، بالطبع، عابرة، رؤية عابرة للعقد الاجتماعي بالنظر إلى الماضي، نجد أن العديد من الانقسامات الطبقية والعرقية والجنسانية في السودان قد تكررت بمهارة داخل المعسكر، وكانت العديد من التوترات حول من يُعتبر حليفًا ومن لا يُعتبر كذلك، واضحة بالفعل. لا يمكن للتنظيم المناهض أن يسود، وبقدر ما يُذيب التنظيمات، فإن قساة القلوب الذين يبحثون عن الفرص سيستغلون ذلك.

فوجئ الجنرالات بقوة الانتفاضة المدنية ومثابرتها. لقد كان شيئًا يتجاوز حسابات مكائدهم، شيئًا لا يمكن دفع ثمنه أو دفعه في سوق الولاءات. حاول البرهان وحميدتي تهدئة الحركة الديمقراطية ببطء، لتبديد الطاقة الثورية والسماح لهم بتعزيز سلطتهم. ومثل الحركات الاجتماعية الأخرى بمجرد إطاحة ديكتاتور، كافح تجمع المهنيين السودانيين لتحويل حشده الجماهيري إلى تمثيل سياسي.

كان سقوط البشير بمثابة ذروة تجمع المهنيين السودانيين، كقيادة للحركة الشعبية. جلب النصر أزمة المنظمة التي تبنت هدف تغيير النظام الذي بدا مستحيلاً، ونجحت فيه، اضطرت الآن إلى إعادة ترتيب أجندتها. كانت هناك أولويات متعددة. اختارت أن تستهدف إسقاط ما أسمته "الدولة العميقة"، التي

عرّفتها على أنها الجهاز المعقد من المنظمات والشركات والجمعيات الخيرية والشبكات، التي دعمت النظام وتطفلت عليه في آن واحد. كانت خطوة منطقية، لكنها تطلبت استراتيجية سياسية مختلفة لم يُعِد لها التحالف الشعبي الاشتراكي نفسه. كان هذا نموذجًا للتحدي الذي قضى على انتفاضتي عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥، وهو ما يُعيد إلى الأذهان كيف فشل الربيع العربي، والثورات الملونة في أوروبا الشرقية، والحركات الديمقراطية في إندونيسيا وميانمار، في ترسيخ سلطتها. ما حدث في كل من هذه الحالات هو أنه عندما فُككت المؤسسات، انتقلت السياسة إلى مرحلة من المساومات المكثفة، وانتصر أولئك الذين كانوا في وضع أفضل لإدارة سياسات المعاملات. وكذلك كان الحال في...

الخرطوم في عام 2019.

كان لتجمع المهنيين السودانيين هيكل قيادي مسطح. على الرغم من وجود لجنة مركزية، إلا أن القوة الحقيقية للمنظمة تكمن في دعمها الشعبي. عندما يتعلق الأمر باستخلاص المطالب السياسية، فإن هذا الافتقار إلى التسلسل الهرمي في تجمع المهنيين السودانيين يعني أنه لم تكن هناك لجنة مركزية عاملة، ناهيك عن قائد واحد، لاتخاذ القرارات بسرعة والتفاوض بفعالية مع المؤامرة. كان تجمع المهنيين السودانيين مرنًا لأنه كان لامركزيًا وسعى إلى توافق في الآراء خلال المعركة لإسقاط البشير، لكن ذلك أصبح عبئًا عند رحيله. كان من الصعب بناء توافق في الآراء حول القضايا، مما يعني أن عملية صنع القرار كانت بطيئة، إن حدثت على الإطلاق. لكي يصبح تجمع المهنيين السودانيين آلة سياسية أكثر فاعلية، كان بحاجة إلى المركزية حتى

يتمكن قادته من الحصول على سلطة التفاوض على مطالبهم، وإبرام الصفقات، والتحرك بسرعة مع تطور الأحداث.

تفاقمت هذه المشكلة بسبب القيادة المزدوجة. فقد سُجن العديد من القادة الأصليين لتجمع المهنيين السودانيين - المعلم أحمد ربيع، والشاب محمد ناجي، والكبير محمد يوسف - على يد البشير ظهرت قيادة ظلّية، لكن العلاقة بين المجموعتين لم تكن واضحة المعالم. بعد أبريل، عنى هذا أن كلاً منهما كان بإمكانه المطالبة بقيادة المنظمة. في هذه الأثناء، اندفع نشطاء ومهنيون من الخارج إلى السودان، جالبين معهم الموارد والمهارات، مما يعني وجود مجموعة ثالثة تطالب بأدوار قيادية. دافع هؤلاء المغتربون عن القضية السودانية، وأنشأوا شبكات تمويل عابرة للحدود الوطنية لدعم أعمال المقاومة اليومية على أرض السودان. فعلوا ذلك من المراكز الدولية التي تجمع فيها المهنيون السودانيون: لندن، دبي، أو واشنطن. كانوا يحملون شهادات مرموقة من جامعات دولية، ولديهم خبرة في العمل لدى كبرى الشركات أو المنظمات غير الربحية. اندفعوا إلى الخرطوم ليجدوا شبكة راسخة من الثوار الذين صقلتهم أشهر من الاحتجاجات. تصادمت الأنا بين أفراد هذه المجموعات الثلاث، واندلعت صراعات داخلية. لم تكن هناك شخصية واحدة تتمتع بالمكانة الكافية لفرض الوحدة. تزامنت خلافات القيادة مع السؤال: ما هو دور المجموعة الآن بعد رحيل البشير؟ كما هو الحال غالبًا بالنسبة للمنظمات المبنية على أهداف قصيرة المدى، أصبحت مهمة التحليل السياسي العميق ثانوية مقارنةً بمسألة من يجب أن يفعل ماذا بعد ذلك، بدلاً من العكس.

اعتقد البعض في تجمع المهنيين السودانيين أنه يجب أن يأخذ زمام المبادرة في التفاوض مع الجيش ويضع أجندة سياسية. وجادلوا بأنه الهيئة السياسية الأكثر شعبية في البلاد؛ وأنه حقق ما لم ينجح فيه أي شخص آخر؛ وأنه لا يمكن الوثوق بالأحزاب السياسية. وجادل آخرون بأن تجمع المهنيين السودانيين يجب أن يكون الشريك الأصغر لقوى الحرية والتغيير. وكان التفسير الشائع الذي قدموه هو "لسنا سياسيين". وبشكل أكثر دقة، لم يكن تجمع المهنيين السودانيين منظمًا كهيئة سياسية. في الواقع، تداخلت عضويته مع الأحزاب السياسية: كان بعض الأعضاء البارزين في تجمع المهنيين السودانيين أعضاء بارزين في أحزاب سياسية، وسيواجهون تضاربًا في المصالح، بل وحتى انقسامًا في الولاءات. وجادلوا بأن الدخول في السياسة الرسمية من شأنه أن يخون التفويض الأصلي لتجمع المهنيين السودانيين، والذي كان لا يزال مهمًا كما كان دائمًا. ومن ثم قرر تجمع المهنيين السودانيين أن يكون الشريك الأصغر لقوى الحرية والتغيير، ويمرر عصا التفاوض إلى المجموعة الأوسع. لقد كانت نقطة تحول حاسمة

لم يكن هناك وجه واحد للثوار أيضًا. أصبح بعض الأفراد رموزًا، مثل آلاء صلاح، "الملكة النوبية" أو الكنداكة، التي صُوّرت مرتدية الزي التقليدي وهي تقف على سطح سيارة تُنظّم المتظاهرين. كان تجمع المهنيين السودانيين توافقيًا وغير هرمي عمدًا. كان لكل حزب سياسي في قوى الحرية والتغيير قادة معروفون، لكن لم يستطع أي منهم ادعاء التفوق. بدلاً من ذلك، إذا كان هناك شخص واحد لديه القدرة الأكبر على قيادة قوى الحرية والتغيير في النهاية، فهو عمر الدقير. بصفته رئيسًا لاتحاد طلاب

جامعة الخرطوم، كان الدقير فاعلًا رئيسيًا في انتفاضة عام 1985.5 لاحقًا، بصفته زعيمًا لحزب المؤتمر السوداني، أصبح معارضًا لفترة طويلة خلال

خلال فترة حكم البشير. ومع ذلك، اعتقد بعض الأعضاء الأساسيين في تجمع المهنيين السودانيين أن شخصيات معارضة مثل الدقير قد تضررت. وجادلوا بأنهم أصبحوا معارضة مقبولة، لكنهم يفتقرون إلى القدرة الكافية على حشد الدعم الشعبي. ومع ذلك، أُلقي القبض على الدقير بسرعة في ديسمبر/كانون الأول 2018 بعد اندلاع الاحتجاجات. وأثناء وجوده في السجن، في أواخر فبراير/شباط تقريبًا، زاره صلاح قوش. لم يتضح ما ناقشاه، ولكن أُطلق سراح الدقير في مارس/آذار وتعهد بمواصلة الاحتجاجات.

كما أجرى قادة آخرون من قوى الحرية والتغيير مناقشات سرية مع كبار القادة العسكريين ومع رعاة السودان في العالم العربي. تُظهر إحدى الصور المتداولة من أيام الاعتصام البرهان مع إبراهيم الشيخ، القيادي في الحزب الشيوعي السوداني. وظهرت صور أخرى لقادة مدنيين في محادثات ودية مع أعضاء المجلس العسكري. وكانت هناك شائعات عن مناقشات بين قوش وقادة الديمقراطية حول استيلاء متواطئ على السلطة، وكان رئيس جهاز الأمن يعزز منصبه مع عائلة الميرغني ومع السلطات في القاهرة. وكان خالد عمر يوسف، نائب رئيس الحزب الشيوعي السوداني، ومريم الصادق المهدي (حزب الأمة القومي) في أبو ظبي في أبريل، وكان ياسر عرمان من الجبهة الثورية السودانية يزور عواصم الخليج. وبعد الإطاحة بالبشير بفترة

وجيزة، أيد عرمان علنًا البرهان وحميدتي كحليفين لقوى التغيير نظرًا لعدم وجود روابط بينهما وبين الإسلاميين.7

ولكن في اللحظة التي بدأت فيها المفاوضات مع المجلس العسكري الانتقالي في 27 أبريل 2019، إذا كان هناك رجل واحد لديه أفضل فرصة لتوحيد قوى الحرية والتغيير، فهو الدقير. فقد حظي بدعم رجال أعمال بارزين وأعضاء في تحالف نداء السودان. ووُضع أعضاء من حزب المؤتمر السوداني، مثل خالد عمر يوسف، في أدوار قيادية رئيسية في تجمع المهنيين السودانيين أو قوى الحرية والتغيير. بدأ المسؤولون الغربيون يتساءلون عما إذا كان الدقير يمكن أن يكون الوجه المقبول لحركة المعارضة. كانت مهمة الدقير هي التغلب على افتقاره للشرعية لدى متظاهري تجمع المهنيين السودانيين وتوحيد قوى الحرية والتغيير.

بدأت المحادثات في مكان سري قريب من المقر العسكري. لم يرغب أي من الجانبين في لفت الانتباه، وفي الواقع، غاب أحد ممثلي تجمع المهنيين السودانيين عن الاجتماع الأول لأنه لم يُعطَ العنوان.

كانت قوة قوى الحرية والتغيير في بداية المفاوضات تتمثل في أن أعضائها يمثلون كامل الطيف السياسي تقريبًا. وكان ذلك أيضًا نقطة ضعفها لأن مصالحهم كانت متنوعة للغاية ولم تكن هناك آلية لحل النزاعات كان أعضاء المعارضة، في تحالف قوى الحرية والتغيير وعلى أطرافه، يتنقلون بحرية. تنقّل بعضهم بين المناصب الدنيا، بينما أبرم نظام حزب المؤتمر الوطني

الإسلامي صفقات مع فصائل مختارة، بينما رفض آخرون التنازل، إما من حيث المبدأ أو لعدم وصول العرض. كانت بعض الأحزاب متشظية، انفصلت عن أحزاب عريقة بسبب خلافات فصائلية قائمة على طموحات شخصية، ولم تكن سوى أحزاب فردية؛ وذبل بعضها الآخر، وبقي على قيد الحياة بفضل تفاني مجموعة صغيرة من المحاربين القدامى الذين يحلمون بأحلامهم. انقسم الحزب الاتحادي الديمقراطي إلى سبعة فصائل مختلفة. مثّل فصيل بارز، وهو حزب "الاتحادي الديمقراطي الأصيل" (الاتحادي الأصلي)، بقيادة محمد عثمان الميرغني، زعيم الطريقة الختمية، الاتحاديين الذين استقطبهم النظام عام ٢٠١١ عندما عُيّن جعفر الصادق، نجل الميرغني، مساعدًا للرئيس، ولم ينضم إلى قوى الحرية والتغيير عند تشكيلها. أما الفصيل الذي انضم إلى قوى الحرية والتغيير، وهو "التجمع الاتحادي المعارض"، فقد قاده شخصيات مثل المرحوم علي محمود حسنين، أحد قدامى محاربي انتفاضة ١٩٨٥، والذي قاد فريق المحامين الذي رفع الدعوى القضائية ضد مدبري انقلاب ١٩٨٩، والتي لا تزال منظورة أمام المحاكم. 10 وفي الوقت نفسه، نفت قيادة هذا الفصيل بشدة الشائعات التي تفيد بأن صلاح قوش، الذي رحب بعض الأعضاء القياديين بدخوله إلى الحزب ورفضه آخرون، كان يحاول التوسط بين أفراد عائلة ميرغني واستخدام "الحزب الديمقراطي الاتحادي الأصلي" كوسيلة للعودة السياسية. 11

كانت بعض الأحزاب المدنية مركزية ومشخصنة، بينما لم تستحق أحزاب أخرى تسمية "حزب" على الإطلاق، فهي أقرب إلى نادٍ اجتماعي أو مجموعة نقاش لزملاء سابقين يشعرون بخيبة أمل دائمة. ما كان مشتركًا

بينهم هو أنه لم يكن لأي منهم سلطة جادة، أو اضطر إلى اتخاذ قرارات سياسية آنية، لمدة 30 عامًا وأحيانًا أطول. بالنسبة للدقير وقوى الحرية والتغيير، كان التوصل إلى توافق في الآراء أمرًا شبه مستحيل. بدأوا عملية التفاوض بتقييم موقفهم الخاص. ضمت قوى الحرية والتغيير العديد من المتمردين المسلحين في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. لم يشارك أعضاؤها، بالطبع، في الاحتجاجات المدنية السلمية، وكان قادتهم إما في الميدان أو في الدول المجاورة، وليس في الخرطوم. على الرغم من أن إعلان الحرية والتغيير وضع السلام بالقرب من أعلى بيانه، إلا أن التفاوض على السلام لم يكن على رأس قائمة مهامه.

أكدت الثورة بعض المبادئ الأساسية للسياسة التقدمية. انبثقت هذه المبادئ من النظرة العالمية للتركيبة السكانية الجديدة التي ضمت متظاهري الشوارع، والأساليب الجديدة التي استخدموها لتحقيق نجاحهم. كانت الآمال كبيرة بشأن أجندتهم، لكن لم يكن من الواضح كيف سيتم السعي وراء هذه المطالب في المفاوضات السياسية. والجدير بالذكر أن دور المرأة في تنظيم الاحتجاجات وتعبئتها كان لا مفر منه. عملت القيادات النسائية على وضع مخطط للمساواة بين الجنسين للفترة الانتقالية، والذي تم اعتماده كنقطة توافق. ووعدت الأحزاب باعتماد نظام تمثيل بالحصص، والسعي إلى إصلاح النظام القانوني، الذي تخللته مبادئ إسلامية مزعومة، كانت مربكة بقدر ما كانت قديمة وغير عادلة. لم يكن هناك سوى امرأتين في فريق التفاوض التابع لقوى الحرية والتغيير. مثلت ميرفت النيل تيار المجتمع المدني التقدمي، وكانت مريم الصادق المهدي (التي تنوب عن والدها)

مندوبة حزب الأمة. تراجعت قضايا النوع الاجتماعي في قائمة الأولويات مع تقدم المحادثات

مثل تجمع المهنيين السودانيين، عملت قوى الحرية والتغيير على أساس توافقي، لكنها تعمدت أن تكون أقل كفاءة. كان لكل حزب في المجموعة رأي في المفاوضات، وكان له مقعد في اللجان، ولكن لم يكن هناك هيكل واضح لكيفية اتخاذ القرارات. اجتمعت قوى الحرية والتغيير في غرف خانقة ذات مكيفات هواء معطلة، وحاولت تحديد الحدود العليا والسفلى لموقفها التفاوضي. استمرت الاجتماعات لساعات بعد وقت انتهائها المقرر. لم يتم إنجاز الكثير. أرادت المجموعة ألا يكون لها قائد، بل شخص واحد يختلف معه البعض. بدلاً من ذلك، كان للجميع رأي، ويمكنهم بشكل أساسي تعطيل التقدم. تفجرت المنافسات التي تم تهميشها في السعي لإزاحة البشير تحت الضغط. أصبحت الخلافات الشخصية أو السياسية البسيطة عقبات رئيسية. كان الخلاف الأكثر إلحاحًا هو ما إذا كان يجب تقديم تنازلات مع المجلس العسكري وتشكيل حكومة مدنية عسكرية مشتركة، أو المطالبة بتسليم كامل للسلطة. مع اقتراب المفاوضات، كان التحالف المدني في حالة من الفوضى. كان وقت الدقير ينفد لتوحيد قوى الحرية والتغيير

اتخذ الشيوعيون الموقف الأكثر راديكالية، وقالوا إنه يجب على الجيش تسليم السلطة فورًا إلى حكومة مدنية بالكامل. وكان هذا الموقف شائعًا في الاعتصام: فقد اكتشف المتظاهرون قوتهم، وتغذوا بالمثالية، وأرادوا إكمال ثورتهم. كان لديهم شعور بأن السلطة، حرفيًا، ملقاة في الشارع ليلتقطها من يملك الجرأة على المطالبة بها. إن احتلال مقر الحكومة يمثل تسعة أعشار

سلطة الدولة، وحان وقت المطالبة بها هو 12 أبريل. وجادل آخرون، بقيادة الدقير، بأن للجيش دورًا لا مفر منه. بصفته رئيسًا لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم عام 1985، شهد الدقير المفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي والتحالف الوطني.12 كانت الحكومة المشتركة طريقًا أكثر مباشرة وأقل خطورة للوصول إلى السلطة. قرر مفاوضو قوى الحرية والتغيير الضغط من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية والعمل على كيفية الشراكة مع الجيش

اتُخذ قرار التفاوض ببطء شديد: فقد أشار إلى أن قوى الحرية والتغيير لم تكن موحدة، وأعطى الجنرالين فرصة لتطوير استراتيجيتهما الخاصة والاستمتاع بالعمل كقوة الأمر الواقع

الرؤساء التنفيذيون. مع مرور كل يوم، كان البرهان وحميدتي يجمعان رموز وأدوات سلطة الدولة، بينما كان الثوار يتجادلون فيما بينهم. قاد البرهان نفسه فريقًا من ثلاثة جنرالات، محاطًا بشمس الدين الكباشي، المتحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي، وياسر العطا. اعترف القادة المدنيون لاحقًا بأن تكتيكاتهم التفاوضية كانت أيضًا دون المستوى. فبدلاً من البدء بمناورة افتتاحية والمساومة للوصول إلى الحد الأدنى، بدأ المفاوضون محادثاتهم مع الجيش بتقديم عرضهم الأدنى المقبول، وهو عدد متساوٍ من الشخصيات المدنية والعسكرية في "مجلس سيادي" لحكم البلاد لفترة انتقالية. لم يكن هذا الموقف التفاوضي معلنًا، وكان المتظاهرون في الاعتصام يعتقدون أن حكومة مدنية بالكامل في متناول أيديهم. كل ليلة في الاعتصام، كان المتظاهرون يتجمعون ليلًا حول تلة خارج مقر الجيش

ويرفعون هواتفهم لخلق غطاء من الأضواء في سماء الليل - أمل يخترق الظلام. لكن داخل المحادثات، أدرك الجنرالات فورًا الانقسامات بين المدنيين واستغلّوها. كان الوقت في صالح العسكريين: لم يكن عليهم سوى ممارسة سياسة المماطلة، وستزداد قوتهم: لديهم بلدٌ يديرونه، ويريدون أن يُنظر إليهم على أنهم من يقومون بذلك. في هذه الأثناء، بدأ مفاوضو قوى الحرية والتغيير يتهمون بعضهم البعض بتسريب تكتيكاتهم للجيش.

أوقفت قوى الحرية والتغيير المحادثات في 21 أبريل بسبب خلافات حول جوهر المسألة، ومن سيتنازل عن ماذا. واستؤنفت المحادثات في 13 مايو، ثم توقفت بعد يومين بعد مناوشات بين المتظاهرين والجنود على حدود الاعتصام. في هذه الأثناء، استمرت المناقشات غير الرسمية، واقترح ضابط عسكري على الدقير اقتراح عدد زوجي من الجنود والمدنيين في "مجلس سيادي" لقيادة البلاد، وأن يتم تناوب رئاسة المجلس. فكرة الرئاسة الجماعية مألوفة في السودان: فقد وُجدت أشكال مختلفة منها في كل فترة انتقالية وديمقراطية منذ الخمسينيات، على الرغم من أن مجالس السيادة التاريخية كانت ذات طابع مدني بحت. لقد كانت بمثابة وسيلة لإضعاف السلطة الحقيقية والرمزية لأي رئيس دولة. وكان المجلس السيادي المقترح نسخة من ذلك.

هناك خلاف حول ما حدث بعد ذلك. يقول بعض المفاوضين إن الدقير أعاد طرح الفكرة على القادة العسكريين دون إخبار قادة قوى الحرية والتغيير الآخرين عند استئناف المفاوضات. كان التحالف المدني غاضبًا لكن الدقير وعضو من حزبه قالا إن العرض قد تمت الموافقة عليه من قبل المفاوضين

المدنيين من قوى الحرية والتغيير. وبغض النظر عن الحقيقة، فهو مثال على مدى سهولة تفكيك المدنيين في المحادثات من قبل الضباط العسكريين الذين اعتادوا على المساومة الصعبة واتخاذ القرارات القاسية. ومع ذلك، وصل الجانبان إلى طريق مسدود. انهارت المفاوضات. وعندما انتشر خبر أن الدقير اقترح تناوب المدنيين والقادة العسكريين في المجلس السيادي، كان المتظاهرون في الاعتصام متحمسين في رفضهم، وهتفوا: "ارحل! ارحل! كفى!" في محاولة لاستعادة الزخم الثوري، دعت قوى الحرية والتغيير إلى حملة عصيان مدني. ولكن في نظر الكثيرين في الاعتصام والنقابات، فقدت قوى الحرية والتغيير شرعيتها وكانت تساوم على الثورة من أجل مكاسب أعضائها. تم تجاهل دعوة العصيان المدني. كانت الثورة متوقفة.

كان المجلس العسكري الانتقالي يتصرف بشكل متزايد كحكومة. أصبح أداء السلطة هو السلطة نفسها. اختفت قوات شرطة الخرطوم والمدن الأخرى من الشوارع لعدم تلقيها رواتبها؛ أخذ حميدتي شخصيًا النقود إلى مفوض الشرطة وسلمها، فعادت الشرطة إلى مهامها. بدأ الجنرالات في تنظيم مؤتمر لقادة "الإدارة الأهلية". كان حميدتي الشخصية البارزة: فقد تودد إليهم وروّج للمؤتمر، ووعد بأنه سيُضفي الشرعية على وضع الزعماء. وتبرع شخصيًا بسيارات لاند كروزر لكل من الزعماء، وفي المقابل أعربوا عن ثقتهم في المجلس العسكري الانتقالي. عندما انعقد المؤتمر في يونيو، حل حميدتي محل البشير كراعٍ للأرستقراطية الإقليمية. التقى حميدتي بالمعلمين في 23 مايو لدفع متأخرات الرواتب

وضمان عودتهم إلى العمل. يُعد المعلمون فئة مهمة في جميع أنحاء البلاد، وعندما تعمل المدارس، فإن ذلك يُعد علامة على عودة الأمور إلى طبيعتها. وكان عمال الكهرباء مجموعة أخرى عادت إلى العمل بعد تدخل شخصي ودفع نقدي من حميدتي. وعرض التلفزيون صورًا لضباط قوات الدعم السريع وهم يفتحون الطرق ويضمنون تسليم العملة إلى البنوك.

داخل المفاوضات مع قوى الحرية والتغيير، لم يكن على المجلس العسكري بذل جهد كبير لاستعادة السيطرة. فمهما كانت خلافاتهم الداخلية، كان الجنرالات أذكياء بما يكفي للحفاظ على جبهة مشتركة عند التعامل مع المدنيين. لقد قوّضوا مصداقية المفاوضين المدنيين من خلال الإشارة إلى الأخطاء الأساسية التي ارتكبوها، مثل وضع عنوان خاطئ لقانون في مقترح. 13 لكن مثل هذه العيوب الفنية كانت مجرد خلل، وإن كانت محرجة. كانت المشكلة الأساسية هي عدم وجود هيكل داخلي أو تقسيم للسلطة عندما يتعلق الأمر بجهود قوى الحرية والتغيير للتفاوض مع الجيش. كان لدى المجموعات المختلفة داخل قوى الحرية والتغيير أهداف مختلفة وتكتيكات متباينة، وقد ظهرت هذه الأهداف إلى العلن من المعروف أن مفاوضين مدنيين مختلفين قاموا بتوزيع نسخ متعددة ومتضاربة من مسودة الاتفاق، مما تسبب في استياء بين عامة السكان. لم يتم التوفيق بين هذه الأجندات المختلفة، إلا من خلال إبرام صفقات براغماتية، مما يعني تبني موقف وسط. وطوال هذه الفترة، طالت المفاوضات. امتدت ثورة أبريل إلى مايو. بعد أسبوعين من التفاوض عبر بيانات صحفية، استأنف الجانبان المحادثات وجهاً لوجه في 13 مايو في مقر القيادة العسكرية، واتفقا على

فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. لكن العناصر الحاسمة ظلت دون حل، وخاصة تكوين المجلس السيادي.

بقي الاعتصام، لكن الاحتفال الذي ضم مئات الآلاف تقلص إلى عشرات الآلاف. كلما طالت المحادثات، أصبح المدنيون أضعف. كانت هذه خطة البشير سابقًا: أن يصمد أكثر من المتظاهرين لقد لعب لعبة المماطلة هذه أثناء محادثات السلام أيضًا، لدرجة أن مندوبيه صاغوا (أو بالأحرى أحيوا) كلمة "التأجيل" موهبة التأخير لوصفها. لقد تعلم الحكام العسكريون الجدد في السودان هذا الفن من الأستاذ، وكانوا مرتاحين للوضع الراهن غير المستقر. كان أهم جزء من خطة الجيش هو تقويض الاعتصام. قام المتطوعون بتفتيش كل من دخل الاعتصام للتأكد من عدم وجود أسلحة لديهم. لكن سرعان ما قال البرهان وضباط الجيش إن نقاط التفتيش الأمنية المؤقتة هذه كانت في الواقع تهديدًا. قالوا إن مهمة الجيش هي التعامل مع الأمن، وأنهم لن يتفاوضوا إلا إذا انسحب المتظاهرون. في البداية لم يعترضوا على الاعتصام نفسه ولكنهم تحدوا حدوده، التي قالوا إنها كانت تتوسع لتشمل البغايا وبائعي الكحول وتجار المخدرات. يوما بعد يوم تم تشديد هذه الحدود. بدأ جنود من قوات الدعم السريع بفض الاعتصام، وبلغت ذروتها في ليالٍ من الفوضى عندما هاجموا المخيم مباشرةً. كانت إحدى تلك الليالي في 15 مايو، عندما هاجمت ميليشيات قوات الدعم السريع المتطوعين الذين يوفرون الأمن خارج الاعتصام. نقل المتظاهرون الجرحى من الخطوط الأمامية للمخيم إلى مستشفيات مؤقتة انقطعت عنها الكهرباء. قُتل خمسة أو ستة أشخاص. في تلك الليلة، جمع المتظاهرون الطوب وبنوا سلسلة من الحواجز لحماية الموقع. جعلت الدفاعات المؤقتة وسط مدينة الخرطوم يبدو وكأنه

مدينة محاصرة بالخنادق والمتاريس. تغير جو الاعتصام. تحول الجو الذي كان أشبه بالمهرجان إلى شيء أكثر صرامة. كان الجيش يختبر دفاعات المتظاهرين في قاعة المفاوضات وفي الشوارع.

عُلقت المفاوضات مرة أخرى؛ ثم استؤنفت مرة أخرى. نظمت قوى الحرية والتغيير إضرابات؛ وهدد الجنرالات باستخدام القوة لفض الاعتصام بأكمله. أجرت بي بي سي مقابلات مع جنود، قالوا إنه في 20 مايو، أمر حميدتي بفض الاعتصام، وأخبر قوات الدعم السريع التابعة له أنه "يجب إجبار الناس على الفرار من الاعتصام لكي يتقدم هذا البلد، ولكي يصبح السلام حقيقة واقعة، علينا التعامل بحزم مع جميع مظاهر الفوضى". تلقت 14 سفارة في الخرطوم خطابًا من وزارة الخارجية يأمرها بالابتعاد عن

موقع الاحتجاج في الأيام التي سبقت أي هجوم. كان تحذيرًا واضحًا وجهدًا واضحًا لتجنب الأضرار الجانبية. أشارت قوى الحرية والتغيير إلى أعضائها بأن المخاطر تتزايد.

بدأ الجنرالات بتأكيد تضامنهم مع أهداف المتظاهرين. ثم ماطلوا وعكسوا مسارهم تدريجيًا. كانت الفكرة هي تقليص المكاسب التي حققها تجمع المهنيين السودانيين وقوى الحرية والتغيير تدريجيًا خلال الثورة. بدأت المرحلة التالية عندما أعلن المسؤولون عن رغبتهم في الحصول على أغلبية في المجلس السيادي. لم يكن هناك أي احتجاج ملحوظ من المجتمع الدولي

على تراجع الجيش. أقرت قوى الحرية والتغيير بأن الرئيس الأول سيكون جنديًا، مما يجعل البرهان رئيس الدولة القادم.

السياسة الدولية - أو انعدامها

على مدى العقد ونصف العقد الأول من هذا القرن، استحوذ السودان (وجنوب السودان) على قدر هائل من الاهتمام الدبلوماسي، ربما بقدر ما استحوذت عليه بقية القارة الأفريقية مجتمعة. لقد كانت أولوية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وللولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وللصين. كما كانت موقعًا لعمليات حفظ سلام وجهود وساطة متوازية متعددة، إلى جانب مجموعة كاملة من مبادرات بناء السلام. في بعض الأحيان، بدا السودان وجنوب السودان وكأنهما يشبهان متنزهًا ترفيهيًا ليبراليًا للسلام، مع ألعاب تناسب كل الأذواق. وعندما حدث تغيير جوهري حقًا في الخرطوم، فوجئ كل لاعب دولي تمامًا. لم تكن الثورة شأنًا سودانيًا بحتًا فحسب، بل إنها بالكاد أثارت أي اهتمام في عواصم العالم. كان الأمر كما لو أن الدبلوماسيين قد سئموا من السودان لدرجة أنهم لم يتمكنوا من استجماع الطاقة للانخراط عندما كان الأمر مهمًا بالفعل

لخص المسؤول الأمريكي الأعلى في الخرطوم، ستيفن كوتسيس، الاستراتيجية الأمريكية - أو غيابها - خلال اجتماع مع مسؤولين حكوميين وخبراء في المجلس الأطلسي في واشنطن العاصمة في أواخر مايو 2019. وفي وقت سابق من ذلك الشهر، تعرض كوتسيس لانتقادات لحضوره

إفطارًا بارزًا مع حميدتي وممثل عن الحكومة السعودية. 15 ووفقًا لستة أشخاص حضروا اجتماع المجلس الأطلسي، 16 قال كوتسيس إنه يجب على الولايات المتحدة مشاركة قيم المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة. (ربما كان سيضيف إسرائيل أيضًا). لقد كان تصريحًا صادمًا لأولئك الذين كانوا جزءًا من دائرة واشنطن المتحمسة التي طالما دافعت عن الديمقراطية في السودان. سأل كوتسيس الجمهور عما إذا كانت المصالح الأمريكية تختلف عن هذه الدول الثلاث. رد جوني كارسون، مساعد وزير الخارجية السابق ورجل الدولة المحترم في السياسة الأمريكية في أفريقيا، على كوتسيس: "الديمقراطية. حقوق الإنسان. الحكم الرشيد. سيادة القانون".

كان بيان كوتسيس انعكاسًا دقيقًا لسياسة إدارة دونالد ترامب تجاه مساحات شاسعة من الشرق الأوسط والمناطق المجاورة له، بما في ذلك السودان. فقد فوضت سلطاتها لأصدقائها الأربعة الرئيسيين: إسرائيل بالإضافة إلى "الترويكا العربية"، ودعمت كل ما اختاروا القيام به. وعلى مدار العامين التاليين، كان هذا يعني أن السودان قد حُشر في الزاوية، واضطر إلى الاعتراف بدولة إسرائيل مقابل قيام الولايات المتحدة بإزالته من قائمة الدول الراعية للإرهاب؛ كما تخلى عن موقفه المتوازن بشأن نزاع مياه النيل، وانضم إلى مصر في معارضة إثيوبيا.

كان حميدتي والبرهان على دراية بهذا المد الجيوسياسي. فقد كانت لديهما بالفعل اتصالات جيدة في الرياض وأبو ظبي، وسارعا إلى بناء روابطهما مع القاهرة. وقد عادا بأموال طائلة وتعاون استخباراتي. وكان قادة قوى

الحرية والتغيير يطرقون أبواب السفارات الغربية، حيث استُقبلوا بحرارة، ووُعِدوا بالترحيب بمقترحات مشاريع بناء القدرات، وأن المجموعة المعتادة من المنظمات غير الحكومية المعنية بالديمقراطية وبناء السلام ستأتي لمساعدتهم في الوقت المناسب

لدى الاتحاد الأفريقي مبدأ راسخ مفاده أنه لا يعترف بأي تصرف غير دستوري

نقل السلطة: يتم تعليق عضوية الدولة التي يحدث فيها ذلك تلقائيًا من الهيئة. تم تعديل هذا المبدأ خلال الربيع العربي لاستيعاب الثورات الديمقراطية، وتم تعديله مرة أخرى بعد الانتفاضة الشعبية في بوركينا فاسو في عام 2014 لمنح السلطات المؤقتة موعدًا نهائيًا لتسليم السلطة للمدنيين. في اجتماعه في 15 أبريل، اتبع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هذه السابقة ومنح المجلس العسكري الانتقالي خمسة عشر يومًا لتسليم السلطة إلى حكومة بقيادة مدنية. كان للممثل النيجيري في مجلس السلم والأمن دور فعال في دفع هذا الأمر، بحجة أنه كان مسألة مبدأ وأيضًا أن سلطة اتخاذ هذا القرار تقع على عاتق مجلس السلم والأمن، وليس على عاتق رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (موسى فكي، وزير الخارجية التشادي السابق) أو رئيس جمعية الاتحاد الأفريقي لعام 2019، الرئيس المصري السيسي. كان قرار مجلس السلم والأمن صحيحًا من الناحيتين الإجرائية والموضوعية، لكن السيسي لم يكن سعيدًا بهذا القرار، ولم يُعجبه المبدأ أيضًا، بعد أن عُلقت عضوية مصر نفسها عقب استيلائه على السلطة في عام 2013. استدعى السيسي القادة الأفارقة إلى القاهرة، حيث أوصوا بالسماح بفترة تسعين يومًا

للجيش للتخلي عن السلطة. ثم اجتمع مجلس السلم والأمن في 1 مايو، وتوصل إلى حل وسط بشأن مهلة ستين يومًا. لم تكن تفاصيل القرار مهمة كثيرًا: فقد أرسل السيسي إشارة واضحة إلى أي جانب يقف، وأن أي حل وسط سيميل نحو استمرار الحكم العسكري. وتابع حميدتي والبرهان، اللذان يتصرفان بشكل متزايد كنائب للرئيس ورئيس، بزيارات إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. لم تكن زيارات رسمية تمامًا، لكنهما التقيا بكبار المسؤولين في هاتين الدولتين.

مذبحة 3 يونيو

مع اقتراب شروق الشمس في 3 يونيو، تجمع الآلاف من رجال الشرطة وقوات الدعم السريع شبه العسكرية خارج موقع الاعتصام، حاملين البنادق والسياط. كانت نهاية شهر رمضان ارتفع صوت الأذان في سماء الصباح عند الساعة الخامسة صباحًا، ثم فتحت قوات الدعم السريع والشرطة النار على الاعتصام، وسمع دوي إطلاق النار على المباني، وفجأة ازدادت البقع الحمراء، وأصبحت الحواجز الطوبية المؤقتة التي بناها المتطوعون للدفاع عن الاعتصام بوابات رعب، تبعها اندفاع الجنود إلى داخل الاعتصام لتدميره بالكامل. تفرق المتظاهرون. امتلأ الهواء بالنار والدخان. جاب الجنود، حاملين بنادق AK-47، المكان الذي كان يومًا ما مكانًا للحرية على خلفية الصراخ وإطلاق النار. طاردت قوات الدعم السريع والشرطة المتظاهرين. حاصرتهم. ضربتهم ضربًا مبرحًا. أحرقت قوات الدعم السريع الخيام وأحرقت كرنفال الحرية الذي كان يومًا ما. ركض النشطاء إلى المستشفيات بحثًا عن الأمان. هاجم المجلس العسكري الناس داخل

المستشفيات أيضًا. غُطيت الجثث داخل المستشفيات بالأعلام السودانية. في هذه الأثناء، أُمر الجيش النظامي بالبقاء في ثكناته وترك رجال حميدتي يواصلون هياجهم. كانت روايات العنف الجنسي شائعة ومروعة. بدا الأمر وكأنه استهداف متعمد للنساء، اللواتي شكّل دورهن البارز في طليعة الاحتجاجات تحديًا عمليًا ورمزيًا للرجال في الزي العسكري. تم التخلص من الأدلة. رُبطت الصخور بالجثث وأُلقيت في نهر النيل حتى تغرق. دُفنت الجثث في مقبرة جماعية واحدة على الأقل. عندما انتهى كل شيء بعد ساعات، تصاعدت سحابة من الدخان عالياً في سماء الخرطوم لترمز إلى الأمل الذي كان موجودًا. قُتل أكثر من مئتي شخص، واغتصب المئات أو جُرحوا، واختفى العشرات. 17 بعد عامين من انتهاء الثورة، لا تزال المقابر الجماعية والجثث تُكتشف، مما يقطع ببطء وبألم آمال العائلات التي كانت "مفقودين". 18

يُعد الاحتجاج السلمي أقوى وسيلة لإزالة حكومة استبدادية. ومن الواضح أنه أكثر فعالية من المقاومة المسلحة. 19 لكن لا توجد استراتيجية سياسية بلا تكلفة، أو معصومة من الخطأ، أو لها جدول زمني محدد مسبقًا. لقد أتقنت لجان الأحياء وتجمع المهنيين السودانيين تكتيكات المقاومة السلمية الصارمة. كانت المذبحة تحديًا مباشرًا،

رفع الرهانات وإعطاء تحالف الشعب الصيني والمتظاهرين خيارًا مباشرًا، ألا وهو الاستسلام أو التصعيد.

يكتب دونالد دونهام: "العنف أحمر". 20 إن عملًا من أعمال العنف واسعة النطاق، مثل المذبحة، له تأثير غريب في إبطاء وتشويه إحساسنا بالوقت. إن قتل الناس بطريقة وحشية وتعسفية يمثل صدمة للجسم السياسي، وهي صدمة يكافح للتعافي منها. لا بد أن مثل هذا الحدث الجلل كان له أسباب ذات أبعاد عميقة مماثلة: كراهية طويلة الأمد أو مؤامرات عميقة. أحيانًا يكون هذا هو الحال، وأحيانًا لا. أولئك الذين يوثقون الحدث ويعرّفونه ليسوا عادةً أول من يصل إلى مكان الحادث - بل هم الأبطال وضحاياهم. 21 كما أنهم ليسوا ثاني من يصل إلى مكان الحادث - الصحفيون وأولئك الذين يختارون الصور لتداولها على منصات التواصل الاجتماعي على الكاتب الذي يسعى لتوثيق العنف وفهمه أن يغربل الأدلة، محاولاً استعادة غموض اللحظة وارتباكها، بالإضافة إلى النظام الكامن وراءها. أي النظام بكلا المعنيين: التعليمات الموجهة لمن يقومون بالقتل والجرح، ومنطق أفعالهم. للعنف منطقه الخاص. يمكن استغلاله لخدمة السياسة والسوق، كأداة لتدمير الهويات أو خلقها، أو لإنفاذ القانون. إنه عملة لا تُعرف قيمتها إلا بعد الدفع، سلاحٌ قادرٌ على السيطرة على من يظنون أنهم أسياده.

لم ينجح أي حاكم، مهما بلغ من الرعب، في الحكم من خلال العنف والإرهاب وحدهما. كمنطق للقوة، ينجح العنف عندما يُستخدم في خدمة السلطة المؤسسية، أو القيادة الكاريزمية، أو أنظمة المكافآت، مثل الحكم الوراثي ونسخته المعاصرة، السوق السياسية. عندما يكون العنف كمنطق للقوة وقحًا ولا يُضفي عليه الشرعية من خلال أنماط أخرى من السلطة، فإن أولئك الذين يمارسونه يكونون عرضة للخطر. لا يستطيع الطغاة الذين فقدوا

هالتهم الغامضة، في مواجهة حشد فقد خوفه، أن يحكموا. وهذا ما ثبت في السودان

تدافع الجنرالات. كانوا يعرفون كيف يُفترض أن يُبدد مُستبد الغضب الشعبي وينشر البلبلة، وقد حاولوا. أغلقوا الإنترنت. ونشروا قصصًا بديلة حول ما حدث، متبعين العملية الأولية المتمثلة في طرح الأسئلة ببساطة لإثارة الشك حول الحقائق الواضحة إلى حد ما. منذ الدقيقة التي تلت توقف إطلاق النار في 3 يونيو/حزيران تقريبًا، روّج بعض السياسيين ورجال الأعمال السودانيين الذين كانوا يتطلعون إلى شراكة مع حميدتي لنظريات المؤامرة حول الهجوم - من الرواية الخيالية القائلة بأن أمير الحرب قد خُدع، إلى النظرية الغريبة القائلة بأن زي قوات الدعم السريع قد سُرق وارتداه أشخاص آخرون. حاول الجنرالات أيضًا التحول إلى ساحة سياسية مختلفة. في اليوم التالي، أعلنوا أنهم سيوقفون المفاوضات مع قوى الحرية والتغيير ودعوا إلى إجراء انتخابات في غضون تسعة أشهر. كانت محاولة واضحة لتقسيم المدنيين، مما يوفر طريقًا مألوفًا إلى السلطة للطائفيين المحافظين الذين كانوا على استعداد أفضل لخوض مثل هذه الانتخابات

بدون منصات التواصل الخاصة بهم، كان من الصعب على غضب المتظاهرين أن ينتشر داخل السودان. على سبيل المثال، نظم نشطاء الإنترنت حملة "أزرق من أجل السودان"، حيث حوّلوا صور ملفات التعريف على وسائل التواصل الاجتماعي إلى اللون الأزرق تكريمًا لمحمد مطر، وهو ناشط يبلغ من العمر 26 عامًا توفي في المذبحة. وانضمت مغنية البوب ريهانا إلى الحملة عبر الإنترنت. وقالت نجمة البوب على إنستغرام:

"إنهم يطلقون النار على منازل الناس، ويغتصبون النساء، ويحرقون الجثث، ويلقون بها في النيل مثل الحشرات، ويعذبون الناس، ويتبولون عليهم، ويجبرونهم على شرب مياه الصرف الصحي، ويروعون الشوارع، ويمنعون المسلمين من الذهاب إلى صلاة العيد. هناك تعتيم على الإنترنت! يرجى المشاركة. ارفعوا الوعي". 22 لكن تم حظر الغضب المتصاعد على الإنترنت بشأن المذبحة داخل السودان.

كما أدى انقطاع الإنترنت إلى صعوبة تنظيم النشطاء لرد عملي على فض الاعتصام. تم حظر أداة الاتصال الرئيسية لتجمع المهنيين السودانيين. كل

في اليوم التالي، خنق إغلاق المجلس العسكري ببطء أي قدرة لدى المتظاهرين على إعادة تنظيم صفوفهم. واستمر حصار الإنترنت لمدة شهر.

لكي تنجح الثورة المضادة في عكس اتجاه انتفاضة شعبية، يجب أن تكون مرعبة حقًا، وأن تغرس خوفًا كبيرًا يُحطم شبكات التضامن. ولهذا السبب تُعرف الأحداث التي حطمت الثورات المدنية في فرنسا وروسيا وإثيوبيا باسم "الإرهاب"، عندما يُمارس عنف الدولة دون حدود واضحة. لم يكن لدى الجنرالات السودانيين الإرادة أو القدرة على إحداث ذلك. في حالات أخرى، وخاصةً حيث تحولت المقاومة المدنية إلى تمرد مسلح، لعب المستبدون سياسة الهوية وأعادوا صياغة الصراع بين الديكتاتوريين والديمقراطيين على أنه صراع وجودي بين الطوائف أو القبائل أو الجماعات العرقية القومية. لم يتمكن الجنرالات السودانيون، وقواتهم المقسمة حسب

الهويات العرقية الإقليمية والتي تواجه مقاومة موحدة، من لعب هذه الورقة. كعمل سياسي، فشلت مذبحة 3 يونيو: الثورة لم تُهزم

علاوة على ذلك، منذ البداية، لم تكن لدى أعضاء تجمع المهنيين السودانيين أي أوهام بشأن نضال سريع أو سهل. كانت المقاومة هي ما فعلوه، وقد أحسنوا صنعًا. أعادت جراحهم تنشيط حركتهم. تضاعف عدد أعضاء التجمع الذين كانوا حاضرين في الاعتصام، وقائمة أعضاء النقابات، كقائمة من الناجين. ودون الحاجة إلى مناقشة الأمر، اعتقد أعضاؤه أنه لا ينبغي إجراء محادثات مع الجيش. وقالت سماهر مبارك، المتحدثة باسم تجمع المهنيين السودانيين، بعد أيام قليلة من المذبحة: "لا يوجد شيء للتفاوض عليه". عاد تجمع المهنيين السودانيين إلى موقفه الذي اتخذه قبل شهرين: التسليم الفوري للسلطة للمدنيين. كان لديهم أداة واحدة يستخدمونها لتحقيق هذا الهدف: المظاهرات الشعبية الحاشدة، وقد تعهدوا بتنظيم أكبر مظاهرات على الإطلاق

كانت شبكة العلاقات الشخصية التي امتدت على مستوى المدن، والتي تشكلت على مدى الأشهر الستة الماضية، تعج بالطاقة. نسقت لجان المقاومة في الأحياء مع أعضاء تجمع المهنيين السودانيين للتخطيط لمسيرة على نطاق غير مسبوق. كان التاريخ هو 30 يونيو، الذكرى السنوية الثلاثين للانقلاب العسكري الإسلامي الذي اضطر المواطنون لفترة طويلة للاحتفال به باعتباره "ثورة الإنقاذ الوطني". سيستعيد الشعب الشوارع ويستعيد اليوم نفسه. كان المنظمون يهدفون إلى مليون شخص. لم يحققوا هذا العدد، لكنهم

أظهروا ما يكفي من العزم والقدرة لإظهار للجنرالات والعالم أن الثوار لن يتخلوا عن إنجازهم بهذه السرعة.

تسويات

الثوار، بحكم تعريفهم، لا يحبون التفاوض على تسويات. إنهم يريدون إزالة النظام القديم برمته. لم تكن الجماعة النابضة بالحياة في الاعتصام مجرد عمل تحدٍ، بل كانت رؤية لسودان متحول في المستقبل. ذهب البعض إلى حد القول بأن السودان لم يكن بحاجة إلى قوات أمن، بل يجب إلغاؤها، وليس إصلاحها. من رماد النظام القديم، يجب أن ينبثق عقد اجتماعي جديد.

الثورات لا تسلك هذا المسار. إذا كانت المؤسسات السياسية في البلاد قوية بما يكفي للسماح بتسوية تفاوضية، فهذه هي أفضل نتيجة. إذا أمكن فرض آليات طاولة مستديرة للأحزاب، فهذا خيار متاح في البلدان التي تخضع فيها المؤسسات الرسمية لدوامات السياسة المعاملاتية. نادرًا ما دخل الوسطاء الدوليون في هذا المجال: عادةً ما يتم تفعيلهم عندما تكون هناك حرب أهلية، وهو أمر متأخر جدًا بالنسبة لانتفاضة مدنية

في السودان، تحركت الأطراف الدولية بشكل أسرع بكثير. لعبت مجموعة مؤقتة ضمت الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، دورًا في التوصل إلى حل وسط تفاوضي بين

الجيش والمدنيين، أو على وجه التحديد، المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير. بدأت الجهود في مايو، وعززتها مذبحة يونيو والمرونة المذهلة للديمقراطية

الحركة، وبلغت ذروتها بتوقيع الإعلان الدستوري في أغسطس. الخبر الرئيسي هو أن الأطراف الدولية، بعد أن نامت خلال الثورة حتى بعد إقالة البشير، استيقظت متأخرًا لكنها تحركت بسرعة وفعالية، مما حال دون اندلاع أزمة كانت تهدد بالتصعيد إلى مواجهة أكثر دموية وجولة جديدة أعمق من الأزمات المطولة. وبالفعل، إذا تأملنا في بدائل الاتفاق، فإن هذه القصة صحيحة. لقد نجحت عملية صنع السلام.

الأمر ليس بهذه البساطة بالطبع. فكل اتفاقية سلام هي عمل سياسي متجذر في كل من التنازلات المتبادلة من قبل الأطراف وفي ترتيب مبسط للصراع السياسي - حيث تُجعل بعض الجماعات والقضايا ثانوية أو مستبعدة تمامًا. في أي صراع معقد، سيحاول الوسطاء تحديد مشكلة الصراع الأساسية ثم جعل الباقي ثانويًا هذا يعني أن المفاوضات التي جرت خلال الفترة 2001-2004، والتي أدت إلى اتفاق السلام الشامل، كانت في المقام الأول بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وركزت على العلاقة بين الشمال والجنوب، مع تقليص قضايا "المناطق الثلاث" (أبيي، وجبال النوبة، والنيل الأزرق) والتحول الديمقراطي إلى مسائل ثانوية، واستبعاد دارفور وشرق السودان تمامًا. اندمجت تحليلات الوساطة مع مصالح الأطراف لإنشاء مسار. 23 وقد تعرضت عمليات حل النزاعات هذه للنقد لأن الأطراف المتحاربة،

بمطالباتها الإقليمية ودوائرها العرقية، تُعلي من مطالبات ودوائر الجهات الفاعلة المدنية غير المسلحة، مما يخلق بدوره حافزًا ضارًا للجماعات المستبعدة للجوء إلى العنف للمطالبة بالسلام.

اتسمت المفاوضات لحل المواجهة في الخرطوم بميزة اختزال صراع معقد إلى أبرز عناصره مباشرةً، وجعل هذه القضية هي القضية الحاسمة في تسوية شاملة كان الطرفان على الطاولة هما المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، وكان الهدف تقاسم السلطة على طريق تسوية شاملة. ويكمن الاختلاف الهيكلي عن جميع اتفاقيات السلام السابقة التي تيسّرت دوليًا في أنها أعطت الأولوية للصراع المدني الحضري، وجعلت النزاعات المسلحة في الأقاليم مسألة ثانوية، مقلبة بذلك التسلسل الهرمي المتعارف عليه. وسواء أكان ذلك جيدًا أم سيئًا، فقد قرر الوسطاء، وكذلك المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، عدم إجراء عملية شاملة كان من شأنها أن تجمع الجماعات المسلحة على طاولة المفاوضات أيضًا. ويمكن انتقاد ذلك باعتباره تفويتًا للحظة تاريخية كان من الممكن فيها للجماعات المدنية والجماعات المسلحة أن تجلس معًا على قدم المساواة في المفاوضات، مع فرصة للتوصل إلى اتفاق شامل حقيقي وشامل. ويمكن الدفاع عن ذلك بحجة أن المحادثات متعددة الأطراف بطيئة ومعقدة، ولو استمرت لأشهر، بل لسنوات، لكان المجلس العسكري الانتقالي قد عزز سلطته في هذه الأثناء، ولضاعت فرصة نظام سياسي جديد.

المؤكد هو أن المفاوضات خلال شهر يوليو - من المسيرة المليونية إلى الإعلان الدستوري - كانت محور مساومات مكثفة، وأن القرارات التي اتُخذت في تلك الأسابيع الحاسمة شكلت مستقبل البلاد.

أرسل توقيت حملة يونيو، بعد أيام من زيارة البرهان وحميدتي للعواصم العربية، رسالة مفادها أن رعاة السودان يدعمون الجيش. ربما قصدت الترويكا العربية ذلك أو لم تقصده. ومع ذلك، فوجئ السعوديون والإماراتيون بقوة المقاومة

تمسك الاتحاد الأفريقي بمبادئه. بعد ثلاثة أيام من المذبحة، اجتمع مجلس السلم والأمن وصوّت على الفور على تعليق عضوية السودان، والإبقاء على الموعد النهائي المحدد بنهاية الشهر لتسليم الجيش السلطة إلى حكومة مدنية. لقد كان انتصارًا بسيطًا ولكنه مهم لمعايير الاتحاد الأفريقي ضد سياسات المعاملات التي يتبعها المستبدون العرب. كما ترتب على ذلك إلزام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي، بتقديم تقرير رسمي إلى مجلس السلم والأمن بشأن ما إذا كان السودان قد استوفى الشروط المسبقة لإعادة قبوله، والقيام بذلك بحلول

في نهاية الشهر، عيّن الفكي مستشاره القديم، محمد الحسن ولد لبات، مبعوثًا له. اتسم أسلوب لبات بالتكتم الشديد، إذ لم يُطلع أحدًا على مقترحاته.

ثم قرر رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، اتخاذ مبادرة شخصية. كان يرى نفسه بشكل متزايد صانع سلام، وكان واثقًا من أن جاذبيته الشخصية وتشجيعه سيجعلان الجانبين يتفقان. بصفته خمسينيًا متدينًا، كان يحث الإثيوبيين باستمرار على التعبير عن الحب لبعضهم البعض والتغلب على خلافاتهم من خلال قوة الصلاة والصداقة الشخصية. كان نهجه عكس نهج لبات: رفيع المستوى ومندفع. في زيارته للخرطوم في 20 يونيو، نقل رسالة مفادها أنه يجب على السودانيين احتضان بعضهم البعض، وترك مبعوثًا شخصيًا، محمود درير، لمتابعة الأمر. بعد بضعة أيام، أكد مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دعمه لدرير، وبالتالي جعلها مبادرة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مما أثار استياء آبي، الذي أراد أن تظل مبادرته الخاصة. بالنسبة له، السلام هو مسألة علاقات شخصية، وليس هياكل. في الواقع، في منعطف غير مسبوق للأحداث، اضطر المجلس العسكري الانتقالي السوداني إلى استدعاء المبعوثين الأفريقيين ليطلب منهما تنسيق أنشطتهما

لم ينضم المبعوثان الأفريقيان إلى الجهود طويلة الأمد لحل النزاعات طويلة الأمد في دارفور و"منطقتي" جبال النوبة والنيل الأزرق، على الرغم من أن هذه المناطق تقع أيضًا ضمن اختصاص الاتحاد الأفريقي. قبل عشر سنوات، كلف مجلس السلم والأمن لجنة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي للسودان وجنوب السودان، برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق، ثابو مبيكي، بتسهيل عملية السلام لهذه النزاعات. وقد تعثرت هذه الجهود على مدى السنوات القليلة الماضية، بسبب عرقلة الحكومة وعدم اهتمام

المتمردين بالتعامل مع نظام ضعيف وغير جاد بشأن السلام. ومع ذلك، كانت فرصة المبادرة المشتركة متاحة، لكنها لم تُغتنم.

قام المبعوثان الأفريقيان في الخرطوم بشيء مهم واحد: أخذوا الوثيقة التي كان المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير يعملان عليها قبل تعليق المفاوضات، وأجروا بعض التعديلات الطفيفة، وقدموها كمقترح تسوية. لقد كان جهدًا ضئيلًا، لكن اتضح أنه جهد حيوي

استنكرت القوى الغربية المذبحة، لكنها شاركت الجنرالات والترويكا العربية افتراضًا مفاده أن ضراوة القمع ستضع حدًا للنشاط الديمقراطي المنظم. وعندما ثبت خطأهم، بدأوا في تكثيف اهتمامهم. كانت مشكلتهم عدم وجود آلية عملية لديهم لدعم مبادرة حل النزاعات: من حيث المبدأ، دعموا الأمم المتحدة، التي دعمت بدورها الاتحاد الأفريقي، لكن مبعوثي الاتحاد الأفريقي لم يطلبوا مشاركتهم بما يتجاوز الدعم الشكلي للجهود الأفريقية. بدلًا من ذلك، استخدمت واشنطن العاصمة ولندن مجموعة مختلفة من الأدوات. كانت الآلية التي اختاروها هي الرباعية غير الرسمية للقوى التي اجتمعت للتنسيق بشأن حرب اليمن والتهديدات الأمنية المرتبطة بها: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. في يوليو، حولوا جدول الأعمال إلى السودان. من الواضح أن الدول العربية أخطأت في تقدير قوة الاحتجاج. كما بدا أنهم كانوا يعملون أيضًا على افتراض خاطئ بأن الديمقراطية نافذة يدخل من خلالها الإسلاميون إلى الحكومة في حالة السودان، كان الأمر عكس ذلك تمامًا: كانت الانتفاضة معادية للإسلاميين بشكل شبه كامل. كان هذا مجرد خطأ واحد أظهر فشل

التواصل، ناهيك عن التفاهم، بين هذه الحكومات والحركة الديمقراطية السودانية. من ناحية أخرى، كانت السفارتان الأمريكية والبريطانية تستقبلان بانتظام زوارًا من تجمع المهنيين السودانيين وقوى الحرية والتغيير، لكن تواصلهما مع الجيش كان محدودًا. لم يكن للولايات المتحدة حتى ملحق عسكري، لعدم وجود اعتراف دبلوماسي كامل. في اجتماع الرباعية، قررت الحكومات الأربع التنسيق ودفع الجانبين السودانيين لاستئناف المحادثات والتوصل إلى حل وسط. وكان المبعوثون الأفارقة موجودين أيضًا.

لم يكن لدى الرباعية نفوذ ولا خطة وساطة، لكنهم امتلكوا شيئين افتقرت إليهما: تفويض من منظمة دولية ووثيقة مكتوبة، والتي كانت بمثابة حل وسط مباشر بين مواقف المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير قبل المذبحة. يمكن للرباعية القيام بالعمل الشاق، ويمكن للأفارقة أن يكونوا بمثابة واجهة عامة للنتيجة. كان تقسيم الأدوار مناسبًا لجميع المشاركين في المفاوضات خلف الكواليس - ما إذا كان ذلك يخدم هدف الديمقراطية أم لا، فهذه مسألة أخرى.

من نقاط البداية القياسية لحل النزاعات أن الوسطاء لا يختارون الأطراف أو القضايا. هذه ليست القصة كاملة - فالوسطاء يهيكلون العملية ويوجهونها بطرق عديدة، بعضها خفي وبعضها صريح - ولكن في حالة تدخل جهات خارجية للمساعدة في حل نزاع عاجل، فإن هذا هو الحال إلى حد كبير. بدأت قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي المحادثات في أبريل وحددتا هيكلها وجدول أعمالها، ولم يتغير هذا خلال شهر يونيو المضطرب

كان الجنرالات في السلطة واضحين بشأن ما يريدونه: البقاء في السلطة. أما الديمقراطيون فلم يكونوا واضحين تمامًا. أصر البعض على أن هدف الثورة هو إقصاء الجيش من السلطة تمامًا، بينما اعتقد آخرون أنه من الضروري التوصل إلى حل وسط. غرّد عرفان صديق، السفير البريطاني، قائلًا: "لا يمكنك أن تتمنى زوال الجيش". 24 واشتكى محمد يوسف، من تجمع المهنيين السودانيين، من أن الدول الغربية تضغط علينا لنكون أكثر مرونةً وقبولًا للتسوية. "لكن المجلس العسكري ليس سوى امتداد لنظام البشير". 25

ومع ذلك، كان مفاوضو قوى الحرية والتغيير مقتنعين بأن إبرام صفقة مع المجلس العسكري هو خيارهم الوحيد. كانوا يخشون أن محاولة الضغط من أجل حكومة مدنية حصرية ستخاطر بحرب أهلية. كان البعض في الجانب المدني أكثر استيعابًا للجنود. أشاد صادق المهدي علنًا بحميدتي والمجلس العسكري الانتقالي، ودعا الجماعات المدنية الأخرى إلى التخلي عن خططها لإجبار الجيش على التنحي من خلال الانخراط في إضراب عام. 26

كان هذا شقاقًا أيديولوجيًا أثار آراءً قوية من كلا الجانبين. كانت قوى الحرية والتغيير تتفكك ببطء؛ وظهرت المعارضة إلى العلن. واتسعت الفجوة بين الشارع والمفاوضين.

على الرغم من الادعاءات بأن حوالي 60% من المتظاهرين كانوا من النساء، إلا أنه لم يكن هناك أي وجود تقريبًا في المناصب القيادية في تجمع المهنيين السودانيين وقوى الحرية والتغيير.27 إن الافتقار إلى القيادات النسائية في الحركة الديمقراطية السودانية لا يقتصر على مجرد مساواة رمزية: قالت هالة الكارب، المديرة الإقليمية للمبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي: "إن الافتقار إلى التنوع يجعل فريق التفاوض ضيق الأفق للغاية، ولا يمكنهم التوصل إلى نتائج تمثل القوى الثورية".28 وأضافت: "معظم الأحزاب السياسية التي تتفاوض حاليًا نيابة عن الشعب السوداني لم تستثمر في معالجة تحديات المرأة، لذلك لا ترغب النساء في الانضمام".
علاوة على ذلك، حتى في أفضل السيناريوهات، حيث تم التركيز على قضايا المرأة واستشارة ممثلاتها، كانت أجندة تمكين المرأة في الإعلان محدودة ركزت على إلغاء الإطار القانوني التمييزي للنظام الإسلامي كما هو منصوص عليه في قانون الأسرة، وزيادة تمثيل المرأة في الحكومة. كانت هذه الأمور مهمة، لكنها لم تعالج القوى الاجتماعية والاقتصادية المتجذرة التي تحكم على معظم النساء السودانيات بحياة الفقر وعدم الاستقرار. 29
ولم يثر مفاوضو قوى الحرية والتغيير مسألة ما إذا كانت الإصلاحات القانونية وتمثيل 40% في الحكومة وفي الأدوار القيادية يمكن أن تعالج هذه التفاوتات الهيكلية. بعد عامين، أتيحت الفرصة للكريب لمخاطبة الأمم المتحدة، وقالت بوضوح: "تتساءل النساء عما إذا كنّ أفضل حالًا مما كنّ عليه في ظل نظام البشير القمعي". 30

تم استبعاد الجماعات المسلحة من العملية تمامًا. وُعِدت بأن يكون السلام أولوية، لكن لم يتم تناول مخاوفها إلا في الفصل 15 من الإعلان الدستوري

المكون من ستة عشر فصلًا. لقد كان أكثر من مجرد إهانة: لقد كان تذكيرًا حادًا بالطرق التي

أي الأنظمة المدنية أعادت إنتاج التسلسلات الهرمية الجغرافية والعرقية في السودان بما لا يقل عن التسلسلات العسكرية. لم يكن المجلس العسكري الانتقالي بحاجة إلى اللعب بمبدأ فرق تسد مع المعارضة: فقد كان قادة المعارضة يلعبون لصالحهم.

بحلول منتصف يوليو، اتفق المفاوضون العسكريون وقوى الحرية والتغيير على اتفاق إطاري لتشكيل حكومة ائتلافية. وبالاستناد إلى صيغة الاتحاد الأفريقي، تضمنت مسودة الإعلان الدستوري عددًا زوجيًا من الممثلين المدنيين والعسكريين في مجلس سيادي - وهي رئاسة جماعية على غرار الأنظمة البرلمانية السابقة في السودان. ستتناوب شخصية من كل جانب على قيادة البلاد لمدة 18 شهرًا. وسيتم تعيين رئيس وزراء مدني. عندما تم الإعلان عن اختصاصات المجلس لأول مرة للشعب، منحت دورًا فخريًا للجناح العسكري، دون أي صلاحيات تنفيذية. في الواقع، وعدت الصفقة بتقسيم متساوٍ في أعلى المناصب بين المدنيين والعسكريين. تم التخطيط لإنشاء هيئة تشريعية انتقالية، مع انضمام أعضاء من قوى الحرية والتغيير وأحزاب سياسية أخرى. اعتقد كبار مفاوضي المعارضة أنها أفضل صفقة يمكنهم الحصول عليها

تشير ديباجة الإعلان الدستوري إلى النساء والشباب وشهداء النضال، لكنها لا تذكر الجماعات المسلحة والخسائر البشرية الفادحة التي تكبدتها في الحروب الطويلة في الأطراف.

قال أمجد فريد، أحد القادة داخل تجمع المهنيين السودانيين، إن الاتفاق "لا يُلبي جميع الأهداف التي أراد الشعب السوداني تحقيقها في ثورته، ولكنه مُقدمة للاعتراف بأهدافه من خلال عملية".31 وقال أحد المفاوضين: "ليس لدينا خيار". لكن أعضاء آخرين شعروا بالإحباط. ووبخت زوجة المفاوض نفسه على عمله مع المجلس العسكري القاتل. وقال مسؤول كبير من التجمع إن ممثل تجمع المهنيين السودانيين "لا يستمع إلى فريقه، وبالتالي فهو غير مرتبط بما يجري على الأرض".32 كان هناك نزاع كبير داخل تجمع المهنيين السودانيين حول توقيع الاتفاق، حيث جادلت دائرة انتخابية كبيرة بأن قادتها ليس لديهم سلطة توقيع الاتفاق مع الجيش قالت سارة عبد الجليل، المتحدثة باسم تجمع المهنيين السودانيين: "ما زلنا لم نحقق ما نناضل من أجله. عمر البشير ليس موجودًا، لكن النظام نفسه لا يزال موجودًا. لم يتحقق الهدف الأول. ولم يتحقق الهدف الثاني، وهو حكومة مدنية. الأمر أشبه بوجود انحراف في منتصف رحلتك." 33

سيكون من السهل اتهام قادة الأحزاب المدنية بالتواطؤ في عملية بيع. هناك ثلاثة اعتبارات تجعل هذا الاستنتاج متسرعًا أو مبسطًا

أول هذه الأسباب هو وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن ما كان يحدث وما قد يحدث بعد ذلك. لم يكن بإمكان أحد أن يكون متأكدًا مما إذا كانت الانتفاضة ستنتهي بنهاية سلمية أم بمذبحة. إن التواصل الودي بين الثوار وخصومهم هو في الواقع عنصر مهم، وإن لم يُعترف به بشكل كافٍ، في نجاح الثورات اللاعنفية. رسائل المهاتما غاندي إلى نائب الملك البريطاني، ومناقشات نيلسون مانديلا السرية مع نظام الفصل العنصري، هي أمثلة على ذلك. 34

ثانيًا، يعتمد نجاح أي انتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية على النهج الاستراتيجي للإصلاحيين في تفكيك مؤسسات الحكم القمعي. من المغري المطالبة بإزالة كل شيء في بادرة واحدة عظيمة، وإلغاء المؤسسات التي آوت فسادًا جسيمًا أو كانت أدوات للقمع يحظى بتصفيق فوري. لكن التفكيك أسهل من البناء: ما يلي قد لا يكون عقدًا اجتماعيًا ديمقراطيًا جديدًا يُراد له أن يُوجد من قِبل أشخاص ذوي عقلية مدنية، بل سوقًا سياسيًا مضطربًا وعنيفًا تذهب فيه السلطة إلى أكثر رواد الأعمال السياسيين قسوة وكفاءة.

يكمن خطر الانتقال التفاوضي في أن الثوار، بأصولهم ومهاراتهم المحدودة في السوق السياسية المعاملاتية، يتم التفوق عليهم ويصبحون شركاء في ثورة مضادة.

الاعتبار الثالث أعمق: ما هي هذه الثورة بالضبط، ومن يملكها؟

هل كان الأمر مجرد مسألة إسقاط البشير؟ هل كان الأمر يتعلق بنقل السلطة من الجيش إلى المدنيين؟ إذا كان الأمر كذلك، فأي مدنيين؟ لم تتم معالجة مسألة ما إذا كان ينبغي لتجمع المهنيين السودانيين أو التحالف المدني الأوسع أو أي مجموعة أخرى أن تمثل المصلحة المدنية، ناهيك عن حلها. هل كانت ثورة ضد الإسلاميين والإسلاميين؟ كانت مسألة ما إذا كان ينبغي إزالة جميع الإسلاميين من الحكومة، أو أولئك الذين عارضوا نظام الإنقاذ مؤخرًا، مثيرة للجدل؛ وكذلك مدى نزع الطابع الإسلامي عن الحياة العامة. إلى أي مدى تتماشى الثورة مع النضالات الطويلة من أجل المساواة بين شعوب السودان المتنوعة، وإنهاء التسلسل الهرمي العرقي والجغرافي والجنساني للسلطة والثروة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذي يمكن أن يمثل الأطراف؟ هل يجب اعتبار البعد العرقي أو بُعد المركز والأطراف أساسيًا؟ كان هذا بُعدًا مزعجًا بشكل خاص للثورة، حيث كان الجنرال حميدتي عربيًا دارفوريًا - رجلًا من الأطراف ولكنه ليس من مجموعة اتخذت هوية "أفريقية"؛ في الواقع، يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها قمعتها. وأخيرًا، هل كانت هذه ثورة الشباب ضد الشيوخ؟

كانت الثورة كل ما سبق، وكانت للمجموعات المختلفة داخل تحالف قوى الحرية والتغيير أولويات مختلفة. كانت أجندة كل جهة فاعلة تتماشى مع تحليلاتها للأزمة السودانية، على الرغم من أن أيهما يأتي أولاً - المصالح السياسية أم إطار تحليل المشكلة - لم يكن واضحًا.

عندما تم توقيع الإعلان الدستوري أخيرًا في 17 أغسطس، كان الهيكل الجديد للحكومة واضحًا. وقع أحمد ربيع، الذي كان احتجاجه الشجاع في عام

2012 نقطة انطلاق حركة الاحتجاج، على الاتفاقية نيابة عن المدنيين. لم يكن البرهان، زعيم المجلس العسكري الانتقالي، هو من وقع نيابة عنه، بل حميدتي، الذي يمكن القول إنه صاحب النفوذ الحقيقي. بعد أن وقع حميدتي الإعلان، رفعه عاليًا - اتفاقية تعد بالتعاون والعدالة والتقدم. ومع ذلك، في نذير شؤم لما هو آت، لوّح حميدتي بالاتفاقية رأسًا على عقب.

كما يحب السودانيون أن يقولوا، عندما خلق الله بلادهم، ضحك

٤

العمل السياسي كالمعتاد

في أغسطس ٢٠١٩، كان السودان عالقًا بين الثورة والثورة المضادة. كان الحل الوسط عبارة عن تعايش بين المدنيين الراغبين في تغيير السودان والجنرالات الذين كانت الواجهة الديمقراطية بالنسبة لهم هي المفتاح لإضفاء الشرعية على استمرار ممارستهم للسلطة الحقيقية. أُسندت أصعب المهام، المتمثلة في إعادة تأهيل الاقتصاد والمؤسسات الرسمية، إلى مجلس وزراء من التكنوقراط غير السياسيين، بينما واصل المتلاعبون إبرام صفقاتهم في الغرف الخلفية. كان لمجلس الوزراء سلطة على الميزانية الوطنية - التي تعاني من عجز هائل - بينما سيطرت الزمرة العسكرية على الميزانية السياسية، وإدارة الأموال المتاحة

كانت الحكومة المدنية التي تولت السلطة رهانًا من عدة نواحٍ، وأهمها أن الأزمة الاقتصادية في البلاد يمكن أن تستقر قبل أن تُصاب جماهير السودانيين العاديين الذين انضموا إلى الاحتجاجات بخيبة أمل من الديمقراطية على معدة فارغة. ولكي تنجح هذه المقامرة، احتاج السودان إلى خطة إنقاذ اقتصادي دولية واتفاقية سلام تُدخل المتمردين الإقليميين إلى الحكومة. كان بحاجة إلى التحرك بسرعة في كليهما. تطلب التعافي تفكيك أو تجاوز الطفيلية الاقتصادية للرأسماليين المحسوبين وزعماء المافيا المرتزقة، على الرغم من أنه لم يكن واضحًا ما إذا كان ينبغي أن يسبق ذلك التطبيع الاقتصادي الدولي أم يتبعه. في محادثة مع أحد مؤلفي هذا الكتاب في يوليو 2019، قدر عبد الله حمدوك أن لدى الحكومة حوالي ستة أشهر للسيطرة على الأزمة الاقتصادية قبل أن تفقد المبادرة السياسية

تولت الحكومة الانتقالية مهامها في 19 أغسطس. واختارت قوى الحرية والتغيير رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وأقرتهم الحركة الشعبية تحديدًا لأنهم لم يكونوا سياسيين محترفين. لقد دُفعوا إلى عين العاصفة، مكانًا يُفترض أنه هادئ، ولكن أيضًا حيث بالكاد يمكنهم التحرك دون أن يطغى عليهم الإعصار السياسي الذي يدور حولهم. لا توجد أجندة "تكنوقراطية" ليست سياسية أيضًا. إن الجهاز المؤسسي للدولة، الذي تغلغلت فيه المصالح الفئوية تمامًا، واستُنزف تمامًا بسبب عقود من التقشف وعمليات التطهير التي أعقبتها تجنيد الموالين، لا يرأس السياسة والصراعات والاقتصاد في السودان: إنه ساحة تلك الصراعات

نادرًا ما يكون وضع التكنوقراط في السلطة في البلدان المضطربة أمرًا جيدًا. فهم يميلون إلى تحديد الحلول، لكنهم يشعرون بالإحباط عندما لا تتوفر "الإرادة السياسية" لتنفيذها. وتشهد على ذلك حالات معاصرة مثل أفغانستان؛ وكذلك التاريخ السوداني. ففي عام 1965، تعاون رئيس الوزراء المؤقت، سر الختم خليفة، وهو تربوي غير سياسي رسميًا، مع الشاب صادق المهدي لاستبدال حكومته المؤقتة الأولية بأخرى أقل

يهيمن عليها اليسار.[1] في عام 1985، كان الارتباط السابق لرئيس الوزراء المؤقت التكنوقراطي اسميًا، الجزولي دفع الله، بجماعة الإخوان المسلمين مصدر قلق كبير بين النقاد، الذين اعتبروه وكيلًا للإسلاميين والجيش.[2]

في عام 2019، وعلى عكس طموحاتهم الشخصية المتواضعة، لم تكن أجندة التكنوقراط أقل من تحويل السودان: السلام مع المتمردين المسلحين، والإصلاح الاقتصادي، والديمقراطية، وإزالة الطابع الإسلامي. لقد حلموا بدولة مدنية وتنموية، لكنهم لم يمتلكوا المال ولا السلاح لتحقيق ذلك. استمرت حكومة التكنوقراط لمدة 18 شهرًا، وبعد ذلك تم استبدالها بحكومة سياسية شاملة تقريبًا.

تجربة تكنوقراطية

تقاعد عبد الله حمدوك من الأمم المتحدة، حيث كان نائبًا للأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، إثيوبيا. لم يكن لديه طموح سياسي،

وتحدث بدلاً من ذلك عن الحصول على زمالة أكاديمية للتفكير في التحديات الاقتصادية التي تواجه أفريقيا، ومواصلة تقديم المشورة غير الرسمية لوسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وخبراء إصلاح الحكم. كما أراد حمدوك تقديم مساهمة لبلاده. ومثل العديد من المهنيين من جيله، أُجبر على مغادرة البلاد ولم يتمكن من الاستفادة من خبرته في خدمة تنمية السودان وديمقراطيته. عندما طُرح اسمه لأول مرة كمرشح لمنصب رئيس الوزراء المدني، تردد حمدوك: كانت التوقعات عالية جدًا، والمشاكل عميقة جدًا، وقدرة المنصب محدودة جدًا، لدرجة أن المنصب من المرجح أن يكون عبئًا أكثر منه فرصة. لكن كانت لديه أيضًا رؤية واضحة لما يجب على الحكومة السودانية فعله: تقديم أجندة للتغيير

عندما أصبح حمدوك رئيسًا للوزراء، حققت الانتفاضة هدفها المعلن المتمثل في حكومة مدنية - جزئيًا. كان ذلك تعايشًا مع الجيش، مع وجود البرهان رئيسًا لمجلس السيادة - الأقرب إلى الرئيس - للنصف الأول من الفترة الانتقالية. تبنى مجلس وزراء حمدوك خطة بعشر أولويات، أعلن عنها وزير الإعلام، فيصل محمد صالح، في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع الأول لمجلس الوزراء في سبتمبر 2019:

تشمل الأولويات وقف الحرب، وبناء السلام، ومعالجة الأزمة الاقتصادية، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وتعزيز حقوق المرأة، وإصلاح مؤسسات الدولة، ووضع سياسة خارجية متوازنة، وتعزيز الرعاية الاجتماعية والتنمية، وتعزيز دور الشباب، والتحضير للمؤتمر الدستوري، ومحاربة الفساد.3

كان الهدف هو تنفيذ كل هذه الأمور في غضون 200 يوم. ووفاءً بهذا القرار الجماعي، غالبًا ما يكرر حمدوك قائمة الأولويات هذه. وكما يعلم كل سياسي، فإن عشر أولويات هي سبع أولويات على الأقل أكثر من اللازم. قبل توليه منصبه، حدد حمدوك الإجراءات الأساسية الثلاثة: إصلاح الاقتصاد، وتحقيق السلام مع الجماعات المسلحة في دارفور و"منطقتي" جنوب كردفان والنيل الأزرق، وإصلاح قطاع الأمن وإمبراطوريته التجارية الكليبتوقراطية المترامية الأطراف

تدعم هذه الرؤية رؤية خاصة لكيفية تحول السودان. يقدم حمدوك رؤيته بهدوء ولكن بحزم: إنها قناعة راسخة. منذ أيامه كخبير اقتصادي في الأمم المتحدة إلى منصبه كرئيس للوزراء، لم يتغير سلوك حمدوك ومُثُله وقيمه. صوته هادئ لدرجة أنه يقترب من التمتمة، ثم يرتفع إلى مستوى مسموع أثناء شرحه لأطروحته حول انتقال السودان. بالكاد يتحرك شاربه، وسيصبح اللون الأزرق في عينيه أكثر وضوحًا - رجل يُعبّر عن الشاطئ البعيد الذي يأمل أن يقود بلاده إليه، بينما يشق طريقه وسط العواصف على طول الطريق

بدأ ملفه الشخصي كمرشح محتمل لوظيفة حكومية رفيعة في عام 2018 عندما طلب منه البشير العودة إلى السودان وتولي منصب رفيع. في ذلك الوقت، كان حمدوك موظفًا مدنيًا دوليًا محترفًا. كان لديه سجل متميز في البنك الأفريقي للتنمية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

(IDEA)، وشغل فترتين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، الأولى كمدير للقسم الذي بحث في الحوكمة والثانية كنائب للمدير التنفيذي (من عام 2011 حتى تقاعده في عام 2018). من بين أمور أخرى، شارك في صياغة التفكير وراء معايير الحوكمة للشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية وعقد مجموعة رفيعة المستوى لدراسة التدفقات المالية غير المشروعة خارج القارة، بالإضافة إلى الإشراف على العمل الروتيني للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. إصلاح الخدمة المدنية. الحوكمة الرشيدة. التمكين الاقتصادي للمرأة. صفحة تلو الأخرى، وجهته الدراسات التي كلف بها على طول المسار الذي أعد حمدوك لدوره المستقبلي. وكان الأمر الأكثر أهمية هو موقعه: ففي أديس أبابا، كان حمدوك يتفاعل يوميا مع السودانيين الذين زاروا المدينة لحضور الجولة التي لا تنتهي من محادثات السلام، كما أصبح مستشارا غير رسمي لمبعوثي السلام التابعين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

في سبتمبر 2018، اتصل البشير. وكما هو موضح في الفصلين 2 و3، استغرقت موجات الصدمة الناجمة عن انفصال جنوب السودان خمس سنوات حتى ضربت البلاد، وبدأ اقتصاد السودان ينكمش بمعدل مرعب. وارتفع التضخم بشكل حاد. وكانت الحكومة تعيش في حالة إنكار للإصلاحات اللازمة، وفشلت على وجه الخصوص في التعامل مع ميزانية وطنية قائمة على حسابات أصبحت الآن مجرد خيال. لم يكن بإمكان السودان تحمل تكاليف دعم الخبز والوقود، ولم يكن بإمكانه تحمل رواتب الخدمة المدنية الضخمة، ولم يكن بإمكانه دفع رواتب جيشه - الذي لم تعد ميزانيته منشورة. ومع ذلك، كان البشير يعلم أيضًا أنه لا يستطيع إلغاء الدعم

أو تفكيك القطاع العام دون مواجهة احتجاجات في الشوارع، ولا يمكنه أيضًا التقاعس عن دفع رواتب الجنود. اتخذت حكومته خطوات فاترة بشأن خفض الدعم.

لم يكن لدى البشير أي استراتيجية لحل معضلته المستحيلة ولكن، كما هو الحال دائمًا، كان لديه تكتيكات: أراد وجهًا عامًا للإصلاح الاقتصادي أكثر قبولًا لدى الجمهور السوداني والمانحين والدائنين الدوليين. طلب من حمدوك أن يكون وزير ماليته. القليل الذي كان معروفًا عن حمدوك في السودان في ذلك الوقت يدور حول ارتباطه الطويل الأمد بالحزب الشيوعي السوداني، وهو أمر مشترك مع العديد من المثقفين من جيله. المبادئ الأساسية لوصف "الشيوعي" اليوم هي العلمانية واحترام الحقوق المدنية والسياسية وعدم الثقة في "الدولة العميقة" والشبكات الإسلامية والأمنية المفترسة واللصوصية التي تسيطر على الكثير من الاقتصاد السوداني. إذا كانت فلسفة حمدوك الاقتصادية ماركسية كلاسيكية، فقد تطورت منذ فترة طويلة، كما هو موثق من خلال مسيرته الدولية واهتمامه بنموذج "الدولة التنموية" في آسيا وبعض الدول الأفريقية بما في ذلك إثيوبيا في عهد رئيس الوزراء ميليس زيناوي. إنه مولع بالاستشهاد بـ "تجربة براغماتية الحزب الشيوعي الفيتنامي" في شراكته التي استمرت 25 عامًا مع البنك الدولي الذي يُفترض أنه نيوليبرالي، والذي حوّل اقتصاد شرق آسيا إلى محرك للإنتاجية. ومع ذلك، كان الارتباط الشيوعي بمثابة إشارة سياسية للبشير لمحاولة تهدئة النخبة الصاخبة في الخرطوم. لكن حمدوك قال لا. قال الشفيع خضر، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي، ثم مستشار غير رسمي لحمدوك ومفكر عام مؤثر بين الشباب واليسار السياسي: "عندما رفض، أحبه الجميع".

عندما بدأ المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير التفاوض بجدية، برز اسم حمدوك كمرشح رئيسي لمنصب رئيس الوزراء. بالنسبة لمؤيديه، قدم حلاً للمشاكل الاقتصادية التي عانت منها السودان لفترة طويلة. كان تجمع المهنيين السودانيين داعمًا قويًا بشكل خاص، حيث دعمه بعض أعضاء الحزب الشيوعي السابقين بقوة لهذا المنصب. بدت علاقاته مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والسفراء الأجانب وكأنها تعد بتذكرة ذهبية لإزاحة السودان

من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، وتأمين تخفيف أعباء الديون المتأخرة. ولعل أكبر ميزة يتمتع بها حمدوك هي أنه لم يكن لديه طموح سياسي واضح. لن يحاول تمديد فترة ولايته كرئيس وزراء انتقالي إلى حكم غير محدد. لقد كان تكنوقراطيًا متواضعًا، وليس مستبدًا في الانتظار.

كافح حمدوك لاتخاذ قرار قبول الوظيفة. كان يعلم أن المنصب يمكن أن يكون واجهة للجنرالات الفاسدين - بائع التجزئة الذي يبيع الصابون والكبريت في واجهة المتجر بينما يغسل زعماء المافيا أرباحهم غير المشروعة في الغرف الخلفية. وبينما كان يناقش العرض، لاحظ سرًا أن لديه من ستة أشهر إلى عام لدرء الانهيار المالي الوطني، والذي بدوره سيهدد بانهيار الدولة. يتذكر حمدوك في ديسمبر 2020: "اعتقدت أنه كان من الأفضل أن يقود هذا التغيير أشخاص داخل البلاد، فعليًا داخل البلاد.

وبعضنا في الشتات يدعمه 4 لكنه تأثر بشدة بالشباب الذين ماتوا خلال الثورة. كان حمدوك يعتقد ببساطة أن عليه واجبًا وطنيًا لخدمة بلاده. ومع ذلك، حتى بعد قبول الترشيح بشكل غير رسمي، ظلت الأفكار الثانية تراوده. اتصل حمدوك بمقربين منه وتساءل بصوت عالٍ عما إذا كان سيكون وزيرًا أفضل في مجال أقل أهمية - مثل التعاون الدولي. فكر في التراجع. ما أبقاه في المنصب، جزئيًا، هو أن حمدوك كان لديه نظرية للتغيير في السودان، وكانت تنسجم مع نموذج تحالف قوى الحرية والتغيير.

إن خيبة الأمل الكبيرة التي لحقت برؤساء الوزراء والرؤساء بمجرد توليهم مناصبهم هي أنهم يجدون أن قدرتهم على إجراء التغيير مقيدة إلى حد كبير. إنهم ليسوا جنرالات على ظهور الخيل يأتون إلى مدينة ما للكشف عن نظام جديد. في القرن الحادي والعشرين، يكون رؤساء الدول بمثابة قباطنة سفينة، يحاولون تعديل مسار اقتصاد سياسي معقد بضع درجات في هذا الاتجاه أو ذاك بينما تهدد العواصف والمد والجزر بإغراق السفينة لم يكن التهديد بأن يصبح حمدوك دمية بيد المجلس العسكري أوضح من أي وقت مضى عندما شرد الجيش حمدوك فور وصوله. رفض البرهان إعطاء رئيس الوزراء الجديد أيًا من قصور البشير القديمة للإقامة فيها عند وصوله إلى الخرطوم، وهو إجراء أرسل إشارة واضحة حول من يسيطر على العقارات الحكومية في الخرطوم. كما لم يمنح الجنرالات رئيس الوزراء ميزانية لموظفي مكتبه. بدلاً من ذلك، خطط حمدوك في البداية لرئاسته للوزراء من منزل أعارته له عائلة بارزة في السودان، كما لو كان رئيس الحكومة يمتلك إيجارًا لقضاء إجازة قصيرة الأجل، مستفيدًا من جهود الموظفين المتطوعين وبقايا النظام القديم الذين يعرفون أسرار النفوذ البيروقراطي جيدًا. من هذا المنزل ذي

الأعمدة الرخامية، بدأ حمدوك في تطبيق نموذجه. شكل فريقًا من المستشارين، كان العديد منهم، مثله، أعضاء بارزين سابقين في الحزب الشيوعي السوداني وخبراء تكنوقراط من الشتات. إلى جانب حمدوك نفسه، فإن شخصيات مثل شفيع خضر وأمجد فريد، اللذان تركا الحزب في منتصف عام 2016، فهمها رفاقهم السابقون على أنها تُشكل فصيلًا سياسيًا "وسطيًا" "براغماتيًا" في التعامل مع حميدتي والجيش.5

لم يكن هناك دور واضح للمرأة في القيادة في هذه المرحلة، وكانت هناك بعض المؤشرات المشؤومة. تم تعيين بعض السكرتيرات وموظفات الدعم من بين جيل الشباب المتعلم، لكنهن غادرن بعد فترة وجيزة، واشتكين من سوء المعاملة وأجواء كراهية النساء من قبل الرجال الذين يسيطرون على المكتب - ومن المفارقات، اليساريون

تولى حمدوك منصبه مسلحًا بأداة كان على دراية بها: نموذج لتغيير السودان. إن قصة فترة تولي حمدوك منصب رئيس الوزراء ومصير ثورة السودان هي قصة المتغيرات في نموذج حمدوك. هذه المتغيرات هي الاستقرار الاقتصادي والتنمية، والسلام وحل الأسباب الجذرية للصراع، وإصلاح قطاع الأمن، وكلها من شأنها أن تجعل الإصلاح القانوني والعدالة الانتقالية وأخيرًا الإصلاح السياسي الدستوري ممكنًا. يقول حمدوك: "لقد صغتُ هذا المصطلح، "نموذج السودان للانتقال"، قبل أن يضيف، "وهو ما لا يرضي عنه الكثير من الناس".6

كانت مأساة أول 18 شهرًا لحمدوك في منصبه هي أنه في كل بند من هذه البنود المدرجة على جدول أعماله، ساد ممارسو السياسة المعاملاتية القساة، حاملين المال في يد والبندقية في الأخرى.

السلام

كان السلام هو الاختبار الأول للحكومة الجديدة. فقد منح الإعلان الدستوري مهلة ستة أشهر لتوقيع اتفاق سلام مع العديد من الجماعات المتمردة في السودان. وأوضح حمدوك: "ما لم نعالج قضية الحرب هذه ونقيم سلامًا مستدامًا، فلن نحرز تقدمًا في أي شيء آخر".7 "كل هذا الحديث عن التنمية والديمقراطية نفسها سيكون متزعزعًا. كل هذه القضايا مترابطة. السلام هو المفتاح".

كان استبعاد الجماعات المسلحة من المفاوضات التي أدت إلى الإعلان الدستوري في حد ذاته خطوة إلى الوراء: كان قادة المتمردين لا يثقون في كل من قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي. ومن خلال فصل مساري المفاوضات، قبل القادة السياسيون ضمنيًا نموذجًا قياسيًا لمحادثات السلام تتكون هذه الصيغة من جلوس الحكومة على طاولة المفاوضات مع ممثلي الجماعات المسلحة، والعمل على أجندة ثلاثية: وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية؛ وتقاسم السلطة؛ وتقاسم الثروة. وتُضاف في النهاية مسائل العدالة الانتقالية والديمقراطية، إلا أن الاتفاق على القضايا الثلاث الرئيسية عادةً ما يحول دون أي جهود جادة في المساءلة الجنائية أو

السياسية، لأن فرضية الاتفاق هي أن الأطراف المشاركة ستكون الفائزة في النهاية. وقد رُسِّخ هذا النموذج في اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، واستُنسخ في كل مفاوضات لاحقة، بما في ذلك تلك التي جرت في جنوب السودان لمحاولة حل الحرب الأهلية التي اندلعت عام ٢٠١٣. وتتلخص اتفاقية السلام هذه في تقاسم الغنائم، وغالبًا ما تكون اتفاقية أمنية بين الموقعين لقمع من لا يوقعون. إنها "اتفاقية سلام قائمة على الرواتب" أو "اتفاقية تقاسم الريع". وتكون قابلة للتنفيذ عندما تكون حزمة الوظائف ومساعدات التنمية والمكافآت كافية لإرضاء الجميع. تم توقيع اتفاقية السلام الشامل عندما كان طفرة النفط في السودان في أوجها، وكانت الميزانية تتوسع بنسبة 25% كل عام. وقد كافحت اتفاقيات السلام في دارفور وشرق السودان و"المنطقتين" وبين جنوب السودان لإنهاء القتال، ويعزى ذلك جزئيًا إلى أن مكافآت السلام لم تكن كبيرة بما يكفي.

كان بإمكان الجماعات المسلحة كسر هذا القالب لو أنها تصرفت بسرعة وبانسجام. وقد رأى الأمين العام للجبهة الثورية السودانية، ياسر عرمان، هذه الفرصة عندما سقط البشير. وهو نفسه شيوعي سابق وزعيم بارز في الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ فترة طويلة، من شمال السودان، ومرشح رئاسي في عام 2010، وكان نادرًا بين قيادة المتمردين الإقليميين: سياسي متمكن في كل من سياسات المتمردين الإقليمية والسياسات المدنية في الخرطوم قضى عرمان ستة أسابيع في رحلة محمومة للقاء القيادة المتفرقة للجبهة الثورية السودانية، محاولًا بناء وحدة الهدف مع المتمردين الذين لم يكونوا جزءًا من الجبهة الثورية السودانية - حركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد النور والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بزعامة

عبد العزيز الحلو - بالإضافة إلى قياس نوايا قيادة قوى الحرية والتغيير في الخرطوم. كان قادة المتمردين حذرين، متشككين ليس فقط في قدرة وأجندة قوى الحرية والتغيير ولكن أيضًا في بعضهم البعض. بحلول الوقت الذي وصل فيه عرمان إلى الخرطوم في نهاية مايو، كانت الديناميكيات السياسية قد تحولت. فبدلاً من المساعدة في قيادة تحالف واسع النطاق بين حركة الديمقراطية الحضرية والجماعات المقاتلة، كان يحتمي خلال مذبحة 3 يونيو، ثم رُحِّل من قبل الجيش إلى جوبا. بعد ذلك، انقضت لحظة الإبداع والابتكار. وكما نُظِّمت المفاوضات بين المدنيين والجنرالات على صيغة تقاسم السلطة، ستعود محادثات السلام أيضًا إلى الشكل القياسي. لقد تغير السؤال بهدوء من "كيف سيتم إدارة السودان؟" إلى "من سيديره؟"

في الخرطوم، كان السؤال المباشر هو: من سيقود المحادثات مع الجماعات المسلحة؟ من سيرأس الوفد سيكون قادرًا على التحكم في توزيع الوظائف والأموال. رأى الجنرالات ذلك وانتهزوا الفرصة. كان المجلس العسكري الانتقالي قد انتهى بالفعل من وضع اللمسات الأخيرة على اقتراح المجلس الأعلى للسلام، برئاسة البرهان، وعيّن فريقًا للتفاوض بقيادة حميدتي. لدى الضباط العسكريين مبرر قياسي لتولي مسؤولية هذا الأمر: الترتيبات الأمنية هي البند الأكثر إرهاقًا في جدول الأعمال، ويجب أن يتحملوها. يسهل ترهيب المدنيين من هذا، ويميل أولئك غير المطلعين على مفاوضات السلام إلى التفكير في وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية على أنها قضايا فنية وليست سياسية، والاعتقاد بأن "السلام" في حد ذاته جائزة كافية. لم يشارك حمدوك هذه السذاجة. ومع ذلك، سرعان ما سُحبت أجندة السلام من يديه.

بدأت محادثات السلام بداية بطيئة جزئيًا لأن الجماعات المسلحة كانت في حالة من الفوضى كان أحد فصائل الجبهة الثورية السودانية بقيادة مني مناوي، وهو الزعيم المتمردين الرئيسي الوحيد الذي وقع اتفاقية سلام دارفور لعام 2006 مع النظام السابق، وهو الآن الأكثر استعدادًا للتفاوض مع حميدتي وقوات الدعم السريع. ويرجع موقف مناوي التفاوضي جزئيًا إلى قيادته المشكوك فيها لجنوده. وقد تم جذب الكثيرين للقتال في ليبيا من خلال عروض مالية أو بالإكراه، ومن المرجح أن يكون لديه عدد من المقاتلين خارج السودان كما هو الحال داخله. وكان بعضهم على نفس قائمة رواتب الإمارات العربية المتحدة مثل وحدات قوات الدعم السريع التي قاتلت في اليمن، في الواقع لقد أبرموا بالفعل صفقة مع حميدتي. وكان من بين الفصائل الدارفورية الرئيسية الأخرى حركة تحرير السودان بقيادة منافس مناوي القديم، عبد الواحد النور، الذي سيطرت قواته على مرتفعات جبال جبل مرة واحتفظت بتأييد قوي في مخيمات النازحين الشاسعة في دارفور. وفي النيل الأزرق وجنوب كردفان، انقسمت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال إلى فصيلين. كان يقود إحداهما عبد العزيز الحلو، الذي قاد قوة كبيرة وسيطر على تضاريس جبلية في جبال النوبة وأدارها. كان لديه برنامج سياسي قائم على العلمانية وحق تقرير المصير لشعب النوبة. كما اشتهر الحلو بأنه رجلٌ منيعٌ، ورجل مبادئ نادر، وبالتالي من غير المرجح أن يُجري الصفقات السياسية اللازمة لإبرام صفقة سريعة. أما المجموعة الأخرى من الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، فكانت بقيادة عرمان ومالك عقار، اللذين قادا عددًا قليلًا من القوات، لكنهما كانا يتمتعان برأس مال سياسي قيادي كفؤ خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل. أما المجموعة الرئيسية الأخيرة فكانت حركة العدل والمساواة المتمركزة في دارفور، والتي ظلت، نظرًا لعلاقاتها مع قطر وليبيا، قوة سياسية وعسكرية

لا يستهان بها. كما حافظ زعيم حركة العدل والمساواة، جبريل إبراهيم، الشقيق الأصغر لمؤسس الحركة، الذي قُتل عام ٢٠١١، على علاقاته بالحركة الإسلامية في السودان، وعند وصوله إلى الخرطوم، عبّر عن ذلك بزيارة منزل الشيخ الإسلامي الراحل، حسن الترابي.

تم اختيار جنوب السودان للتوسط في المحادثات، ويرجع ذلك أساسًا إلى استضافته بالفعل للجماعات المسلحة. كان مكان انعقاد المحادثات في جوبا أكثر من مجرد ملاءمة للجوار. وكان رئيس فريق الوساطة في جنوب السودان هو توت قلواك، المستشار الرئاسي للأمن القومي، والابن المتبنى للبشير. وقد أشار دوره إلى عودة محادثات السلام إلى العمل السياسي كالمعتاد. وهذا ما حدث

في وقت مبكر، كانت الخرطوم ممثلة بمندوبين مدنيين وعسكريين. وكان المدنيون هم من استجابوا بشكل إيجابي لاقتراح متمردي دارفور بتسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمته. لم يتراجع الجنرالات عن هذا القرار - كانت لديهم الكثير من الطرق لإجهاض هذا النوع من الخطوات من خلال التباطؤ وإدخال تعقيدات - لكنهم لم يريدوا تكرار هذا النوع من القرارات. بمساعدة سرية من جاتلواك، مارس فريق التفاوض الحكومي سيطرة أوثق. نادرًا ما زار حميدتي جوبا بنفسه. بدلًا من ذلك، تفاوض فريق من المستشارين العسكريين نيابة عنه. كان يعرف كيف يعقد الصفقات مع ممارسي سياسة المرتزقة في السوق السياسية المضطربة في دارفور، مثل مناوي وإبراهيم من حركة العدل والمساواة. في غضون ذلك، رأى آخرون في محادثات جوبا

أن حمدوك كان غائبًا. لم يكن لديه مستشاره الخاص في محادثات جوبا، وتساءل البعض في جوبا عما إذا كان يُطلع بانتظام على المحادثات. تم إبقاء المندوبين المدنيين في جوبا على الهامش. قال أحد مساعدي أحد الوزراء: "نشعر وكأننا نتنافس مع بعضنا البعض على المعلومات كل يوم. لإنجاز أي شيء، علينا الذهاب إلى البرهان."9

مال التكنوقراط في مجلس الوزراء إلى اعتبار السلام فكرة مجردة ومصلحة عامة جماعية. كان وزير العدل، نصر الدين عبد الباري، يحب اقتباس جون لوك وجون راولز. وكان نائب وزير الخارجية، عمر إسماعيل، ناشطًا في مجال حقوق الإنسان منذ فترة طويلة، وقد دافع عن سلام شعبي شامل في دارفور. من ناحية أخرى، رأى الجنرالات مفاوضات السلام كسياسة تُتبع بوسائل أخرى. بالنسبة لهم، لم يكن "السلام" نهاية للعنف، بل كان عندما لم يعد للعنف أهمية سياسية لكي نكون أكثر دقة، فإن منطق اتفاقية السلام في السوق السياسية هو أنها صفقة بين ممارسي العنف على عدم استخدام العنف ضد بعضهم البعض. بدلاً من ذلك، فإن عنف السلام هو العنف المستخدم لفرض الصفقة. قد يكون هذا قتالًا ضد أولئك الذين لم يوقعوا على الصفقة، أو نزع سلاح الميليشيات بالقوة التي تُعتبر الآن مسلحة بشكل غير قانوني. قد يتم رفض الاشتباكات التي تندلع على أنها عنف بين الطوائف بدلاً من معارضة سياسية منظمة، وتحتاج إلى مصالحة محلية مقرونة بعمل الشرطة.

قبل عقد من الثورة، كانت عناوين الصحف الدولية في السودان تصرخ "دارفور!". كان موقعًا يعتمد على منظور المرء - حملة إبادة جماعية ترعاها الدولة، أو حرب وحشية بين الأعراق وأزمة إنسانية، أو انهيار في الحكم الإقليمي يؤدي إلى الفوضى، وهو ما يُعد في التقاليد العربية تقصيرًا في أداء الحكومة بقدر ما هو قمع شديد القسوة. لا يمكن لأي اتفاقية سلام يوقعها قادة الفصائل أن تحل هذه المشاكل. يمكن لمثل هذه الصفقة، في أحسن الأحوال، أن تكون نقطة انطلاق لمعالجتها

استمرار العنف في دارفور

لم تكن الثورة المدنية في الخرطوم تعني الكثير بالنسبة للعديد من الناس العاديين في دارفور. ظل العنف والتشريد واقعًا يوميًا، وكان دائمًا لديه القدرة على التصعيد. وقد استُقبل ظهور حميدتي كبطل في الثورة والثورة المضادة، في أحسن الأحوال، بتردد، وفي أسوأ الأحوال، بخوف شديد. وكان يُنظر إلى قوات الدعم السريع على أنها السليل المباشر للجنجويد، الذين حكموا المنطقة، والآن، على ما يبدو، البلاد ككل.

كانت جميع أطراف السودان قابلة للاشتعال، وكانت دارفور على وجه الخصوص كذلك. بعد أن قتل شاب من المساليت راعيًا عربيًا من المحاميد في الجنينة بغرب دارفور في ديسمبر 2019، ركب رجال الميليشيات مركبات قوات الدعم السريع إلى المدينة وهاجموا المجتمع غير العربي. أطلق عليهم السكان المحليون اسم "الجنجويد". تم لف الضحايا بملاءات

بيضاء، وكان بعضهم يتسرب منه الدم أفادت التقارير بتعرض مخيمات النازحين للهجوم، وإحراق منازل متواضعة، وتحولت أسقفها القشية بسرعة إلى شعلات مشتعلة. قُتل حوالي 80 شخصًا وجُرح ما يقرب من 200. حتى مستشفى الجنينة التعليمي تعرض لغارة من قبل رجال الميليشيات العربية.10 كان هذا أسوأ عنف شهدته دارفور منذ سنوات. وجاء في بيان صادر عن سلطنة المساليت: "أعادت أحداث الأحد إلى الأذهان أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي".11 "لم تفعل حكومة غرب دارفور شيئًا لحماية النازحين العزل، بل تركتهم لوحشية رجال الميليشيات".12 وعلى الرغم من كل وعود السلام والأمن في دارفور التي قطعتها قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بعد الثورة، فإن الهجمات في الجنينة كانت مؤشرًا على أن شيئًا لم يتغير جذريًا.

في ذروة حرب دارفور في عامي 2004 و2005، كانت دارفور محور تدقيق مكثف من جانب الأمم المتحدة. ودعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى نزع سلاح الجنجويد. وأذن ببعثة تابعة للاتحاد الأفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار. وأحال القضية إلى

المحكمة الجنائية الدولية. طالبت بترقية بعثة الاتحاد الأفريقي إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة - أي "إعادة تأهيلها" كما يُقال، لأن القوات البرية ستستبدل خوذاتها الخضراء بخوذات زرقاء تابعة للأمم المتحدة. بعد أن تحدى البشير هذا المطلب، وطرد الممثل الخاص للأمين العام، يان برونك، الذي كان صريحًا في تصريحاته، وجدت الأمم المتحدة حلاً وسطًا: بعثة مختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تُعرف باسم "يوناميد"، أي

بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. بحلول ذلك الوقت (2008-2009)، كان تحديد ولاية وتكوين بعثة السلام مرهونًا بمواقف مجلس الأمن وأعضائه الرئيسيين، والمنطق البيروقراطي لمنظومة الأمم المتحدة المنشغلة بمسائل أعداد الأفراد والإجراءات التشغيلية واللوجستيات، أكثر من أي تحليل سياسي لما يحدث بالفعل في دارفور. وكانت النتيجة مهمة ضخمة ومكلفة للغاية سمحت للدول الغربية بالقول "المهمة أُنجزت". وفقًا لأي مقياس للفعالية، كانت بعثة اليوناميد غير فعّالة: استمر القتال، ولم يتمكن النازحون من العودة إلى ديارهم، وظل المدنيون يعيشون في خوف. في ذروتها، مع 26,000 جندي نظامي - متجاوزةً الكونغو لفترة وجيزة كأكبر بعثة في العالم - كان لها بالطبع بعض التأثير. ساعدت الدوريات في حماية مخيمات النازحين. وأصبح موظفو الشؤون المدنية ماهرين في فض النزاعات المحلية. لكن الحكومة السودانية أرادت رحيلها، وسئمت الأمم المتحدة ومانحيها من النفقات. في عام 2018، وُضعت الاتفاقات الأولى لتقليص حجم بعثة اليوناميد وإغلاقها. كان التوقع المستسلم والعملي من جميع الأطراف هو أن دارفور قد أصبحت منطقة هامشية مضطربة تعاني من صراعات منخفضة الحدة سيحلها الزمن.

لم تُغير الثورة هذا الوضع. كانت بعثة اليوناميد تُقلص حجمها، وكانت قوات الدعم السريع تستولي على قواعدها، مما أثار في بعض الأحيان اعتراضات رسمية من الأمم المتحدة. عندما تولى حمدوك منصبه، كانت منظومة الأمم المتحدة قد قطعت شوطًا كبيرًا في هذا الطريق لدرجة أنه لا يمكن تغيير مسارها دون بذل جهد جبار، وكانت للحكومة الجديدة أولويات أخرى. لكن حمدوك أراد مساعدة الأمم المتحدة للسودان: أراد الخبرة والموارد ونوع

المشاركة الدولية التي من شأنها إضفاء الشرعية على عملية الانتقال وتعزيزها. بصفته رجلًا من رجال الأمم المتحدة، كان لديه حسن النية وأصدقاء، لكنه بالغ في تقدير سرعة استجابة المنظمة

بينما كانت دماء الضحايا قد جفّت بالكاد من الهجمات التي ساعدت فيها قوات الدعم السريع في الجنينة، وآلاف النساء والأطفال الذين كانوا يرتدون شالات يتجولون عبر الصحراء السودانية القاحلة إلى تشاد بحثًا عن الأمان، اقترح حمدوك مهمة سياسية جديدة في السودان. ووفقًا للتفويض والتصريحات العامة، كان من المفترض أن تساعد الأمم المتحدة في صياغة الدستور، وإجراء الانتخابات، ومساعدة النازحين على العودة إلى ديارهم. وبالطبع، فإن الأمم المتحدة ليست سوى تكنوقراطية: ستكون بمثابة تعزيز لشرعية الحكومة التكنوقراطية. ومع ذلك، كان التوقيت مؤسفًا. فقد عانت عملية السلام متعددة الأبعاد في دارفور، المكلفة بحماية المدنيين، من الضعف لعقد من الزمان، وبالتحديد في اللحظة التي كان من الممكن أن تكون فيها أكثر فائدة، كانت في طريقها إلى الانتهاء. لم يعتقد أحد بجدية أن البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) كان بإمكانها منع اندلاع الصراع في الجنينة، لكن دورياتها كان بإمكانها تهدئة تصعيده وحماية النازحين. حتى وجود المراقبين الدوليين له دور موثق في الحد من الفظائع

تُعد عمليات حفظ السلام أكثر فعالية في دعم اتفاقية السلام. فهي تعمل على أساس الموافقة والحياد؛ ويمكن أن تكون حكمًا محايدًا في النزاعات التي تنشأ أثناء وقف إطلاق النار، أو عودة المقاتلين من الخارج، أو معسكرات أو دمج

القوات المقاتلة؛ كما أنها منتدى يمكن لأطراف الاتفاقية من خلاله تقديم شكاواهم والاطلاع على تقارير عن مظالمهم. في أي ظروف أخرى تقريبًا، كانت محادثات جوبا ستتضمن خططًا لبعثة سلام دولية لتوفير المراقبة والمساعدة. وكما اتضح، فإن جدول أعمال محادثات جوبا ونتيجتها - المعروفة باسم اتفاقية جوبا للسلام (JPA)، والتي وُصفت بأنها اتفاقية سلام تاريخية ووقعها حمدوك في 31 أغسطس 2020 بحضور البرهان والجبهة الثورية السودانية - كانت طموحة من جميع النواحي باستثناء هذا

واحد.

كانت نتيجة اتفاق السلام الشامل نسخة من سلام الرواتب على نطاق واسع. لقد توصلوا إلى اتفاق يتم فيه تخصيص 25% من مقاعد المجلس السيادي للجبهة الثورية السودانية، بالإضافة إلى مناصب في الإدارات الإقليمية ومجلس الوزراء. وقد أدى ذلك إلى قائمة رغبات باهظة من الوظائف والموارد لقادة الجبهة الثورية السودانية الذين انضموا. بالنسبة لميناوي، كان الحافز هو حصة كبيرة من المقاعد في الجمعية الوطنية الانتقالية ورواتب لقادته ورجاله. بالنسبة لعقار، الذي كان يقود بضع مئات فقط من المقاتلين، كانت أيضًا فرصة للحصول على حصة في الجمعية وميزانية للمساهمة بقوات في الترتيبات الأمنية - وهو ما يعني في الواقع تجنيد رجال جدد لملء الحصة. كما شهد حميدتي زيادة هائلة في ميزانية قوات الدعم السريع.

حقق اتفاق جوبا للسلام ما لم تستطع الحكومة المؤقتة لعام 1964 ولا حكومة عام 1985 تحقيقه: جلب غالبية حركات التمرد الإقليمية إلى الخرطوم وإبرام اتفاق سلام انتقالي مع ذلك، قدّم الاتفاق سياسة المعاملات على المعالجة الجذرية للتفاوتات الإقليمية. كان محور السياسة الحقيقية لاتفاق جوبا هو توسيع قوات الأمن المتضخمة أصلاً في البلاد، وذلك من خلال إدراج عدد كبير من المقاتلين - كثير منهم عائدون من ليبيا أو جنوب السودان - على قائمة القوات المسلحة. ورغم أن هذا البند لم يُلاحظه الكثيرون، إلا أنه أكد أيضاً ما أصبح جلياً، وهو أن أجندة إصلاح قطاع الأمن محظورة على المدنيين. ألزم الاتفاق الحكومة ببرنامج طموح لإعادة تأهيل المناطق المتضررة. وبلغ إجمالي التكلفة 7.55 مليار دولار. وقد كُلّف حمدوك بمهمة إيجاد هذا المبلغ الضخم. ولم توقع الفصائل التي سيطرت فعلياً على الأراضي، بالإضافة إلى المسلحين - حركة تحرير السودان بزعامة نور، والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بزعامة الحلو - على الاتفاق. في غضون ذلك، بدأت ميليشيات قوات الدفاع الشعبي، التي خالفت الاتفاق الانتقالي، على عكس قوات الدعم السريع، الاتفاق، بإعادة التعبئة في جنوب كردفان بسبب غضبها من استبعاد قبيلة المسيرية من محادثات جوبا. 13

جلبت اتفاقية جوبا للسلام خطرين أمنيين رئيسيين. الأول هو أن استبعاد أهم مجموعتين متمردتين سيؤدي إلى تصعيد القتال بدلاً من تخفيفه. قد تشن المجموعات المستبعدة هجمات لإثبات وجودها، أو قد تحاول القوات المشتركة لمن وقعوا على الاتفاقية فرض النظام الجديد عليهم، أو على الأرجح، على المجموعات ذات الولاءات المتذبذبة. ونظرًا لقلق المدنيين،

وخاصة حمدوك، على مجموعتي النور والحلو، فقد خفت هذه المخاطر، ولكن لم يتم القضاء عليها. أما الخطر الثاني فكان أكثر خطورة. فقد استلزم الاتفاق عودة أعداد كبيرة من المقاتلين من ليبيا وجنوب السودان. كان لدى جيش تحرير السودان - فصيل ميناوي وحركة العدل والمساواة مقاتلون في ليبيا، وكان لدى جميعهم قوات في جنوب السودان. كانت عودة هذه المجموعات إلى ديارها نقطة اشتعال محتملة لاندلاع أعمال عنف. وكان من الممكن أن تكون قوة الأمم المتحدة حاسمة لاحتواء هذا الخطر على وجه التحديد. لكن بعثة اليوناميد كانت تغادر

أصر البشير منذ فترة طويلة على أن الحكومة السودانية قادرة على توفير الأمن لشعبها. وقال المجلس العسكري الانتقالي الشيء نفسه. وانضم حمدوك إلى الصف. وقال للأمم المتحدة والدبلوماسيين الأجانب: "السودان مسؤول عن حماية شعبه". 14

يعتقد المدافعون عن حقوق الإنسان وبعض الدبلوماسيين أن حمدوك أراد سرًا مهمة مع قوات حفظ سلام وكان سيدعم هذه الخطة. لكن حمدوك ينفي ذلك. لقد جعلته صلاته الوثيقة بالأمم المتحدة بالفعل موضع شك من قبل الجنرالات، لذلك كان عليه أن يكون حذرًا بشكل خاص في الدعوة إلى أي دور للأمم المتحدة في مجال الأمن. كان الموقف الذي اتخذه هو أن السودان يجب أن يتحول من كونه دولة يمكن للأمم المتحدة أن تفرض عليها خططها (باستخدام سلطة الإنفاذ الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) إلى كونه شريكًا راغبًا تمامًا في خطط الأمم المتحدة (بموجب الفصل

السادس). ولا يستثني هذا الأخير قوات حفظ السلام. "أردت إخراج بلدنا من مشاكل الفصل السابع والدخول في [الفصل] السادس الذي سيعطي

قال لاحقًا: "كرامتنا". 15

وضعت المملكة المتحدة وألمانيا مسودة خطة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمهمة جديدة تعكس بشكل شبه كامل ما أراده حمدوك. في اقتراحهما، تسللت الدولتان بنشر ما يصل إلى 2500 شرطي دولي وكتيبة واحدة من "قوة الرد السريع" التي يتراوح قوامها بين 500 و800 جندي يمكنها حماية المدنيين الذين يتعرضون للهجوم. تم تعميم الخطة على نطاق واسع ولكن ليس داخل الحكومة السودانية. لم تكن المرة الأولى التي سمع فيها رئيس الوزراء عن الخطة البريطانية والألمانية من خلال القنوات الدبلوماسية الرسمية: تم تسريب الاقتراح إلى صحفي. لم يكن أمام حمدوك خيار. قال: "لن تكون هذه مهمة سلام أبدًا - إنها مهمة فنية". 16

وهكذا وُلدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان (UNITAMS). من السهل إغفال كيف تغيرت شخصيتها وغرضها خلال عملية إنشائها في تاريخ الأمم المتحدة. كانت أهدافها نبيلة، لكن تنفيذها لم يكن سريعًا ولا ذكيًا سياسيًا لم تواجه شكوك الجيش السوداني إلى جانب موظفي الخدمة المدنية في الحكومة، من بقايا النظام السابق الذين كانوا خبراء في خنق أنشطة الأمم المتحدة فحسب، بل رأت وكالات الأمم المتحدة نفسها في ذلك فرصة للحصول على الموارد. في وقت ضيق الميزانية داخل

الأمم المتحدة، كانت البعثة الجديدة في السودان فرصة سعى إليها بيروقراطيو الأمم المتحدة أنفسهم بمهارة وتصميم. لقد كانت بمثابة حوض تغذية يمكن من خلاله برمجة الأنشطة الموحدة ووضع ميزانيات لها أكثر من كونها خدمة استشارية سياسية استراتيجية. ضاع في هذا تقييم نقدي لاحتياجات السودان ذات الأولوية. وهكذا، عندما أصدرت الحكومة استراتيجية لحماية المدنيين، وهي وثيقة شاملة مليئة بالالتزامات المعاد تدويرها من السنوات السابقة، تصرف أعضاء فريق التخطيط من نيويورك كما لو أن لغز الحرب في السودان قد تم حله.

في نهاية المطاف، كان انتهاء بعثة يوناميد وإنشاء يونيتامس يعني أن حمدوك لم يحقق أيًا من الهدفين. لم يكن لديه جماعة ضغط سياسية رفيعة المستوى عندما كان في أمس الحاجة إليها، ولم يلبِّ التدافع على الموارد بين وكالات الأمم المتحدة حاجة السودان الماسة المتزايدة للمساعدات. والأسوأ من ذلك، أن انسحاب قوات حفظ السلام من دارفور بالتزامن مع توقيع اتفاقية جوبا للسلام يعني أن الجنرالات سينفذون الترتيبات الأمنية في دارفور بتدقيق دولي أقل بكثير. وقد سُحبت الحماية المتواضعة التي وفرتها يوناميد عندما كان سكان دارفور الضعفاء في أمس الحاجة إليها.

ولعل الأمر الأكثر سوءًا هو أن الاتفاقية تضع الأساس لفصل جديد من الصراع في دارفور. تدعو اتفاقية جوبا للسلام إلى عودة المدنيين النازحين إلى ديارهم. لكن العودة، ومعظمها من المساليت والقبائل غير العربية، من شأنها أن تتسبب في نزوح ثانوي للمجتمعات العربية التي تسكن تلك الأراضي. إن موجة الصراع في عام 2021 هي نتيجة جزئية لهذه النزاعات

على الأراضي. بحلول سبتمبر 2021، أدى الصراع المسلح إلى نزوح 418,000 شخص 17 يُعد هذا معدلًا أعلى للنزوح القسري لأي عام منذ عام 2009 على الأقل، عندما بدأ التتبع المنتظم. 18 هناك احتمال ضئيل بأن حمدوك أو الحكومة المدنية أو قوات الأمن أرادوا معالجة الصراع في دارفور بجدية. بعد تجدد الصراع في الجنينة في أبريل، كان رد الخرطوم هو الصمت. لا يوجد دليل على أن حمدوك أدلى ببيان علني بشأن الهجمات. التزمت الأحزاب السياسية الصمت بشكل شبه كامل بشأن العنف. ردت قوات الأمن بحيلة لجمع التبرعات للمجتمع الدولي - ووعدت بأنه مع المزيد من التدريب والمال، يمكنهم إرسال قوة أمنية مشتركة إلى المدينة لحماية المدنيين. لا يبدو أن كون العديد من الجنود في القوة يرهبون المدنيين لعقود أمرًا مهمًا كثيرًا.

في النظرية الديمقراطية الليبرالية، ينبغي أن يوفر احتمال إجراء الانتخابات حوافز للنخبة السياسية لحل مشاكل دارفور طويلة الأمد. ففي النهاية، يمكن للمنطقة أن تحدد الفائز في الانتخابات العامة. في السياسة النخبوية في السودان، لم تختف هذه الحسابات أبدًا

أبعد من التخطيط لكيفية شراء ولاء القيادة الإقليمية التي يُفترض أنها ستتوسط في الحصول على الأصوات اللازمة أو توفير الميليشيات المطلوبة. مع وجود حميدتي ومناوي، وكلاهما من رواد الأعمال في السوق السياسية، كشخصيتين مهيمنتين في دارفور، لا توجد دلائل تُذكر على التغيير.

الاقتصاد

إذا كانت هناك مهمة واحدة شُكِّلت من أجلها حكومة حمدوك، فهي إصلاح الاقتصاد المنهك. كان لا بد من السعي لتحقيق ذلك في الداخل والخارج. على الصعيد المحلي، كان التحدي يتمثل في السيطرة على بنك السودان المركزي ومعه السياسة النقدية، وخفض الدعم على الخبز والوقود الذي يهيمن على الإنفاق الحكومي غير الأمني، مع خفض قيمة الجنيه السوداني لجعل سعر الصرف الرسمي يتماشى مع سعر السوق الحرة. كانت الصفقة هي أن الألم قصير المدى الناجم عن تدابير التقشف المتأخرة سيخفف من خلال الرعاية الاجتماعية وسيترجم إلى نمو اقتصادي

شكّل حمدوك فريقًا قويًا من المسؤولين ذوي العقلية الإصلاحية برئاسة وزير ماليته، إبراهيم البدوي، وهو خبير اقتصادي في البنك الدولي. كانوا يعتقدون أنهم مُنحوا تفويضًا لإصلاح الاقتصاد، وأن هذا يجب أن يبدأ بموازنة الميزانية. 19 قال حمدوك: "الدعم مرتفع للغاية. إنه يقترب من 40% من ميزانيتنا. إنه استنزاف". 20 تُولي الحكومات التكنوقراطية السلطة على افتراض أنها ستتخذ قرارات صعبة لا يرغب السياسيون في اتخاذها، كما لو أن الحكم هو شيء يتكون من الحصول على صيغ المعادلة الصحيحة. كان نقاش الدعم هو الاختبار الرئيسي الثاني لأجندة حمدوك للتغيير. جرت هذه المنافسة في ميدان حدده رئيس الوزراء بأنه ميدانه الخاص. وبقدر ما مهد اتفاق جوبا للسلام الطريق لعلاقة حمدوك بالجيش، كان نقاش الدعم هو أول مؤشر على قدرة التحالف المدني على الاستجابة للمطالب الشعبية مع التصرف بحزم في الوقت نفسه

بدأ تشابك السودان مع الدعم بعد انقلاب عام 1969، عندما بدأ نظام نميري الراديكالي في تثبيت الأسعار كوسيلة لإدارة الدوائر الانتخابية الحضرية المضطربة. 21 في غضون عقد من الزمان، كان منطق الضروريات الرخيصة يقود إلى تغيير هائل في الاستهلاك لصالح القمح المستورد على الذرة الرفيعة المزروعة محليًا، كما أصبح عبئًا متزايدًا على الميزانية. لقد كان إدمانًا لم ينجح السودان في التخلص منه. 22 كان رهانًا يعني أنه طالما أن الحكومة توفر خبزًا رخيصًا للمستهلكين في المناطق الحضرية، فإنها تستطيع تحمل موجات الصدمة السياسية في جميع أنحاء البلاد. أُضيف دعم النفط لاحقًا لجعل الكهرباء أرخص والزراعة التجارية أكثر ربحية. أدى الدعم المزدوج إلى رقصة استمرت لعقود من الزمن بين وزراء المالية المرهقين، الذين أرادوا خفض المساعدة بعد تحليل أرقام ميزانياتهم بدقة، والسياسيين، الذين أرادوا الحفاظ على رضا ناخبيهم. في بعض الأحيان، اختل التوازن. توقع نميري بشكل صحيح، في عام 1985، أن خفض الدعم سيؤدي إلى إسقاط حكومته بعد عامين، رفض الصادق المهدي اتخاذ الخطوة نفسها على الرغم من أنها كانت الإصلاح المتبقي الوحيد اللازم لفتح إعادة جدولة الديون والمساعدات الدولية.

بحلول نهاية عهد البشير، في عام 2019، كان الدعم يكلف مئات الملايين من الدولارات من الميزانية كل شهر، وهي أموال لم تكن الحكومة تملكها ببساطة. 23 امتدت طوابير الخبز لفترة أطول قليلاً. اصطفت طوابير من الرجال يرتدون جلابيات بيضاء نظيفة خارج المخابز الممزقة في الخرطوم لساعات. واضطر مشغلو شبكة الكهرباء إلى قطع التيار الكهربائي عن

مساحات شاسعة من المدينة لساعات كل ليلة بحيث تبدو من السماء وكأنها أضواء مدينة تومض ثم تتلاشى في الظلام عبر العاصمة. لم يكن هناك ما يكفي من الوقود. وقفت الجرارات عاطلة عن العمل في ولاية القضارف، سلة الخبز. وكما فعل طوال تاريخ السودان، فإن الجيش

ابتلع حصة غير متناسبة من الميزانية العامة، لكن هذا لم يكن مهمًا كثيرًا حيث كانت الحكومة تبحث عن المال.

كانت سنوات عمل حمدوك في الأمم المتحدة تعني أنه كان يدرك جيدًا الثقب الأسود الاقتصادي المتمثل في دعم الوقود في البلاد. في تقريره لعام 2019، كرر البنك الدولي هذه العقيدة. 24 يدفع السودانيون أقل مقابل الكهرباء مقارنة بكل دولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، لكنهم يستخدمونها أكثر بكثير من نظرائهم في المنطقة. ستنمو تكاليف الوقود كل عام بنحو 50%، وبالتالي ستتضخم حصتها من الميزانية بشكل كبير حتى لا تتمكن الدولة ببساطة من دفع الفواتير. بحلول عام 2019، بلغ دعم الوقود 10% من الناتج المحلي الإجمالي.25 «نظرًا للأزمة الاقتصادية المستمرة والقيود الشديدة على وصول حكومة السودان إلى التمويل الخارجي، هناك خطر من ألا تتمكن حكومة السودان من الحفاظ على مستوى الدعم الحالي للوقود والاستثمار الرأسمالي.» وذكر تقرير البنك الدولي أن هذا سيؤدي إلى نقص في الوقود، وانقطاع متكرر ولفترات طويلة للتيار الكهربائي.26 كان النقد التقليدي لرفع الدعم هو التأثير القاسي على الفقراء، وخاصةً أصحاب الأجور ذوي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية. واقترح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التخفيف من هذه الآثار من خلال نسخة من الدخل

الأساسي الشامل تُعرف باسم برنامج دعم الأسرة، والذي من شأنه أن يوفر 5 دولارات أمريكية للفرد شهريًا لـ 80% من السكان. وأشار المانحون الأجانب إلى أنهم سيدفعون ثمنه. ويمكن للسودان "تنفيذ حزمة إصلاحات من شأنها زيادة التعريفة تدريجيًا وتعزيز شبكة الضمان الاجتماعي للمتضررين".27

بالنسبة لحمدوك والبدوي، كان التعديل ضروريًا، لا سيما وأن العنصر الآخر في الحزمة هو تخفيف عبء الديون، الأمر الذي تطلب موافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أداء السودان. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، تراكمت على السودان ديون لا يستطيع سدادها بين عامي 1977 و1985، سجّلت البلاد رقمًا قياسيًا عالميًا بثمانية عمليات إعادة جدولة متتالية للديون، وفي عام 1986 كانت أول دولة تُعلّق عضويتها في صندوق النقد الدولي بسبب تأخرها في سداد مستحقاتها. كان السودان آنذاك أول دولة على الإطلاق تُطبّق "برنامجًا ظليًا" مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث وجد التكنوقراط في الخرطوم وواشنطن العاصمة سبلًا للتعاون رغم أن قواعد مؤسسات بريتون وودز حظرت رسميًا التعامل بينها وبين دولة انتهكت القواعد المالية. ما يعنيه هذا هو أن ديون السودان تزايدت عامًا بعد عام، وخسرت فرصة الإعفاء من ديون الألفية الكبرى: حملة اليوبيل ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (مبادرة هيبيك) التي حوّلت الديون الخارجية غير المسددة والمخفضة إلى تمويل برامج اجتماعية لتلك البلدان لمساعدتها على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. لاستعادة مكانة السودان لدى الدائنين، كان عليه أولاً توفير حوالي 4 مليارات دولار نقداً لسداد المتأخرات المتراكمة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعد ذلك

يمكن للدائنين الوفاء بسداد وإعادة جدولة إجمالي الدين السيادي الذي يزيد عن 60 مليار دولار، وبعد ذلك يتمكن السودان من الحصول على قروض جديدة بشروط مواتية. الدول الوحيدة القادرة على مساعدة السودان في تحقيق ذلك هي الولايات المتحدة والصين ودول الخليج الغنية بالسيولة. فقدت الصين اهتمامها بالسودان عندما فقد نفطه. أرادت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة شيئاً في المقابل.

كانت واشنطن العاصمة تحمل ورقة رابحة في يدها. كان على السودان أن يتجاوز عقبة أخرى: تم إدراجه كدولة راعية للإرهاب. تم فرض هذا في عام 1993 بعد الهجوم الإرهابي الأول على مركز التجارة العالمي في نيويورك، وهي مؤامرة تم إرجاعها إلى جهاديين مقيمين في الخرطوم تحت حماية البشير والترابي. كان أسامة بن لادن من بين أولئك الذين استمتعوا بالضيافة الرسمية السودانية، وعلى الرغم من مغادرته البلاد في عام 1996، فإن مسؤولية هجمات القاعدة عام 1998 على السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 200 شخص، وعلى المدمرة الأمريكية كول في اليمن والتي أسفرت عن مقتل 17 شخصًا، تم إرجاعها إلى السودان.

كانت أول زيارة لحمدوك إلى الخارج كرئيس للوزراء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2019. وهناك، تم تكريمه من قبل رؤساء الدول المجتمعين وغيرهم من كبار الشخصيات: عاد السودان كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي. وُعد الجميع بالمساعدة. كان الشيطان

في التفاصيل. في تلك الزيارة، لم يقضِ حمدوك وقتًا في واشنطن العاصمة لاستكشاف تعقيدات الإجراءات اللازمة لإلغاء إدراج السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وقد ثبت أن ذلك سيُمثل عقبة أكبر بكثير مما توقع. فبينما ظل السودان مدرجًا في قائمة الدول الراعية للإرهاب، كان على أي كيان يمارس أعمالًا تجارية في السودان الحصول على ترخيص خاص من وزارة الخزانة الأمريكية، وإلا سيُخالف قانون باتريوت ويُعرّض نفسه للملاحقة القضائية. تطلبت إعادة جدولة الديون وتطبيع العلاقات المالية مع بقية العالم من واشنطن التحرك أولًا، ولم يكن أعضاء الكونغرس ولا إدارة ترامب مستعدين للقيام بذلك عند الطلب.

في هذه الأثناء، كان حمدوك والبدوي بمفردهما. قررا اختيار الخيار الأكثر دراماتيكية، مقترحين إلغاء دعم الطاقة دفعة واحدة. كانت هذه خطوة دراماتيكية، تتجاوز ما طالبت به المؤسسات المالية الدولية. في الواقع، حذر صندوق النقد الدولي منها. وكما هو متوقع، عارضت قوى الحرية والتغيير بقيادة الشيوعيين. جادل الشيوعي، صديق يوسف، بأن إنهاء الدعم سيترك الناس معدمين. وقال محمد يوسف من تجمع المهنيين السودانيين: "إذا ألغى الإجراءات، فإن الشوارع ستنقلب عليه". 28 إن حقيقة أن الدراسات أظهرت أن أصحاب المصانع والشركات في المناطق الحضرية كانوا أكبر المستفيدين من الدعم لأنهم يستخدمون الكهرباء أكثر لم تؤثر كثيرًا على معتقداتهم. أما سبب اتخاذ حمدوك والبدوي لهذا الخط فهو لغز: كما هو متوقع، فقد أدى ذلك إلى مواجهة مع الأحزاب السياسية في قوى الحرية والتغيير، وهو ما لم يكونوا مستعدين له

على الرغم من كل قوة الجيش خلال الفترة الانتقالية، رأى حمدوك كيف كانت هناك لحظات نجحت فيها الأحزاب السياسية في التوحد معًا. خاصة بعد مظاهرات 30 يونيو 2020، اعترضت قوى الحرية والتغيير الموحدة على استيلاء الجيش الكامل على السلطة، بفضل قوة عشرات الآلاف من المتظاهرين. افترض حمدوك أنه إذا تمكنت أحزاب قوى الحرية والتغيير من العمل معًا واتخاذ القرارات، فيمكنها التغلب حتى على أكثر الطغمة العسكرية صرامة. 29 وأوضح قائلًا: "لدينا أحزاب سياسية راسخة ومرنة تجعلها مختلفة عن دول [الربيع العربي] الأخرى. وأعتقد أكثر من ذلك أن لدينا هذا الرأي العام، والحركة العامة الموجودة لحمايته... وهذا سيساعدنا على الحفاظ على الشعلة." 30

كل هذا كان واضحًا أمام حمدوك عندما أعلنت حكومته عن رفع الدعم في 27 ديسمبر 2019، قبل الانتهاء من الميزانية مباشرة سارع حزبا البعث والشيوعية إلى اجتماع مع حكومة حمدوك وصرحا بوضوح بأنهما ضد الخطة. وقال كمال كرار، عضو اللجنة الاقتصادية في تحالف الحرية والتغيير، للصحفي محمد أمين: "إن رفع الدعم يتناقض مع أجندة الثورة، التي تدعو إلى دعم القدرة الشرائية للشعب، ومعالجة بطالة الشباب، وتحسين الوصول إلى التأمين الصحي والخدمات الاقتصادية". 31 وانضم إلى الأحزاب السياسية تجمع المهنيين السودانيين. استسلمت حكومة حمدوك: فقد أعلنت عن تأجيل رفع الدعم حتى انعقاد مؤتمر مخطط له في حوالي مارس 2020 لوضع الأجندة الاقتصادية للبلاد. لقد كانت نكسة خطيرة للغاية لحمدوك. واعترف في وقت لاحق: "بعد أن غادرت البلاد بعد سنوات

عديدة، كنت أعتقد أن التفكير والممارسات الاقتصادية قد تطورت مثل أي مكان آخر في العالم". 32 عادت الأحزاب في تحالف الحرية والتغيير إلى توجهاتها [السابقة]، وكان هناك استقطاب حاد للغاية واحتضان شبه شعاري للسياسات دون صياغة رؤية بديلة بوضوح.

أنذر قرار إنشاء مؤتمر بأسلوب حكم حمدوك. كانت اللجان والمؤتمرات أداة كلاسيكية في السياسة السودانية، ووسيلة لإدارة المشكلات الصعبة جزئيًا عن طريق تأجيل القرارات الصعبة. بالنسبة لمؤيدي رئيس الوزراء، كان هذا نهجًا قائمًا على التوافق يهدف إلى التوحيد بدلاً من الانقسام. أدرك حمدوك أن سلطاته محدودة وأنه بحاجة إلى استخدام ما لديه من نفوذ بحذر شديد. ولكن، بالنسبة لمنتقديه، فإن التراجع إلى قوى الحرية والتغيير في قضية واضحة مثل الحاجة إلى خفض الدعم كشف عن رئيس وزراء يكره القيادة ببساطة. أصبح الآن يتعرض للنقد من جميع الجهات. "كل

قال مستشار سابق لرئيس الوزراء: "في عملية صنع القرار الواحدة، ستجد أن حمدوك غائب. إنه ليس موجودًا". 33

في هذه الأثناء، كان حمدوك يُكافح مع أجندة SST في واشنطن العاصمة. عاد إلى الولايات المتحدة في ديسمبر 2019، هذه المرة ليس إلى أحضان الجمعية العامة للأمم المتحدة الدافئة، بل إلى العمل الشاق المتمثل في التعامل مع أدوات إدارة ترامب والكابيتول هيل. منذ أن بدأت إدارة أوباما المنتهية ولايتها عملية رفع العقوبات، كان الشيء الرئيسي الذي تم الكشف عنه هو

مدى صعوبة إكمال هذه العملية. من المؤكد أنها لن تحدث بحلول نهاية العام، كما كان المدنيون الجدد يأملون في تفاؤلهم.

كان الفرق بين قاعات الأمم المتحدة وأروقة الحكومة الأمريكية هو أن السودان كان تلقائيًا على جدول أعمال الأمم المتحدة، وكان من السهل الحصول على تصفيق حار ووعود بأن المانحين الدوليين سيجتمعون للتعهد بدعم السودان. على النقيض من ذلك، في واشنطن العاصمة، لم يكن السودانيون على الرادار على الإطلاق كان هناك إجماع غريب على اللامبالاة بين الدبلوماسيين المهنيين المتبقين والمعينين من قبل ترامب ذوي المستوى الأعلى. بعد أن ساعدوا في هندسة حل المواجهة بين المدنيين والجنرالات، كان مسؤولو الإدارة متشككين في أن الحكومة الانتقالية ستفي بوعودها. وكأنهم يتوقعون فشلها، أرادوا الاحتفاظ بترسانتهم من الإجراءات العقابية حتى يتمكنوا من تحفيز إجراءات الإصلاح التي يريدونها بأنفسهم. ببساطة، لم يكن موظفو الكونجرس ومسؤولو وزارة الخارجية يعرفون ما إذا كان انتقال السودان حقيقيًا. 34 كانوا غير مستعدين لتقديم مساعدة مالية كبيرة دون دليل على أن حمدوك قادر على الحكم. بالنسبة لحمدوك، من ناحية أخرى، كان الأمر كما لو كان ملاكمًا أُرسل إلى الحلبة بيد مقيدة خلف ظهره، مع وعد بأنه إذا فاز في المباراة، فسوف يطلقون يده. لن تنجح إصلاحاته بدون دعم مالي، ولن تتمكن من التغلب على مأزق التردد إلا إذا تمكن من دفع السودان إلى أعلى جدول أعمال واشنطن.

قدّم حمدوك عرضًا لأهمية السودان أخبر روبي جرامر من مجلة السياسة الخارجية عن فرص الأعمال الأمريكية الحالية. وقال: "السودان دولة غنية

بالنفط. بالنسبة لنا، لفتح البلاد للاستثمار، لا يمكننا القيام بذلك في ظل قائمة الإرهاب".35 ولصحيفة وول ستريت جورنال، لوّح حمدوك بشراكة متزايدة لمكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة. وقال حمدوك: "عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب، نود الاستفادة من الخبرة الأمريكية، ليس فقط في التدريب ولكن أيضًا في تبادل المعلومات الاستخبارية وجمع المعدات والتدريب". "لدينا بوكو حرام في الغرب، وحركة الشباب في الشرق. لدينا القاعدة وداعش في الشمال وعلى الجانبين". لكن الأمريكيين كانوا يعرفون كل هذا بالفعل: فقد تم الضغط على الشركات الأمريكية لرفع العقوبات قبل بضع سنوات، وكانت وكالة المخابرات المركزية تتعاون مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني لمدة 20 عامًا، لدرجة جلب صلاح قوش إلى مقره في لانغلي، فيرجينيا. منذ أغسطس 2001، عندما عيّن جورج دبليو بوش مبعوثًا خاصًا لاختبار ما إذا كان لدى السودان حسن نية في السعي لتحقيق السلام في جنوب السودان، طرحت الولايات المتحدة شروطًا لتطبيع العلاقات: التعاون مع وكالة المخابرات المركزية، وإحلال السلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، والسماح للأمم المتحدة بدخول دارفور، وتمكين الجنوب من إجراء استفتائه والانفصال. من وجهة النظر السودانية، كانوا يوفون بوعودهم في كل مرة، بينما لم تفعل الولايات المتحدة. الآن، فعل السودانيون بمفردهم ما فشلت أربع إدارات أمريكية متعاقبة في فعله - وهو إزاحة البشير - ومرة أخرى، قوبلت مهمة سودانية إلى واشنطن بتجاهل ساخر.

لم يكن كافيًا لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب التوقف عن رعاية الإرهاب. قال مسؤولون في الكونجرس إن السودان بحاجة إلى

التوصل إلى تسوية مع العائلات التي عانت من هجمات إرهابية قبل عقدين من الزمن. وافق السودان على حزمة بقيمة 335 مليون دولار. لكن اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين - تشاك شومر (نيويورك) وبوب مينينديز (نيوجيرسي) - عرقلا الإجراء، ويرجع ذلك جزئيًا إلى رغبتهما في إبقاء آفاق أقارب ضحايا

هجمات 11 سبتمبر تُثير قضية. لم تتمكن عائلات القتلى في ذلك اليوم من مقاضاة الجناة الرسميين الواضحين - المملكة العربية السعودية أو أفغانستان - وعلى الرغم من أن الجميع كان يعلم أن السودان لا يستطيع الدفع ولم يكن متورطًا في التخطيط للهجمات، إلا أن أعضاء مجلس الشيوخ لم يرغبوا في التخلي عن المطالبة بمحاسبة كاملة للمسؤولين.

بالنسبة للسودانيين، كان هذا معيارًا مزدوجًا مرتين. فقد تم استهداف السودان على الرغم من أن آخرين كانوا أكثر إدانة، وكانت فرصته التي لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل من أجل الديمقراطية رهينة لجرائم لم تكن الحكومة الجديدة مسؤولة عنها على الإطلاق. على مضض، وعد حمدوك بدفع الثمن. كتب ريتشارد داوني من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: "كانت الزيارة ناجحة في بعض النواحي. وقد تم استقبال حمدوك بحماس في كل من مشاركاته العامة والخاصة، وكان جدول أعماله حافلًا". "ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لم يُظهر رئيس الوزراء الكثير لجهوده الدبلوماسية".36 لقد كان تقييمًا مُتحوطًا عادةً، وقد شاركه مسؤولون في الحكومة الأمريكية

لم يُحدث اللجوء إلى الديمقراطية ومعايير التعاون الدولي تغييرًا يُذكر في البيت الأبيض في عهد ترامب. فقد تطلبت أخلاقياته التجارية مُقابلًا، حتى من دولة ضعيفة في وضع مُحفوف بالمخاطر، لا يُمكنها حقًا أن تُقدم سوى استراحة من تاريخها كمشكلة. عند هذه النقطة، تدخلت استراتيجية أمريكا في الشرق الأوسط. وكان الجزء ذو الصلة هو أن الولايات المتحدة تهدف إلى جعل الدول العربية ترى إسرائيل حليفًا لها وإيران عدوًا لها. وكانت الرباعية المكونة من إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هي الحَكَم في سياسة الولايات المتحدة تجاه شمال شرق إفريقيا، بما في ذلك السودان، والوسطاء في علاقات تلك الدول مع واشنطن العاصمة

في عام 2011، بدأت إثيوبيا في بناء سد ضخم على نهر النيل لتوليد الكهرباء من أجل تنميتها الاقتصادية. كما سيفيد سد النهضة الإثيوبي الكبير السودان: فهو سيتحكم في الفيضانات، ويتيح استخدام المزيد من المياه للري، ويوفر كهرباء رخيصة أيضًا. لذلك، كان السودان شريكًا في الاستراتيجية الإثيوبية لبناء تحالف أفريقي من دول حوض النيل يمكنه عزل مصر وإعادة النظر في معاهدات الحقبة الاستعمارية التي منحت مصر حق النقض (الفيتو) على استخدام دول المنبع للمياه. انهار هذا الصرح المبني بعناية في أكتوبر 2019 عندما تجاوز رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد - الشاب النشيط والإصلاحي وغير المتمرس على الإطلاق في العلاقات الخارجية والشؤون الاستراتيجية - تحفظات وزارة خارجيته وأعلن أنه سيذهب إلى محادثات مباشرة مع القاهرة بوساطة وزارة الخزانة الأمريكية.

كان حمدوك يزور أديس أبابا في الشهر الذي مُنح فيه آبي جائزة نوبل للسلام. وقد ظهرت الأساليب المتناقضة لرئيسي الوزراء الإصلاحيين بينما كان حمدوك مجتهدًا ومُركزًا على المؤسسات، كان آبي أحمد عمليًا وجذابًا. ويُقال إنه شعر أن جائزة نوبل تُشير إلى أن مهمته الشخصية في إنقاذ بلاده والمنطقة قد حظيت بتأييد أعلى سلطة أرضية. وبعد عشرة أيام، سافر آبي إلى قمة روسيا وأفريقيا في سوتشي والتقى شخصيًا بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مقتنعًا على ما يبدو بأن لمسته السحرية ستنجح حيث فشل جيل من دبلوماسية بلاده. وعندما اكتشف وزير الخارجية الإثيوبي، جيدو أندارغاشو، أن آبي قد غادر إلى سوتشي بمفرده، سارع يائسًا للعثور على رحلة تجارية للانضمام إلى الاجتماع. ولكن بعد فوات الأوان: فبحلول الوقت الذي وصل فيه جيدو، كان السيسي قد تأكد من أن آبي قد أصبح حبيسًا تمامًا في القفص الذي تجول فيه بسعادة. ودعا وزير الخزانة الأمريكي، ستيفن منوشين، إلى عقد المحادثات في واشنطن العاصمة ودعا السودان كدولة ثالثة على نهر النيل. كان هناك واقع سياسي جديد في المنطقة وكان على السودان أن يتكيف معه. كان حمدوك يعلم منذ البداية أن الأمور تسير في صالح السيسي، الرجل الذي وصفه دونالد ترامب بـ"ديكتاتوره المفضل".
لكنه كان يعلم أيضًا أنه لا خيار أمامه سوى التمسك بالخط الأمريكي المصري - وهو خط لا يخدم السودان تحديدًا، ولكنه بلا شك يُمثل انتكاسة كبيرة لإثيوبيا. اكتشف آبي هذا لاحقًا: عندما أجبره الضغط الشعبي في إثيوبيا على المماطلة في الموافقة على المقترحات، علّقت الولايات المتحدة على الفور.

حزمة من المساعدات المالية.

كان الجزء الأصعب من عملية المقايضة هو إسرائيل، وتحديدًا الديناميكيات التي أطلقتها المفاوضات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والتي بلغت ذروتها في اتفاقيات إبراهيم في أغسطس 2020. لطالما كان السودان ملتزمًا مخلصًا بسياسة جامعة الدول العربية المتمثلة في رفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى يعطي الفلسطينيون الضوء الأخضر. عُقد اجتماع قمة جامعة الدول العربية الذي اتُخذ فيه هذا القرار في الخرطوم عام 1967. على الرغم من أن السودان تعامل سرًا مع إسرائيل منذ ذلك الحين، وأشهرها في عامي 1984 و1985 عندما سمح النميري للبلاد بأن تكون نقطة انطلاق للنقل الجوي السري لليهود الإثيوبيين إلى إسرائيل، إلا أنه لم يتراجع عن موقفه العلني. اتخذ حمدوك موقفًا مفاده أنه كما اتخذت حكومة منتخبة قرارًا برفض الاعتراف بإسرائيل عام 1967، فإن الحكومة المنتخبة وحدها هي التي يمكنها عكس هذا القرار. كان هذا التهرب تكتيكيًا أيضًا. كان يعلم أن التحالف المدني سينقسم بشأن هذه القضية، ولم يكن هذا نزاعًا يريده

لم يكن لدى الجنرال البرهان مثل هذه الشكوك. لعدة سنوات، كانت الإمارات العربية المتحدة هي الوسيط بين واشنطن وإسرائيل والدول العربية في مسألة التطبيع. كانت تُهيئ نفسها للاعتراف بإسرائيل، لكنها أرادت أن تكون جزءًا من تحول أكبر في جميع أنحاء العالم العربي، حتى يتمكن الحكام من حماية أنفسهم من أي احتجاجات محلية، وكذلك لتأمين مكانة الإمارات كوسيط رئيسي في المنطقة. شمل المرشحون المغرب (مقابل اعتراف الولايات المتحدة بمطالبتها الإقليمية بالصحراء الغربية)، والبحرين، والسودان. في

الحالة السودانية، سيكون المقابل هو الإزالة من قائمة الدول الراعية للإرهاب. في اجتماع في كمبالا بأوغندا، رتبته الإمارات العربية المتحدة، التقى البرهان برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. سارت الأمور على ما يرام. لم يعلم حمدوك بالأمر إلا عندما كان على وشك الحدوث.
عندما زار وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، الخرطوم لفترة وجيزة في جولته في الشرق الأوسط في أغسطس 2020، كان السؤال على رأس جدول أعماله: متى ستعترفون بإسرائيل؟ كانت الرحلة كارثة من نواحٍ عديدة تعاملت فرقة الأمن الأمريكية المشددة التي تحرس بومبيو بقسوة مع كبار المسؤولين في الحكومة المدنية، مما تركهم في حالة من الغضب. وخلال فرصة لالتقاط الصور، اندلع خلاف بين السكرتيرين الصحفيين للبلدين.
كرر حمدوك موقفه بأن تطبيع العلاقات ليس من اختصاص الحكومة الانتقالية. مضى البرهان قدمًا على أي حال - كان لديه شعور حاد بأن اندفاع جاريد كوشنر، صهر الرئيس ترامب، في اللحظة الأخيرة لدفع الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل، قد فتح نافذة صغيرة من الفرص التي لا ينبغي تفويتها. ربما كان البرهان محقًا. فقط سياسي معاملاتي يتجاهل الإجراءات الدستورية في الداخل والخارج، مثل ترامب، يمكنه حل عقدة غورديان في إدراج السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب. لا يزال حمدوك مترددًا. إنه رجل فخور، وقد أغضبه إبرام الأمريكيين للصفقات غير المباشرة. كشفت أنه على الرغم من كل الجهود التي بذلتها حكومته لإعادة تقييم علاقتها مع الغرب وخطاب الديمقراطية الذي أعلنه الأمريكيون، فقد انتهى الأمر بالسودان إلى أن يكون بيدقًا لحملة إعادة انتخاب محكوم عليها بالفشل. على مضض، في أكتوبر 2020، قبل حمدوك الصفقة في النهاية. تم رفع اسم السودان من القائمة في ديسمبر 2020، ونفذ منوشين الجزء الإضافي من الصفقة، والذي كان عبارة عن أموال للمساعدة في سداد

متأخرات السودان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. 37 إن الاعتراف الذي طال انتظاره بأن السودان ليس ملاذًا للإرهابيين، والذي بدأ مبدئيًا في الأيام الأخيرة من رئاسة أوباما، قد تم استكماله في الساعات الأخيرة من إدارة ترامب. بالنسبة لإدارة بايدن القادمة، كانت مشكلة معقدة كانوا سعداء برؤيتها خارج الطريق.

الفساد والسيطرة

من الحقائق البديهية في عمليات الانتقال أن التفكيك لا يعني البناء. كل اضطراب في المؤسسات الرسمية للسلطة هو فرصة للتغيير التقدمي ولكنه أيضًا فرصة لأولئك

متخصصون في السياسة المعاملاتية لممارسة تجارتهم الساخرة. يتحرك الجنود والتجار عادةً أسرع من الديمقراطيين، غير مثقلين بضرورة التشاور والالتزام بالإجراءات والقانون. في السودان، أعطى كل تأخير في تطبيع الاقتصاد، وكل أزمة، وكل تردد من جانب الديمقراطيين والتكنوقراط، الجنرالات وأصدقائهم فرصة للتعمق أكثر في تجارة البلاد. لم ينته "حكم اللصوص" في أبريل 2019، أو حتى في أغسطس. 38 تمكن النظام من تعقب ومصادرة أصول البشير وأقرب مساعديه، 39 ولكن خلف الستار، كان كبار الجنرالات يضمنون ترسيخ قبضتهم على الاقتصاد، وليس إضعافها. كما تحرك حميدتي، الذي بنى إمبراطوريته التجارية في الظل، على الفور لإضفاء الشرعية على أعماله. سلم مناجم الذهب التابعة له رسميًا

للحكومة وتخلى عن نفوذه في البنك المركزي، 40 لكنه عوّض ذلك بتنويع استثماراته في قطاعات أخرى من الاقتصاد. احتج حمدوك على استمرار تدخل الجيش في الأعمال التجارية، لكنه لم يستطع فعل الكثير لوقفه. 41

في الواقع، تم التلاعب بأجندة مكافحة الفساد منذ البداية. في الأشهر الأولى من عام 2020، بعد ستة أشهر فقط من أداء الحكومة الانتقالية الجديدة اليمين الدستورية، تم اعتقال معمر موسى، وهو عضو نشط سياسيًا في حزب تيار المستقبل، يبلغ من العمر 25 عامًا. أُلقي القبض عليه إلى جانب مايكل بطرس، وهو ناشط شاب آخر، وظل في السجن لمدة عام دون توجيه تهمة إليه، مما يُذكر بظلم النظام السابق. والأسوأ من ذلك، أن القانون الجنائي المستخدم لاحتجازه إلى أجل غير مسمى كان قانون مكافحة الإرهاب المرفوض لعام 2001 الذي استخدمه نظام البشير ضد المعارضة. 42 في حين أن الإجراءات المستخدمة ضد معمر كانت مألوفة، إلا أن السياق كان مختلفًا أُلقي القبض على الناشط الشاب في مقر لجنة إزالة التمكين وهو يلتقط صورًا لسيارات أعضائها وممتلكاتهم الأخرى لنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. 43 كان الهدف من هذه اللقطات أن تكون جزءًا من حملة شعبية لمكافحة الفساد تهدف إلى فضح سوء تعامل الحكومة الانتقالية مع القضية، والتي كان من أهمها الفشل في استعادة السيطرة على الأموال العامة، بما في ذلك الميزانيات العسكرية وميزانيات الميليشيات الموازية. وبينما كانت الحكومة الانتقالية تعلن عن تفكيك المؤسسات والشركات الإسلامية، كان نشطاء مثل معمر يدركون تمامًا أن الجهود الرسمية لم تكن كما بدت.

سُميت قوانين مكافحة الفساد الجديدة باسم هدفها، وهو مشروع التمكين للإسلاميين، وهو مصطلح يُترجم بشكل مختلف إلى "الهيمنة" و"التمكين". كان التشريع الرائد الجديد رسميًا هو قانون تفكيك نظام 30 يونيو 1989، وإزالة التمكين والفساد، واستعادة الأموال العامة، والمعروف عمومًا باسم "قانون إزالة التمكين". اقترحه المدنيون في الحكومة الانتقالية، ودعمه مجلس السيادة. كانت عمليته الصريحة هي عكس تغلغل الإسلاميين في المؤسسات الاجتماعية والشركات والدوائر الحكومية التي سعوا من خلالها إلى ترسيخ سلطتهم بعد عام 1989. قاموا بتطهير غير الإسلاميين واستبدالهم بأنصار موالين لهم، بهدف ترسيخ وجودهم بما يضمن صمود بنيتهم التحتية السياسية في وجه أي انقلاب أو انتفاضة. 44 يُنشئ القانون "لجنة إزالة التمكين" وينص على أنها تمتلك سلطة غير محدودة لاستخراج ومصادرة ما تعتبره "أموالًا عامة" من مصادر مملوكة للقطاع الخاص، وحل مؤسسات حزب المؤتمر الوطني والشركات التابعة والفرعية، بما في ذلك النقابات التي تعتبرها واجهة لأنشطة النظام السابق غير القانونية. أي شخص يعارض ذلك يكون عرضة للملاحقة القضائية، كما في حالة معمر ومايكل، ثم عائشة المجيدي. 45

في غياب أي هيئة تشريعية نشطة لتوفير الرقابة، تتمتع السلطة التنفيذية وأعضاء لجنة إزالة التمكين بحرية تامة في استخدام القانون بشكل عقابي باسم المصلحة الوطنية والصالح العام. إن الطبيعة الغامضة لقانون إزالة التمكين و

الإطار التشريعي العام الذي تعمل بموجبه اللجنة يجعل من المستحيل فك التشابك، مما يجعل النشطاء غير قادرين على الطعن في إجراءاتها أو المطالبة بالإصلاح.

تتطلب جهود مكافحة الفساد دائمًا شفافية كبيرة إذا لم يكن من المقرر دمجها في أشكال جديدة وأكثر تطورًا من الرقابة. في هذه الحالة، كان مصدر قلق خاص للنشطاء هو كيفية تداخل اختصاص اللجنة مع قانون المعلوماتية والإنترنت الجديد. لعدة سنوات، جرت معظم التعبئة السياسية عبر الإنترنت. تُشكل الحملات والتوثيق وأشكال أخرى من تكوين الجمعيات نقاشًا سياسيًا قويًا. ولكن هناك أيضًا سلوك استغلالي ومعلومات مضللة عبر الإنترنت. يُعد تحقيق التوازن الصحيح أمرًا صعبًا للغاية حتى بالنسبة لأكثر الأنظمة السياسية تطورًا. إن إساءة استخدام صلاحيات التنظيم والمراقبة تُمثل إغراءً للجميع. يشعر النشطاء السودانيون بالقلق من استخدام قوانين الإنترنت للسيطرة على المطالب الشعبية بالإصلاح وقمعها على سبيل المثال، في عام 2021، ظهر على الإنترنت ما قيل أنه مذكرة مسربة من مكتب النائب العام، طلبت فيها سلطات قانون المعلوماتية والإنترنت من وزارة الاتصالات الكشف عن الأسماء وتفاصيل الاتصال والمعلومات الأخرى المرتبطة بحسابات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في طليعة التغطية السياسية بعد الثورة. 46 تم تضمين منصات معروفة وموثوقة مثل دارفور نيوز وراديو دبنقا، والتي كان وجودها جزءًا من الحركة المدنية قبل الثورة. كما تعاقدت وزارة الإعلام والثقافة مع شركة إنترنت أجنبية لإغلاق عدد من المنصات الإلكترونية التي زعموا أنها كان لها تأثير سلبي على الرأي العام، بحجة أنها قد تشكل خطرًا على الانتقال. 47 كانت هناك احتجاجات في يوليو

2021 حيث أغلقت الحكومة أكثر من 30 موقعًا إلكترونيًا. 48 سبقت هذه الإجراءات هجوم على الشركات والجمعيات الخيرية المرتبطة بحزب المؤتمر الوطني، بما في ذلك خدمات البث الخاصة بها، إما من خلال المصادرة المباشرة أو بتجفيف مصادر تمويلها، لكن أنشطة الحكومة الانتقالية لتنظيم وسائل الإعلام تجاوزت الآن مجرد إزالة بقايا النظام القديم. ويجري وضع أدوات سيطرة الدولة على وسائل الاتصال تدريجيًا.

الأجندة الديمقراطية

منذ يومها الأول في السلطة، كانت الحكومة الانتقالية في وضع محفوف بالمخاطر. كان مجلس الوزراء - حتى رئيس الوزراء، الذي كان على وشك أن يصبح شخصية مشهورة دولية - يتربع على قمة هيكل دولة لا يسيطر عليه. أي إجراء يتخذه مجلس الوزراء يتطلب تعاون البيروقراطيين في الوزارات الذين، إن لم يكونوا متعاطفين مع حزب المؤتمر الوطني، فقد أصبحوا مدربين على إرضاء أسيادهم ومعتادين على إحباط أي مبادرات تأتي من الخارج لدرجة أنهم أصبحوا قوة للركود. والأهم من ذلك، أن المدنيين كانوا ضيوفًا على الجنرالات، الذين كانوا يمتلكون السلاح والمال. كان الجيش وقوات الدعم السريع منشغلين بالسيطرة على آليات السيطرة شبه السرية الموروثة من جهاز الأمن والمخابرات الوطني، بما في ذلك إمبراطورية الأعمال الغامضة التابعة للجهاز، بينما كانوا لا يزالون يسيطرون على شبكات شركاتهم الخاصة. والأخطر من ذلك، أنهم يستطيعون استخدام العنف، علنًا أو بإنكار، لتحقيق أهدافهم

في الأشهر ما بين أبريل ويوليو 2019، رفض معظم القادة الديمقراطيين حميدتي باعتباره مجرمًا مغرورًا لا مكان له داخل مجتمع الولاية. لكن حمدوك لم يكن كذلك، فقد سارع إلى إدراك مهارات حميدتي السياسية الهائلة والواقع القاسي الذي يتطلب استيعاب القائد شبه العسكري الشاب ورجل الأعمال. كما كانت مسألة كيفية عمل قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية معًا بالغة الأهمية. كانت قيادة القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك البرهان، متشككة بشدة في القوات شبه العسكرية، التي اعتبروها تهديدًا مباشرًا لمكانتها وسلطتها. كان حميدتي مدركًا لذلك: فقد رأى العديد من سكان الخرطوم فيه شبح استيلاء البدو الرحل على السلطة أو العودة إلى حكم

الدارفوريون تحت حكم الخليفة عبد الله من عام 1885 إلى عام 1898. كان الكثيرون في قيادة الجيش، وحتى بين المؤسسة السياسية الأوسع، سيرحبون بتحرك عسكري حاسم من قبل البرهان ضد قوات الدعم السريع وقائدها، حتى لو كان ذلك يعني تعليق الديمقراطية، أو ما هو أسوأ. لم يكن بإمكان حميدتي الاعتماد إلا على مقاتليه لأمنه الشخصي، ولم يكن بإمكانه اكتساب الشرعية في الخرطوم أو على الصعيد الدولي: كان بحاجة إلى التعايش مع المدنيين.

خلقت التوترات بين البرهان وحميدتي، وبين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مساحة مهمة ولكنها حساسة لحمدوك للمناورة. لم

يستطع أن يلعب بالجنرالين ضد بعضهما البعض، لكنه كان بحاجة إلى التأكد من أنه يحقق التوازن بينهما.

كان موقف حمدوك المحرج واضحًا عندما زار واشنطن العاصمة في ديسمبر 2019. فبينما كانت الأسئلة كثيرة حول قائد قوات الدعم السريع ودوره في مذبحة 3 يونيو، بذل حمدوك قصارى جهده لتجنب التناقض العلني قال حمدوك لروبي غرامر من مجلة فورين بوليسي: "عندما تنظر إلى كيفية تطور الثورة، تجد أن قوات الدعم السريع لعبت دورًا مهمًا". رد غرامر مشيرًا إلى أن حميدتي وقوات الدعم السريع اتُهما بقتل عشرات المدنيين في ذلك اليوم. 49 وفي لقاءات خاصة، كما عبّر عنه العديد من الدبلوماسيين وغيرهم، سيعتقد حمدوك أن الوقت غير مناسب للعدالة الانتقالية في السودان. إنها تتعارض مع مبادئ الثورة وتتناقض مع رؤيته الأصلية في منصبه. كان يعلم أن العدالة ستكون مثيرة للجدل وقد تعرقل عملية الانتقال: "إن الطريقة التي تُحل بها هذه المسألة ليست قانونية. إنها في جوهرها عملية سياسية تتطلب تفكيرًا وفهمًا أعمق، مما يعني الخوض في مجال العدالة الانتقالية بأكمله"، قال حمدوك في نهاية عام 2020. "إنها تتطلب من كلا الجانبين القدرة والشجاعة على تحمل مسؤولية أفعال معينة. ولكن أيضًا القدرة والشجاعة على رد الجميل. هل وصلنا إلى هذه المرحلة؟ لا أعتقد أننا وصلنا إليها اليوم". 50

لكن حمدوك كان دائمًا مترددًا في التعبير عن ذلك علنًا، كما أنه لم يُعطِ الأولوية للعدالة في مذبحة 3 يونيو. وقال حمدوك: "هذه قضية تتطلب

تحقيقًا"، ووعد بأن النتائج ستُعلن في غضون "ثلاثة إلى ستة أشهر". 51 وانتهى هذا الموعد النهائي بهدوء دون إحراز أي تقدم

كانت المشكلة، بالطبع، أن أي نتيجة تُورّط الجيش من شأنها أن تُعرّض التعايش للخطر. كان هناك سبب وجيه لتعثر التحقيق في المسؤول عن مذبحة 3 يونيو، ولماذا ستكون هناك حاجة إلى أفضل المواهب في "التاجيليتي"52. بعد مرور ما يقرب من عامين، لم تُحلل اللجنة مئات مقاطع الفيديو للتحقيق في إراقة الدماء. والسبب المفترض لذلك، كما أوضح رئيس لجنة التحقيق، نبيل أديب، هو نقص الخبرة الفنية. لم يكن هذا مقنعًا للغاية حيث تمكنت المؤسسات الإخبارية من تجميع وتحليل لقطات الفيديو بسرعة أكبر بكثير. كما بدا أن اللجنة تُرحّب ببعض نظريات المؤامرة غير المعقولة. على سبيل المثال، تكهّن أديب بأن مقاطع فيديو قناة الجزيرة الإخبارية لقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وهي ترتكب فظائع قد تكون خدعة للتستر على دور الإسلاميين - وهي نسخة من الأحداث فقدت مصداقيتها على نطاق واسع.53 أديب ليس ساذجًا: قال: "مهما قررنا سيزعزع استقرار البلاد".

في يناير 2020، اتضح مدى انعدام الأمن في موقف حمدوك السياسي. انخرطت مجموعة من مسؤولي الأمن، المنزعجين بعد حل وحداتهم، في معركة شوارع استمرت يومًا كاملاً مع الجيش، مما أدى إلى حالة من الفوضى في العاصمة. وبلغت ضجة شائعات الانقلاب الخافتة ضد رئيس الوزراء، التي عادةً ما تملأ خلفية الثرثرة السياسية في السودان، ذروتها. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن حمدوك نفسه أصبح هدفًا. انفجرت قنبلة

على جانب الطريق بالقرب من سيارته. كانت محاولة اغتيال، وإن كانت خرقاء. وضع حمدوك حياته لاحقًا في سياق الانتقال. قال لاحقًا: "هذه ثورة، لقد فقدنا بعضًا من أكثر الشباب موهبة خلال الانتفاضة، ولا أستطيع أن أقول إنني أكثر قيمة من هؤلاء الأشخاص".54 كانت من بين أفضل لحظات حمدوك في منصبه. بينما ربما استخدم الآخرون

رغم محاولة اغتياله للاستيلاء على السلطة، إلا أن رد حمدوك المتحفظ أبقى الثورة على مسارها. وقال: "ما حدث اليوم لن يعيق انتقالنا، بل هو دفعة إضافية لعجلة التغيير في السودان". 55

كانت عجلات التغيير تدور ببطء شديد لا يرضي ذوق الثوار. ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لإطاحة البشير في أبريل 2020، عادت التعبئة المدنية إلى نمط المقاومة. تضمن الإعلان الدستوري جمعية تشريعية انتقالية من شأنها أن تمنح دورًا رسميًا لأحزاب قوى الحرية والتغيير. ومع ذلك، أرجأ مجلس الوزراء تشكيلها فعليًا، حتى تتمكن الجماعات المسلحة من تمثيل ممثليها هناك منذ البداية - فهم لا يريدون رئاسة عملية ذات مسارين للديمقراطية. أحد عيوب هذا هو أنه يعني أن الإصلاحات الرئيسية تتم بأساليب مخصصة دون إشراف قانوني كافٍ. عيب آخر هو أنه أبقى الأحزاب في قوى الحرية والتغيير خارج أي هيكل رسمي، مما تركها تمارس السياسة بأسلوبها المعارض غير الرسمي المألوف. هذا يعني أنهم يستطيعون فقط العرقلة، وتمكنوا من تأجيل المؤتمر الاقتصادي الوطني. وواصلوا التآمر ضد أعضاء مجلس الوزراء

في مايو 2020، شكل حزب الأمة القومي والبعثيون وحزب المؤتمر السوداني وفصيل من الحزب الاتحادي ائتلافًا بهدف إقالة أعضاء حكومة حمدوك، وخاصة وزير المالية، البدوي، الذي كان من أشد المدافعين عن إصلاح الدعم. وقال أحد أعضاء المجموعة إنهم لن يستبعدوا محاولة إقالة حمدوك نفسه. وفي هذه المناقشات الهادئة في مقر الحزب أثناء احتساء القهوة المُحلاة، وجد التحالف المؤقت أن محاولات إقالة رئيس الوزراء لا طائل منها. لم يكن لديهم اتفاق على مرشح ليحل محل حمدوك، ولا أي أجندة واضحة لما يجب فعله في حال نجاحهم. ألغت الطموحات الشخصية لكل زعيم حزبي في الائتلاف بعضها البعض، مما يعني أن الاحتفاظ بحمدوك كان الخيار الثاني للجميع

كانت الأداة المتاحة لقوى الحرية والتغيير هي التعبئة الجماهيرية، وخاصة لجان المقاومة. ومع ذلك، اعتبرت الأحزاب السياسية وتجمع المهنيين السودانيين هذه الأمور أمرًا مسلمًا به. ما حافظ على تماسك المعارضة المدنية هو الطاقة التي تولدها القواعد الشعبية. لم يحل القادة المزعومون لهذه الحركة الجماهيرية خلافاتهم، ولم يضعوا هياكل تسمح لهم بالتصرف بطريقة منضبطة وحاسمة. تبخرت وحدتهم بعد أن لم يعودوا يوجهون شغف المتظاهرين ومبادئهم. في الربيع، أجرى تجمع المهنيين السودانيين انتخابات أخرى بعد انضمام تدفق نقابات جديدة. تم التصويت على إقصاء كبار القادة في التجمع - وأبرزهم زعيم المجلس السابق وعضو الحزب الاتحادي الديمقراطي، محمد ناجي الأصم - من قبل كتلة من المؤيدين الشيوعيين، وسحبت القيادة الجديدة المنظمة من قوى الحرية والتغيير.56 لقد تصدع

الإجماع الذي كان يربط تجمع المهنيين السودانيين وقوى الحرية والتغيير معًا.

تنشأ الانقسامات داخل تجمع المهنيين السودانيين من الخلافات حول طبيعة الممارسة الثورية داخل اليسار السوداني تبدو المفردات والصراعات السياسية غير متزامنة، وتنتمي إلى حقبة نصف متذكّرة من النضالات الماركسية اللينينية. لكن هذا التقليد لا يزال قائماً في الحزب الشيوعي السوداني، وأتباعه قليلون العدد لكنهم لا يزالون محوريين في السياسة الوطنية. في أعقاب إضراب الأطباء في عام 2016، استقال أعضاء فرع الأطباء في الحزب بشكل جماعي، مؤكدين أن قيادته عرقلت حملتهم وصورت حركتهم على أنها برجوازية. 57 واصل بعض هؤلاء الأطباء، بمن فيهم أمجد فريد، لعب دور بارز في تعبئة تجمع المهنيين السودانيين للكوادر الطبية في عام 2019، وأصبح فريد نفسه نائب رئيس أركان حمدوك. ومع ذلك، ظل العديد من الماركسيين السودانيين متشككين في إمكانية أن تتجاوز الطبقة المهنية، بما في ذلك الأطباء، مصالحهم الطبقية وأن تهندسة تغييرًا ثوريًا حقيقيًا. إن تاريخ الحزب الشيوعي السوداني يتسم بالصراعات بين "الديمقراطيين الثوريين"، الذين يدافعون عن التحالفات البراجماتية مع المصالح العسكرية والمهنية، وأولئك المتشددين الذين يؤيدون هذا التحالف الهيكلي طويل الأمد.

ويجب أن يسبق التغيير الاقتصادي الثورة، مؤكدين أن "العمل المتسرع" ببساطة يُمكّن الانتهازيين "البرجوازيين الصغار". 58 في الستينيات، مع احتمال الثورة الاشتراكية، كان هذا الانقسام أكثر من مجرد عقيدة: لقد كان

يتعلق بالاختيار الحاسم الذي يواجه حركة على أعتاب سلطة الدولة. بعد خمسين عامًا، شعر غير الشيوعيين بالحيرة إزاء إصرار بعض أعضاء الحزب على التمسك برؤية ثورية لم يكن لها صدى في أي مكان آخر في العالم المعاصر. ومع ذلك، أصر الشيوعيون المتشددون على أن قوة الشعب أظهرت أنه لا شيء مستحيل. بعد توقيع الإعلان الدستوري، سعى اليساريون في تجمع المهنيين السودانيين إلى عزل أعضاء مثل أحمد ربيع، الذي شارك في توقيع الوثيقة إلى جانب حميدتي، وفريد. 59 أظهر استيلاء الشيوعيين (وبعض اليساريين داخل أحزاب أخرى) لاحقًا على تجمع المهنيين السودانيين استمرار قوة المعارضين للفصيل "الانتهازي" و"البراغماتي"، الذي أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالحكومة الانتقالية.

كما أدى استيلاء اليساريين على تجمع المهنيين السودانيين إلى قطع علاقته الناشئة مع القطاع الخاص. كان قادة الأعمال السودانيون من بين أولئك الذين دعموا الاحتجاجات وتوددوا إلى تجمع المهنيين السودانيين بعد نجاحه، وعرضوا عليه أماكن لاستخدامها كمكاتب في جاردن سيتي، ودعوا التجمع إلى وجبات غداء فاخرة مع السلك الدبلوماسي. كما أتاح هذا لتجمع المهنيين السودانيين الوصول إلى وسائل الإعلام، بما في ذلك وكالة الأنباء السودانية (سونا). عندما تولى الشيوعيون زمام الأمور، انتهى هذا فجأة.

تكمن القوة الحقيقية لتجمع المهنيين السودانيين في ارتباطه بلجان المقاومة. وهنا وضعت القيادة الجديدة ثقتها. ولا تزال لجان المقاومة تحمل عباءة الانتفاضة، حيث يلتزم الكثيرون برؤيتها الأصيلة، بل وحتى الطوباوية تم إنشاء بعض هذه اللجان مع اشتداد الاحتجاجات الأولى، وانتشار النموذج

خلال الثورة. تنوعت عضويتها وأسلوبها.60 كان بعضها متعلمًا وذو موارد جيدة، ومتصلًا بالشتات، والآن تحتضنه مجموعات الدعم الدولية التي وصلت لإدارة ورش عمل حول التكتيكات اللاعنفية. كان البعض الآخر أقل رسمية وأقل تعليمًا وأقل تشابكًا. كانت اللجان غير متصلة ببعضها البعض ظاهريًا ولكنها مرتبطة بنفس روح التضامن المدني. كانت مكاتبها مقاهي مؤقتة تقع تحت أشجار كثيفة وكان وقودها الشاي مع ملاعق إضافية من السكر. داخل الخرطوم وحدها كان هناك ما يقدر بنحو 700 لجنة مقاومة في الأحياء، مع حوالي 3000 في جميع أنحاء البلاد. حتى فيما بينهم، رفضت لجان المقاومة التسلسل الهرمي لكنهم كانوا موضع إعجاب من قبل الجمهور، الذين اعتبروهم حاملي الشعلة الحقيقيين للروح الثورية. كشفت الاجتماعات مع لجان المقاومة من الخرطوم عن مدى توحدهم في عدم ثقتهم بالسياسة، على الرغم من اختلافهم بشأن قضايا الساعة، سواء كان ذلك التطبيع مع إسرائيل أو تخفيض قيمة الجنيه السوداني. 61

لقد ألهم تجمع المهنيين السودانيين لجان المقاومة، لكن حقائق المرحلة الانتقالية خيبت آمالهم. ووصفوا كيف تركتهم أحزاب المعارضة في الخرطوم يائسين من أن الحكومة هي وسيلة للسعي إلى التغيير. اعتقد أعضاؤهم أن أكبر أداة لديهم لتصحيح مسار ثورة السودان هي الاحتجاج، والتمسك بالصيغة التي أتقنوها. لو اتحدوا وشكلوا حزبًا سياسيًا بأنفسهم، لكانوا على الأرجح سيحظون بتأييد انتخابي ضخم، لكنهم سيحتاجون بعد ذلك إلى التعامل مع تلك المسائل السياسية تحديدًا التي لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق بشأنها. وكما هو الحال مع الانتفاضات السابقة في السودان، وبالفعل بشكل مشترك مع تلك التي حركتها مبادئ المدنية، أرادت قواعد

حركة الديمقراطية تغيير السياسة دون أن يصبحوا سياسيين هم أنفسهم في هذه الأثناء، لم تستغل حكومة التكنوقراط لجان المقاومة ككتلة انتخابية تُستشار وتُحشد، تاركةً إياها إما لوحدها أو لتنجرف في أحضان الأحزاب السياسية المُعتادة على سياسات الدوائر الانتخابية. كان التكنوقراط يفقدون شرعيتهم، وكانت لجان المقاومة تعود إلى الشارع، مُحددةً يوم 30 يونيو/حزيران 2020 موعدًا لدفع عجلة التغيير.

رفرفت الأعلام السودانية الحمراء والخضراء والبيضاء والسوداء في السماء، بينما سار المتظاهرون في شوارع الخرطوم الرملية في ظل الحر الشديد. وُصفت بأنها مسيرة "مليونية"، لكن ربما طُرد عشرات الآلاف على يد لجان المقاومة في البلاد، التي طالبت بإصلاحات أسرع. قال أمجد الزين للصحفي محمد أمين: "الجيش هو من يحكم البلاد، وليس المدنيين. كما ترون، يقودون عملية السلام في جوبا، ويقودون الاقتصاد والسوق من خلال شركات الجيش، ويسيطرون على الأمن". 62 وأضاف: "لم نحقق أهداف الثورة، ولهذا السبب نتظاهر مجددًا".

كان مكتب حمدوك متوترًا دائمًا في أيام الاحتجاجات. كان موظفو رئيس الوزراء، الذين عادةً ما يكونون متوترين للغاية، يتنقلون بسرعة داخل وخارج المكاتب ذات الألواح الخشبية وهم في حالة من التوتر الشديد أثناء المسيرات. كان ذلك جزئيًا بسبب الخوف من أن تستهدف الاحتجاجات حمدوك في النهاية. بعد المسيرة، التقى رئيس الوزراء ببعض أعضاء لجنة المقاومة، في مكتبه الفسيح، الذين قدموا قائمة مطالب. دعا المتظاهرون الشباب إلى تعيين حكام مدنيين، وطالبوا بإعادة تشكيل الحكومة المدنية

واستبدال قائد شرطة السودان. لبى حمدوك جميع مطالبهم. ما حاولت قوى الحرية والتغيير فعله لأشهر دون جدوى، فعله المتظاهرون في غضون أيام: أجبروا على إقالة وزير المالية، البدوي، إلى جانب وزراء آخرين بسبب "عدم الأداء". كان للمتطرفين في تجمع المهنيين السودانيين نصيبهم، لكن لم يكن لديهم سياسة بديلة: تم تنفيذ السياسات التي تصورها البدوي في أوائل عام 2021.

أزمة تلو الأخرى

تفاقمت محنة السودان الاقتصادية بسبب صدمتين في عام 2020، لم يتوقعهما أي منهما. الأولى كانت جائحة كوفيد-19. كانت هذه ضربة ثلاثية: المرض؛ والإغلاق والركود في التجارة العالمية؛ وما تعنيه حالة الطوارئ للسيطرة السياسية على الاقتصاد. انتشر فيروس كورونا أولاً في العاصمة الوطنية. بين أبريل وسبتمبر 2020، توفي ما يقدر بنحو 16000 شخص بسبب المرض في الخرطوم وحدها، 63 منهم، أبرزهم رئيس الوزراء السابق، صادق المهدي

أعقب الفيروس مباشرةً الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق الذي فُرض في محاولة لاحتواء انتشاره، إلى جانب الانكماش المفاجئ في الاقتصاد العالمي. ومثل سكان معظم البلدان الفقيرة، عاش العديد من سكان السودان أسبوعًا بأسبوع، إن لم يكن يومًا بيوم، ولم يكن لديهم ببساطة سبل عيش في حالة الإغلاق العام. كما عانى السودان بسبب الانكماش الهائل في التجارة

العالمية وفقدان التحويلات المالية من السودانيين العاملين في الخارج. وتوقف الاقتصاد ببساطة. ودخلت البلاد في إغلاق تدريجي حدّ في البداية من النشاط الليلي والسفر بين الولايات، ثم استلزم إيقاف جميع الرحلات الجوية، ليصبح في النهاية إغلاقًا كاملًا

أعقبت الصدمتان المزدوجتان الضربة السياسية. تتمثل الاستجابة القياسية لوباء الأمراض المعدية في إعلان "الحرب" على الفيروس، وهو ما يستلزم فرض حالة الطوارئ مع حظر تجول على الطراز العسكري وقيود أخرى على الحريات المدنية، بالإضافة إلى تكليف أجهزة الأمن بالإمدادات الأساسية. عادةً ما يكون هذا النوع من الاستجابة غير فعال كإجراء للصحة العامة، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن هذه التدابير تقوض الثقة بين الشعب والسلطات؛ وتخلص تقييمات ما بعد الوباء إلى أنه كان ينبغي اتباع نهج موجه نحو المجتمع منذ البداية. ومع ذلك، فإن قبضة النموذج العسكري "لمكافحة" الأمراض المعدية شديدة لدرجة أن النموذج القسري من أعلى إلى أسفل يُجرب دائمًا تقريبًا أولاً. 64 وهكذا كان الحال في حالة السودان. فقد حددت ردود الفعل الاستبدادية للجيش النغمة. على سبيل المثال، على الرغم من التعبئة الهائلة للخبرة الطبية المدنية، إلا أن الجيش هو من يتخذ القرارات

دأبت الاستخبارات العسكرية على منع وصول الإمدادات الإنسانية إلى السودان وعبره. ولم تُجرَ اختبارات على عينات كوفيد في دارفور لأيام لأن المختبر الوطني الوحيد كان في الخرطوم، ولم تُمنح أجهزة الكشف عن الفيروس تصريحًا بالسفر. كما عرقلت المكاتب الحكومية، التي لا تزال تعجّ ببقايا عهد البشير، الدعم الأجنبي. وعندما أصدرت الأمم المتحدة بيانًا فاترًا

في محاولةٍ منها لتأمين وصول المساعدات الإنسانية، استدعى مسؤولو وزارة الخارجية رؤساء الوكالات إلى اجتماعٍ ووبخوهم. وهُدِّدت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة، جوي يوب سون، بالطرد.

شددت الجائحة قبضة الجيش على المرحلة الانتقالية. وأدى الاقتصاد المتدهور إلى شل خطط رئيس الوزراء. ولضمان استمرار توافر الطعام واستمرار تدفق الكهرباء، اضطر حمدوك والحكومة المدنية إلى التدافع للحصول على السيولة النقدية التي لم تكن لديهم ببساطة. وقُدِّر أن الناتج الاقتصادي للسودان سينخفض بأكثر من 8% في عام 2021 بسبب أزمة كوفيد-19. 65 كانت هذه النظرة مُدمرة لأنها تعني أن صفقة الثورة - وهي أن الحياة ستكون أفضل بعد سقوط البشير - لا يمكن تحقيقها.

في حالة يأس، انضم حمدوك والحكومة الانتقالية إلى اندفاع الدول الأفريقية التي تطالب بالأموال أينما استطاعت. واستجاب المانحون الغربيون بتخفيف شروط سداد الديون (لا عزاء للسودان، الذي لم يكن يسدد ديونه على أي حال) وبتوسيع نطاق الأموال المخصصة للرعاية الطارئة (والتي كانت لا تزال غير كافية لتلبية احتياجات السودان). ما أظهرته الاستجابة المالية الدولية لجائحة كوفيد-19 هو أنه عندما تكون المخاطر عالية، يمكن للمانحين والمؤسسات المالية خرق القواعد أعرب حمدوك والبدوي بأسف عن عدم إظهار مثل هذه المرونة عندما كانت الديمقراطية السودانية على المحك.
الآن، بالنسبة للحكومة التي تعاني من ضائقة مالية، كان ذلك قليلًا جدًا ومتأخرًا جدًا. بدلاً من ذلك، اضطر السودان إلى التوسل إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للحصول على مساعدة نقدية.

قدمت الإمارات أكثر من 100 مليون دولار كانت بمثابة طوق نجاة، ولكن بشروط. أصبح حميدتي، الذي لم يتلق أي تعليم رسمي، رئيسًا للجنة الأزمة الاقتصادية. تم تخفيض حمدوك، الحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، ليشغل منصب نائبه. كانت هذه إشارة على القوة الإضافية التي اكتسبها حميدتي والجيش وسط أزمة كوفيد-19.

كانت الصدمة التالية للسودان هي الصراع الحدودي مع إثيوبيا. يتمتع البلدان بتاريخ طويل من زعزعة الاستقرار المتبادل، 66 ولكن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتخذت الحكومتان قرارات استراتيجية للتركيز على مصالحهما الاقتصادية المشتركة، وخاصة التجارة والبنية التحتية لقد رأبوا الخلافات، حرفيًا: قرروا إيجاد حل وسط عملي للنزاع الحدودي في منطقة الفشقة، الواقعة جنوب نقطة التقاء الحدود السودانية مع إريتريا وإثيوبيا. رُسمت الحدود على خريطة بموجب اتفاقيات في الأيام الاستعمارية الأولى (1902 و1909)، ولكن لم تُوضع أي علامات حدودية على الأرض. 67 وقد استقر مزارعون من إثيوبيا في منطقة الحدود، وبدأ العديد منهم الزراعة على أراضٍ سودانية (على الخريطة)، داخل ما يُسمى "مثلث الفشقة". في الواقع، كان هذا سمة مميزة للعديد من الحدود الأفريقية، حيث لم يتوافق الخط المرسوم على الخريطة مع كيفية استقرار المجتمعات على الأرض. 68 وضع برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي دليلاً لأفضل الممارسات لمثل هذه "الحدود المرنة"69، وأرسلت إثيوبيا وفداً إلى الخرطوم في عام 2008 لتصميم حل وسط على هذا النحو: يعترف البلدان بالحدود القانونية الرسمية، لكن المجتمعات الإثيوبية ستواصل زراعة الأراضي داخل السودان، دون إزعاج، ودفع ضرائبها لإثيوبيا، وإرسال

أطفالها إلى المدارس الإثيوبية، والأهم من ذلك، الحفاظ على القانون والنظام من خلال الشرطة والميليشيات الإثيوبية. تم التفاوض على هذه الاتفاقية بتكتم، كما قال البعض سراً. 70

انهار اتفاق الحدود في عام 2020، مما دفع البلدين إلى حافة الحرب. وقبل العمليات العسكرية المشتركة بين إثيوبيا وإريتريا في تيغراي، دعا رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، البرهان إلى أديس أبابا. جدول الأعمال العام للاجتماع، الذي عُقد في 1

كان شهر نوفمبر من ذلك العام هو شهر مياه النيل، لكن السبب الحقيقي كان إطلاع الزعيم السوداني على الهجوم القادم (حاول البرهان ثني الإثيوبيين عن التحرك) وطلب منه إرسال قوات لإغلاق الحدود. وافق البرهان. كان لديه سبب وجيه للموافقة على الخطة: فهي ستؤكد السيادة السودانية وقد تفتح أيضًا منطقة خصبة للغاية للزراعة السودانية. وكما حدث، فقد تم تخصيص جزء كبير من الأراضي الزراعية القريبة من الفشقة كمزايا تقاعدية لكبار ضباط القوات المسلحة السودانية. تحرك الجيش وأخلى القرويين الإثيوبيين. كانوا من عرقية الأمهرة، وذوي صلات وثيقة بالمؤسسة السياسية في أديس أبابا، وكانوا هم أنفسهم ينفذون أجندة راسخة للاستيلاء على الأراضي الواقعة على الجانب الشرقي من الحدود (داخل إثيوبيا)، والتي ادعوا أنها أراضي الأمهرة الأجداد التي ضمتها تيغراي بشكل غير قانوني عام 1991.

إن جوهر النزاع حول من يحق له الحصول على أي أراضي فيما كان يُعرف بمقاطعة جوندر الشمالية، والتي أصبحت منطقة تيغراي الغربية، محل نزاع، 71 وقد استشاط الأمهرة حماسًا للدفاع عن مطالباتهم بالأراضي. امتد هذا الشغف بالدفاع عن الأراضي أو الاستحواذ عليها إلى الفشقة، واتهم قادة الأمهرة السودانيين بالعدوان، وصعّدوا النزاع إلى المستوى الوطني، مما أثار استياء قادة الجيش في أديس أبابا، الذين كانوا منشغلين بحربهم الأهلية الداخلية ولم يرغبوا في مواجهة حرب مع السودان. ومع ذلك، من الناحية السياسية، كان التصعيد أمرًا لا مفر منه: فقد ساعد في تحويل انتباه الرأي العام بعيدًا عن الصراع في تيغراي الذي لم يسر وفقًا للخطة، وسمح لآبي بإلقاء اللوم على التدخل الأجنبي

كان رئيس الوزراء السوداني رئيسًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ودعا إلى قمة طارئة لمحاولة معالجة الصراع في إثيوبيا. التقى القادة في جيبوتي في 20 ديسمبر 2020، ولخيبة أمل حمدوك، بدأ الاجتماع ببيان من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي، تجاوز بكثير الترحيب الشكلي المتوقع، وأعاد تعريف جدول أعمال القمة على أنه يتناول جنوب السودان والصومال، ويقبل ظاهريًا رواية الحكومة الإثيوبية بشأن تيغراي. في الفقرة 10 من بيانها، اكتفت القمة بتسجيل أنها "تلقت إحاطة من معالي الدكتور آبي أحمد علي، رئيس وزراء إثيوبيا، بشأن العملية في منطقة تيغراي، وأكدت من جديد أولوية النظام الدستوري والاستقرار ووحدة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية".72 أُحبطت محاولة حمدوك للحفاظ على نظام إقليمي متعدد الأطراف سليمًا، ودُفع السودان بقوة أكبر إلى فلك مصر

الحرب دائمًا ما تفيد الجنرالات سياسيًا وتؤدي إلى المزيد من الإنفاق العسكري. وينطبق الأمر نفسه على هذا الصراع. فقد جمع المدنيين والجنرالات في الحكومة معًا في قضية مشتركة، ولكن مع زيادة دور الجيش وسمعته وميزانيته. كما تبنى الجنرالات العروض المصرية للشراكة العسكرية والسياسية، وعززوا اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين.

بالنسبة لأي سياسي، فإن للأزمات تأثير مفيد في تحويل انتباه الجمهور عن المشاكل طويلة الأجل، وعن فشل هؤلاء القادة في حلها. وينطبق الأمر نفسه على حمدوك. فبحلول نهاية عام 2020، تعثر مشروعه التكنوقراطي. وتفاقمت الأزمة الاقتصادية؛ ولم يؤدِ تأجيل الإصلاحات المؤلمة إلا إلى زيادة الألم الذي سيتبعها. ولم تتحقق الوعود التي قدمتها الدول الأجنبية لحمدوك بشأن المساعدة المالية. وقد نجحت الجهود الأمريكية لشطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ولكن فقط من خلال نوع الصفقات المرتزقة التي كانت تُعتبر لعنة على مبادئ رئيس الوزراء

بعد أسابيع قليلة من توقيع اتفاقية جوبا للسلام النهائية، احتسى حمدوك الشاي في مكتبه الفسيح وتأمل في معنى اتفاقية السلام بالنسبة لانتقاله. يبدو أن كل أسبوع في السودان جلب معه أزمة جديدة. في ذلك الأسبوع، واجه حمدوك مجموعة أخرى من الاحتجاجات التي نظمتها لجان المقاومة. أعاد الجيش صياغة جزء من اتفاقية جوبا للسلام

اتفاقٌ من شأنه أن يُقوّض سلطة رئيس الوزراء أكثر. لقد كان أسبوعًا عاديًا في ظلّ أزمةٍ وانتقالٍ مضطرب. لقد طغى على النموذج الذي وضعه حمدوك للانتقال السودانيّ سرعةُ الأحداث ومتطلباتُ ممارسي السياسة المعاملاتية المهرة والقساة. بدلًا من ذلك، تحدّث حمدوك عن حالة الانتقال: "هذه شراكةٌ مدنيةٌ عسكرية. ستعكس دائمًا توازن القوى." 73

٥

أكثر من مجرد تاريخ يعيد نفسه

وضع ثوار السودان عام ٢٠١٩ أنفسهم بوعي على أنهم ورثة تقليد وطني مميز من الانتفاضات. ثلاث مرات في ستة عقود، أسقط الشعب السوداني ديكتاتورية من خلال العمل السلمي في شوارع العاصمة. هذا سيناريو ملهم ودائم. هناك أيضًا قصة رئيسية ثانوية عن الانتفاضات الفاشلة - مثل ثورة ٢٠١٣ - والتعبئة السلمية الجماهيرية لتحدي سياسات الحكومات المدنية. ومع ذلك، فإن التغييرات على مر العقود مذهلة مثل الاستمرارية: كانت ثورة ٢٠١٩ أكثر جندرية من سابقاتها، حيث لعبت النساء دورًا بارزًا في قيادة الاحتجاجات، كما تضمنت عناصر جديدة، بما في ذلك التعبئة في الشتات والتجذر في تنظيم الأحياء، وفي هذه الحالة لجان المقاومة كانت كل ثورة أيضًا غير مكتملة، حيث واجهت تحالفات قوية من القوى المحافظة والجيش، وكافحت لمواجهة تحدي الهويات المتنوعة داخل السودان، وقيدتها الحقائق الاقتصادية التي لا مفر منها. علاوة على ذلك، كانت الثورات

الديمقراطية في السودان خارج نطاق دورات التحول الديمقراطي الأوسع في إفريقيا والشرق الأوسط، محققة انتصاراتها في لحظات غير مناسبة في الشؤون العالمية عندما لم تكن أهم الجهات الفاعلة الدولية متعاطفة.

في كل من المناسبتين السابقتين، في عامي 1964 و1985، ولّدت التحولات اللاحقة شكلاً من أشكال الديمقراطية البرلمانية التي فشلت في إشباع الرغبات الراديكالية للأيديولوجيين الأكثر طموحًا في البلاد، وفشلت في إنهاء الحروب الأهلية في البلاد. سرعان ما تم إخماد التطلعات التحويلية في مواجهة "الانتقال المحافظ"[1] بقيادة فصائل محددة داخل الجيش بالإضافة إلى الطبقة السياسية والمهنية. جلبت الثورتان إلى السلطة أنظمة برلمانية كانت غير فعالة وغير مستقرة وقصيرة العمر أعاد انقلاب يساري عام 1969 وآخر إسلامي عام 1989 إنتاج دورة البلاد من التحول بين الحكم العسكري والمدني. شكلت الجماعات السياسية والمهنية ذات الروابط الوثيقة بالمؤسسات الموروثة من حقبة الحكم الاستعماري - وتحديدًا المؤسسة العسكرية وجامعة الخرطوم - الأحداث السياسية الحاسمة التي ستحدد مستقبل البلاد، واستمر إهمال أطراف البلاد التي تم تهميشها في ظل الاستعمار التركي المصري في القرن التاسع عشر، ثم الاستعمار الأنجلو مصري في القرن العشرين. أصبحت السياسة البرلمانية ساحة للخلاف بين النخبة الحضرية بينما عانت البلاد.

في كلتا الحالتين، لم يكن الائتلاف البرلماني قادرًا على إدارة قضايا، ناهيك عن حلها

المساواة والشمول والهوية التي كانت أساس الحروب الأهلية. لم تُحل الثورات المدنية في السودان غموض القومية في البلاد، بل جعلت تلك التناقضات أكثر وضوحًا.

أنماط الثورة المدنية

تشترك الانتفاضات الثلاث في السودان في الكثير، بدءًا مما بدت عليه: كرنفالات سلطة الشعب. يفخر السودانيون بأن لديهم تاريخهم الخاص في الاحتجاج قبل الربيع العربي، وبشكل مستقل عنه. في حين أن احتجاجات الشوارع واسعة النطاق هي الدافع الرئيسي - تحدي الجنرالات الحاكمين لإطلاق النار عليهم إذا تجرأوا - فقد ابتكر كل منهم مجموعة من أشكال الاحتجاج. كانت جنازات المتظاهرين القتلى أحد الأشكال المحددة، وكانت فعالة بشكل خاص في عام 1964 وعادت منذ ذلك الحين.2 وكانت المواكب التي تقودها مجموعات مختارة شكلًا آخر. في عام 1985، في حر أبريل، سار القضاة بكامل زيهم الرسمي إلى القصر الجمهوري للمطالبة برحيل النميري في عام ٢٠١٩، برز دور المرأة بشكل ملحوظ. وكانت الإضرابات العامة الجماعية فعّالة بشكل خاص في عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥. في ٥ أبريل ١٩٨٥، نظّم منظمو الانتفاضة "يوم المدينة الميتة" على عكس الاحتجاج في الشوارع - لتجنب مواجهة عنيفة محتملة مع مظاهرة مؤيدة للنظام، ولإظهار قدرتهم على إغلاق العاصمة. وكان أحد أشكال هذا اليوم الأحدث هو احتجاجات "يوم البقاء في المنزل" عام ٢٠١٦.٣ في عام ٢٠١٩، كان

الابتكار الرئيسي هو الاعتصام أمام مقر الجيش، والذي شكّل نسخة أكثر نجاحًا من مسيرة "نحو القصر حتى النصر" عام ١٩٦٤، عندما سار المتظاهرون نحو مقر الحكومة حتى منعهم وابل من الرصاص العسكري من دخول المبنى.٤ كانت هناك محاولات عديدة لتكرار المسيرة نحو القصر في ٢٠١٨-٢٠١٩، قبل أن يحوّل المتظاهرون انتباههم نحو المجمع العسكري.٥

كان النموذج الواضح لاحتلال المساحة المحيطة بمقر قيادة الجيش هو اعتصام ميدان التحرير عام 2011 في القاهرة. ومع ذلك، ربما يكون المصريون أنفسهم قد تعلموا من السودانيين. ابتداءً من عام 2005، استخدم طالبو اللجوء السودانيون التقنيات الاجتماعية لمخيم اللاجئين وحولوها إلى اعتصام شهير في مخيم احتجاج مصطفى محمود، في حديقة صغيرة على بُعد مبنى واحد من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حي المهندسين بالمدينة، مطالبين بالاعتراف بحقوقهم. 6 في كل انتفاضة، برز المغنون والشعراء والفنانون، مما أظهر الكآبة العارمة للجنود المتصلبين الذين تحدوهم

لا يزال مزيج من العناصر الاجتماعية والسياسية قائمًا في الحالات الثلاث. تعاون النشطاء المهنيون والعماليون بتوتر مع الأحزاب السياسية المدنية. وعملت جهات فاعلة من الطبقة الوسطى مع فصائل معينة في الجيش لحل النظام القديم. وارتبطت الجهات الفاعلة الرئيسية بنوع حديث وتقدمي من القومية السودانية. وأخيرًا، أفسحت الوحدة الأولية للعناصر الثورية المجال للنزاع حول حل النزاعات الطرفية في السودان وطبيعة الدولة السودانية

اعتبر العديد من أبطال ثورة أكتوبر عام 1964 اللحظة الوطنية الحقيقية للسودان، ليس فقط لأنها أطاحت بالمجلس العسكري ذي الروابط الوثيقة بمؤسسات وممارسات النظام الاستعماري القديم، ولكن أيضًا لأنها أدت إلى ظهور جيل أصغر من السياسيين الذين شكلوا سياسات البلاد على مدى العقود الخمسة التالية. وكان من أبرزهم العقيد جعفر نميري، الذي ادعى ضباطه الأحرار أنهم يحققون أجندة عام 1964 عندما نفذوا انقلابًا في مايو 1969. كان الحزب الشيوعي في ذروته. وبرز الإسلاميون. سعى جيل جديد من القادة الطائفيين، ولا سيما صادق المهدي، إلى إعادة تعريف أحزابهم على أنها حديثة. ولم يسلم هذا الجيل الشعلة إلى الجيل التالي إلا في السنوات القليلة الماضية. قومية جيل أكتوبر

استمر في مشاركة العديد من مآزق الموجة الأولى من القومية السودانية، التي تشكلت من خلال رؤية للهوية "العربية" التي استبعدت العديد من أكثر فئات الشعب السوداني تهميشًا.

كان الحدث الذي أشعل ثورة أكتوبر هو ندوة طلابية في جامعة الخرطوم عُقدت لمناقشة "المشكلة الجنوبية"، بعد تزايد الوعي العام بحملة النظام الشرسة لمكافحة التمرد في أكثر مناطق البلاد إهمالًا. أدى مقتل الطالب أحمد القرشي في 21 أكتوبر 1964 خلال اشتباكات في الحرم الجامعي مع الشرطة التي وصلت لفض الندوة إلى موكب جنازة في اليوم التالي، استغلته الأحزاب السياسية والنقابات العمالية لتحفيز انتفاضة شعبية، أو ثورة، ضد

نظام عبود. بعد يومين، أطلقت النقابات المهنية والعمالية إضرابًا عامًا، وبحلول 26 أكتوبر، وافق عبود على حل حكومته

ومع ذلك، ظل السودانيون الجنوبيون على هامش النقاش حول "المشكلة الجنوبية" التي أشعلت الانتفاضة. غالبًا ما يُسجل أن الحرب الأهلية الأولى في السودان بدأت في عام 1955، في أعقاب تمرد قام به أعضاء جنوبيون من قوة دفاع السودان رفضوا نقلهم من الجنوب من قبل ضباطهم الشماليين عند الاستقلال. عمليًا، بدأت بجدية بحملة شنتها حركة ميليشيا أنيانيا، المرتبطة بالضباط الذين تمردوا في عام 1955، للاستيلاء على مدينة واو الجنوبية في يناير 1964.7

8 في هذه الحقبة، كان من الشائع وصف الحرب الأهلية بأنها "صراع أفريقي عربي"، 8 أو الحديث عن صراع بين شمال مسلم وعربي وجنوب مسيحي. ومع ذلك، منذ منتصف الثمانينيات، مال كل من الباحثين والثوريين إلى رفض هذا التركيز الضيق على الهوية وفهم الصراع على أنه نتيجة للهيمنة الاقتصادية لمركز النهر وتهميش أطراف البلاد الشرقية والغربية والجنوبية منذ خمسينيات القرن الماضي، ظهرت حركات إقليمية في الغرب والشرق، مثل جبهة نهضة دارفور، سعت إلى منافسة هيمنة المنطقة الوسطى. ولم يكن هذا الصراع مجرد صراع "أفريقي-عربي": فبينما اعتنق بعض السودانيين النهريين، أو أولاد البحر، الهوية العربية وادّعوا أصولهم العربية لإظهار مكانتهم المرموقة، استخدموا في أحيان أخرى مصطلح "عربي" للإشارة إلى التخلف الملحوظ للمجتمعات الرعوية في الغرب والشرق. ويدل على هذا الرأي مقالٌ لاقى استحسانًا واسعًا ونوقش على

نطاق واسع، نشره النور حمد عام ٢٠١٦ بعنوان "التغيير وقيود العقلية الرعوية"، ينتقد فيه الكاتب دور "تدفق الرعاة العرب" في تراجع الحضارة النوبية. 11 وحتى بعض الإسلاميين النهريين يستخدمون كلمة "عربي" في كثير من الأحيان بمعنى سلبي، ويربطون الهوية العربية بقيم شبه الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام. 12

في عام 1965، وعلى الرغم من مؤتمر "المائدة المستديرة" الذي نوقشت فيه تحديات الصراع الجنوبي على نطاق واسع، والذي وضع في الواقع مسودة صيغة اتفاقية أديس أبابا لعام 1972 التي أنهت لاحقًا تلك الحرب الأهلية، لم تتمكن الحكومة المؤقتة القصيرة ولا الائتلافات البرلمانية التي تلت ذلك من إنهاء تلك الحرب. وبدلاً من ذلك، شهدت الثورة انتقال السلطة إلى أيدي جيل جديد من النخب الشمالية. وعلى غرار استراتيجية فرق تسد البريطانية في أعقاب انتفاضة عام 1924، والتي من خلالها قامت الحكومة الاستعمارية بإضفاء طابع قبلي على نظام الحكم وتهميش الطبقات المتعلمة الحضرية لصالح النخب التقليدية الجديدة من خلال نظام "الإدارة الأهلية"، حاولت القوى السياسية المحافظة في الشمال في أعقاب ثورة 1964 الحفاظ على تلك الأرستقراطية الإقليمية نفسها في مواجهة هجوم الثوار الحضريين

رفع ثوار أكتوبر شعار "القوى الحديثة"، لكنهم استبعدوا إلى حد كبير مزارعي الكفاف والرعاة من رؤيتهم للتقدم. 13 كانت التنمية لهؤلاء الناس، وليست من قِبلهم. ومع ذلك، استُهدفت المجتمعات الرعوية المهملة اقتصاديًا في الشمال من قبل الجيش والقوميين المحافظين لتجنيدهم في الميليشيات

التي استُخدمت لمحاربة المتمردين في جنوب السودان والمتظاهرين في المناطق الحضرية في الشمال. 14 فعلى سبيل المثال، سار حزب الأمة بأنصاره إلى الخرطوم لتهميش الشيوعيين في عام 1965. وردًا على ذلك، صاغ عبد الخالق محجوب، زعيم الحزب الشيوعي السوداني، مصطلح "عنف البادية"، أو "عنف الصحراء". 15 يأتي مصطلح البادية من نفس جذر كلمة "بدوي". 16 وهو تمييز يتردد صداه في الفكر الاجتماعي العربي منذ زمن بعيد مثل ابن خلدون، الذي قارن بين التضامن البدائي للبدو، الذي أسماه العصبية، وقيم الحضارة الحضرية، الحضارية. إنه تمييز وخوف عاد إلى الظهور في العصر الحالي مع وصول قوات الدعم السريع إلى الخرطوم، المستمدة من بدو دارفور. بالنسبة للنخبة الحضرية، دق هذا ناقوس الخطر.

في ستينيات القرن الماضي، أدت المناقشات التي أعقبت اندلاع الحرب في الجنوب إلى أول حركة ثورية، لكن الثوار لم يتمكنوا من تشكيل حكومة قادرة على معالجة القضية. عادت السياسة في الخرطوم بسرعة إلى المناورات السياسية التي كانت تفوح منها رائحة عقد مضى. أُجريت الانتخابات بعد ستة أشهر. بمجرد أن حل النظام البرلماني الذي يهيمن عليه حزب الأمة محل الحكومة الانتقالية اليسارية، واصل الحرب، مرتكبًا مجازر أسوأ من النظام العسكري الذي بدأ الصراع. ومن المفارقات، أن نظامًا آخر يهيمن عليه الجيش لم يكن حكومة بقيادة مدنية، بل هو الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى في السودان. مع استمرار الفترة البرلمانية، حاولت الحركة الإسلامية المتنامية في السودان إزاحة الحزب الشيوعي السوداني

باعتباره القوة المهيمنة على القوى الحديثة، مما ضغط على الأحزاب الطائفية لحظر الشيوعية باعتبارها حركة إلحادية، ولإدخال دستور إسلامي، مما زاد من عزلة المتمردين في الجنوب ذي الأغلبية غير المسلمة ردّ فصيل من الحزب الشيوعي السوداني بدعم انقلاب عسكري آخر عام 1969، مما أدى إلى استبعاد كل من الإسلاميين والطائفيين من الساحة السياسية. وعلى الرغم من أن النظام العسكري انقلب بعنف على الحزب الشيوعي السوداني عام 1971، إلا أنه كان لا يزال قادرًا على توقيع اتفاقية أديس أبابا مع المتمردين عام 1972، والتي أسست منطقة جنوبية تتمتع بالحكم الذاتي. وقد مثّلت تلك الأحداث انقلابًا مثيرًا للسخرية في نمط القمع العنيف على الأطراف، وإدارة أكثر دقة للمعارضة الحضرية - وهي سابقة ستدركها العديد من أحزاب الخرطوم في أعقاب صفقة حميدتي والبرهان مع المتمردين من خلال اتفاقية جوبا للسلام.

لقد شكّلت الصراعات بين الأحزاب والأفراد الذين شكلوا الحكومة الانتقالية القصيرة لعامي 1964-1965 كلاً من الفترة البرلمانية التي تلت ذلك مباشرة والخطاب السياسي بأكمله على مدى الخمسين عامًا التالية أُجبرت حكومة انتقالية يهيمن عليها اليسار السياسي على التنحي عن السلطة على يد أحزاب أكثر محافظة وإسلامية، بما في ذلك حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، ولكل منهما قاعدة انتخابية طائفية موالية. حققت القوى المحافظة ذلك بإصرارها على إجراء انتخابات سريعة، واثقة من سيطرتها على أصوات الريف، وبالتالي تشكيل حكومة. كانت الدعوة إلى انتخابات عامة أمرًا يصعب على الراديكاليين نقضه، مع أن ذلك يعني إعادة الدستور المؤقت نفسه الساري وقت الاستقلال دون إصلاح. استخدمت الأحزاب الطائفية

لاحقًا برلمان ما بعد الفترة الانتقالية لحظر الحزب الذي جسّد اليسار الحضري الراديكالي وقت ثورة أكتوبر، أي الشيوعيين. قلب انقلاب النميري عام ١٩٦٩ الطاولة على الأحزاب الطائفية، لكن هذه اللحظة كانت في النهاية لحظةً مُرّة وحلوة لليسار الشمالي بعد أن انقلب النميري على الشيوعيين عام ١٩٧١.

قضى النميري على الحزب الشيوعي السوداني، لكنه سعى إلى إنشاء دولة تنموية باستخدام القوى الحديثة. لم ينجح هذا، لأن قاعدة دعمه بين النخبة النهرية كانت صغيرة جدًا، ولم يتمكن جلب السودانيين الجنوبيين إلى مناصب بارزة من سد الفجوة. لم تُفلح رهانه على النمو الاقتصادي السريع. في عام 1977، تصالح النميري مع القوى الطائفية والإسلامية التي طردها من السياسة في المرحلة الأولى من نظامه، ولا سيما

الحركة الإسلامية بزعامة حسن الترابي.

أدى تحول النميري المحافظ إلى ثلاثة تحولات جوهرية في كيفية حكم السودان، والتي مهدت بدورها الطريق للانتفاضة الشعبية عام 1985. كان التحول الأول هو أن النميري أذلّ العلمانيين الحضريين من خلال اتخاذ تدابير تهدف إلى استرضاء الإسلاميين، وإدخال سلسلة من القوانين "الإسلامية" التعسفية في عام 1983، وإعدام المفكر الإسلامي الليبرالي، محمود محمد طه، في يناير 1985. بعد شهرين من إعدام طه، انقلب

النميري على حلفائه الإسلاميين السابقين، تاركًا له عددًا قليلًا من المؤيدين خارج الجيش وأجهزة الأمن.

كان التحول الثاني هو أنه نقض إنجازه الرئيسي الوحيد، وهو اتفاقية السلام مع جنوب السودان، مما دفع ضباط الجيش الجنوبي الساخطين إلى التمرد. وهكذا اشتعلت الحرب الأهلية الثانية في السودان، حيث حشر الضابط المتطرف، العقيد جون قرنق، المتمردين في الجيش الشعبي لتحرير السودان

كان العامل الثالث هو إدخال سياسات المعاملات النقدية في نظام الحكم. وكان هذا مزيجًا من الفساد المنهجي والاستخدام الاستراتيجي للتمويل من قبل الإسلاميين للسيطرة على قطاعات رئيسية من المجتمع، مما أدى إلى حضانة "السوق السياسي" في السودان.17 كان من بين مبررات التحول المحافظ أن الحكومة بحاجة إلى سداد ديونها، وبالتالي كانت بحاجة إلى اعتماد تدابير تقشفية مثل بيع الشركات المؤممة وخفض قيمة العملة. وبهدف حل الأزمة الاقتصادية، لم تؤدِ هذه التدابير إلا إلى تفاقمها. وكان من أبرز مظاهر فشل النميري رفضه الاعتراف بالجفاف والجوع المدمرين في المناطق الريفية في السودان، ورفضه للمساعدات الدولية. فقد قامت حكومته بتصدير الحبوب حتى في الوقت الذي حشد فيه سكان المدن العاديون جهودهم للمساعدة في إطعام الجياع الذين كانوا يتدفقون على عتبات منازلهم

في هذا السياق، بدأ ائتلاف من المهنيين والنقابيين في تنظيم ما توقعوا أن يكون حملة مطولة من العصيان المدني. عندما اندلعت المظاهرات الأولى

في أواخر مارس، وبدأت نقابة الأطباء إضرابًا عامًا في جميع أنحاء البلاد، جاء زوال النظام سريعًا. خوفًا من الانقسام في صفوفه، انقلب الجيش على النميري، وأطاح به في 6 أبريل أثناء محاولته العودة من زيارة إلى واشنطن العاصمة. ثم أنشأ وزير الدفاع، سوار الذهب، مجلسًا عسكريًا انتقاليًا للإشراف على انتقال مدته عام واحد إلى ديمقراطية برلمانية. أعادت الانتخابات السريعة، على أساس الدستور المؤقت نفسه غير المُصلح الذي أُجري عام 1985، برلمانًا تهيمن عليه الأحزاب الطائفية المحافظة، وفي هذه الحالة مع تمثيل أقلية كبيرة للجبهة الإسلامية القومية. وكما هو الحال مع سابقه قبل 20 عامًا، لم يحل النظام البرلماني الصراع في الجنوب ولم يتبع أجندة جذرية متوافقة مع طموحات الثوار في المناطق الحضرية

جرّب الإسلاميون الديمقراطية، وكانوا ثالث أكبر حزب في برلمان ما بعد الانتفاضة، مع نفوذ غير متناسب نظرًا لقوتهم المالية وتنظيمهم. وعلى الرغم من أن الأجندة الإسلامية وقفت حائلًا أمام تسوية الحرب في الجنوب، أصر رئيس الوزراء صادق المهدي على أن تكون الجبهة الإسلامية القومية شريكًا ائتلافيًا في الحكومة. وحاول زعيم الجبهة الإسلامية القومية، الترابي، إقرار قانون عقوبات مشابه لذلك الذي سنّه النميري عام 1983، والذي عُلّق العمل به بعد انتفاضة 1985، لكنه فشل. ومن الواضح أن الرأي العام أيد أجندة السلام على أجندة الأسلمة. واتجه ثاني أكبر حزب طائفي، وهو الحزب الاتحادي الديمقراطي، نحو اتفاقية سلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ودفع المهدي إلى قبولها. وقبل ثلاثة أيام من بدء المفاوضات الجادة، شنّ البشير انقلابًا

حظي الانقلاب العسكري في 30 يونيو 1989 بدعم الحركة الإسلامية بزعامة الترابي. وكان ذلك بمثابة رد فعل الإسلاميين على انتفاضة 1985: أصرّوا على أن أجندتهم يجب أن تسود على السلام والديمقراطية. بمجرد أن استولى الترابي على السلطة عبر البشير والخلية الإسلامية في

الجيش، تم بالفعل إقرار مجموعة من التشريعات المستوحاة من الإسلاميين. وبما أن أكبر تهديد للنظام الإسلامي كان انتفاضة حضرية أخرى، فقد استُهدفت جميع المؤسسات التي شاركت في انتفاضة عام 1985 من قبل النظام الجديد - تم حل النقابات المهنية والعمالية، بينما تم تهميش الجيش النظامي وأجهزة الشرطة لصالح مجموعة من الميليشيات والمؤسسات الأمنية التي يهيمن عليها الإسلاميون. استخدم النظام هذه الوحدات نفسها لسحق جميع الجهود اللاحقة لإعادة إحياء انتفاضتي عامي 1964 و1985.

شرح الفصل الثاني بالتفصيل كيف استخدم نظام البشير قوات غير نظامية متزايدة العدد لمحاولة قمع التمردات في جنوب السودان، والمناطق الحدودية لشمال السودان مثل جبال النوبة، ثم في دارفور عام 2003، وكيف كانت استراتيجية الميليشيات في كل حالة هزيمة ذاتية في النهاية. كانت التكلفة السياسية النهائية للحرب في جنوب السودان هي اتفاقية السلام الشامل لعام 2005، والتي أدت إلى انفصال جنوب السودان كانت هذه ضربة موجعة لشرعية النظام، الذي ناضل بشدة وطالب السودانيين بمثل هذه التضحيات باسم الحفاظ على وحدة البلاد. كما كانت كارثة اقتصادية، حيث فقدت الحكومة معظم إنتاجها النفطي وكل عملاتها الأجنبية تقريبًا. ولم يكن من المستغرب أن يحتج سكان المناطق الحضرية. كانت المظاهرات الشعبية في

عام 2013 أخطر تحد لحكم البشير حتى الآن. لقمعها، نشر البشير ليس فقط جهاز الأمن والمخابرات الوطني المخيف ولكن أيضًا الميليشيات الموالية للنظام، بما في ذلك قوات الدعم السريع من دارفور. لقد قتلوا أكثر من 200 متظاهر، وهو عدد أكبر من عدد القتلى على يد النظام في حركات 1964 و1985 مجتمعين. وعلى الرغم من التعبئة الجماهيرية في أفقر مناطق الخرطوم، فشلت احتجاجات عام 2013 في الإطاحة بالنظام، ويرجع ذلك جزئيًا إلى شدة هذا القمع وجزئيًا بسبب عدم قدرة قادة المجتمع المدني على التنسيق بفعالية مع حركات المقاومة الأكثر محلية ولامركزية للنظام. 18

كان استخدام البشير لقوات الدعم السريع في الخرطوم نذيرًا للمخاطر السياسية لعسكرة الولايات. على مدى العقد الماضي، شملت تكاليف مكافحة التمرد في دارفور إصابة البشير بجروح قاتلة أثناء محاولته اكتساب الشرعية الدولية بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، بينما اكتسبت ميليشيا دارفور ما يكفي من القوة لتصبح قوة قادرة على تحديد من سيحكم الخرطوم.

في عام 1985، كانت احتجاجات الخرطوم قد تنبأت بمظاهرات في الفاشر (دارفور) وفي مدينة عطبرة الواقعة على خط السكة الحديد، والتي لطالما كانت مركزًا للنشاط النقابي. وقد اتُبع هذا النمط في الأسابيع الأخيرة من عام 2018، عندما اندلعت المظاهرات في الدمازين وعطبرة. وكما حدث في عام 1985، سرعان ما استغلت قوى سياسية مماثلة لتلك التي هندست التحولات السابقة هذا الزخم نسق النشطاء المهنيون الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، بينما وضعت جماعات المعارضة السودانية المتناحرة خلافاتها جانبًا لتشكيل تحالف قوى الحرية والتغيير. استغرقت

انتفاضة 2018-2019 وقتًا أطول بكثير لإسقاط نظام البشير مقارنة بالثورات السابقة. ومع استمرار رفض البشير التنازل في أبريل 2019، انتهز المتظاهرون ذكرى إطاحة الجيش بالنميري في 6 أبريل 1985 لتنظيم اعتصام حاشد في مقر قيادة الجيش والمطالبة بتكرار جنرالات 2019 لهذا الإنجاز. قرر قادة الانتفاضة محاصرة المجمع العسكري الضخم المجاور لمنطقة الأعمال المركزية في الخرطوم بمخيم مدني على مدار الساعة. بالنسبة للمتظاهرين الذين أحرقوا بالفعل العديد من المباني الحزبية في مناطق السودان المرتبطة بالمؤسسة العسكرية الإسلامية الحاكمة، كان المجمع العسكري الممول من البترودولار في قلب العاصمة هو التذكير المادي الرئيسي بنظام الأمن الذي فكك الحكم المدني. كما روى الفصل الثاني، كانت الحسابات الداخلية للعسكريين أكثر تعقيدًا من ذي قبل: كان على قادة المؤسسة العسكرية والأمنية المنقسمة مؤسسيًا إما العمل بتناغم أو المخاطرة بالاقتتال فيما بينهم. في البداية، راوغوا، ثم في ليلة 11/10 أبريل، شكلت لجنة من رؤساء فروع الجيش والأمن المختلفة - القوات المسلحة السودانية، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، و...

قوات الدعم السريع - قامت بالعمل بشكل جماعي.

مجتمع الدولة

تركت انتفاضتا عامي 1964 و1985 وضع الخرطوم و"مركز النهر" الأوسع على حاله كقوة سياسية واقتصادية للبلاد. لا يزال مصير الانتفاضة

الثالثة في الميزان، لكنه قد يفعل الشيء نفسه. جزء من السبب في ذلك هو أن كل عملية انتقالية تمت إدارتها من قبل ثلاث مجموعات أساسية من الجهات الفاعلة التي استثمرت تاريخيًا فيما يسميه عبد الله جلاب "مجتمع الدولة": الجيش، والطبقة المهنية، والأحزاب السياسية المتمركزة في الخرطوم، وهي حزب الأمة والحزب الاتحادي (بمختلف أشكاله)، ودوائرهما الانتخابية. 19 تشمل هذه المجموعة كلاً من "القوى الحديثة" - الخريجين، والمهنيين، والنقابات العمالية، وسلك الضباط في القوات المسلحة السودانية - وكذلك قادة الأحزاب الطائفية المتجذرة في الطبقة الأرستقراطية الإقليمية في كل مرة، قامت الفصائل القيادية داخل هذه المجموعة بإضعاف الأجندة التحويلية للرجال والنساء الذين حرضوا على الثورة، لدرجة أنه يمكن وصفهم بالثوريين المضادين "الناعمين".

في كل من الانتفاضات الثلاث، عمل نخبة من المحترفين كمنظمين للانتفاضة، ومفاوضين في المرحلة الانتقالية. وكان أحد أوجه الاستمرارية الملحوظة في كل من الانتفاضات الثلاث هو حشد النشطاء المحترفين والعمال المنظمين، والانقسام بين أشكال عملهم الثوري. في أعوام 1964 و1985 و2018-2019، برز المحامون والمحاضرون والأطباء من خلال الجبهة المهنية، وتحالف النقابات، وتجمع المهنيين السودانيين على التوالي. في عام 1964، كان أساتذة الجامعات الذين رافقوا جنازة القرشي عبر شوارع الخرطوم هم من اقترحوا تشكيل الجبهة المهنية، وكان رئيس نقابة المحامين، عابدين إسماعيل، هو من أعلن، من أعلى مقر القضاء في 24 أكتوبر، الإضراب العام الذي أطاح بعبود على الرغم من أن بعض النقابات كانت لها صلات أوثق بالحزب الشيوعي السوداني من غيرها، إلا أن الجبهة

المهنية كانت منظمة قومية أكثر منها ماركسية. تخرجت الغالبية العظمى من أعضائها من جامعة الخرطوم (كلية غوردون التذكارية سابقًا)، مهد "الدولة التنموية" في السودان. وكان المهنيون البارزون في الدولة، بمن فيهم أعضاء في السلطة القضائية، في طليعة الاحتجاجات. وهذا ما سهّل على أعضائها الاستيلاء على نسخة غير معدلة إلى حد كبير من تلك الدولة خلال الفترات الانتقالية والبرلمانية والعسكرية اللاحقة. وكان معظم النشطاء المهنيين الرئيسيين أيضًا شخصيات بارزة في الجماعات السياسية المتمركزة في الخرطوم، بما في ذلك الشيوعيون والفصائل القومية العربية المختلفة والحركة الإسلامية، وحتى بعض الأحزاب ذات الروابط الوثيقة بالقطاع التقليدي الجديد مثل حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي. ضمت الجبهة المهنية محمد أحمد محجوب، رئيس الوزراء المستقبلي في النظام البرلماني الذي هيمن عليه حزب الأمة، بالإضافة إلى "الديمقراطيين الثوريين العشرين" الذين دعموا الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩. حتى حسن الترابي، مهندس حكم نظام الإنقاذ الإسلامي لاحقًا، لعب دورًا بارزًا كمحاضر جامعي حفّز الطلاب على مواجهة نظام عبود في الأسابيع التي سبقت الانتفاضة. الجبهة المهنية، المتنوعة اجتماعيًا والمتنوعة أيديولوجيًا، أنتجت "جيل أكتوبر"، وقد حدّدت معالجة صراعات ذلك الجيل الداخلية معالم السياسة السودانية على مدى الخمسين عامًا التالية.

كما منحت الحركة الثورية في أكتوبر 1964 ممثلي العمالة المنظمة درجة غير مسبوقة من الوصول إلى سلطة الدولة. وفي حين أنهم ربما لم يكونوا قد قادوا الدعوة إلى إضراب عام، إلا أن اتحادات العمال والمزارعين المستأجرين - من خلال قيادات الظل التي ظهرت بعد حلها رسميًا بعد

انقلاب عبود - هي التي جعلتها تنجح على أرض الواقع في المدن الثورية مثل عطبرة وود مدني وأماكن أخرى. تجارة السودان

كان لكلٍّ من اتحاد العمال واتحاد المزارعين في الجزيرة، ممثلٌ عن عمال مشروع القطن الرئيسي الموجه للتصدير في السودان، وكان لكلٍّ منهما ممثلٌ في الحكومة الانتقالية، التي تولّت السلطة لستة أشهرٍ وجيزة قبل أن تُفضي الانتخابات إلى حكومةٍ برلمانيةٍ بموجب الدستور المؤقت نفسه الذي وُضع عند الاستقلال. حظي العمل النقابي بتمكينٍ أكبر خلال ثورة أكتوبر مقارنةً بأي فترةٍ سبقتها أو بعدها، إلا أن مستوى تمثيله ظلّ محدودًا مقارنةً بتمثيل الطبقة المهنية. في الاجتماع الذي اتحد فيه ممثلو النقابات والأحزاب السياسية لتشكيل ائتلاف الجبهة الوطنية المتحدة في المراحل الأولى من الثورة، كان عدد المهنيين أقلّ من عدد العمال بنسبة أربعة إلى واحد. في نهاية المطاف، أحبطت الأحزاب الأكثر محافظة مطالب الشيوعيين والاشتراكيين العرب بتمثيل قطاعي للعمالة المنظمة في برلمان ما بعد الفترة الانتقالية، ولم تحصل إلا النخب الجامعية على تمثيل منفصل من خلال "مقاعد الخريجين" 21 - وهو إرثٌ من الدور الطليعي لخريجي كلية جوردون في قيادة الحركة الوطنية، حيث خُصص عدد من المقاعد البرلمانية لهذه الفئة النخبوية من الناخبين. ورغم أن هذا التقدم لم يرق إلى مستوى مطالب قادة النقابات، فقد تحقق قدرٌ من التقدم للعمالة المنظمة: على سبيل المثال، قام الأمين محمد الأمين، عضو جمعية مزارعي الجزيرة، بصفته وزيرًا للصحة في الحكومة الانتقالية، بتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية المتاحة للعمال المشمولين بالمشروع بحماس. 22

على الرغم من إنجازات النظام المؤقت، بما في ذلك توسيع نطاق حق المرأة في الاقتراع وتطوير الخدمات العامة في وسط السودان النهري، فإن مشكلة فهم ثورة أكتوبر على أنها لحظة تحول اجتماعي حقيقي تكمن في أن الطبقات التي تندرج ضمن نطاق "القوى الحديثة" هي التي استفادت بشكل رئيسي من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها. من خلال العمل على نظام محاصيل نقدية حديث موجه للتصدير، كان عمال المزارع في الجزيرة ممثلين بشكل أكثر فعالية في حركة المستأجرين من أي من المزارعين الريفيين في أي مكان آخر في السودان. 23 لم تتمكن الثورة الحضرية في النهاية من منع التهميش المستمر للأطراف الغربية والجنوبية للبلاد، مما أدى بدوره إلى هجرة جماعية من الريف إلى الحضر وأدى إلى ازدهار الاقتصاد غير الرسمي في المستوطنات شبه الحضرية المترامية الأطراف أو العشوائيات - حرفيًا، "المناطق العشوائية" في المدن السودانية الكبرى كما عبّر مصطلح "العشوائيات" عن عدم قانونية المناطق الحضرية الخارجة عن نطاق تخطيط الدولة، حيث سُكنت الأراضي دون تفويض أو صكوك ملكية. وكثيرًا ما استُهدفت هذه المناطق بأشكال تعسفية للغاية من الرقابة الحكومية. 24 في غضون ذلك، لم تحظَ البروليتاريا المهمشة سياسيًا، المعروفة باسم "الشاماسة" (أي "أبناء الشمس")، بأي تمثيل من المؤسسة النقابية الرسمية، لكنها خرجت بأعداد غفيرة في احتجاجات الشوارع عام 1985.

ومع ذلك، ظلت قيادة انتفاضة 1985 في أيدي ست نقابات مهنية رئيسية، تحالفت مع الأحزاب السياسية الرئيسية من خلال التحالف الوطني، الذي تفاوض على المرحلة الانتقالية مع الجيش. وقد سيطرت أجهزة الأمن التابعة

للنميري على النقابات العمالية بنجاح أكبر بكثير من نظام عبود، وكان النشطاء المهنيون الرئيسيون أكثر راحة في الاعتماد على قاعدتهم الاجتماعية المترابطة للغاية. تظاهر العمال بشكل عفوي، ولكن بحلول الوقت الذي استعادوا فيه قياداتهم النقابية ودخلوا في الإضراب إلى جانب المهنيين، كان المجلس العسكري الانتقالي قد تولى زمام الأمور. وسرعان ما حظر النظام المؤقت المزيد من الاحتجاجات، وشكل حكومة يهيمن عليها المهنيون الأكثر تحفظًا. ثم أسس النقابيون الأكثر راديكالية تحالفًا نقابيًا منفصلًا، شن حملة ضد التقشف المستمر الذي فرضه صندوق النقد الدولي، والاحتفاظ بأرباب العمل الذين ازدهروا في عهد النميري، والفشل في إعادة العمال النشطاء الذين طردهم النظام السابق بإجراءات موجزة، لكنه لم يتمكن من منع ذلك. 25

في احتجاجات 2018-2019، كان النشطاء المهنيون مرة أخرى في المقدمة. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات ظهرت بشكل أكثر عفوية مما كانت عليه في عامي 1964 و1985، فقد أثبت تجمع المهنيين السودانيين أنه الجسم الثوري الوحيد الأكثر قدرة على تنسيق المظاهرات الجماهيرية والاعتصامات والإضرابات. ومثل المهنيين في انتفاضة 1985، فقد شن منذ تأسيسه في عام 2012 حملة في البداية حول القضايا الاقتصادية، ولكن عندما ظهرت الفرصة الثورية، تحول نحو الدعوة إلى إسقاط النظام. ومع ذلك، كانت التحديات في مواجهة تحالف العمال والمهنيين أكبر مما كانت عليه في عام 1985. كان نشاط العمال فعالاً للغاية في عامي 1964 و1985 لأن الحكومة اعتمدت على مستأجري الجزيرة لتوليد اقتصاد المحاصيل النقدية، وعلى عمال السكك الحديدية لتصدير هذه المنتجات خارج حدود

السودان. 26 ومع ذلك، في عام 1989، قامت الحكومة بتوحيد جميع النقابات في اتحاد عام واحد تهيمن عليه الحكومة لعمال السودان (نقابة المنشأة، GUSW)، وهمشت اقتصاد القطن القديم لصالح قطاع النفط والذهب (منذ عام 2011) شديد الفساد والمخصخص. وعلى حد تعبير الجزولي: "إن اتحاد المهنيين السودانيين بعيد إلى حد ما عن هموم وتحديات العديد من مزارعي الكفاف في السودان، والفلاحين الصغار، والعمال الزراعيين، والعديد من عمال المناجم الحرفيين الذين يبحثون عن الذهب في الصحاري والوديان البعيدة، والمنتجين الصغار في المناطق الحضرية، وجماهير الفقراء في المناطق الحضرية". 27 ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، ظهر اتحاد لبائعات الشاي يمثل العديد من النساء المحرومات من الاقتصاد غير الرسمي اللائي استهدفت وحدات الشرطة المختلفة للنظام السابق أعمالهن التجارية في الشوارع. 28 وهذا في حد ذاته يسلط الضوء على المخاوف المتناقضة للطبقات الثورية المختلفة. بينما احتجت الطبقات الوسطى الليبرالية في الخرطوم على قوانين النظام العام سيئة السمعة التي أصدرها النظام كأداة لإعادة الهندسة الأخلاقية والاجتماعية، كانت هذه القوانين بالنسبة للطبقات العاملة والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي في المقام الأول وسيلة لانتزاع الرشاوى من الضعفاء.

تمتعت الحركة المهنية في عام 2019 بميزة كونها أكثر اتحادًا مما كانت عليه في وقت سابق، نظرًا لغياب الإسلاميين عن المنظمة هذه المرة؛ ومع ذلك، اندلع الصراع الفصائلي في وقت لاحق من عام 2020. كانت لها علاقة أوثق نسبيًا مع حركات التمرد من خلال أفراد مثل محمد يوسف مصطفى، وهو محاضر جامعي وابن ناشط في مزارعي الجزيرة من حقبة

أكتوبر، وهو أيضًا عضو في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. 29 وهذا يعكس درجة التنسيق غير المسبوقة بين قوى المعارضة بعد استيلاء الإسلاميين على السلطة في عام 1989، عندما شكلت الأحزاب المدنية والنقابيون والجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل جماعي التحالف الوطني الديمقراطي، السلف لقوى الحرية والتغيير

على عكس الجبهة المهنية والتحالف الوطني في عامي 1964 و1985، لم يشارك تجمع المهنيين السودانيين بشكل مباشر في الحكومة الانتقالية، مما مكّنه من الاستمرار في العمل كجماعة ضغط. وفي هذا الصدد، لعب وظيفة مماثلة لـ "تحالف النقابات" خلال الفترة الانتقالية عام 1985، بينما تولى المهنيون الوسطيون مرة أخرى، مثل وزير الصناعة والاستثمار، إبراهيم الشيخ، أدوارًا في مجلس الوزراء وقادوا السياسات الاقتصادية الحذرة للنظام

من السمات المشتركة الأخرى لأعوام 1964 و1985 و2019 أنه في كل حالة، ساعد فصيل داخل قوات الأمن في الإطاحة بالحكام العسكريين الحاليين، ثم حاول حماية انتقال محافظ همّش الجهات الفاعلة الأكثر راديكالية. وقد اختلفت الديناميكيات الداخلية لهذا الانتقال المحافظ داخل الجيش في كل مناسبة، لكن عناد قوات الأمن كمجموعة جماعية من الجهات الفاعلة، ورغبتها في تعزيز سمعتها، لم يختلف. في عام 1964، وفي عقد اتسم بتقليد نابض بالحياة من محاولات الانقلابات العسكرية، كان فصيل من الضباط ذوي الرتب المتوسطة هو من هندس انتقالًا همّش الراديكاليين الصغار. كانت تطلعات الجيل الشاب الراديكالي في الجيش ممثلة في حركة الضباط الأحرار، التي ظهرت في السنوات التي سبقت ثورة أكتوبر،

وصاغت نفسها على غرار حركتها التي تحمل الاسم نفسه والتي أسقطت النظام الملكي المصري. خلال الانتفاضة،

نسق ضباط الصف وصغار الضباط التابعون للضباط الأحرار مع المعارضة، وعملوا على منع القوات المسلحة من إطلاق النار على الحشود. وقد أدى صعود الضباط الأحرار إلى اتساع الفجوة الاجتماعية داخل الجيش بين الجيل الأكبر سنًا الأكثر تأييدًا للبريطانيين، والذين تلقوا تعليمهم في المدرسة الاستعمارية النخبوية، كلية جوردون التذكارية، والذين كانوا مقربين من الأعيان الذين رعاهم البريطانيون من خلال الإدارة الأهلية، والشباب الأكثر راديكالية الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الأهلية المستقلة خلال الحقبة الاستعمارية. كان الجيل الأكبر سنًا يخشى روابط الراديكاليين الشباب بالجماعات السياسية الشيوعية والقومية العربية. في النهاية، تمكن فصيل من الضباط ذوي الرتب المتوسطة، المرتبطين بكل من الراديكاليين الشباب والحرس القديم، من التفاوض على انتقال سمح لكبار الجنرالات بالتخلي عن السلطة، وفي النهاية، الهروب من العدالة الثورية. وقد أكد الضباط الأحرار في وقت لاحق أنهم يمثلون الإرث الراديكالي الحقيقي لثورة أكتوبر، ولكنهم لم يكونوا من دعاة الديمقراطية التعددية المدنية ــ ووفقاً لرواية واحدة على الأقل فإنهم كانوا يخططون لانقلاب داخلي في الأسابيع التي سبقت ثورة أكتوبر، كما كانوا مسؤولين عن انقلاب عام 1969 الذي أطاح بالنظام البرلماني الذي تلا ثورة أكتوبر.

كان أحد أسباب تمكن الجيش من إزاحة قيادته بهذه السرعة في عام 1964 هو أن نظام عبود لم يُنشئ أي أجهزة أمنية موازية للحماية من أي حركة

محتملة من داخل الجيش. بعد انقلاب الضباط الأحرار عام 1969، كان جعفر النميري أكثر حرصًا، حيث أنشأ جهاز الأمن الوطني ثم جهاز أمن الدولة، بالإضافة إلى وحدات شرطة موازية، لتكون بمثابة مراكز قوة بديلة. استفادت هذه المنظمات بشكل كبير من السخاء الاقتصادي للنظام، وعلى الرغم من احتفاظ الجيش النظامي ببعض امتيازاته، إلا أن النميري لم يتمكن من حمايته وجهاز الشرطة من آثار تدابير التقشف الناجمة عن إنفاقه الزائد وإعادة الهيكلة اللاحقة المدعومة من صندوق النقد الدولي في أواخر السبعينيات. ونتيجة لذلك، أبدت كل من الشرطة النظامية والجيش النظامي ترددًا كبيرًا في قمع الاحتجاجات التي اندلعت خلال انتفاضة عام 1985، وتمكنا من التفوق عدديًا على جهاز أمن الدولة ثم حله عندما حاول اتخاذ إجراءات ضد المتظاهرين. 31

عانت السياسة السودانية من عدم استقرار مزمن مع تحولات متكررة في السلطة بين حركات أيديولوجية وفصائل سياسية متعددة، وبالتالي ثبت أنه من الصعب - على الأقل حتى عام 1989 - أن يهيمن فصيل واحد على الجيش. 32 لم يكن الصراع على السلطة السياسية والعسكرية الذي صاحب انتفاضة عام 1985 محددًا بالصراع العسكري الأمني فحسب، بل أيضًا بالتنافس بين الفصائل الإسلامية والبعثية والضباط الأحرار المتنافسة داخل القوات المسلحة. ازدادت قوة الإسلاميين في الجيش بعد مصالحتهم مع النميري عام 1977، وتمكنوا من شراء ولاء كبار الضباط برأس مال من النظام المصرفي الإسلامي الناشئ. في هذه الأثناء، ظهرت خلية بعثية منفصلة بين الضباط الذين أرسلهم النميري لدعم حرب صدام حسين ضد إيران الخميني، وعكس صراعهم مع الإسلاميين العسكريين خلال الانتفاضة

الصراع بين السياسة القومية العربية والإسلامية في المنطقة الأوسع ظل الضباط الأحرار عام 1985 أكثر التزامًا بمبدأ الديمقراطية التعددية الحزبية من المنظمة التي تحمل الاسم نفسه عام 1964، على الرغم من اتهامهم بالتبعية للمصالح الأمريكية من قبل خصومهم في الجيش. مارست كل من هذه الفصائل، بينما كانت تتنافس مع بعضها البعض، ضغطًا تصاعديًا على القيادة العسكرية والضباط ذوي الرتب المتوسطة للإطاحة بالنظام، وتدخلت القيادة العسكرية بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب، خوفًا على الأرجح من انقلاب ضدها من قبل أحد الفصائل المتطرفة. كان سوار الذهب نفسه شخصية محافظة ذات تعاطف إسلامي وروابط عائلية بالطريقة الصوفية الختمية، التي لها هي نفسها روابط تاريخية مع كل من الجيش والأحزاب الوحدوية المختلفة. وصفه منتقدوه بأنه تابع إسلامي في الجيش وترأس جمعية خيرية إسلامية كبيرة بعد انقلاب عام 1989، لكنه كان سعيدًا أيضًا في ذلك الوقت بـ

العمل مع الأحزاب "الطائفية" لمنع استيلاء اليساريين أو البعثيين على السلطة. 33

كان أحد الاختلافات الرئيسية في عام 2019 هو أن القوات المسلحة السودانية قد وقعت في قبضة فصيل أيديولوجي واحد بشكل أكثر فعالية مما كان عليه الحال من قبل، نتيجة للانقلاب الإسلامي عام 1989. قام البشير بتطهير سلك الضباط وسحق بلا رحمة انقلابًا بعثيًا مضادًا في عام 1990، بينما شكل الضباط الأحرار قيادة شرعية منفصلة تابعة للتحالف الوطني الديمقراطي.34 كما أنشأ مجموعة واسعة من الأجهزة الأمنية الموازية، بما

في ذلك جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وقوات الدفاع الشعبي، والشرطة الشعبية، بالإضافة إلى مجموعة من الميليشيات الخاصة التابعة لسياسيين أفراد، وأبرزها قوات الدعم السريع. وكما استكشف الفصل 2، فمن الصحيح أن المؤسسة الأمنية كانت "منقسمة" 35 وقت انتفاضة 2018-2019 كان هذا بسبب انجذاب فصائل منفصلة داخل قوات الأمن نحو زوايا مختلفة من السوق السياسية ونحو الجهات الفاعلة الإقليمية التي اخترقت تلك السوق، أكثر مما كان بسبب ظهور أي رؤية سياسية جديدة داخل الجيش.

هناك العديد من أوجه التشابه بين دور الجهات الأمنية الفاعلة في أعقاب ثورتي 1985 و2019، ولكن هناك أيضًا بعض التطورات الجديدة المهمة. لم تحل الحكومة الجديدة جهاز الأمن والمخابرات الوطني بشكل مباشر، مثل جهاز الأمن السوداني في عام 1985، بل وضعته في أيدي فرد عمل في سفارات السودان في السعودية ومصر، 36 وأصلحته في النهاية كجهاز مخابرات عام، والذي سيقتصر نظريًا على واجبات جمع المعلومات الاستخباراتية فقط. 37 ومع ذلك، فكما انضم عدد من ضباط جهاز أمن الدولة السابقين إلى الجبهة الإسلامية القومية في عام 1985 لتمكينها من الوصول إلى السلطة، ينضم الآن 38 ضابطًا سابقًا في جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى قوات الدعم السريع بأعداد كبيرة 39 تُعد قوات الدعم السريع نفسها، ممثلةً بحميدتي، السمة الأكثر حداثة في هذا الانتقال الحالي فيما يتعلق بالجهات الأمنية. لا توجد سابقة في السودان لمجموعة من المرتزقة شبه العسكريين الذين يعملون كمشرفين على انتقال سياسي. في ظل التوتر بين الجيش النظامي وقوات الدعم السريع، قد نرى سابقة جزئية في المجلس العسكري الانتقالي عام 1985، عندما بدأ فضل الله برمة ناصر،

جنرال المسيرية الأنصارية، في تجنيد ميليشيات من المجتمعات البدوية في غرب السودان لموازنة هيمنة منافسي الختمية على الجيش النظامي. 40 في الواقع، كانت العلاقة بين الطوائف الدينية والجهات العسكرية وشبه العسكرية الأساسية سمة من سمات كل انتقال.

كان هناك استمرارية واضحة أخرى تربط كل من الانتفاضات الثلاث وهي دور حزب الأمة، ثم حزب الأمة القومي، في تأمين انتقال محافظ تأسس هذا التنظيم عام ١٩٤٥ تحت اسم حزب الأمة، برعاية نجل المهدي السوداني، السيد عبد الرحمن المهدي. وظلّ على مدى نصف قرنٍ من الزمان يهيمن عليه شخصٌ واحد: الصادق المهدي، حفيد المهدي. ظل نشيطًا سياسيًا حتى وفاته بسبب كوفيد في نوفمبر 2020. استمد الحزب قوته من انتمائه لحركة أنصار المهدية التي كانت في قلب النضال في أواخر القرن التاسع عشر ضد الاستعمار البريطاني والمصري في وادي النيل، ولكن أيضًا من علاقته بملاك القطن وأعيان الإدارة الأهلية الذين تم استقطابهم من قبل الدولة الاستعمارية البريطانية بين عامي 1898 و1956.42 كان أول حزب يخوض حملة جادة من أجل استقلال البلاد، على الرغم من أن هذا الأمر قد قربه بشكل مثير للسخرية من المستعمرين البريطانيين، الذين رأوا في تعزيز القومية السودانية وسيلة لمنع استيلاء منافسهم المصري على السلطة. إلى جانب منافسيه "الاتحاديين" الموالين لمصر - والذين برزوا بأسماء مختلفة كالحزب الوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي، والحزب الاتحادي الديمقراطي - هيمن الحزب على المشهد السياسي في السودان خلال العهود البرلمانية الثلاث (1953-1958، 1965-1969، 1986-1989). وقد وصف معارضوه في "القوى الحديثة" كلاً من الاتحاديين

والأمة بأنهما "طائفيان"، لاعتمادهما على الدعم السياسي والاقتصادي من الطرق الدينية: الختمية والأنصار، على التوالي.

في كل من الانتفاضات الثلاث، دعم حزب الأمة التعبئة الشعبية ضد النظام العسكري، لكنه عمل بعد ذلك مع الجيش لضمان أن يضمن الانتقال اللاحق مصالحه وليس مصالح خصومه الراديكاليين واليساريين. في نقطة حرجة من انتقال عام 1964، مباشرة بعد حل المجلس العسكري الحاكم لعبود، كان اثنان من الجنرالات المنتمين إلى الأنصاري والأمة هم من اقتربوا من الأحزاب السياسية المجتمعة في قبر (قبة) المهدي للتفاوض على الانتقال إلى النظام الجديد. 43 كان هؤلاء الجنرالات أنفسهم يعملون على تقييد نفوذ الجبهة المهنية وحلفائها الراديكاليين من الضباط الأحرار داخل الجيش. لم يتمكن حزب الأمة من منع هيمنة المنتسبين وأعضاء الأحزاب اليسارية على النظام الانتقالي الأول، لكنه دفع بقوة ضد سياسات الأخيرة. على وجه الخصوص، قاوم الحزب خطط الحكومة الانتقالية الأولى لحل القبلية الإقليمية الرسمية المعروفة باسم "الإدارة الأهلية" - وهي مصدر أساسي لدعم حزب الأمة نفسه، ولإدخال تمثيل مباشر للمهنيين وعمال المدن ومزارعي القطن. تحالف الحزب مع أحزاب أخرى، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، بهدف إسقاط الحكومة الانتقالية الأولى، وحقق هذا الإنجاز في فبراير 1965 بدفع أتباعه الأنصاريين إلى الخرطوم تحت أنظار الجيش النظامي. تخلت الحكومة الانتقالية اللاحقة عن مبدأ التمثيل الطبقي المباشر - باستثناء بعض المقاعد المخصصة للطبقات المتعلمة، وفاز حزب الأمة بأكبر حصة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام 1965، بينما جاء الحزب الوطني الاتحادي في المركز الثاني. بمجرد توليه الحكم، تخلى

حزب الأمة عن المحاكمات الجارية التي بدأها المهنيون المتطرفون لمقاضاة جرائم المجلس العسكري السابق في جنوب السودان، وفي ظل الأنظمة البرلمانية التي يهيمن عليها حزب الأمة، ارتكب الجيش المزيد من المجازر في الجنوب. 44 في هذه الأثناء، تمكن الإخوان المسلمون من العمل مع البرلمانات التي يهيمن عليها حزب الأمة لحظر الحزب الشيوعي السوداني على أساس إلحاده المزعوم. 45

في عام 1985، عمل حزب الأمة مرة أخرى مع الجيش لإحباط تطلعات الجهات الفاعلة الأكثر راديكالية التي تحالف معها خلال الانتفاضة. وقع كل من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي ميثاقًا وطنيًا مع المجموعات المهنية والحزب الشيوعي السوداني في 5 أبريل، ولكن عندما أطاح المجلس العسكري الانتقالي بالنميري في اليوم التالي، ألغوا الاجتماعات مع المجموعات المهنية لزيارة المجلس العسكري الجديد بدلاً من ذلك والالتزام بفترة انتقالية مدتها 12 شهرًا، وهي أقصر من تلك المتفق عليها مع نشطاء النقابات. كان الأساس المنطقي للانتقال السريع هو أن هذا سيعطي أفضل فرصة للأحزاب الطائفية المحافظة، مع بقاء دوائرها الانتخابية العضوية سليمة، للفوز بالأغلبية. تمكن المجلس العسكري الانتقالي بعد ذلك من قمع المزيد من المظاهرات وتهميش الجماعات اليسارية داخل النظام الانتقالي كان للعديد من الجنرالات المؤقتين علاقات وثيقة بالحزب الاتحادي الديمقراطي، إلا أن فضل الله برمة ناصر، العضو الأنصاري في المجلس العسكري، كان أحد الشخصيات التي لعبت دورًا محوريًا في تطوير علاقة حزب الأمة بالمجلس العسكري الانتقالي. وكما رأينا سابقًا، كان لناصر دور محوري في تأسيس الميليشيات في جنوب كردفان التي تحولت لاحقًا إلى

قوات الدفاع الشعبي في ظل النظام الإسلامي الذي تلا عام ١٩٨٩، والذي اعتمد على تشريعات وضعتها حكومة حزب الأمة لسياسته المتعلقة بالميليشيات. ٤٦ قبل أن يُطيح الإسلاميون بالصادق المهدي في انقلاب عام ١٩٨٩، كان حزب الأمة قد تعاون مع الجبهة الإسلامية القومية بزعامة الترابي في تحالف قمع احتجاجات الشوارع التي نظمها اليسار الحضري.

عندما حلت ذكرى استيلاء المجلس العسكري الانتقالي على السلطة في 6 أبريل 2019، أصدر حزب الأمة القومي بيانًا أعلن فيه أن النزول إلى الشوارع ودعوة الجيش إلى "الانحياز إلى الشعب" مرة أخرى "واجب فردي" على كل عضو من أعضائه. 47 استندت الإشارة إلى الفقه الكلاسيكي للجهاد إلى تطوير صادق المهدي نفسه لمفهوم "الجهاد المدني" بعد أن أدرك في أواخر السبعينيات أن مقاتليه الأنصاريين لا يستطيعون

هزيمة الجيش النظامي بقوة السلاح. 48 كانت فلسفة المهدي السياسية والدينية قادرة على إلهام التعبئة الشعبية، ولكن هنا، كما في السابق، كان هدفه النهائي هو إبرام صفقة مع الجيش. بمجرد أن أنشأت القيادة العسكرية مجلسًا عسكريًا انتقاليًا آخر في 11 أبريل 2019، اتبع حزب الأمة الوطني نصه العريق المتمثل في السعي لمنع المزيد من التعبئة الشعبية وانضم بشكل متزايد إلى الجنرالات. حتى بعد فض المجلس العسكري الانتقالي الوحشي للاعتصام في مقر قيادة الجيش عام 2019، استمر المهدي في الإشادة بدور المجلس العسكري في تمكين الثورة، وعلى عكس الجماعات المدنية الأخرى في قوى الحرية والتغيير، فقد دعم بقاء الجنود في الحكومة في الفترة الانتقالية. 49 حتى أنه دعا أعضاء المجلس العسكري الانتقالي، بمن فيهم

حميدتي، للانضمام إلى حزبه بمجرد انتهاء الفترة الانتقالية، مما شجعهم فعليًا على اتباع المثال الذي وضعه فضل الله برمة ناصر.50 ومرة أخرى، خالف المهدي، الذي ظل شخصية مؤثرة، مبدأ الفترة الانتقالية الطويلة المتفق عليها في الميثاق الثوري الأولي، ودعا إلى إجراء انتخابات مبكرة، مما أثار رد فعل غاضب من الحزب الشيوعي السوداني.51 بعد وفاة المهدي، تولى ناصر دور الزعيم المؤقت لحزب الأمة، وظل مدافعًا قويًا عن الدور السياسي للجيش، داعيًا إلى تعيين حكام عسكريين في المناطق "الحساسة".52

باختصار: في أعوام 1964 و1985 و2019، تعاونت فصائل محددة ضمن ثلاثة قطاعات متداخلة اجتماعيًا للغاية - الطبقة المهنية والجيش والأحزاب الطائفية - لضمان انتقال محافظ كانت الحركة المهنية نفسها انتقائية أيديولوجيًا في عامي 1964 و1985: فبينما كان الكثيرون متعاطفين مع الحزب الشيوعي السوداني والمتمردين، كان آخرون أقرب إلى الأحزاب الدينية. في عامي 1964 و1985 على التوالي، توسط المهنيون الإسلاميون، الترابي والجزولي دفع الله، في عمليات انتقالية مع الجيش والأحزاب الطائفية، مما أدى في النهاية إلى استبعاد الجهات الفاعلة الأكثر راديكالية. وكثيرًا ما وُصف دور الترابي في أكتوبر بأنه "معادٍ للثورة". 53 وهذا صحيح بمعنى أن الإسلاميين كانوا معادين بشدة لليسار السياسي. لكنه لم يكن يريد العودة إلى النظام القديم أو حتى (في ذلك الوقت) الاستبداد العسكري، بل كان يريد تحديثًا في شكل إسلامي مميز. في الواقع، اتسم شهر أكتوبر بثورات متعددة متنافسة، بل ومتداخلة أحيانًا، تزامنت جميعها: ثورة اشتراكية لينينية بقيادة الشيوعيين الطليعيين، وثورة ناصرية بقيادة القوميين

العرب، وثورة برجوازية على النموذج الفرنسي بقيادة الترابيين، وثورة دينية وثقافية وقانونية مناهضة للاستعمار، بقيادة الترابيين أيضًا. سعى الترابي في فترة ما بعد أكتوبر إلى جعل إسلاميته متسقة مع شكل محدد من أشكال الديمقراطية التمثيلية، التي يمكن أن تحتضن القوى "الطائفية" لكنها ستستبعد اليسار الثوري، مستشهدًا بمبدأ السيادة البرلمانية المطلقة في حملته لحظر الحزب الشيوعي السوداني بسبب إلحاده المزعوم. كانت ثورته موازية لمعارضة اليسار المنظم والليبراليين، مع تبني بعض أساليبهم وحتى بعض أفكارهم وإعادة صياغتها. 54

انهارت انتقالات عامي 1964 و1985 بسبب الصراع بين أنماط الثورة المتعددة، والفشل الشامل لكل نمط من أنماط الثورة في التغلب على الفجوة بين المركز والأطراف. وكما حدث لاحقًا مع قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين السودانيين، فإن القومية الغامضة لجبهة المهنيين مكّنتها من جمع مجموعات متعددة ذات أيديولوجيات متباينة؛ وقد انهارت خلال الفترة الانتقالية عندما فشلت فصائلها المكونة المختلفة في الاتفاق على ما تعنيه القومية السودانية بالضبط. رفع الشيوعيون والناصريون شعار "القوى الحديثة" بصوت عالٍ، داعين إلى تمثيل قطاعي للعمال والمستأجرين والمهنيين في الانتخابات المقبلة، وأصروا على تفكيك القطاع "التقليدي" الذي تمثله الإدارة الأهلية. رد حزب الأمة، الذي رأى في الأرستقراطية الإقليمية وسيلة قيّمة لاستقطاب عمال المستأجرين وحشد الدعم الانتخابي، بقوة على هذه المطالب. الإسلاميون،

في هذه الأثناء، وعلى الرغم من استمداد قوتهم من داخل "القوى الحديثة"، إلا أنهم خشوا من أن تؤدي مقترحات الشيوعيين لإصلاح النظام الانتخابي إلى استيلاء اليسار على السلطة، وبدأوا ينظرون إلى الأحزاب "الطائفية" كثقل موازن للشيوعيين. انسحب المهنيون المنتمون إلى الإسلاميين وحزب الأمة من الجبهة المهنية، وفي فبراير 1965، أجبر استعراض قوة الأنصار في الخرطوم، بدعم ضمني من جبهة الميثاق الإسلامي، على حل الحكومة الانتقالية الأولى ذات الميول اليسارية.

حدث استقطاب مماثل، في مرحلة أبكر بكثير، في الفترة الانتقالية الثانية عام 1985. خاض الجزولي دفع الله نقاشات حادة مع اليساريين والعلمانيين الذين أرادوا عكس مسار أسلمة النظام القانوني السوداني تمامًا، وأدى صعوده كرئيس للوزراء إلى انفصال المهنيين الأكثر راديكالية عن الحكومة الانتقالية على الرغم من أن النقاشات حول الطابع العلماني للدولة لا تزال بارزة في المرحلة الانتقالية الحالية، إلا أنه يجب الحذر من تحديد صراع ثنائي بين اليسار واليمين، والدين والعلمانية، و"الطائفيين" و"القوى الحديثة". لم يسمح الطابع "المضطرب" والمتغير للسياسة السودانية بذلك دائمًا. فقد استفاد الناصريون والبعثيون في السودان أنفسهم من الدعم المالي والديني للطريقة الصوفية الختمية، مما مكنهم من تنظيم أنفسهم كحزب ديمقراطي شعبي. أما جبهة الميثاق الإسلامي، التي دعمت حملة حزب الأمة ضد الخطط الانتخابية للحزب الشيوعي السوداني، فقد عارضتها في دعم حل الإدارة الأهلية. 55 بعد انقلاب عام 1969، حاول عبد الخالق محجوب، خوفًا من صعود مدبري الانقلاب المغامرين في حزبه، تطوير تحالف مع صادق المهدي باعتباره "حداثيًا" داخل حركة الأمة والأنصار الهجينة. 56 غالبًا ما

استكشف السياسيون السودانيون طرقًا للهروب من ثنائيات الحداثة والتقليدية، والإسلامية والعلمانية، واليسار واليمين، على الرغم من أنه في لحظات حاسمة من تاريخ السودان، بما في ذلك أعوام 1964 و1969 و1985، ثبت صعوبة التهرب من هذه الثنائيات.

وفرت الأحداث الثورية في عام 1964، ومرة أخرى في عام 1985، لحظات بدا فيها أنه من الممكن التغلب على ثنائية المركز مقابل المحيط. في كل مناسبة، تواصل المهنيون الأكثر راديكالية مع السياسيين الذين يمثلون المناطق المهمشة. عيّنت الحكومة الانتقالية الأولى ذات الميول اليسارية كليمنت مبورو، وهو أحد الجنوبيين العديدين المعارضين لحرب الحكومة السابقة في منطقته، وزيرًا للداخلية. بدأ مبورو على الفور بالعفو عن الجماعات المتمردة، وتطهير كبار ضباط الشرطة، وترتيب محاكمات لمعاقبة الانتهاكات المرتكبة في الجنوب. 57 ومع ذلك، فقد غادر مع الحكومة الانتقالية الأولى، واستمرت الحرب، ولم يُعاقب أحد على فظائع نظام نوفمبر في الجنوب

في عام 1985، تواصل اليساريون في التحالف الوطني مع زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان، جون قرنق، على أمل إغرائه بالمشاركة في العملية الانتقالية. حصل قرنق على قدر كبير من دعم إثيوبيا الماركسية، واعتمدت رؤيته "للسودان الجديد" بشكل كبير على الصيغ الماركسية في إصرارها على أن الحركة المتمردة يجب أن تقاتل ليس فقط من أجل تحرير جنوب السودان، ولكن أيضًا من أجل تحرير جميع المناطق المهمشة في البلاد ووضع حد للهيمنة الاقتصادية لمركز النهر. من الناحية النظرية، كان

قرنق حليفًا مثاليًا لليسار الشمالي، الذي كان يأمل في استخدام الدائرة الانتخابية الكبيرة للجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب في تحالف انتخابي يساري لما بعد المرحلة الانتقالية ضد الأحزاب الأكثر محافظة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن اليسار الشمالي استمر في التزامه بالانتقال الديمقراطي على الرغم من عداء النظام المؤقت للعمالة المنظمة، إلا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان ندد بالمجلس العسكري الانتقالي دون تحفظ، ووصفه بأنه إعادة اختراع لنظام مايو بقيادة نميري، وكثف حملته العسكرية ضده فيما اعتبره العديد من اليساريين الشماليين نبوءةً محققةً لذاتها، توقع قرنق، مُحقّاً، أن الحكومة الانتقالية لن تكون قابلةً للاستمرار؛ لكن ما لم يتوقعه هو أن ما سيلي ذلك سيكون أكثر عدائيةً لقضية المهمشين. وبذلك، أضاع قرنق فرصةً تاريخيةً للعب دورٍ رئيسيٍّ في الانتفاضة من خلال جلب أبرز المتمردين.

الحركة نحو العملية الانتقالية المدنية. 58

أدى فشل انتفاضتي 1964 و1985 في إنهاء صراعات السودان ومنع عودة الحكم العسكري إلى الكثير من مراجعة الذات بين ثوار المناطق الحضرية في البلاد، الذين كانوا يائسين لكسر دائرة الانتفاضة والانتقال والصراع وفشل الديمقراطية والاستبداد العسكري. ومع ذلك، هناك أبعاد جديدة متعددة للسياسة السودانية في ثورة 2019 وأثناءها وبعدها يمكن أن تخفف من استمرار هذه الدورة.

لقد كانت التعبئة الشعبية أكثر استدامة واستمرارية بكثير مما كانت عليه في عامي 1964 أو 1985، عندما تبددت بعد تحقيق هدفها المباشر. ويعكس هذا جزئيًا توسع الطبقة المتعلمة ونمو وتمكين المناطق الحضرية المحيطة. في عام 1965، حاول اليسار الحضري الدعوة إلى إضراب عام ثانٍ لمنع التحول نحو اليمين في النظام الانتقالي الذي هندسه حزب الأمة ومع ذلك، وبعد حرمانه من دعم معظم الأحزاب السياسية، لم يتمكن من حشد ما يكفي من الدعم لمواكبة الأنصار الذين ساروا نحو الخرطوم. 59 في عام 1985، تمكن سوار الذهب والمجلس العسكري الانتقالي من فرض حظر على المزيد من الاحتجاجات في غضون شهر من توليهما السلطة. ومع ذلك، استمرت الاحتجاجات في عام 2019 حتى بعد تشكيل المجلس العسكري الانتقالي، وعلى الرغم من جهود حزب الأمة القومي لردعهم. في 30 يونيو، خرج عشرات الآلاف في احتجاجات قاطعها حزب الأمة القومي. 60 كان هذا ممكنًا لأن قاعدة التعبئة الشعبية تجاوزت الآن النقابات المهنية والعمالية، لتشمل مجموعات الشباب، والاقتصاد غير الرسمي، والمنظمات التي تمثل المناطق المهمشة، والطبقة العاملة المتشردة في المناطق الحضرية، ونشطاء فيسبوك، والجماعات النسائية. وبالتالي، يبدو أن الاستيلاء على "الأطراف القريبة" واستخدامها ضد سكان المدن المتطرفين أصعب بكثير مما كان عليه الحال في عام 1965.

أحد العوامل التي تعيق الانتقال المحافظ هو الشباب في السودان. أكثر من 60% من السكان تقل أعمارهم عن 24 عامًا، ومتوسط العمر أقل بقليل من 20 عامًا.61 لم يشهد غالبية هذا الجيل التحولات السابقة أو العهود البرلمانية السابقة، وهم غير متمسكين بالبراغماتية القديمة. أنشأ الشباب الثوري

منظماتهم الخاصة، مثل شباب الثورة، التي تشكلت في موقع الاعتصام.62 كان جناح الشباب في حزب الأمة القومي صريحًا في تحدي النهج التصالحي للصادق المهدي تجاه الجيش في السنوات التي سبقت الانتفاضة، وكان من بين أوائل الذين اشتبكوا مع قوات الأمن عند بدايتها.63

هناك ثلاثة عوامل أخرى غيّرت ديناميكيات انتفاضة 2018-2019 والانتقال الذي تلاه. أولًا، أصبحت المناطق المهمشة في الأطراف أقرب إلى الخرطوم مما كانت عليه في عامي 1964 و1985، مما يشير إلى نهاية الانقسام القديم بين التمرد المسلح في المناطق المهمشة والاحتجاج المدني في المركز. 64 ثانيًا، حشدت النساء قواهن بشكل أكثر فعالية مما كانت عليه خلال الانتفاضات السابقة، متحديات تهميشهن الجندري في ظل نظام البشير وفي المجتمع ككل، بالإضافة إلى أنماط السلطة الأبوية التي دعمت السياسة الاستبدادية في السودان. ثالثًا، أدى 30 عامًا من وجود الإسلاميين في السلطة إلى عداء شعبي واسع النطاق لهم، وكشف أيضًا عن عيوب في المشروع الإسلامي.

دورات الصراع في المناطق المهمشة

من وجهة نظر سكان الحضر في الخرطوم، أصبحت المناطق المحيطة المتمردة الآن أقرب إلى الوطن مما كانت عليه في عامي 1964 أو 1985. في تلك الحقبة، اقتصر القتال إلى حد كبير على المنطقة الجنوبية المنفصلة الآن، مع استثناء ملحوظ لغارة عام 1976 التي شنتها قوات الجبهة الوطنية

الإسلامية الطائفية من قواعدها في ليبيا، والتي وصلت إلى أم درمان. ومع ذلك، كانت تلك ضربة عسكرية من قبل أعضاء عزل من نخبة سياسية مستبعدة، وليست

تمرد إقليمي يتعدى على مركز النهر. لم تتوغل الحرب الأهلية في شمال السودان إلا بعد انتفاضة عام 1985، حيث بدأت عندما أرسل الجيش الشعبي لتحرير السودان كتائب إلى جبال النوبة في وقت لاحق من ذلك العام وتصاعدت مع هجمات في النيل الأزرق، بدعم من إثيوبيا. في التسعينيات، هدد التحالف الوطني الديمقراطي المعارض بتطويق الخرطوم بتمرد مدعوم من إريتريا في شرق السودان. في نوفمبر 2000، استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان لفترة وجيزة على مدينة كسلا الشرقية بدعم إريتري. لكن حرب دارفور عام 2003 كانت هي التي أزعجت النظام أكثر من غيرها، ليس أقلها أن أحد مكونات المعارضة الدارفورية - حركة العدل والمساواة (JEM) كانت تتألف من كوادر سابقة رفيعة المستوى من الحركة الإسلامية، وكان البشير يخشى أن يكون لديهم متعاطفون في الخرطوم. في عام 2008، نقلت حركة العدل والمساواة المعركة إلى الخرطوم نفسها لأول مرة، حيث أغارت حركة العدل والمساواة المتمركزة في دارفور على أم درمان بدعم من ليبيا وتشاد، ولم تُطرد إلا بعد قتال عنيف على الجسور التي تعبر نهر النيل.

عاد التهديد للظهور بعد فشل كل من الخرطوم وجوبا في الاتفاق على وضع أقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان المتمركزة في شمال السودان وقت استقلال جنوب السودان عام 2011. اندلعت حرب متجددة في جبال النوبة

في الأسابيع التي سبقت الانفصال، وفي النيل الأزرق بعد بضعة أشهر بعد أن انضمت كتائب الجيش الشعبي لتحرير السودان السوداني إلى متمردي دارفور لتشكيل الجبهة الثورية السودانية في عام 2011، حاولوا مرة أخرى تقريب المعركة من العاصمة، فاحتلوا أبو كرشولا على الحدود بين شمال وجنوب كردفان في عام 2013. ومع ذلك، أثبتت الجغرافيا واللوجستيات أنها عقبات أمام شن هجوم على الخرطوم من جنوب كردفان، وتعثرت الجهود المبذولة للقيام بذلك في مواجهة القوة الجوية المتفوقة للنظام وإعادة نشر قوات الدعم السريع إلى جبهة القتال. 65 في وقت انتفاضة عام 2018، كان المتمردون لا يزالون يتحدون هيمنة النظام في السودان، لكنهم لم يشكلوا تهديدًا وجوديًا.

أدى تشكيل الجبهة الثورية السودانية في عام 2011، وتحالفاتها اللاحقة مع الأحزاب التي تتخذ من الخرطوم مقراً لها، إلى إحياء الآمال في حركة ثورية موحدة من شأنها أن تجبر المركز السياسي أخيرًا على معالجة مظالم المناطق المهمشة ومع ذلك، كانت طموحات الجبهة الثورية السودانية محدودة بسبب انقسامها والتنافس الشديد على قيادتها الجماعية. 66 وقد اتبع عدد من الفصائل المتمردة نهجًا تعامليًا للغاية في التعامل مع نظام الخرطوم، معتبرين مفاوضات السلام فرصة لشراء حصة في النظام، بدلاً من الإطاحة به. 67 وعندما اكتسبت انتفاضة 2018-2019 زخمًا، قدمت الحركات المتمردة دعمها الصريح لها، والتزمت بالامتناع عن مفاوضات السلام حتى تنتهي. ومع ذلك، بعد صعود المجلس العسكري الانتقالي، سارع حميدتي إلى تحويل النهج التعاملي للجماعات المتمردة ضد التحالف الثوري. في مايو 2019، وصل ياسر عرمان، اليساري الشمالي والمخضرم في الجيش

الشعبي لتحرير السودان، إلى الخرطوم رمزيًا، مما بشر بظهور تحالف بين الثوار الحضريين والريفيين مثل ذلك الذي فشل في التحقق في عام 1985. وفي غضون أيام، اعتقل المجلس العسكري الانتقالي عرمان ورحله إلى جوبا، ثم دخل في محادثات مع ممثلي حركة العدل والمساواة وفصيل ميني ميناوي من حركة تحرير السودان. 68 وفي وقت لاحق من ذلك العام، ومع تولي عبد الله حمدوك منصب رئيس الوزراء الانتقالي والتزامه بعملية سلام أكثر شمولاً، عاد عرمان إلى الخرطوم، حاملاً معه آمالًا في انتقال أكثر شمولاً.

في حين أن الجماعات المتمردة نفسها لم تكن دائمًا بمثابة الثوار الأكثر موثوقية، إلا أن تأثير الصراع على المناطق المهمشة، والهجرة المتزايدة من تلك المناطق المهمشة إلى مركز النهر، أدى إلى ظهور جيل جديد من الثوار الحضريين الذين يتشاركون طموحًا مماثلًا لتحدي هيمنة نخب الخرطوم. تحدت جماعات مثل رابطة طلاب دارفور واتحاد طلاب جبال النوبة سياسات النشطاء الآخرين التي تركز على المركز. 69 كما بدأوا في تشكيل

أجندة الأحزاب السياسية الجديدة، مثل حزب المؤتمر السوداني. بدا الدعم الجماهيري الواسع لحملة عرمان الرئاسية التي أُجهضت في نهاية المطاف عام ٢٠١٠ وكأنه يُنذر بإمكانية تمكن المتمردين السابقين من إحداث تغيير من خلال السياسة الانتخابية في وسط النهر. ٧٠ وعلى النقيض من انتفاضة عام ١٩٦٤، وإلى حد ما انتفاضة عام ١٩٨٥، هيمن سكان المناطق المحيطة بالخرطوم على احتجاجات عام ٢٠١٣، حيث تظاهروا بكثافة ضد سياسات

التقشف الاقتصادي التي يتبعها النظام، مما أدى إلى حملة قمع دامية شنتها قوات الدعم السريع في الأحياء العشوائية.٧١

في البداية، لم يكن الاقتصاد غير الرسمي للمناطق شبه الحضرية، بل الاقتصاد المزدهر لمركز النهر والمدن الشمالية الأخرى، هو الذي قاد انتفاضة 2018-2019. أثر التضخم على الطبقات المتوسطة الحضرية أكثر من فترات الركود السابقة، وكانت هذه الطبقات المتوسطة الحضرية هي التي تمتلك المعرفة التكنولوجية والقدرة التنظيمية لشن حملة مستدامة من العصيان المدني في المركز. وعلى النقيض من انتفاضة 2013، وقعت الغالبية العظمى من الاحتجاجات في مراكز المدن بدلاً من المناطق شبه الحضرية. ويُعزى ذلك إلى عدم ثقة السكان المهمشين الذين فروا إلى العاصمة هربًا من الحروب في دارفور وجبال النوبة والجنوب، تجاه السكان الأكثر امتيازًا من أصل نهري، والذين ترتبط امتيازاتهم الاقتصادية ارتباطًا مباشرًا باستغلال الأطراف.72

ومع ذلك، فإن الفجوة الاجتماعية بين الطبقات المتوسطة الحضرية والسكان المهمشين في مدن الصفيح لم تكن مطلقة أبدًا ردّ المتظاهرون من الطبقة المتوسطة على جهود أجهزة الأمن لإثارة الخوف من نشاط المتمردين في المناطق شبه الحضرية بشعارٍ موجّه إلى البشير: "يا عنصري متغطرس، كلنا دارفور!". وبينما لم يكن للاحتجاجات تأثيرٌ ملحوظ على المناطق الحضرية الأكثر تهميشًا، إلا أن مساهمة القطاعات الأكثر تهميشًا في الاحتجاجات في المركز الحضري كانت واضحةً للغاية. كان هذا هو الحال تحديدًا في اعتصام القيادة العامة للجيش، الذي وصفه الطبيب النفسي

مصطفى آدم سليمان، الذي أجرت صحيفة الشرق الأوسط مقابلةً معه في عيادةٍ مؤقتةٍ في الاعتصام، بأنه مشهدٌ من "الذوبان الاجتماعي غير المقصود". 73 أُنشئ مخيمٌ خاصٌّ لأطفال الشماسة، حيث أجرى بعضهم مقابلاتٍ مع وسائل الإعلام الإقليمية، معربين عن تضامنهم مع المتظاهرين. 74 في هذه الأثناء، أصبحت عوضية محمود كوكو، وهي من جنوب كردفان ورئيسة نقابة بائعات الشاي التي سعت إلى تمكين النساء في قلب الاقتصاد غير الرسمي في الخرطوم، "السيدة الأولى للثورة" في الاعتصام، حيث أشرفت على عملية إطعام آلاف المتظاهرين المعتصمين هناك. 75 في حين أن أصول الاحتجاجات الأولية كانت من الطبقة المتوسطة، إلا أنه مع تطور الانتفاضة واعتناق المتظاهرين في الاعتصام روح التضامن، بدا أن لكل قطاع اجتماعي مصلحة.

في حين أن المهنيين المتعلمين والناشطين من خلفيات نهرية هم من منحوا الانتفاضة قيادتها، فإن توسع نظام الإنقاذ للجامعات، الذي يعاني من نقص التمويل، قد أعطى مواطني المناطق الطرفية حصة جزئية في قطاع التعليم العالي على الرغم من أن الطلاب من دارفور وجبال النوبة ما زالوا مهمشين نسبيًا داخل الطبقة المتعلمة، إلا أن الهيئات الطلابية التي تمثلهم يمكنها نشر أعداد أكبر بكثير مما كانت عليه الحال في عامي 1964 و1985. كانت منظمات الطلاب الدارفوريين تتصادم مع أجهزة الأمن في الجامعات في جميع أنحاء وسط نهر السودان في العقد الذي سبق الانتفاضة، مما أسفر عن عدة وفيات؛76 لم يكن من المفاجئ، عندما اندلعت الانتفاضة في البداية، أن تستهدف حملة الحكومة القمعية بشكل خاص الطلاب الدارفوريين في جامعات الخرطوم.77 ونظرًا للعلاقات الوثيقة بين النخبة المتعلمة الضيقة

والمؤسسات الأساسية للدولة، فقد عملت الجماعات الطلابية في عام 1964 كمركبات لنقل السلطة داخل النخبة؛78 وعندما وسع نظام الإنقاذ قطاع التعليم العالي دون توفير الموارد أو الفرص المصاحبة للتوظيف بعد التخرج،79 فقد خلق إمكانية لطبقة ثورية أكبر حجمًا بكثير.

في حين أن سياسات المحيط تشكل بشكل متزايد سياسات الاحتجاج في المركز النهري، فإن أساليب وأهداف الاحتجاج المدني تخترق المحيط، وتغير الانقسام القديم بين المعارضة السلمية في المركز والتمرد المسلح في الهامش. 80 هناك تاريخ طويل وغير معترف به لهذا الارتباط. كانت هناك احتجاجات كبيرة في دارفور في عام 1964، في الواقع، ظهرت أول منظمة إقليمية دارفورية، جبهة نهضة دارفور، من الاحتجاجات التي اندلعت في المنطقة خلال ثورة أكتوبر. 81 كانت هناك احتجاجات في الفاشر مرة أخرى في عامي 1981 و1983. ومع ذلك، في تلك الأيام كان هناك عدد قليل من خطوط الهاتف العاملة وكان يستغرق الأمر ما يقرب من أسبوع للسفر من دارفور إلى النيل، مما خفف من حدة الاحتجاجات الإقليمية التي شكلت ما كانت عبارة عن تحولات سريعة تركزت في الخرطوم. واليوم، اختصرت تكنولوجيا الاتصالات في القرن الحادي والعشرين المسافات، مما يمنح المظاهرات في المناطق الطرفية فرصة أكبر لإحداث تأثير. أنشأت لجان المقاومة في نيالا معسكرات لتثقيف الشباب في أساليب الاحتجاج المدني، 82 وأدت الاشتباكات مع قوات الأمن الحكومية هناك إلى مسيرات تضامن في المدن الواقعة على نهر النيل. 83 وفي الوقت نفسه، تلقت الحملات المحلية ضد الآثار الضارة بيئيًا لتعدين الذهب في جنوب كردفان، حيث أدى استخدام المواد الكيميائية السامة إلى تسميم الأرض والمياه، دعمًا

من الشيوعيين، 84 وتمكنت من إجبار مجلس الوزراء على حظر استخدام الزئبق والسيانيد في تعدين الذهب. 85 حاول حميدتي درء المعارضة الريفية من خلال استغلال تركيز قوى الحرية والتغيير على التمكين الجداري للطبقة المهنية النهرية لكسب النخب الريفية التي شعرت بالاستبعاد من هذه الرؤية النهرية الخاصة. 86 ومع ذلك، فإن هذا الشكل من سياسات السوق لا يوفر وسيلة لنزع سلاح المهاجرين من الريف إلى الحضر في الخرطوم والبلدات والمدن الرئيسية الأخرى، الذين يقفون وراء أكثر لجان المقاومة نضالًا. 87

النساء والثورات

هناك ديناميكية جديدة أخرى تتمثل في الكثافة التي حشدت بها النساء الحضريات خلال انتفاضة 2018-2019. إن حشد النساء خلال الانتفاضة ليس بالأمر الجديد في حد ذاته. فقد كانت النساء المهنيات في قلب المسيرة إلى القصر التي بدأت الإضراب العام في أكتوبر 1964، وكما كان الحال في 2018-2019، فقد رددن الزغاريد لتحفيز التعبئة الشعبية. 88 ومع ذلك، كانت المطالب التي قُدمت من أجل التحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة محدودة على عكس اليوم. تتذكر إحدى المتظاهرات من عام 1964: "حشدت النساء دون أن يشعرن بأنهن نساء، بل كجزء لا يتجزأ من الشعب [كله]. 89 لم توفر السياسة القومية في أوائل عصر الاستقلال للنساء نفس الفرص لتقديم مطالب منفصلة لتحرير النوع الاجتماعي كما هو متاح اليوم 90 امتد التحرر السياسي إلى منح المرأة حق الاقتراع والترشح، وأصبحت زعيمة اتحاد نساء السودان، فاطمة أحمد إبراهيم، أول عضوة في البرلمان السوداني عام 1965. ونجحت حملة شنتها اتحاد نساء السودان عام

1968 في ضمان المساواة في الأجور للمعلمات، على الرغم من أن النميري ألغى هذا التشريع لاحقًا. 91 ومع ذلك، كان التمثيل العام للمرأة في برلمانات ما بعد عام 1964 وما بعد عام 1985 مقيدًا للغاية. وقد أُدين المشروع الإسلامي على نطاق واسع لتهميشه للمرأة، لكن الأحزاب التي سبقت عام 1989 لم تكن أفضل حالًا. ومن المفارقات أن الممثلتين الوحيدتين في ديمقراطية 1986-1989 كانتا عضوتين في الجبهة الإسلامية القومية الإسلامية. 92 حقق المشروع الترابي نجاحًا كبيرًا في تعزيز وصول المرأة إلى التعليم - بما في ذلك الجامعات - بينما مكّنت قواعد اللباس التي أنشأها أيضًا جيلًا جديدًا من نساء الطبقة المتوسطة من دخول المجال العام والتنافس جنبًا إلى جنب مع الرجال. وبشكل عام، وكما كانت الحال في أماكن أخرى في المنطقة، فقد حصل 94% من السكان على بعض الحقوق السياسية والاقتصادية.

لم يستلزم التحرر الاجتماعي. تمكنت نساء مثل فاطمة إبراهيم من التقدم سياسيًا على وجه التحديد لأنهن التزمن علنًا بالأعراف الاجتماعية المحافظة، بما في ذلك ربط الأنوثة بالحياة المنزلية. 95

بحلول عام 2018، تم التخلي عن الكثير من حذر الناشطات النسائيات السابقات. كانت هناك عدة أسباب لذلك. أولًا وقبل كل شيء، أصبحت النساء أكثر اندماجًا في المجال العام، من خلال الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. في حين أن أقلية ضئيلة فقط من النساء حصلن على تعليم جامعي وثانوي في عام 1964، فإن الرقم اليوم أكبر بكثير، على الرغم من أن التكافؤ الكامل لم يتحقق بعد، ومن المرجح أن تظل النساء عاطلات عن

العمل بعد التخرج 96 ومع ذلك، فإن استهداف النساء، سواءً بائعات الشاي في الشوارع أو الصحفيات اللواتي يرتدين السراويل مثل لبنى حسين، من قبل وحدات شبه الشرطة المختلفة التابعة للنظام الإسلامي (شرطة النظام العام، وشرطة أمن المجتمع، والشرطة الشعبية) كان ردًا على الظهور العام المتزايد للنساء، سواءً كنّ نساءً تحررن اقتصاديًا من خلال التحولات الرأسمالية في السودان أو نساءً مهمشات فررن من الحروب في الأطراف إلى المناطق الحضرية الأساسية. 97 أيضًا، نظرًا لفرط إضفاء الطابع الأمني على الاقتصاد في عهد البشير، ونظرًا لأن المجندين في الجيش والشرطة والميليشيات هم في الغالب من الذكور، فليس من المستغرب أن تكون النساء ممثلات بشكل أكبر نسبيًا في القطاعات المدنية لنظام التعليم والاقتصاد وأن يكون لديهن التزام مرتبط بتبني حركة احتجاجية تجعل من خفض ميزانية الأمن أحد مطالبها الرئيسية. 98

في عامي 2018 و2019، قدمت الناشطات مطالب سياسية أكثر شمولاً، وكسرن أيضًا المحرمات من خلال تحدي الأدوار الجندرية المتصورة وزيادة الوعي بالعنف الجنسي. بعد أسابيع قليلة من سقوط البشير، نظمت الناشطات مسيرة حضرها عدد كبير إلى موقع الاعتصام للمطالبة بأن تسمح الحكومة الجديدة بمنح النساء تمثيلًا بنسبة 50% في جميع المجالات العامة.99 وانتقدت الجماعات النسائية هيمنة الرجال على المحادثات اللاحقة بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، 100 على الرغم من أن الحكومة الانتقالية في نهاية المطاف منحت النساء مقعدين في المجلس السيادي وأربعة مقاعد في مجلس الوزراء، مما يمثل تناقضًا مع الحكومات المؤقتة التي يهيمن عليها الرجال بالكامل في عامي 1964 و1985. وشملت

هؤلاء النساء وزيرة الخارجية، أسماء محمد عبد الله، ووزيرة الشباب والرياضة البالغة من العمر 33 عامًا، ولاء البوشي، التي أغضبت على الفور المحافظين السلفيين المتطرفين بإشرافها على إنشاء فريق وطني لكرة القدم النسائية.101

لقد قلب نشاط المرأة المعايير الجندرية المجتمعية بطرق جديدة واستفزازية. ومرة أخرى، ساهمت اللحظة الثورية الطويلة في موقع الاعتصام في ذلك. تزوجت المتظاهرات المتعلمات وأقامن علاقات مع رجال خيموا بجانبهن في مقر الجيش، وغالبًا ما كنّ يكسرن التقاليد من خلال "الإعلان بصوت عالٍ عن رغباتهن" واختيار شركاء دون إيلاء اهتمام يُذكر لحساسيات طبقة آبائهن. 102 في حين أن المتظاهرات اللواتي زغردن دعمًا لثورة أكتوبر غالبًا ما صُوّرن على أنهن ميسرات للبطولة الذكورية، 103 إلا أنهن في عامي 2018-2019 كنّ أنفسهن الكنداكات، أو "الملكات المحاربات". 104 وكانت أشهر الكنداكات هي الطالبة آلاء صلاح، البالغة من العمر 22 عامًا، والتي انتشرت صورتها على نطاق واسع بعد تصويرها فوق سيارة، وهي تطل على حشد هائل من المتظاهرين انتقد بعض المعلقين السودانيين اعتماد آلاء صلاح رمزًا للفاعلية الثورية النسائية، مشيرين إلى ثوبها الأبيض الذي ميّزها كعضوة في النخبة المهنية النهرية، وجادلوا بأن الصورة ساهمت في إقصاء النساء المهمشات اجتماعيًا. ولعل الدعوات اللاحقة لتكريم رئيسة نقابة بائعات الشاي، عوضية محمود كوكو، المنحدرة من منطقة جنوب كردفان المهمشة، لدورها في دعم الاعتصام، تُعدّ تصحيحًا مهمًا في هذا الصدد.

في 8 أبريل 2021، بعد مرور ما يقرب من عامين على الثورة، تجمعت 200 امرأة وفتاة، دون أي معرفة مسبقة ببعضهن البعض وبالكاد تقاطعت شبكاتهن سابقًا، على أبواب وزارة العدل للاحتجاج على ظاهرة "المنازل غير الآمنة". كانت المطالبات بقوانين بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي لحماية النساء من تزايد حوادث الإساءة في المجالين العام والخاص شائعة في بيئة ما بعد الثورة. تضمن بيان موكب النساء دعوات لتفعيل الأطر الإقليمية والدولية لحقوق المرأة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي وقع عليها السودان (رغم أنه لم يصادق عليها). وقد أثار مقتل فتاة تبلغ من العمر 14 عامًا، تدعى سماحة، على يد والدها107 وما تلاه من تواطؤ من مسؤولي الدولة مع المعايير الأبوية التي ضمنت الإفلات من العقاب للجميع. كانت جريمة القتل والتستر عليها فضيحة في حد ذاتهما، لكن النساء تجمعن لأن الحادث كشف عن استمرارية أنماط طويلة من الظلم. واصل شعار المتظاهرات رسم معالم ثورة لم تكتمل: "سننتزع ما لنا من النظام السائد، سننتزعه داخل الحرام وفي الشوارع". كان التجمع بداية لسلسلة من الاحتجاجات القائمة على حقوق المرأة في جميع أنحاء الخرطوم في أواخر ربيع عام 2021.108

كان للاتصال الرقمي الموسع في السودان آثار سياسية تتجاوز الطرق التي نظم بها نشطاء الديمقراطية أنفسهم وعلاقاتهم مع الجمهور. طوال عام 2019، عملت المجموعات النسائية على فيسبوك بجد على التواصل، وإنتاج المعرفة وتبادلها، والتنظيم دعماً لدعوة تجمع المهنيين السودانيين للعصيان المدني عام 2019.109 حتى تلك اللحظة، كانت وسائل التواصل الاجتماعي السودانية غير سياسية إلى حد كبير، بل إنها ضخمت الرسائل التي كفلت

الأعراف التي أعادت تأكيد الأدوار المنزلية والأسرية للمرأة بإلغاء حدود المساحات الخاصة، عززت معظم وسائل التواصل الاجتماعي النسائية عمليًا التوافق مع العروض الإسلامية العامة، إذ كان على من ينشرن الرسائل والصور أن ينتبهن لمن قد يشاهدها وكيف قد يتفاعلن. في السودان الثوري، انقلب هذا الوضع رأسًا على عقب: إذ تغيّرت مساحة التواصل الاجتماعي أيضًا. علاوة على ذلك، خلال أشد المواجهات مع السلطات، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي الشكل الوحيد لشبكات التواصل التي تتيح للنساء ممارسة السياسة بأمان. وذكرت إحدى الشابات المستجيبات أن الوجود على الإنترنت كان أداة فعّالة للتعبئة السياسية. 110 ساهم إخفاء الهوية أثناء الدفاع عن الحقوق في حماية النساء من العنف المباشر من الدولة والذكور في المجال العام. في الوقت نفسه، تمكنت النساء داخل منازلهن من استخدام الظهور العلني والرأي العام لفضح أولياء أمورهن الذكور الذين اعتدوا عليهن. ويُقال إن الخوف من التوبيخ العلني كان رادعًا فعالًا ضد بعض تهديدات العنف من الأزواج والآباء على الأقل. لقد جعل الإنترنت وجود المرأة خاصًا، أي بعيدًا عن متناول الجميع وعلنيًا في آن واحد. ونتيجة لذلك، بدأت تتشكل أشكال جديدة من النسوية، قائمة على التجارب المشتركة، ومُصممة حول الخطاب الثوري لعصر ما بعد الإسلاموية.

أنتجت ثلاثة أجيال من النساء المتعلمات في الغالب كوادر نسائية مطلعة وطموحة للغاية، تم تمكينهن من خلال فرص العمل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتشجعهن زيادة ظهور المرأة في الحياة العامة. بلغت هذه الاتجاهات ذروتها في الانتفاضة. كانت قصص المواقف الجريئة

والصراحة، والانفتاح في العلاقات الاجتماعية، وإقامة صداقات شخصية مع نظرائهم من الرجال، وحرية تكوين الجمعيات السياسية، والتعبير عن المطالب والآراء حول التبعية المالية، شائعة ومنتشرة على نطاق واسع.

ما هي المكاسب الملموسة التي حققتها المرأة في الثورة؟ كان هذا موضوع نقاش حاد بين النساء السودانيات والباحثات في السودان. ويجري الآن مراجعة الانطباعات القصصية أو إثباتها من خلال المسوحات والأبحاث. وجدت إحدى الدراسات أنه في أعقاب الثورة،

أفادت نسبة كبيرة من النساء في منطقة النصر بالخرطوم بأنهن أكثر استعدادًا للتعبير عن آرائهن أمام عائلاتهن، والسعي إلى الاستقلال المالي، ومطالبة الرجال بالمساهمة في الأعمال المنزلية. 111 وتشير المناقشات مع الناشطات إلى أن هذه التغييرات المتسارعة في الأعراف الاجتماعية جاءت بتكلفة، وهي زيادة التوتر وحتى العنف داخل المنازل، حيث كافحت الأسر المحافظة لفرض سيطرتها على بناتها. 112 وفي الوقت نفسه، تصدى العديد من الرجال الذين استمروا في الهيمنة على الساحة السياسية للعدد الأكبر من النساء المطالبات بالصوت والسلطة. وتحدثت إحدى النساء عن خوف المجتمع من "الحضور النشط" للمرأة مما يجعل النساء أكثر عرضة للتدقيق وزيادة خطر العنف، خاصة مع انهيار الأمن الأساسي في الشوارع. سواء كانوا رجالًا غير موافقين أو عملاء أمن ورجال ميليشيات يتصرفون دون عقاب، فإن الرجال لديهم حرية التحرش بالنساء وحتى الاعتداء عليهن. 113

إن منطق السوق السياسي - المادي والقسري والمعاملاتي - ذكوري للغاية. فهو يختزل الناس إلى سلع قابلة للتداول. ومع ذلك، فإن الإمكانات التخريبية لمنطق السوق في العلاقات الاجتماعية يمكن أن تقوض الأشكال القديمة للنظام الأبوي. لطالما كان الزواج وسيلة حاسمة للعائلات الأبوية لاكتساب الثروة وترسيخ السلطة، ولم يكن للنساء رأي يُذكر في المساومة على مستقبلهن ومكانتهن. لقد تزعزع استقرار هذا النظام بشكل لا رجعة فيه حيث تكافح الطبقة المتوسطة الهشة لتكييف ممارسات الزواج مع مأزقها. وقد برز جيل أصغر سنًا وأكثر ليبرالية. بالنسبة لهم، فإن الاختيار الشخصي لشريك الحياة أهم من قيم وتفضيلات والديهم.

علاوة على ذلك، تطمح النساء إلى الاستقلال المالي، ويتوقع الرجال اكتساب الثروة من خلال مهنة مهنية بدلاً من الميراث ومهر العروس، كخيار شخصي وتوقع عملي

كما أن النساء الأصغر سنًا غير مهتمات بصيغ التمثيل السياسي التي هيمنت على أجندة حقوق المرأة للجيل السابق. لم تعد حصة الـ 40% المخصصة للنساء مقنعة. تتحدث الشابات بلغة موقف نسوي متشدد، مع زيادة الارتباط السياسي في العمل وبين الشبكات الاجتماعية.

لا يزال هناك انقسام واضح بين المركز والأطراف، والذي لا يزال يحدد تجربة النساء الثوريات في السودان. كانت الأجندات الرئيسية للنساء في المناطق النهرية الشمالية تتمثل في مسائل مثل تحدي ممارسات تشويه

الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، بينما ركزت النساء في المناطق الطرفية على التغلب على الفقر المدقع والنزوح وانعدام الأمن. 114 وتجد النساء في الأقاليم صعوبة أكبر في الحصول على حصة في سياساتهن المحلية، التي يهيمن عليها الرجال بشكل أعمق، سواء كانوا من قادة الأمن المتحالفين مع الحكومة، أو المتمردين المسلحين، أو أبناء العائلات الرئيسية وعلى الرغم من المطالبات الواسعة النطاق بمشاركة شبكة حماية نساء دارفور ومجموعات نسائية أخرى في عملية السلام الانتقالية،115 فقد سُمح لها بمشاركة وجيزة فقط في المحادثات التي أسفرت عن اتفاق جوبا للسلام في سبتمبر/أيلول 2020.116 وقد تمكنت المجموعات التي حضرت من ضمان تضمين التزام الحكومة المؤقتة بتمثيل النساء بنسبة 40% في الحكومات الوطنية والإقليمية في الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع الجماعات المتمردة، إلا أن الدور المستمر لقوات الدعم السريع في العملية الانتقالية، وخاصة في دارفور، تركها مع مخاوف جدية بشأن إنصاف ضحايا العنف الجنسي.117

من السابق لأوانه تقييم نتائج نشاط المرأة خلال الثورة. كانت مكاسب المرأة غير متكافئة وغير مؤكدة، ولكن لا شك في أن الوضع الراهن للنظام الأبوي قد اهتز. ولا شك في أن رؤية التحول واسع النطاق للنظام الجندري التي طرحتها العديد من الناشطات أضافت زخمًا للحظة الثورية وزادت من فرص تجنب البلاد لهذا النوع من التحول المحافظ أو الإسلامي الذي حدث في النهاية في عامي 1964 و1985

انتفاضة ما بعد الإسلاميين؟

عامل جديد آخر في انتقال عام 2019 هو حقيقة أن الانتفاضة أثارت احتمالية كسوف تام للسياسة الإسلامية. كانت العديد من شعارات الانتفاضة معادية للإسلاميين بطبيعتها. سواء داخل السودان أو على المستوى الإقليمي، كانت انتفاضة عام 2019 غير مسبوقة من حيث أنها مثلت أول حركة شعبية تنجح في الإطاحة بنظام كان، اسمًا وفي قياداته، إسلاميًا. لطالما كان وصف حكومة البشير بأنها لا تزال تسعى إلى مشروع إسلامي موضع شك. قبل ما يقرب من 20 عامًا، انشق الترابي والعديد من أتباعه وأدانوا أولئك الذين بقوا في الحكومة باعتبارهم مدفوعين بالجشع للمال والسلطة - وهي تهمة لاقت صدى. في هذه الأثناء، لم تكن المظاهرات العامة التي أبدت احترامًا للمُثُل الإسلامية والقمع اليومي للشرطة التي تفرض قوانين النظام العام أكثر من مجرد تذكيرات بالأيام الذهبية للأممية الإسلامية المتحمسة باتباع مسار رسمه "الأصوليون الجدد" الإسلاميون في أماكن أخرى من العالم العربي والإسلامي، ركز الإسلاميون الذين بقوا مع النظام على مراقبة الأخلاق العامة، متخلين عن الأجندات شبه الثورية للسنوات السابقة. 118

أراد الثوار المدنيون التخلص من هؤلاء الإسلاميين القدامى المنهكين، ولم يكن لدى معظمهم وقت للإسلاميين الديمقراطيين المعلنين الذين انضموا إلى الاحتجاجات. في أماكن أخرى من المنطقة، قدم الإسلاميون أنفسهم على أنهم البديل الوحيد للاستبداد العسكري. 119 في السودان، لا يحمل هذا أي مصداقية، حيث دعمهم الاستبداديون العسكريون لمدة 30 عامًا. كما أن للإسلاميين حصة أقل بكثير في المنظمات الثورية والحكومة الانتقالية مما كان عليه الحال في عامي 1964 و1985، مما سيجعل من الصعب عليهم

هندسة انتقال محافظ يحمي العناصر الأساسية للمشروع الإسلامي. على عكس الهيئات المهنية في عامي 1964 و1985، لم يكن لتجمع المهنيين السودانيين أي مكون إسلامي مهم في الواقع، رفضت الاعتراف بالمقترحات الانتقالية لمجموعة "مبادرة السلام والإصلاح" غير الحزبية من الأكاديميين والمهنيين برئاسة الجزولي دفع الله، المهندس الإسلامي لآخر انتقال محافظ. 120 عندما تم طرح "مبادرة السلام والإصلاح"، التي تضمنت إشراف البشير على انتقال واسع النطاق، لأول مرة في عام 2016، تلقت دعمًا واسعًا عبر الطيف السياسي والأيديولوجي؛ في 2018-2019، عندما حاول دفع الله إحياءها، تبرأ منها عدد من الموقعين العلمانيين واليساريين، معترفين بأن الانتفاضة الشعبية قد خلقت إمكانية لقطيعة أكثر جذرية مع السياسة الإسلامية وخوفًا من الاتهامات بأنهم كانوا يقوضون إعلان الحرية والتغيير. 121 المجموعة الوحيدة ذات المؤهلات الإسلامية التي كان لها مصلحة في الحكومة الانتقالية هي حركة العدل والمساواة، والتي منذ بداية حرب دارفور أدرجت سياساتها ضمن المطالب المشتركة التي قدمها الثوار العلمانيون في المحافظات.

من غير المرجح أن يعود النمط القديم للسياسة الإسلامية، الذي اعتمد بشكل كبير على أيديولوجيين شموليين مثل قطب والمودودي. لقد اختفت اللغة القطبية والمودودية القديمة حول محاربة الجاهلية، وإقامة الحاكمية، والقتال من أجل حزب الله ضد حزب الشيطان، من معظم خطاب الإسلاميين. يأمل الكثيرون، مثل غازي صلاح الدين العتباني من منظمة الإصلاح الآن، أن يتمكنوا من وضع أنفسهم كـ "ديمقراطيين مسلمين" على غرار حزب النهضة بزعامة راشد الغنوشي، الذي حصل على جائزة نوبل للسلام بسبب

استعداده للمشاركة في الديمقراطية البرلمانية التي أعقبت الربيع العربي في تونس. 122 نأى الغنوشي بنفسه عن الإسلام السياسي، ووافق على دستور لم يشر إلى الشريعة الإسلامية، وأعاد وضع حزب النهضة كحزب محافظ اجتماعيًا واقتصاديًا تقليديًا ١٢٣ بدأ العديد من الإسلاميين السودانيين عملية مماثلة لإعادة صياغة أنفسهم كـ"ديمقراطيين مسلمين" قبل سقوط النظام بوقت طويل. بعد أن أطاح البشير بالترابي من السلطة عام ١٩٩٩، برز العديد من الإسلاميين داخل الحركة.

استنكرت وسائل الإعلام الإسلامية الطابع "الشمولي" للمشروع الذي دعمته في البداية. 124 بصفته زعيمًا لحزب المؤتمر الشعبي، نأى الترابي بنفسه عن العديد من المبادئ الأيديولوجية للنظام الذي هندسه، ووقع "مذكرة تفاهم" مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، وانضم إلى تحالف قوى الإجماع الوطني المعارض. ومع ذلك، وفي تطور آخر في السياسة السودانية المضطربة، تخلى الترابي عن تلك التحالفات قبل وفاته في عام 2016، وفي وقت الانتفاضة، كان حزب المؤتمر الشعبي يشارك في برلمان نتج عن عملية حوار وطني تجنبتها المعارضة السائدة.

خلال الانتفاضة، نزل المثقفون الإسلاميون المعارضون والشباب الإسلاميون إلى الشوارع. أُلقي القبض على عثمان الميرغني، وهو ترابي سابق كانت لجريدته "التيار" العديد من الخلافات مع أجهزة الأمن التابعة للنظام، أثناء الانتفاضة، واستمر في إلقاء الخطب من قلب الاعتصام في مقر قيادة الجيش 125 كان أحد أبرز شهداء الانتفاضة أحمد خير، وهو مدرس منتمي لحزب المؤتمر الشعبي تعرض للتعذيب حتى الموت على يد عملاء

جهاز الأمن والمخابرات الوطني في كسلا. 126 ومع ذلك، لم تتلق الانتفاضة سوى دعم فاتر من قيادات الأحزاب الإسلامية "الإصلاحية"، غازي صلاح الدين من الإصلاح الآن وعلي الحاج من حزب المؤتمر الشعبي. حتى أن علي الحاج أعطى مباركته العلنية لإعلان البشير حالة الطوارئ. 127 وبينما كان هؤلاء الرجال على استعداد لإبرام صفقات مع الفصائل غير الإسلامية عندما كانوا في موقع قوة نسبية، كان الخطر بالنسبة لهم هو أن الانتفاضة الشعبية الحقيقية ستمكن أولئك الراغبين في محاسبتهم على دورهم في انقلاب عام 1989 وما تلاه. في الواقع، بعد فترة وجيزة من الانتفاضة، استهدفت مجموعة من محامي المعارضة كلاً من الحاج والعتباني، إلى جانب إسلاميين بارزين آخرين، بإجراء يهدف إلى محاكمتهم بتهمة الإطاحة بالديمقراطية. خلال الانتفاضة نفسها، كانت هناك حرب أهلية افتراضية داخل حزب المؤتمر الشعبي، حيث رفض الجيل الأصغر سنًا قبول النهج الرجعي للقيادة. 128 بعد اعتقال علي الحاج في نوفمبر 2019، بدا أن حزب المؤتمر الشعبي مستعد للامتناع عن المشاركة في "المسيرة الخضراء" في ديسمبر 2019 التي دعا إليها حزب المؤتمر الوطني والفصائل الإسلامية المتشددة والجيل الأكبر سنًا من حزب المؤتمر الشعبي الذين دعموا البشير خلال الانتفاضة. 129 ومع ذلك، فقد غير موقفه في اللحظة الأخيرة ودعا أعضاءه للانضمام. 130

هل لا يزال بإمكان الإسلاميين الحصول على دعم شعبي كافٍ لمنع حركتهم من الاستسلام "للنسيان"؟ 131 شهد السودان مستويات غير مسبوقة من التحضر، وينزل معظمهم إلى الشوارع منذ عام 2018. كل من هذه العوامل يجعل حدوث تغيير سياسي جذري في السودان أمرًا محتملًا تكمن مشكلة

اليساريين والليبراليين الحضريين في السودان في أنه حتى مع صعود الفضاء الإلكتروني، لا يزال الإسلاميون يهيمنون على جزء كبير من وسائل الإعلام التقليدية - فقد استمرت صحيفة التيار التابعة للميرغني، بالإضافة إلى صحف إسلامية أخرى مثل السوداني والصيحة، في النشر خلال الفترة الانتقالية. واصل عم البشير المحافظ للغاية، الطيب مصطفى، الذي أثار اعتقاله القصير في عام 2020 احتجاجات من جماعات حقوق الإنسان الدولية، استخدام عموده في صحيفة الانتباهة للتنديد بالنظرة العلمانية للنظام الانتقالي. 132 ظلت وسائل الإعلام الرسمية للدولة، بما في ذلك وكالة أنباء السودان (سونا)، على الرغم من أنها أصبحت أداة للحكومة الانتقالية، تحت سيطرة كوادر النظام القديم. قد يستفيد الإسلاميون من استبعادهم من الحكومة الانتقالية، وتحويل أي إخفاقات اقتصادية ضدها في انتخابات ما بعد الفترة الانتقالية. في حين أن ادعاءات الإسلاميين بتقديم نظرية متماسكة للدولة الإسلامية الحديثة ربما تكون قد فقدت مصداقيتها الآن بسبب تجربتهم في السلطة، إلا أنهم لا يزالون قادرين على اللجوء إلى أساليبهم السلبية التقليدية المتمثلة في تشويه سمعة خصومهم من خلال تصويرهم على أنهم مُخدوعون من قِبل الليبرالية الغربية والعلمانية والاستعمار الجديد. في مارس/آذار 2021، دعا وزير خارجية النظام السابق، علي كرتي، إلى حركة احتجاجية جديدة لإسقاط النظام الانتقالي، وسخر من قادته لأنهم "جاءوا جواً من عواصم غربية، حيث عاشوا كلاجئين، وربتهم منظمات [دولية]". 134

إذا لم يتمكن الثوار الحضريون في مركز النهر من تجنب إخفاقات الانتفاضتين الأخيرتين وتعزيز حركتهم بتوسيع نطاقها إلى غرب السودان،

فقد يواجهون تحديًا هناك. إنها حقيقة غير مريحة لقوى الحرية والتغيير أنه حتى اعتقاله كان الزعيم الدارفوري الوحيد لحزب مدني كبير مقره الخرطوم هو الحاج من حزب المؤتمر الشعبي. في الستينيات من القرن الماضي، كان الحاج نائب رئيس جبهة نهضة دارفور الإقليمية، التي تشكلت بعد الاحتجاجات الحضرية التي اندلعت في دارفور خلال ثورة أكتوبر عام 1964. 135 من الستينيات إلى الثمانينيات، حقق الإسلاميون نجاحًا كبيرًا في استقطاب الطلاب الدارفوريين إلى حركتهم، واللعب على عداءهم تجاه النخب النهرية العلمانية، واحتضان رغبة المنطقة الغربية في اللامركزية تكتيكيًا لإنشاء قاعدة قوة هناك. 136 قاد الإسلاميون النخبة إلى حد كبير الانتفاضة الإقليمية في دارفور عام 1981. 137 بمجرد أن انفصل البشير عن الترابي بشأن مسألة اللامركزية الإقليمية في عام 1999، انضم معظم الإسلاميين الدارفوريين إلى حزب المؤتمر الشعبي، وكان يُعتقد على نطاق واسع أن الحاج كان وسيطًا مع حركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور، والتي أسسها زعيم ميليشيا إسلامية سابق. 138 كان زعيم حركة العدل والمساواة، جبريل إبراهيم، الذي عُين وزيرًا للمالية في التعديل الوزاري عام 2021، قريبًا جدًا من كل من الترابي والحاج. 139 وبتحريض واضح من القطريين المؤيدين للإسلاميين، كاد أن يكون مفسدًا لمحادثات المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير في أديس أبابا في يوليو 2019، مما تسبب في الكثير من الاضطراب لدرجة أن الحكومة الإثيوبية اعتقلته لفترة وجيزة. 140

إن إجبار قوى الحرية والتغيير على الدخول في حكومة مع قائد سابق للجنجويد قد وضع قوى الحرية والتغيير في موقف صعب فيما يتعلق

بدارفور، وسارع الحاج إلى استغلال ذلك من خلال لفت الانتباه إلى منصب حميدتي في المجلس السيادي. 141 ونظرًا لانتماء الجنرالات إلى المحور السعودي الإماراتي المصري، وقرب قيادات حركة العدل والمساواة وحزب المؤتمر الشعبي من تركيا وقطر، كان هناك خطر حقيقي من أن معارضة الإسلاميين للترتيب الانتقالي قد تجر السودان إلى صراعات الشرق الأوسط حاول حزب المؤتمر الشعبي الاستفادة بشكل أكبر من الاستياء من الانتماءات الإقليمية للجيش الانتقالي من خلال حشد المظاهرات ضد تطبيع الحكومة المؤقتة للعلاقات مع إسرائيل في أواخر عام 2020.142 على الرغم من أن حزب المؤتمر الشعبي كان يأمل في الاستفادة من تهميش حزب المؤتمر الوطني بعد الثورة لترسيخ نفسه كحزب إسلامي بارز، إلا أنه لا يزال من الممكن التساؤل عما إذا كان هو أو أي فصيل إسلامي آخر لديه القدرة على إعادة توحيد الحركة الإسلامية وجعلها قوة سياسية ذات مصداقية مرة أخرى.143

أحد العوامل التي قد تخفف من عودة الإسلاميين هو حقيقة أنه، على عكس تونس، لدى السودان بالفعل أحزاب "ديمقراطية إسلامية" جاهزة في وضع يسمح لها بالاستحواذ على نفس القاعدة السياسية بين المهاجرين من الريف إلى الحضر ونخب الأعمال. وقد رسخ الإسلاميون أنفسهم في غرب السودان بعد عام 1989 من خلال الاستيلاء على الميليشيات وشبكات السلطة الوراثية التي كانت تشكل لبنات هيمنة حزب الأمة في تلك المنطقة إذا تمكن حزب الأمة القومي اليوم من استعادة تلك الشبكات، فقد يوجه ضربة قاضية للإسلاميين. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان كبار حزب الأمة القومي، الذين جُردوا من إدارتهم لاقتصاد القطن قبل عام

1989، يمتلكون النفوذ المالي اللازم للمزايدة على الإسلاميين في هذه المنطقة. وهذا سبب آخر للتوجه إلى حميدتي، بارون الذهب في دارفور، ورعاته الخليجيين. وإذا برز حزب الأمة القومي من جديد كلاعب رئيسي، فمن غير الواضح ما إذا كان هذا سيمثل قطيعة تامة مع السياسة الدينية. فقد شكّل صادق المهدي تحالفات برلمانية مع الترابي في الفترتين الديمقراطيتين السابقتين، وتردد كثيرًا بشأن إزالة تشريعات جعفر نميري "المؤسلمة" في الفترة الديمقراطية الثالثة. 145 في أواخر عام 2019، رفض الدعوات إلى العلمانية، مرددا صدى محمد مرسي بعد عام 2011 من خلال ملاحظة أننا "إسلاميون، وتفسيرنا (اجتهادنا) هو أن الإسلام يدعم المبادئ الخمسة لحقوق الإنسان: الشرف والعدالة والحرية والمساواة والسلام". 146 عندما تولى البرهان والحلو السلطة،

في عام ٢٠٢١، وقّع حزب الأمة القومي اتفاقيةً تُقرّ فصل الدين عن الدولة، مما أدى إلى انقسام الحزب. اقترحت القيادة تأجيل المسألة إلى نهاية الفترة الانتقالية، ١٤٧ على الرغم من أن وزير الشؤون الدينية، وهو نفسه عضو في الحزب، بدأ بوضع تشريع يحظر تشكيل الأحزاب على أساس ديني، مما أدى إلى تصريحات متضاربة من مسؤولي الحزب. نفى الأمين العام الجديد، الواثق بررير، تأسيس حزبه على أساس ديني، ١٤٨ على الرغم من أن مسؤولاً آخر في الحزب أصدر بيانًا لاحقًا يفيد بأن الحزب يتبع مبادئ الثورة المهدية عام ١٨٨١، التي "تأسست بجوانب دينية ووطنية". ١٤٩

طوال الفترة الانتقالية، كانت هناك أدلة على أن العديد من الإسلاميين قد بدأوا في إعادة التفكير في موقفهم الاستراتيجي. لقد أدرك الكثيرون فشل

مشروعهم الأيديولوجي الضخم، واضطروا إلى قبول أنهم في وضع أضعف. وبدلاً من السعي بقوة لتحقيق هدف الدولة الإسلامية، فإنهم يعودون إلى استراتيجيتهم الأكثر تحفظًا من الستينيات، المتمثلة في محاولة دعم الأحزاب "الطائفية" كحصن ضد اليسار السياسي الصاعد. بدأت هذه الاستراتيجية عمليًا برؤية الترابي قبل وفاته بفترة وجيزة في عام 2016 عن "دولة خليفة" تضم ممثلين عن أحزاب أخرى ذات توجه ديني. 150 وكان ذلك واضحًا جدًا في الإعلان المشترك الذي ينتقد الترتيب الانتقالي الذي وضعه حزب المؤتمر الشعبي وحزب الأمة القومي، والمطالب المستمرة لهذين الحزبين بإجراء انتخابات مبكرة. 151

كان بعض غير الإسلاميين حذرين أيضًا من أن محاولة طمس السياسة الدينية تمامًا قد تؤدي إلى فشل العملية الانتقالية. على سبيل المثال، دعا شفيع خضر، وهو شيوعي سابق وحليف لحمدوك كان ينتمي سابقًا إلى مبادرة السلام والإصلاح غير الحزبية التي يقودها الجزولي دفع الله، إلى "صفقة تاريخية لتلبية طموحات أنصار الخيار الإسلامي، وطموحات أولئك الذين يدعون إلى العلمانية والدولة المدنية" لضمان نجاح الفترة الانتقالية. 152 كان الأعضاء السابقون في مبادرة السلام والإصلاح المنحلة في وضع جيد للتأثير على العملية الانتقالية: فقد قاوم وزير الإعلام، فيصل محمد صالح، وهو علماني صريح وناقد صحفي مخضرم لنظام البشير، دعوات من المتطرفين الثوريين لإغلاق المنافذ الإسلامية؛ 153 وكُلِّف المحامي نبيل أديب بالمهمة الدقيقة المتمثلة في الإشراف على التحقيق في مذبحة الاعتصام، والتي خاطرت بإفساد اتفاقية تقاسم السلطة المدنية العسكرية الدقيقة

على الرغم من التواطؤ المعترف به على نطاق واسع لقوات الدعم السريع في مذبحة الاعتصام وجرائم الحرب السابقة في دارفور، إلا أنهم وكبار مسؤولي المخابرات لم يُستهدفوا من قبل عمليات قضائية مؤقتة بنفس الطريقة التي استُهدف بها الإسلاميون. وهذا في حد ذاته مفارقة تاريخية. فخلال الفترة الانتقالية 1985-1986، حاكم النظام المؤقت الضباط القوميين واليساريين العرب الذين نفذوا انقلاب عام 1969 إلى جانب بعض أكثر المستفيدين المدنيين فسادًا من النظام؛ أما الإسلاميون، الذين أيدوا نظام مايو في سنواته الأخيرة قبل أن ينقلبوا عليه في لحظاته الأخيرة، فقد تُركوا دون مساس إلى حد كبير. غالبًا ما كانت العدالة المؤقتة في عامي 1964 و1985 معاملاتية ومرتبطة بالسياسة الأوسع، مما مكّن أولئك الذين لديهم رأس مال سياسي أو مالي كافٍ من شراء أنفسهم من المساءلة. في عام 1985، اشترى الإسلاميون حصة ضخمة في قطاعي الإعلام والأمن؛ في عام 2019، استغلت قوات الدعم السريع والجنرالات الآخرون المتحالفون مع السعودية موقعهم داخل النظام المؤقت، وسيطرتهم على اقتصاد الذهب، وحملة علاقات عامة ضخمة تهدف إلى ترسيخ أنفسهم كحراس للثورة، للهروب من العدالة. ونظرًا للتحالف الإقليمي للجنرالات والقرب الشخصي لكل من البرهان وحميدتي من الفظائع المرتكبة في دارفور، فليس من المستغرب أن يمضي النظام الانتقالي قدمًا في محاكمات الانقلابيين الإسلاميين بشكل أسرع بكثير من التحقيق في مذبحة الاعتصام أو محاكم جرائم الحرب. وسارع الإسلاميون إلى تسليط الضوء على التناقض: قبل اعتقاله، أدان الحاج وجود حميدتي في

الحكومة ودعت السودان إلى العمل مع المحكمة الجنائية الدولية. 154 أتاحت محاكمة قتلة أحمد خير للإسلاميين الفرصة لتسليط الضوء على الدور البارز لحزب المؤتمر الشعبي في الكفاح من أجل العدالة، ودور قوانين العقوبات الإسلامية التي لم تُلغَ بعد في الانتقام لمقتله. حُكم على 29 ضابط أمن بالإعدام بناءً على رغبات عائلة خير، وبما يتماشى مع مبدأ القصاص الإسلامي، والذي اقترح حزب المؤتمر الشعبي تطبيقه في قضايا جميع شهداء الثورة. 155 في تعاملها مع عملية العدالة الانتقالية، حاولت الحكومة المؤقتة الموازنة بين مجموعة من المخاطر المحتملة: تنفير مواطني أطراف السودان، وإثارة ثورة عسكرية مضادة، وتمكين الإسلاميين من استخدام إخفاقاتها ضدها.

ثورة السودان نظريًا

هناك نظريات للثورات - لماذا تحدث، والمسارات التي تتخذها، ونتائجها النهائية. وكما ذكرنا في الفصل الأول، فإن استخدام السودانيين لمصطلح الثورة متقلب، ولا تتناسب الانتفاضات المدنية في البلاد ولا عمليات الاستيلاء العسكرية عليها مع القالب الكلاسيكي للثورة الاجتماعية الشاملة. ومع ذلك، يمكن الاستعانة بنظريات العلوم الاجتماعية للثورة للتساؤل عما إذا كانت تستطيع مساعدتنا في تفسير الانتفاضات المدنية في السودان

يبدو أن النماذج التي تؤكد على دور القائد الكاريزمي أو الطليعة الثورية تفشل؛156 في الواقع، يبدو أنها تفسر بشكل أفضل الانقلابين العسكريين في

عامي 1969 و1989، اللذين قادتهما على التوالي فصائل ماركسية/اشتراكية عربية وإسلامية في الجيش إلى جانب نظرائهم المدنيين. لم يكن هناك قائد في أعوام 1964 أو 1985 أو 2019 يتمتع بكاريزما أو نفوذ مثل حسن الترابي، العقل المدبر التنظيمي لانقلاب 1989. مارس الترابي نفسه قوة كاريزمية في عام 1964، لكنه لم يستطع أبدًا أن يأمل في اكتساب نفس القدر من السلطة من خلال هذه الحركة كما فعل من خلال دوره الأولي في نظام البشير.

ماذا عن المشاريع الأيديولوجية للحركات التي قادت الانتفاضات؟ الانتفاضات الثلاث، التي شهدت مشاركة شعبية أكبر بكثير من انقلابي 1969 و1989، يُشار إليها باسم "الثورات" بشكل أكثر تكرارًا واتساقًا، لكنها لم تهيمن عليها أبدًا فصيل أيديولوجي واحد. صحيح أنه في عامي 1964 و1985، حاولت الفصائل البعثية والشيوعية والإسلامية في الحركات العسكرية والمهنية والطلابية أن تكون بمثابة طليعة، ولكن في النهاية، عمل الطلاب والمهنيون في كل حالة بالتحالف مع جماعات مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والمستقلين (بما في ذلك حزب المؤتمر السوداني مؤخرًا) الذين كانوا أقل ثورية من الناحية الأيديولوجية. 157 كان العامل المهيمن الذي وحد القيادة المدنية للانتفاضات الشعبية من عام 1964 إلى عام 2019 هو الالتزام المشترك بالمثل المدنية ورفض الاستبداد. قادت ثورات السودان تحالفات كانت متحدة بما يكفي لهزيمة الجيش، لكنها تفككت في أعقاب الانتفاضة بسبب اختلاف رؤاها للمجتمع السوداني واختلافها حول مزايا الديمقراطية البرلمانية كوسيلة للتغيير الاجتماعي.

كان لدى الشيوعيين السودانيين، بالطبع، نظرية للثورة، أثرت على ممارساتهم في كل من التحضير لدورهم في الانتفاضات وما تلاه. ومع ذلك، لم يكونوا مهيمنين ولا عقائديين مثل الماركسيين الآخرين: على سبيل المثال، الطلاب الراديكاليون الإثيوبيون، الذين ركز التزامهم بالممارسة الماركسية اللينينية طاقاتهم وحد من خيالاتهم، وسد المجال أمام أي شكل من أشكال الجمهورية المدنية اللاعنفية في بلادهم. 158 على النقيض من ذلك، طور الثوار المدنيون في السودان ممارساتهم المميزة الخاصة، الغنية بالأطر العامية وتجنبوا عمدًا صرامة التنظير السياسي والاقتصادي لصالح إجماع غير نظري على الحاجة إلى التغيير الديمقراطي.

بالانتقال إلى المحددات الهيكلية للثورة، تقول ثيدا سكوكبول، وهي منظّرة بارزة في

في هذه القضية، جادلت بأن أكثر الحركات "الثورية" مصداقية في التاريخ الحديث - فرنسا عام 1789، وروسيا عام 1917، والصين عام 1949 - حدثت في مجتمعات زراعية بشكل أساسي. واضطرت لاحقًا إلى إعادة النظر في نموذجها بعد الثورة الإيرانية عام 1979، التي أطاحت بدولة ريعية أهملت اقتصادها الزراعي. 159 لا يتناسب السودان مع النموذج الزراعي تمامًا، بسبب هيمنة الزراعة الرأسمالية التجارية. كما أنه، بحلول عام 2019، لم يكن دولة ريعية تقليدية على النموذج الإيراني، بسبب انهيار عائداته النفطية. وبالطبع، بينما وحدت الإسلاموية الشيعية الثوار الإيرانيين

عام 1979، 160 في الحالة السودانية الأخيرة، ثارت مجموعة منتقاة من الجهات الفاعلة ضد نظام إسلامي.

هل تفسر نماذج الثورة ما بعد الاستعمارية حركة 2019؟ بالنسبة لمنظر ما بعد الاستعمار الرائد فرانز فانون، تحدث مثل هذه الحركة الثورية عندما يطيح سكان الريف والطبقة العاملة المتواضعة في المناطق الحضرية بالنخبة الوسيطة التي استفادت من استخراج موارد البلاد. 161 ومع ذلك، فإن حركات السودان لا تتناسب تمامًا مع نموذج فانون - فقد قادتها النقابات، إن لم تكن بالضرورة هي التي بدأتها، والتي ندد فانون بإمكانياتها الثورية بسبب ما اعتبره علاقتها التكافلية مع الهياكل الاقتصادية الاستعمارية. 162 إن التحيز الحضري لكل من الحركات الثورية في السودان يميزها عن نموذج فانون الكلاسيكي، كما يميزها التركيز على الاحتجاج السلمي، حيث رأى فانون العنف كوظيفة حتمية للثورة الحقيقية المناهضة للاستعمار. 163
وعلاوة على ذلك، فإن معظم الحركات الإقليمية في السودان، على الرغم من استفادتها من المظالم العميقة الجذور بين الفقراء الزراعيين، فشلت في ترجمة تطلعاتها التحويلية إلى برامج عملية. يمكننا أن نرى هذا بوضوح في محادثات السلام، حيث كانت الحركات المسلحة التي سعت إلى شكل من أشكال السياسة الريفية القائمة على المعاملات بدلاً من التحول هي التي برزت، على الرغم من ظهور التعبئة المدنية في المدن الإقليمية الرئيسية.
وكما ذكرنا سابقًا، لعب المهاجرون المحرومون من الريف إلى الحضر دورًا رئيسيًا في التعبئة في الشوارع في عامي 1985 و2019، ووقفوا لاحقًا وراء بعض لجان المقاومة الأكثر نشاطًا؛ ومع ذلك، لم يتمكنوا من تشكيل النتيجة النهائية لثورة 2019. كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال

بقيادة عبد العزيز الحلو، الجماعة المسلحة الأكثر التزامًا بمبادئ مثل العلمانية وتقرير المصير للمهمشين، هامشية في العملية الانتقالية. في غضون ذلك، التزمت الحكومة الانتقالية بالمبادئ الدولية للإدارة الاقتصادية بشكل أوثق من سابقتها، التي كانت قد بدأت للتو في التخلص من وضعها المنبوذ.

قبل عام 2019، لم تظهر تجربة السودان إلا نادرًا في الأدبيات الدولية حول الحركات اللاعنفية، على الرغم من تاريخها الغني بالاحتجاج المدني. في بعض النصوص المقارنة الكلاسيكية، ذُكرت بشكل عابر في أحسن الأحوال164، وفي دراسات الانتفاضات المدنية في الشرق الأوسط، لم تستحق سوى إشارة واحدة165 أو لم تستحق أي إشارة على الإطلاق.166 يبدو أن السودان كان مصدر قلق هامشي للباحثين والممارسين في مجال اللاعنف. لماذا؟167 ربما لأن الثورات بدت فريدة من نوعها عندما حدثت وجرت في اتجاه معاكس لاتجاهات التحول الديمقراطي العالمية. وبالنظر إلى أنها حدثت في فترة الحرب الباردة، كان هناك ميل خاطئ لخلط الانتفاضات المدنية التاريخية في السودان مع "الثورات" التي قادها الجيش والتي كانت شائعة جدًا في تلك الحقبة.168 ركزت الدراسات حول البلاد على الحروب الأهلية المستمرة. ومن المرجح أيضًا أن إهمال انتفاضات السودان كان يرجع إلى حقيقة أن أفريقيا، باستثناء جنوب أفريقيا، كانت أيضًا مهمشة في قانون الاحتجاج المدني بعد عام ٢٠١٩ - ولعلّ السبب تحديدًا هو أن الثورة أتاحت لحظةً مُرحبًا بها من الأمل الديمقراطي في وقتٍ كان فيه الكثير من العالم يتجه نحو الاستبداد - استُلهم المثال السوداني في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، بل وأبعد من ذلك. فالذخيرة التكتيكية

السودانية من الاحتجاجات، والاستخدام الإبداعي لوسائل التواصل الاجتماعي إلى جانب الموسيقى والفن، وديناميكيات النوع الاجتماعي الواضحة على

الشوارع، أصبحت بسرعة جزءًا من التراث الشعبي للمجتمع العالمي لممارسي اللاعنف. وهذا جزء من جلب الحركات المدنية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى جانب مجموعتها الإبداعية من الأساليب والسياقات والأهداف، من الظل الأكاديمي والنشطاء إلى التيار الرئيسي لدراسات اللاعنف. 169 وهذا بدوره سيساهم في الوقت المناسب في تنظير أكثر ثراءً للاعنف كمجموعة من التكتيكات وكاستراتيجية ثورية، ولكن لا يزال من السابق لأوانه تقييم كيف سيضع المجتمع الأكاديمي السودان في نظريته الناشئة، وكيف سيؤثر ذلك على الممارسين. مما لا شك فيه أن نشطاء الديمقراطية السودانيين، سواء في الداخل أو في الشتات، تعلموا من الآخرين، ولكن في النهاية فعلوا ذلك بأنفسهم دائمًا، بطرقهم الفريدة.

باختصار، لا تتناسب ثورات السودان مع أي نموذج آخر غير نموذجها الناقص. وبقدر ما كانت حركات الاحتجاج المدنية في أعوام 1964 و1985 و2019 "ثورات"، لا يمكننا الاتفاق إلا على ما يلي: "إنها ظروف معقدة من الصراعات المتكشفة التي تشمل مجموعات مختلفة المواقع والدوافع (وعلى الأقل منظمة بشكل ضئيل)".170

ليس الفصل الأخير

انقلاب مُدبر

جلس الجنرال عبد الفتاح البرهان، عيناه مثبتتان على الورقة أمامه، يقرأ بتمعن. كان ذلك في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، وكان البرهان مرتاحًا. على عكس مذبحة أبريل ٢٠١٩، كان الجنرال يُدبّر سيناريو مألوفًا: لقد تدخل الجيش لإنقاذ الأمة من الحرب الأهلية والفوضى. كان يتجاهل حكومة مدنية عاجزة خذلت البلاد، ليؤكد قيادة قوية ومستقرة. لم يُصدّقه أحد

كانت هذه هي المرة الرابعة التي يمر فيها السودان بدورة الحكم العسكري-المدني-العسكري منذ الحكم الذاتي قبل ما يقرب من سبعين عامًا. لقد كانت رواية مألوفة للجيل الأكبر سنًا: بين عامي 1956 و1990، شهد السودان انقلابات ومحاولات انقلاب أكثر من أي دولة أخرى في إفريقيا.[1] كما أنها لم تكن أول تمرد أو محاولة انقلاب منذ تولي حمدوك منصبه. إن دورة الانتفاضة المدنية، والديمقراطية المتصدعة، وخيبة الأمل الشعبية، والانقلاب العسكري معروفة للجميع. جميع الانقلابات السابقة نُفذت ضد حكومات برلمانية، وكان لجميعها قاعدة انتخابية مدنية وأيديولوجية. لم يكن لانقلاب البرهان أي من هاتين السمتين

قال البرهان: "هذا ليس انقلابًا". ووصفه بأنه "تصحيح" لمسار العملية الانتقالية. في ذلك الصباح، طلب من حمدوك الانضمام إليه كرئيس وزراء لحكومة أعيد تشكيلها - في الواقع لإضفاء الشرعية على الاستيلاء على السلطة. رفض حمدوك، ونقل الجنرال رئيس الوزراء وزوجته إلى مقر إقامته الخاص، ظاهريًا لحمايتهما.

لقد كان انقلابًا مُتنبأ به. قبل شهر واحد فقط، في 21 سبتمبر، كما لو كان يختبر الوضع، أعلن الجيش أنه أحبط محاولة انقلاب. في أعقاب الاضطرابات في شرق السودان، بما في ذلك قطع الطريق من بورتسودان الذي أوقف واردات السلع الأساسية إلى الخرطوم، كان هناك تمرد فاتر من قبل وحدة من الجيش. ووفقًا لتقارير الجيش، دخل مسلحون يرتدون الزي العسكري محطة الإذاعة الوطنية وطالبوا بتشغيل موسيقى وطنية على التلفزيون. في حقبة سابقة، كان الاستيلاء على الإذاعة الوطنية يمنح احتكارًا فوريًا للمعلومات في البلاد، لكن تلك الحقبة قد ولت منذ فترة طويلة في هذه الحالة، لم يحمل الجنود حتى أسلحة، فصدهم الموظفون.2 كانت محاولةً فوضويةً غريبةً لمجموعةٍ من الرجال الذين يحاولون الاستيلاء على دولة. في اليوم التالي، طمأن البرهان وحميدتي الشعب السوداني بأنهما تحركا بسرعةٍ وحزمٍ لسحق الانقلاب، وأن استخباراتهما كانت على علمٍ به، لكنها اختارت الانتظار حتى يكشف المتآمرون عن نواياهم. ومع ذلك، كانا مترددين بشكلٍ غريبٍ في تسمية المذنبين. وبدلاً من ذلك، اختارا وصف الحدث.

كمثال على إخفاقات المدنيين ووطنية الجيش. ظهر الجنرالان على المنصة يخاطبان خريجي القوات الخاصة حديثًا في قاعدة وادي سيدنا العسكرية بالقرب من أم درمان. في خطابه، ألمح البرهان إلى أنه يُبقي خياراته مفتوحة للبقاء بعد انتهاء ولايته كرئيس للمجلس السيادي - وهو تاريخ تم تأجيله بالفعل. وقال: "نحن حراس وحدة السودان وأمنه وبنائه ومستقبله، رغم اعتراض الجميع". كما اشتكى البرهان من استبعاد الجيش من مبادرة حمدوك الأخيرة "الطريق إلى الأمام" وأنه لن يقبل أبدًا "احتكار قوى سياسية معينة لحكم السودان".

قال طه عثمان إسحق، ممثل تجمع المهنيين السودانيين في لجنة إزالة التمكين، إن كلمات الجنرال "أخطر من الانقلاب نفسه". وقالت قوى الحرية والتغيير إنها "تهديد مباشر للمرحلة الانتقالية"، وألقى حزب المؤتمر السوداني باللوم على الجيش نفسه في تزايد انعدام الأمن في البلاد. إذا كانت هذه الدراما قد فُعلت لاختبار المشاعر الشعبية، فقد أظهرت على الأقل أن الثوار كانوا متيقظين للمخاطر. في جلسة طارئة لمجلس الوزراء، ألقى حمدوك باللوم في الانقلاب على "فلول النظام السابق"، لكنه تحدث أيضًا بشكل واضح ضد الجيش، وعلى وجه الخصوص، اختراقه للتجارة ومؤسسات الحكومة. وقال إن محاولة الانقلاب "تشير بوضوح إلى الحاجة إلى إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية".5

كشفت قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة على الفور خدعة الجنرالات. وحشدوا الاحتجاجات دعماً لحكومة مدنية. ومع ذلك، كان رد فعل أصحاب النفوذ الإقليميين والحكومات الأجنبية يتراوح بين التأييد الهادئ وعدم

الاهتمام. انفصل اثنان من الموقعين على اتفاقية جوبا للسلام، وهما مني ميناوي وجبريل إبراهيم، عن قوى الحرية والتغيير لتشكيل فصيلهما المنشق، وهو "قوى الحرية والتغيير - الوفاق الوطني". رعى الجيش اعتصامًا هزليًا إلى حد ما خارج القصر الجمهوري، حيث ألقى المتظاهرون باللوم على المدنيين في الأزمة ودعوا الجيش لإنقاذ الأمة. سافر المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الأفريقي، جيفري فيلتمان، إلى الخرطوم للإشارة إلى الالتزام الأمريكي بالإعلان الدستوري. وفي اجتماع مع البرهان في 24 أكتوبر، أوضح الإجراءات العقابية التي ستتخذها واشنطن العاصمة إذا مضى الجنرال قدمًا في انقلابه الذي ترددت شائعات على نطاق واسع. في موازاة ذلك، كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والمخابرات الإسرائيلية يرسلان رسالة معاكسة

كانت القضايا الأعمق وراء الانقلاب هي شلل التحول الديمقراطي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى العرقلة المباشرة وغير المباشرة من قبل العسكريين. لن ينجح التحول إلا إذا تمكن من تفكيك ما أسماه الثوار "الدولة العميقة". دفعت لجنة إزالة التمكين هذه الأجندة أخيرًا إلى الأمام، مما أثار استياء ليس فقط فلول النظام السابق، ولكن أيضًا الجنرالات والقوات شبه العسكرية الذين لم يكتفوا بحماية إمبراطورياتهم التجارية، بل ووسعوها بالفعل، على مدى العامين الماضيين

جمعت لجنة إزالة التمكين وثائق واسعة النطاق تكشف عن شبكات الفساد، وخاصة الشركات المملوكة للجيش. وأثارت اللجنة غضب كبار الضباط العسكريين باستهدافها حلقات تهريب الذهب التي كانوا متورطين فيها. في

سبتمبر، عزل الجيش الجنود الذين كانوا يحمون مباني اللجنة و22 عقارًا آخر استولوا عليها. كانت رسالة واضحة بأنهم يتركون اللجنة مكشوفة. في الأيام التي سبقت الانقلاب، عقد أعضاء اللجنة مع مجموعة من القادة المدنيين البارزين، بمن فيهم محمد الفكي، العضو المدني في مجلس السيادة، مؤتمرًا صحفيًا للإعلان عن بعض النتائج التي توصلوا إليها. كما تحدثوا عن خلافاتهم مع الجناح العسكري، الذي اتهموه بعرقلة الإصلاح. واتهم المتحدث باسم وزارة الإعلام، جعفر خالد، البرهان وحميدتي باستخدام الجيش كوسيلة سياسية لتحقيق أجنداتهم. وفي خطابه صباح يوم الانقلاب، خص البرهان بالذكر

عدم احترام هؤلاء الرجال وتجاهلهم للجيش كمؤسسة وطنية، زاعمين أن حملة الكراهية التي حرضوا عليها ضد الجيش والقوات المسلحة كان من الممكن أن تؤدي إلى أزمة أمنية وطنية.

كان تفكيك المجمع العسكري التجاري يبرز بهدوء كأجندة ذات أولوية لحمدوك، والتي سيكون في وضع يسمح له بالدفع بها بقوة بمجرد إزالة الأغلبية العسكرية في المجلس السيادي، وهو ما كان من المقرر أن يحدث عندما يتولى مدني المنصب. كان تحديد موعد تسليم السلطة هذا على وجه التحديد مسألة غامضة للغاية بالنسبة للبرهان. فقد أعيد ضبط الساعة الانتقالية بموجب اتفاقية جوبا للسلام، مما منح البرهان تمديدًا كرئيس فعلي للدولة. اعتقد الجيش، والعديد من الدبلوماسيين، أنه ينبغي النظر في بدء ولاية البرهان البالغة 18 شهرًا من جديد اعتبارًا من توقيع أكتوبر 2020 في جوبا، مما يمنحه 14 شهرًا إضافية مع ذلك، طالبت قوى الحرية والتغيير

بأن يكون التسليم في موعد أقصاه نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وكان وزير شؤون مجلس الوزراء، خالد عمر يوسف، هو من قاد هذا المطلب. ووصفه الجنرالات بأنه مثير للمشاكل. في صباح 25 أكتوبر/تشرين الأول، أُلقي القبض على خالد. حضر رجال الأمن إلى منزله في الساعات الأولى من الصباح، واقتادوه إلى مكان مجهول مرتديًا بيجامته القطنية البيضاء. وانتشرت أنباء تعذيبه ودخوله المستشفى، دون أي وسيلة للتحقق.

لم يكن التكنوقراط والأحزاب المدنية قد استوعبوا تمامًا الديناميكيات السياسية لاتفاقية جوبا للسلام. وكان السبب المباشر هو أنهم لم يكونوا منظمين بما يكفي لإدارة محادثات السلام. ولم يُقدّروا المهارات المهنية اللازمة لوضع جدول أعمال التفاوض على وقف إطلاق النار، ولا المسار السياسي الذي سيتم تحديده بمجرد بدء تلك المحادثات. إن وقف إطلاق النار أكثر بكثير من مجرد التوقف عن إطلاق النار: إنه يضع معايير لكيفية تنظيم قطاع الأمن في المستقبل، مما يُشكل بدوره السلطة السياسية. إن التفاوض على وقف إطلاق النار خلسةً يمنح امتيازات سياسية لمن يجلسون على الطاولة. في الأساس، ربما رأى الثوار المدنيون مسألة السلام في الأطراف كمسألة فنية وليست سياسية، وبالتالي فشلوا في التنبؤ بكيفية استغلال الجنرالات لعملية السلام لترسيخ أنفسهم في السلطة بشكل كامل. عرف قادة الجماعات المسلحة المتشددة هذه الديناميكية منذ البداية. لقد فقدوا الثقة في قدرة المدنيين، وربما شعروا أيضًا أن الحكومة المدنية الجديدة ستبقى لفترة كافية لتكون ذات أهمية

أثار دمج الجماعات المسلحة في المناصب الرئيسية في مجلس السيادة ومجلس الوزراء والولاية، عقب اتفاق السلام الشامل، قلق الأحزاب المدنية. كان معظم المتمردين السابقين مرتاحين في السوق السياسية. لم يكن مناوي يتوقع الكثير من الأصوات في انتخابات تنافسية، لكن كان لديه ما يكفي من المقاتلين والعلاقات التجارية ليكون لاعبًا في نظام سياسي قائم على المعاملات. كانت حركة العدل والمساواة بزعامة جبريل مشابهة، مع إضافة عنصر روابطها الإسلامية. وبينما كانوا منافسين لحميدتي، إلا أنهم شاركوا قادة قوات الدعم السريع مصلحة في الوضع الراهن. كما كانوا قلقين من أن لجنة إزالة التمكين ستُفكك شبكاتهم وتمنعهم من إنشاء شبكات جديدة - وهي جزء من ظاهرة أوسع نطاقًا، حيث لم تُسفر جهود مكافحة الفساد إلا عن خاسرين بين النخب الإقليمية، لأن الحكم الريفي قد تم استئصاله بالكامل من قبل الجنود ورجال الأعمال المقربين وزعماء القبائل استغل مناوي منصبه كحاكم لدارفور لإغلاق الفرع المحلي للجنة.7 كان جبريل أيضًا على خلاف مع اللجنة في منصبه الجديد بعد اتفاق السلام الشامل كوزير للمالية، مدعيًا أن وزارة المالية لم تتلقَ أبدًا الأموال التي حجزتها.8

نأى تحالف قوى الحرية والتغيير - تحالف الوفاق الوطني بزعامة مناوي وجبريل بنفسه عن الأعضاء المدنيين في التحالف. وألقوا بثقلهم وراء اعتصام مدعوم من الجيش خارج القصر الجمهوري، ودعوا إلى حل مجلس الوزراء والعودة إلى هيئة تنفيذية من التكنوقراط - وهي صيغة من شأنها أن تقلل بضربة واحدة من نفوذ الأحزاب المدنية وتنشئ هيئة تنفيذية ضعيفة سياسيًا يمكن للأغلبية العسكرية السيطرة عليها بسهولة أكبر

في مجلس السيادة. ازداد انعدام الثقة بين المتمردين من المناطق المهمشة والسياسيين المدنيين في الخرطوم. كان سكان المدن غير راضين عن وجود الجماعات المسلحة في العاصمة. اشتم قادة المحافظات رائحة الازدراء المعتاد لسكان المدن. اتهم منظم الاعتصام الذي نظمه الجيش وجدي صالح، وهو بعثي وعضو بارز في لجنة إزالة التمكين، بالإدلاء بتصريحات عنصرية عن المشاركين في الاعتصام خلال خطاب ألقاه في ود مدني. في غضون ذلك، كتب مستشار حمدوك السابق، شفيع خضر، مقالًا يحذر فيه من "الكارثة المتوقعة في السودان"، معترفًا بأن لجنة إزالة التمكين قد تصرفت بشكل مفرط وفي بعض الأحيان بشكل غير مسؤول، لكنه أكد على أنه يجب إصلاحها وليس التخلي عنها. 10

سلطت الاضطرابات في شرق السودان الضوء على هذه القضية بشكل أكثر حدة أدت سلسلة من الصراعات والاحتجاجات في كسلا وبورتسودان إلى ظهور توتر كان حاضرًا طوال تاريخ السودان الثوري، وهو توتر بين الأشكال الثورية للسياسة الحضرية التي تسعى إلى حل القبلية، وأشكال السياسة الريفية التي تتبنى التقليدية الجديدة وتسعى إلى تمثيل أكثر عدالة على أساس إقليمي أو عرقي. 11 اندلع هذا التوتر عندما حاول متطرفو عام 1964 حل الإدارة الأهلية. في الفترة الانتقالية 1985-1986، تسببت إعادة تمكين التكنوقراط النهريين في اضطرابات كبيرة في الشرق، حيث كان النميري يشتري ولاءات البجا الإقليميين من خلال ضم كبار البجا من الإدارة الأهلية القديمة إلى الاتحاد الاشتراكي السوداني. عندما استهدف التكنوقراط الانتقاليون السياسيين الفاسدين في عهد النميري، بدأ الناس في شرق السودان ينظرون إلى هذا من خلال عدسة عرقية إقليمية، كإعادة تأكيد

للسلطة "العربية" المركزية على حسابهم. 12 في دول مثل السودان، يُنظر إلى جهود مكافحة الفساد دائمًا على أنها حملات قمع سياسية انتقائية، بغض النظر عن الدافع. كذلك، في عامي 2020 و2021، عندما استلزمت جهود تفكيك شبكات الأمن الإسلامية وملاحقة الفساد استهداف قادة الأرستقراطية الإقليمية. لم يكن هذا هو السبب الوحيد للاضطرابات في شرق السودان - فقد كان زعزعة الاستقرار المُدبّرة من قِبل إريتريا عاملاً آخر - ولكنه كان بمثابة خلفية للاضطرابات التي سبقت الانقلاب. ويبدو أن من بين الوسطاء الرئيسيين في اضطرابات شرق السودان كان محمد الأمين ترك، ناظر البجا في عهد حزب المؤتمر الوطني، الذي طالب بتشكيل مجلس عسكري جديد وإنهاء لجنة إزالة التمكين. 13 كان المجلس الأعلى لنُظُراء البجا، بقيادة ترك، غاضبًا من قيام اللجنة بفصل عدد من "أبناء الشرق" من وزارة العدل، والذين وصلوا إلى الحكومة بعد اتفاقية سلام شرق السودان لعام 2006. 14

رأى الإسلاميون أيضًا فرصةً للضغط في الاضطرابات. حُظرت الصحف المملوكة للطيب مصطفى، وهي الانتباهة والصيحة، لجهودها في إثارة الاضطرابات. 15 وفي أي موقف من هذا القبيل، كان لدى أولئك الذين يملكون الأموال والشبكات اللازمة لتهدئة الأزمة مصلحةٌ أيضًا في السماح لها بالاستمرار حتى يتمكنوا من الحصول على الفضل السياسي من التدخل لحلها. أصبح هذا العنصر واضحًا عندما رُفع الحصار عن بورتسودان مباشرة بعد 25 أكتوبر، وتم إبرام صفقة مع البجا، ووصل الطعام والوقود فجأةً إلى السوق.

انقلاب الفاسدين

أمضى فيلتمان عطلة نهاية الأسبوع من 23 إلى 4 أكتوبر في الخرطوم. والتقى بالبرهان مساء الأحد قبل مغادرته إلى المطار للسفر إلى قطر. في ذلك الاجتماع، أوضح للجنرال ما سيحدث إذا مضى قدمًا في الانقلاب المزعوم: قطع المساعدات الأمريكية، وإنهاء تخفيف الديون وبرامج البنك الدولي، وربما العقوبات المالية. عندما وصل فيلتمان إلى الدوحة في الساعات الأولى من يوم الاثنين وشغّل هاتفه المحمول، قرأ العنوان الرئيسي في حالة من عدم التصديق

يبدو أن آخرين أكدوا للبرهان أنهم سيحمون ظهره. وكان الرئيس المصري السيسي من بينهم، وبعد ذلك بوقت قصير رفض التوقيع على بيان مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يدعو إلى العودة إلى الإعلان الدستوري. لم تُدلِ الحكومة الإسرائيلية بأي تصريح علني، لكن وفودًا أمنية زارت الخرطوم قبل وبعد الانقلاب.

في الأيام التي أعقبت الانقلاب، لم يبدُ البرهان آمنًا. أثار مؤتمره الصحفي الأول، الذي ادعى فيه أنه اصطحب حمدوك إلى منزله ليوفر له مكانًا للعمل بسلام، سخرية واسعة النطاق. كانت أكبر نقطة ضعف للبرهان داخليًا هي أن لا أحد في السودان يصدق قصته. لقد كانت بوضوح محاولة لحماية الامتيازات الباهظة التي يتمتع بها هو والجيش. كانت عمليات الاستيلاء

العسكرية السودانية السابقة لديها دائرة انتخابية مدنية مستعدة لدعم برنامجها: لم يكن الأمر كذلك مع البرهان. بدأت الاحتجاجات الجماهيرية على الفور.

ومع ذلك، كان بإمكان البرهان استدعاء العديد من الدوائر الانتخابية غير الراضية عن احتمال قيام ديمقراطية مدنية مؤسسية الجيش نفسه ضخم ونفوذه بعيد المدى، بما في ذلك اتساع نطاق قوات الدعم السريع. فإلى جانب الرتب المتوسطة والعليا من حزب المؤتمر الوطني المنحل، حظي بتعاطف علني من العديد من البيروقراطيين الحكوميين الذين يدينون بمناصبهم وامتيازاتهم للنظام السابق والذين هددتهم لجنة إزالة التمكين. وبينما توحد الإسلاميون في خوفهم من عملية مناهضة التمكين، ظلوا منقسمين سياسيًا. ومن غير المرجح أن يدعم الإسلاميون الثوريون الذين تحدوا المملكة العربية السعودية في مصر في التسعينيات والذين ردوا بغضب على تطبيع السودان للعلاقات مع إسرائيل البرهان. أما الإسلاميون الذين دعموا إسلامية البشير بعد عام 1999 فكانوا من المحافظين الاجتماعيين المعارضين لليسار، وكذلك أولئك الذين يسعون إلى وسيلة للسيطرة الاجتماعية، وستار لجميع أنواع الممارسات الفاسدة. لقد شكلوا مجموعة طبيعية وإن كانت مشتتة لصالح البرهان. علاوة على ذلك، كان حلفاء البرهان الإقليميون قد أصبحوا مرتاحين لهؤلاء الإسلاميين الباهتين قبل عام 2019، وظلوا كذلك، شريطة ألا يتحدوا مع إخوانهم المتطرفين - ورأوا في القادة الاستبداديين الذين يعتنقون الإسلام الاجتماعي المحافظ حصنًا منيعًا ضد مثل هذا التهديد.

لم يستعيد حزب الأمة القومي، المحروم من زعيمه التاريخي الصادق المهدي والمنقسم بين فصائل مؤيدة ومعارضة للجيش، دوره الذي لعبه عامي 1964 و1985 كعامل تمكين للانتقال المحافظ. سيساعد رئيسه بالإنابة، فضل الله برمة ناصر، لاحقًا في التوسط في اتفاق 21 نوفمبر مع حمدوك وأعلنه للصحافة، 16 فقط لحزبه من خلال أمينه العام الجديد النشط، الواثق البرير، ليرفضه رفضًا قاطعًا. 17

كان أكبر ضعف خارجي للبرهان هو اعتماده المالي على الدعم الغربي في عام ٢٠١٩، حصلت المجلس العسكري الانتقالي على دعم مالي من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لكن ذلك كان إجراءً قصير الأجل. أدركت دول الخليج أن المبالغ اللازمة لاستقرار الاقتصاد السوداني ضخمة للغاية، وأن تخفيف أعباء الديون، إلى جانب مساعدات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ضروريان، وأن الحصول على دعم أمريكي وأوروبي أمرٌ ضروري. زاد التجاهل المباشر لفيلتمان الطين بلة، فسارعت الولايات المتحدة إلى تعليق مساعدات بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، مع إشارة إلى أن المزيد من الدعم الاقتصادي الكلي في خطر. كما أوقف البنك الدولي وألمانيا مساعداتهما. أقرّ جبريل، الذي كان لا يزال وزيرًا للمالية، بتوقف جميع المساعدات المالية الغربية، وتابع: "لكنني متفائل جدًا بأن الأمور ستعود إلى طبيعتها". ١٨ كان يفترض أن المانحين الغربيين سيقبلون ببساطة أن القيادة العسكرية طبيعية، وسيعتبرون الوضع الراهن أفضل من الانزلاق إلى مزيد من الاضطرابات. لكنه تجاهل أن "الوضع الطبيعي" كان تحديدًا المشكلة التي كانت الحكومة الانتقالية تحاول حلها.

كانت المطالب الغربية متواضعة: العودة إلى الوثيقة الدستورية لعام 2019 واتفاقية جوبا للسلام كمبادئ توجيهية، وإعادة تنصيب حمدوك رئيسًا للوزراء،

إطلاق سراح السجناء السياسيين. لم تُطالب الولايات المتحدة وأوروبا صراحةً البرهان بالتنحي عن رئاسة المجلس السيادي، ناهيك عن إبعاد الجيش عن السياسة تمامًا، وهو مطلب الشارع. وفي حديثه في المعهد الأمريكي للسلام، قال فيلتمان إن الأولوية الأمريكية للقرن الأفريقي هي "الاستقرار". 19 كان الشاغل الرئيسي للولايات المتحدة وغيرها هو إثيوبيا، حيث هدد مزيج من الحرب والفظائع الجماعية والمجاعة وانهيار الدولة بإعادة القرن الأفريقي إلى الوراء جيلًا كاملًا. لم يكن الدبلوماسيون الدوليون في مزاج يسمح لهم بتقديم مطالب قصوى، بل أرادوا حلًا وسطًا يُنهي النزاع في أسرع وقت.

كانت هناك عدة مبادرات لحل الأزمة - من قبل شخصيات سودانية بارزة، ومن قبل الممثل الخاص للأمم المتحدة، وحتى من قبل برنامج الغذاء العالمي. 20 كان النهج الأمريكي هو القيادة من الخلف، وجلب الدول العربية الرئيسية إلى الصف، بدلاً من التدخل المباشر. بعد أسبوعين، رفض البرهان هذه المبادرات، وفي 11 نوفمبر، عبر الروبيكون: أعلن عن تشكيل مجلس سيادي جديد. بمجرد أن أصبح هذا أمرًا واقعًا، كان البرهان وحميدتي مستعدين للاستجابة للمطالب الرئيسية المحددة التي طرحها الدوليون. وفقًا لمساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية، مولي في: "تحول

القادة العسكريون السودانيون من رفض مناقشة وضع حمدوك، إلى القول "ليس لديهم أي اعتراض على عودته". "21

السودان الريفي الجديد

من المحتمل أن يكون العمود الفقري للحكومة السودانية التي يقودها الجيش هو النخب الإقليمية، المنفصلة عن الثوار المدنيين. منذ الأيام الأولى لثورة 2019، سعى حميدتي لكسب ولاء الطبقة الأرستقراطية القبلية، التي أصبحت متورطة في نظام الحكم الأبوي المرتزقة في عهد البشير. شددت قوات الدعم السريع قبضتها على الاقتصاد السياسي الريفي، لتصبح منفذًا للإنتاج من المزارع والمناجم، ومقدمًا للخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والسكر والقمح المدعمين. 22

مثّل دور حميدتي وقوات الدعم السريع التابعة له شيئًا جديدًا في السياسة السودانية. ففي الأجيال الثلاثة التي تلت الاستقلال، كان كل انتقال للسلطة يُحسم في المركز، بين النخبة المدنية الحضرية ونظيرتها من ضباط الجيش الوطني. وفي أحسن الأحوال، كانت أطراف السودان هي التي تُؤدي دور الجوقة في عامي 2019 و2021، كان الأمر مختلفًا: أصبح الدارفوريون أصحاب نفوذ أيضًا، وإن لم يكن بالطريقة المتوقعة. لطالما افترض قادة الثورة المدنية في السودان أن سكان الأطراف يشاركونهم أجندتهم المتمثلة في ديمقراطية حديثة ومؤسسية. وقد افترض الكثيرون ذلك بالفعل - بما في ذلك حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، بأتباعها المتحمسين في

مخيمات النازحين، والعدد المتزايد من لجان المقاومة في مدن المنطقة. لكن حميدتي مثّل تحولًا في هذه الرواية. كان صعوده مظهرًا من مظاهر صعود السياسيين المعاملاتيين القساة ولكن القادرين، الذين شقوا طريقهم من خلال الاستخدام الماهر للإكراه والمال. مع وجود أربع نجوم على طية صدر زيه العسكري، كان الجنرال ذو الوجه النضر تجسيدًا لهذه السوق السياسية، التي لم تعد هامشية للغاية. الأهم من ذلك كله، أنه كان التمثيل الملموس لنظام الحكم الذي نُقل إلى مركز سلطة الدولة، وعلى الرغم من أنه كيّف أسلوبه السياسي العام مع متطلبات الساحة الوطنية، إلا أن الواقع المرير هو أن السياسة الحقيقية في الخرطوم كانت تُدار وفقًا للقواعد التي أتقنها. كان صعود حميدتي بمثابة رد فعل عن سوء إدارة الخرطوم الكارثي لدارفور، وتلميذ الساحر لعقود من مكافحة التمرد الوحشية والقبلية العسكرية. لقد كان انتقام دارفور. وقد تم تقدير هذه الحقيقة بشكل أفضل من قبل سكان دارفور، بمن فيهم منافسوه وأعداؤه (بما في ذلك ميناوي وجبريل)، من قبل نخب

النيل. في عهد البشير، تظاهر كل من قادة الجيش والحزب بأن حميدتي وأساليب عمله كانت انحرافًا، لكن في الحقيقة كانت العسكرة المرتزقة هي القاعدة. كان البرهان، على الرغم من أنه يمثل وجه المؤسسة العسكرية التقليدية، يلعب نفس اللعبة السياسية التي يلعبها قائد الميليشيا المغرور.

الشارع الحضري الجديد

في كل بلدة ومدينة في السودان، كانت لجان المقاومة والنقابات التي تشكل تجمع المهنيين السودانيين مستعدة. كان للحركة المؤيدة للديمقراطية هيكل أفقي بدون قادة، إلى حد أكبر حتى مما كانت عليه خلال عامي 2018-2019. لم يكونوا راضين عن حكومة بقيادة مدنية تتقاسم السلطة مع الجيش: لقد أرادوا إبعاد الجيش عن السياسة تمامًا. وعلى حد تعبير المحللة خلود خير: "لقد أوضح المدنيون في الشوارع مطلبهم الأساسي: إنهم يريدون تشكيل حكومة مدنية بالكامل على الفور لإخراج البلاد من هذه الأزمة".23

ظاهريًا، بدت المواجهة أشبه بتداعيات مذبحة يونيو 2019، حيث تصاعدت احتجاجات الشوارع - التي أُطلق عليها اسم "المسيرات المليونية" - وواجهت ردود فعل قاتلة من الشرطة والجيش. لقي أكثر من 40 متظاهرًا حتفهم في الخرطوم خلال أربع مسيرات ضخمة والعديد من المواجهات الأخرى. وأدت الإضرابات في العديد من القطاعات إلى إغلاق التجارة والخدمات، بما في ذلك الحصار الذي استهدف الصادرات إلى مصر. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات جوهرية. لم يتواصل المتظاهرون مع الجيش، مطالبين إياه بالوقوف مع الشعب. لم يعودوا يثقون في الجيش للوفاء بوعوده، واستبعدوا احتمال أن يكون ضباط الجيش التقدميون قابلات للانتقال الديمقراطي. ما طالب به ديمقراطيو الشوارع الآن هو ثورة فورية. أما المدنية فتستلزم الآن تصعيد التحدي، وإذا لزم الأمر، تحمل الثمن البشري للتغيير الجذري، بدلاً من عملية إصلاح تدريجية وغير مؤكدة

رفض الدبلوماسيون هذا المطلب ووصفوه بالسذاجة. قال فيلتمان: "ليس من الواقعي الاعتقاد بأنك ستُهمّش الجيش تمامًا من الفترة الانتقالية". 24

وأوضح هدفه الأكثر تواضعًا: "يجب أن يكون هناك تكافؤ أكبر بين المدنيين والجيش إذا أردنا أن نبدأ محادثة مرة أخرى". بعد أن رأينا الفوضى التي أعقبت حل الجيش العراقي وحزب البعث في عام 2003، وتجاوزات الثوار والإصلاحيين في العديد من دول الربيع العربي وفي إثيوبيا، لم تكن أي قوة أجنبية لتدعم تسوية سياسية لا تحظى على الأقل بموافقة مترددة من الجنرالات

تمثلت الاستراتيجية العسكرية في اللعب على الوقت واستخدام سياسة فرق تسد. واستخدمت مجموعة من التكتيكات المُدرَّبة جيدًا لتقويض الاحتجاجات. بدأ ذلك بقطع كامل لشبكات الهاتف والإنترنت، بهدف إضعاف القدرة التنظيمية للمتظاهرين الذين اعتمدوا على الإنترنت لإيصال توجيهاتهم إلى الجمهور. كما جعل ذلك من الصعب توثيق الفظائع وتنظيم الضغط الدولي. وفي بعض الأحيان، كانت أجهزة الأمن تُعيد تشغيل الإنترنت لمراقبة وتتبع النشطاء ومراقبة المواقع القليلة التي كان بها اتصال بالإنترنت عبر الخطوط الأرضية في الخرطوم، مثل بعض مباني المكاتب وفندق سلام روتانا، والتي كانت تُستخدم لتحميل محتوى مؤيد للديمقراطية على الإنترنت. أُلقي القبض على آلاف النشطاء المحليين واحتُجزوا

على الرغم من العنف والقمع المُستهدف، لم تنخفض أعداد المتظاهرين، وظهرت لجان مقاومة جديدة في المدن التي كانت هادئة نسبيًا في السابق، مثل نيالا والفاشر. ومع ذلك، فإن القمع المادي والافتراضي يعني أنه كان من الصعب على الحركة تطوير هيكل يُمكنه تفصيل مطالبها وفتح

مفاوضات. كما ارتكب المتظاهرون خطأً تكتيكيًا، وإن كان خطأً إنسانيًا للغاية. في

احتفالًا برفض حمدوك قبول عروض البرهان، حوّلوا رئيس الوزراء المخلوع إلى رمز للمقاومة، مما يعني أنه كان الشخص الذي سيتفاوض نيابةً عنهم.

هل هو مُقدّرٌ له أن يُخيّب الآمال؟

إذا كان الانقلاب قد تم التنبؤ به، فقد كانت نهايته المُحبطة مُنذّرة أيضًا. لقد مثلت الانقلابات السابقة في السودان جميعها انقلابًا حاسمًا على الإمكانية الديمقراطية. وقد وفّر تصريح البرهان بأن "هذا ليس انقلابًا" فرصةً كافيةً للتوصل إلى تسويةٍ تحفظ ماء الوجه - كما وعد جبريل - تُتيح العودة إلى "الوضع الطبيعي". أصر البرهان على أن استيلائه على السلطة كان "تصحيحيًا" يتماشى مع الإعلان الدستوري، وهو ما كان بمثابة خطافٍ كافٍ للوسطاء المحليين والدوليين لتعليق تسويةٍ مزعومة

في 21 نوفمبر/تشرين الثاني، ظهر حمدوك، الذي بدا مرتجفًا ومشوشًا، إلى جانب البرهان وحميدتي على شاشة التلفزيون الوطني، وخلفهما لافتة زرقاء ضخمة تصف غرض الاجتماع: "التصديق على الاتفاق السياسي". كان حدثًا وجيزًا. أولًا، قرأ المذيع أحكام الاتفاق التي سلطت الضوء على قرار القائد العام بتعديل الوثيقة الدستورية لإنهاء الأزمة السياسية الحالية والجمود

الذي أحدثته، بالإضافة إلى تجنب التهديدات لاستقرار البلاد ووحدتها الوطنية. وتابع بتحديد عدد من الأحكام التي تهدف بوضوح إلى تهدئة الغضب الشعبي وتأكيد الشرعية. وشملت هذه الأحكام تشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط، والانتقال إلى حكومة منتخبة في فترة لا تزيد عن عامين، وتشكيل لجان تحقيق للنظر في استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين وأعقب حمدوك ببيان موجز استخدم فيه بعض شعاراته القديمة: اعتراف بعزيمة الشعب السوداني، وتعقيد المرحلة الانتقالية، وإيمانه بتحقيق انفراجة، وأهمية عدم إراقة المزيد من الدماء. وشكر البرهان جميع المشاركين في المصالحة، وأشاد بحمدوك لاستعداده لإنهاء الجمود.

شعرت الحركة الديمقراطية والأحزاب المدنية بالارتباك للحظة، أثناء تقييمها للصفقة المفاجئة - فوجئت بمحتواها وبحقيقة أن قوى الحرية والتغيير لم تشارك في المفاوضات. وعلى الرغم من أن زعيم حزب الأمة القومي بالإنابة كان وسيطًا، إلا أن الحزب نأى بنفسه. وكان الشارع أكثر صراحة، مضيفًا اسم حمدوك إلى قائمة المدانين. وترددت هتافات جديدة بصوت عالٍ في هواء الخرطوم في وقت مبكر من المساء، مثل: "في الحياة والصورة، تبين أن حمدوك عبئ". ورفضت سماهر مبارك، المتحدثة باسم تجمع المهنيين السودانيين، الصفقة ووصفتها بأنها استسلام. وقالت: "لقد اختار حمدوك جانبه". وجدت سماهر راحةً في الوضوح: كان من الأفضل التعايش مع واقع استيلاء الجيش على السلطة بدلًا من التظاهر الزائف بالتعاون مع الجيش. وفي وقت لاحق من اليوم، أضافت في مقابلة مع الجزيرة: "هذه الشراكة بالنسبة لنا انتهت. لقد انهارت. لقد انهارت تمامًا، ولا سبيل لإصلاحها".

ظل حمدوك معزولًا عن النشطاء المدنيين السودانيين خلال فترة إقامته الجبرية، مع وجود ضباط الأمن باستمرار، ولم يتمكنوا إلا من التحدث إلى الدبلوماسيين والوسطاء السودانيين. حتى أقرب المقربين منه أقروا بأنه وقّع اتفاقية سيئة. كافح حمدوك نفسه لاستعادة رباطة جأشه، مطالبًا بالإفراج عن مئات النشطاء المعتقلين، ومؤكدًا على أجزاء الاتفاقية التي أتاحت له مجالًا للمناورة؛ لكنه لم يستطع إخفاء الحقيقة المحزنة المتمثلة في أنه قبل دورًا ورؤية سياسية مختلفة تمامًا عن رؤية أغسطس 2019. في 3 يناير 2022، استقال حمدوك من منصب رئيس وزراء السودان. وانتهى نموذجه السوداني لتحويل السودان إلى ديمقراطية باستيلاء عسكري كامل على السلطة.

لم تكن دروس الفرص الضائعة للثورات المدنية السابقة غامضة. في عام 1999، في أحلك أيام الحرب والقمع، أ.ح. عبد السلام، رئيس السودان آنذاك

تحدثت منظمة حقوق الإنسان في افتتاح مؤتمر للمجتمع المدني:

في وقت ما خلال الأشهر والسنوات القادمة، سيواجه السودان انتقالًا إلى السلام والديمقراطية. ستكون هذه فرصة عظيمة لإنشاء سودان جديد يُمكن فيه لجميع المواطنين السودانيين احترام حقوقهم الإنسانية الأساسية، وللمعارضين السياسيين تسوية خلافاتهم بالحوار والمنافسة الانتخابية، بدلًا من العنف. لكن لا توجد ضمانات لنجاح هذه العملية. فقد شهد السودان ثلاث

مرات من قبل حكومات انتقالية، تحمل وعودًا كبيرة بالديمقراطية والسلام والتنمية. وفي كل مرة، تبددت الآمال الكبيرة. 28

أصر عبد السلام أولًا على أن نشطاء الديمقراطية يجب ألا يفقدوا الأمل أبدًا، وثانيًا، يجب عليهم ألا يناضلو من أجل الحرية فحسب، بل يجب عليهم أيضًا إعداد جدول أعمال بعناية لما يجب فعله عندما يحققون هذا الهدف الفوري. وقد تم الأخذ بوصيته الأولى، لكن لم يتم الأخذ بوصيته الثانية

بالنسبة للعديد من السودانيين، كانت هناك لحظة بدا فيها الشعور بإمكانات ثورية لا حدود لها في متناول اليد. كانت هذه هي الروح الاستثنائية للاعتصام حول مقر قيادة الجيش خلال شهري أبريل ومايو 2019. بالنسبة للنشطاء المتحمسين الذين خاطروا بحياتهم لتحدي البشير ورجال أمنه، كان وعد الاعتصام هو أن السودان سيتحول على صورتهم. كانت الاحتجاجات عرضًا لكيفية حكم بلد جديد - تواصل اجتماعي جديد ومثالي.

كانت هذه لحظة ثورة طوباوية في السودان، ووعدًا ملهمًا بإمكانية وجود عالم مختلف. لبضعة أسابيع، في مكان واحد، انقشع ضباب السياسة بما يكفي لتجمع رائع من السودانيين لخلق مساحة لمهرجان جمهورية شعبية. كان الأمر مبهجًا: فقد انطلقت مُثُل وتطلعات جيل كامل في انفجار من الفخر والاحتجاج والوطنية. لقد كانت لحظة ومكانًا تم فيه وضع كل ما يفرق المواطنين السودانيين جانبًا، عندما اكتسبت المواطنة والمشاركة شعورًا متزايدًا استمتع السودانيون وغير السودانيين الذين انضموا إلى الاعتصام

بكيفية تحول العادي إلى استثنائي: متاهات المقاهي التي تقدم مشروبات النعناع للثوار الذين يرتاحون؛ والهتافات والأغاني؛ وفنون الشوارع؛ وحرية التعبير وتكوين الجمعيات؛ والشعور بالانتماء للمجتمع. تمحور الاعتصام حول نظام تضامني قائم على المساواة، يتناقض بشكل صارخ مع التسلسلات الهرمية وعقد الصفقات التي لا تزال تهيمن على العالم خارج متاريسها. وقد ألهم هذا النظام كل من يملك مشاعر إنسانية. كان هناك سودان ديمقراطي، واستمر 53 يومًا بين تحدي الديكتاتور ووقوع مذبحة.

كان من أبرز سمات الاعتصام مدى قدرته على توحيد الفصائل الأيديولوجية والمتباينة اجتماعيًا في تلك اللحظة. تاريخيًا، جعلت الجماعات المهنية والطلابية من جامعة الخرطوم "مزارًا" لـ"دينها المدني". 29 واتبع ملاك القطن في حزب الأمة دعوة الصادق المهدي إلى "الجهاد المدني". 30 ودعا المتظاهرون في المناطق الحضرية بالسودان إلى القيم المدنية. حتى أن بعض الإسلاميين الذين أدركوا فشل "مشروعهم الحضاري" المتغطرس في التسعينيات حاولوا إنقاذ مثال المواطنة المشتركة الذي كان يكمن في مكان ما بين أنقاض ذلك المشروع، وأعادوا اختراع أنفسهم كمتظاهرين

بالنسبة للعديد من النشطاء، كانت الثورة بمثابة فرصة لحل معضلة "التهميش المتعدد" للسودان31 من خلال التأكيد بقوة على الطابع "الأفريقي" لحركتهم. لم يكن هذا بمثابة ظل "للربيع العربي" - كان السودان، على الرغم من جنوبه المفقود، لا يزال دولة أفريقية، ولا تزال القومية السودانية تحمل الأنساب الأفريقية التي يبلغ عمرها الآن ما يقرب من قرن من الزمان. نظرًا لأن ثنائية السودان العربية أو الأفريقية المزعومة

غالبًا ما تُرسم على تكوينات السلطة والطبقة، فقد احتفل العديد من المتظاهرين بطابع أفريقي في الانتفاضة. قاد و

على الرغم من أن الثوار، الذين نفذوا هذه الحركة من قلب البلاد الجغرافي، وهم أعضاء كاملو العضوية في مجتمع الدولة، فقد أعربوا عن تصميمهم على محو كل تلك التسلسلات الهرمية العرقية والطبقية التي شوهت بلادهم.

هناك خط مباشر بين هذه الجماعة المثالية للاعتصام والرؤية غير السياسية في جوهرها لسودان تحكمه جدارة نزيهة ونزيهة. كان لدى أولئك الذين قادوا كلا الجانبين إيمان بالدولة كعقد اجتماعي يُعاد صياغته، ويُصاغ في مؤسسات حديثة للإدارة والتنمية. لقد رأوا في السياسة الخام والمعاملاتية خطأً يجب إزالته بدلاً من كونه حقيقة يجب إصلاحها. كان هذا فشلًا متكررًا في ثوب جديد. لقد تراجعت الثورات الماضية جزئيًا بسبب التسلسل الهرمي للمكانة الاجتماعية المتأصل بعمق في السودان، مع مجموعة كبيرة من الانقسامات الجغرافية والاجتماعية والعرقية عند الاستقلال عام ١٩٥٦، ومرة أخرى عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥، افتقرت النخبة المدنية الحضرية، بغض النظر عن توجهاتها السياسية، إلى الاهتمام أو الشجاعة أو الخيال اللازمين لمعاملة قادة الأطراف على قدم المساواة. وقد شابت تلك الإخفاقات العنصرية، صريحة كانت أم ضمنية. في عام ٢٠١٩، كان الشعور الثوري أكثر مساواة، لكن برز استعلاء موازٍ على طول تدرج الوضع بين التنمية والتخلف، أو بين الحوكمة المؤسسية والسوق السياسية.

ركز الثوار على ما ينبغي أن تكون عليه سياسة السودان، وغالبًا ما أهملوا كيفية عمل تلك السياسة فعليًا. كانت الأحزاب المدنية متنافسة خارج الحكومة، وكانت منقسمة وغير فعالة بعد انضمامها إليها إلى جانب الموقعين على اتفاقية جوبا للسلام. لمدة عامين، فشل قادة الأحزاب في الاتفاق على تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. لم تتمكن قوى الحرية والتغيير من التوسط في اتفاق بشأن هذه القضية الحاسمة. لقد ساوموا بلا انقطاع على توزيع المناصب بقدر ما ساوموا على أيديولوجياتهم وسياساتهم المختلفة. ركز البعثيون والشيوعيون وتجمع المهنيين السودانيين على مخاوفهم القديمة بشأن زيادة الأجور والحفاظ على الدعم، بينما أراد قادة الجماعات المسلحة إعادة هيكلة شاملة لثروات البلاد. ظهرت جميع الخلافات الجذرية حول هوية السودان وأسباب أمراضه المزمنة مرارًا وتكرارًا. وبينما كانوا يتحدثون، راكم الجنرالات السلطة

في يوليو 2019، أثناء مناقشة توليه منصب رئيس الوزراء، قال حمدوك إنه لا يريد أن يُختزل دوره إلى مجرد أمين صندوق في متجر صغير، يبيع البقالة بينما يمارس تجار المخدرات أعمالهم الحقيقية في الغرف الخلفية. كان يعلم أن أفضل فرصة له لتجنب هذا المصير هي اتخاذ إجراء دولي سريع لرفع العقوبات وتوفير تخفيف الديون والمساعدات الميسرة. هذه الإجراءات، إذا ما اتُخذت بسرعة، لن تؤدي فقط إلى استقرار الاقتصاد، بل ستمنح التكنوقراط فرصة لتهيئة بيئة اقتصادية متكافئة للشركات المشروعة لدفع عجلة الاقتصاد، وانتزاع الاقتصاد من قبضة اللصوص.

دائمًا ما يكون لدى التكنوقراط في الحكومة أوراق ضعيفة ليلعبوها. في السودان، كما هو الحال في أي مكان آخر، كان سبب قبولهم الانضمام إلى مجلس الوزراء هو اعتقادهم المؤثر بأن فترة توليهم المنصب يمكن أن تكون بمثابة عطلة من السياسة الحقيقية المتمثلة في عقد الصفقات من أسبوع لآخر، والتي يمكنهم خلالها تطبيق خبراتهم بطريقة غير سياسية كانت لديهم نظرياتهم في الإصلاح الاقتصادي والعدالة وبناء الدولة، لكنهم افتقروا إلى النظرية العملية لممارسة السياسة. لقد خاب أمل الديمقراطيين التكنوقراط في السودان بسبب الوتيرة البطيئة التي رفع بها المانحون الدوليون للسودان، بقيادة الولايات المتحدة، العقوبات وقدموا تخفيفًا للديون وأشكالًا أخرى من المساعدة، بالإضافة إلى تضررهم الشديد من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. لم يُكتب لهم رهانهم على أن الاستقرار الاقتصادي سيكسبهم رصيدًا سياسيًا. استغرق الأمر عامًا ونصفًا حتى رفعت واشنطن العاصمة العقوبات وقدمت الدعم المالي. 32 عندما تم التعهد أخيرًا بالأموال في أكتوبر 2020، لم يكن ذلك لأن إدارة ترامب مهتمة بالديمقراطية في السودان، بل كان نتيجة ثانوية لصفقة لتعزيز حملة إعادة انتخاب الرئيس من خلال تمديد اتفاقيات إبراهيم التي اعترفت بموجبها الدول العربية بإسرائيل. 33

وعندما وصلت أموال المانحين الغربيين أخيرًا، جاءت على شكل مساعدات برامجية بطيئة، وغير فعّالة في كثير من الأحيان، ولم تحظَ بتقدير سياسي من مُصمّميها. كان حمدوك بحاجة إلى المال للمنافسة في السوق السياسية السودانية. فبدلًا من ذلك، استعان بجيش من المستشارين ومسؤولي الأمم المتحدة الذين جلسوا في غرف مكيفة بالخرطوم.

لم يؤدِ التأخير إلى تأجيل اللحظة التي يمكن أن تبدأ فيها السياسات الجديدة بالعمل فحسب، بل أتاح أيضًا فترة حاسمة سارع خلالها البرهان وحميدتي ودوائرهما إلى ترسيخ مكانتهم كورثة للدولة الإسلامية الأمنية، والاستيلاء على أدوات السلطة الحقيقية والمحسوبية. وانتهت العطلة الرسمية من السياسة الحقيقية بالتعديل الوزاري في فبراير 2021. لم يحل أي سحر تقني مشاكل السودان السياسية والاقتصادية. كان على السياسيين المدنيين الآن تحمل المسؤولية، وفي الوقت المناسب، أصبحوا الوجه العلني للتقشف الاقتصادي والتسوية السياسية. خلف الكواليس، عرقلت الأغلبية العسكرية في مجلس السيادة تدابير الإصلاح لمجرد فشلها في التصرف بناءً على القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء. قبل الانقلاب بفترة وجيزة، أكد حمدوك سرًا أن قوانين السوق السياسية لا تزال تُملي مصير ثورة السودان. 34

في عهد البشير، تغلغل نظام الحكم القائم على المعاملات في كل عنصر من عناصر الحياة السياسية. حتى حكومة مدنية أقوى وأكثر قدرة لا يمكنها إلغاء هذا النظام بالإملاءات. لا يمكن للديمقراطية المؤسسية ولا التنمية الاقتصادية أن تكتسح سوقًا سياسيًا بين عشية وضحاها. يمتلك الجنود، الذين لا يزالون يمارسون سلطة أكبر بكثير مما ينبغي، حسًا حادًا بكيفية عمل هذا النظام الغامض. إنهم ثوار مضادون حازمون، لكنهم يدركون بالتأكيد أنه حتى مع وجود موارد ومهارات أكبر بكثير مما يمتلكونه، لا يمكنهم إدارة نظام استبدادي مركزي دون إدخال السودان في دوامات جديدة من الصراع المميت

هناك نكتة قديمة عن السياسة السودانية: إنها تتغير كل أسبوع، ولكن إذا عدت بعد عشر سنوات، فستجدها كما هي تمامًا. هذا يُجسد الاضطراب الذي يُمثل سمة من سمات الحياة السياسية في السودان، وأن الحياة الطبيعية هي عدم استقرار، وأنه لا توجد تسوية سياسية دائمة، بل هي حالة من عدم الاستقرار السياسي يُعاد التفاوض عليها باستمرار. في أفضل حالاتها، تُمثل السياسة السودانية حوارًا حيويًا ومدنيًا وغير مكتمل حول الهوية الوطنية والأشكال المختلفة التي ينبغي أن تتخذها الحكومة والمجتمع. وفي أسوأ حالاتها، تكون غير متسامحة وجشعة وقاسية. لكنها في حالة حركة دائمة، وهي حالة غير مستقرة على الدوام. 35

خلال ثورة 2018-2019، نضج جيل جديد سياسيًا، مثاليًا، غير منحني أمام القمع وخيبة الأمل المتكررة، مصممًا على إعادة بناء أمته. لقد ذاق النشطاء الديمقراطيون في السودان طعم الحرية والتغيير، ولن يستسلموا. إنهم يتعلمون الديمقراطية من خلال ممارسة النضال اللاعنفي. دعونا نعطي الكلمة الأخيرة لسماهر مبارك، التي افتتحنا معها هذا الكتاب، متسائلين عما إذا كانت دعوة الاحتجاج ستُستجاب. بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من الانتصار واليأس المتناوبين، غاضبة من انقلاب البرهان في أكتوبر، وخائبة الأمل من تسوية حمدوك، ومتعهدة بمواصلة الاحتجاج، قالت: "أؤمن إيمانًا راسخًا بالسودان والشعب السوداني. هذا بالتأكيد ليس الفصل الأخير."36

ملاحظات

الفصل 1. الحرية والتغيير

1. الجزولي، 2020.

2. أندرو ياو تشي وجهاد صالح مشامون، "الدولة العميقة في السودان لا تزال تشكل تهديدًا للعملية الديمقراطية"، ذا كونفرسيشن، أغسطس 2020، متاح على: https://theconversation.com/sudans-deep-state-still-poses-a-threat-to-the-democratic-process-130243

3. دي وال، 2015.

4. دي وال وعبد السلام، 2004.

5. بيريدج، 2017.

6. بيريدج، 2015.

7. أفريكا ووتش، 1990.

8. جالاب، 2008.

9. ليش، 1998: 154-155

١٠. يونغ، ٢٠١٢: ٣٢٧-٣٣١.

١١. مقابلة مع مسؤول في تجمع المهنيين السودانيين، ١، الخرطوم، أغسطس ٢٠١٩. مقابلة مع مسؤول في تجمع المهنيين السودانيين، ٢، الخرطوم، أكتوبر ٢٠٢٠. مقابلة مع مسؤول في تجمع المهنيين السودانيين، ٣، الخرطوم، أكتوبر ٢٠٢٠. تم إخفاء هوية معظم المقابلات التي أجريت مع مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، وقادة احتجاجات، ودبلوماسيين لحماية المصادر.

١٢. مقابلة مع شخصية حكومية ١، الخرطوم، مايو ٢٠١٩. المرجع نفسه، مسؤول في تجمع المهنيين السودانيين، ١.

١٣. لوك باتي، "النفط والذهب والبنادق: السياسة العنيفة لطفرة الموارد في السودان"، مؤسسة السلام العالمي، ٢٠٢١

14. "السودان يصعّد الاعتقالات الجماعية للناشطين بعد إغلاق الاحتجاجات"، منظمة العفو الدولية، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2013، متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2013/10/sudan-escalates-mass-arrests-activists-amid-protest-crackdown/

15. مقابلة مع مسؤول في تجمع المهنيين السودانيين، 4، تم حجب الموقع، أبريل/نيسان 2019.

16. البنك الدولي، 2007؛ سيد أحمد، 2014.

17. منظمة العمل الدولية، "إحصاءات حول الاقتصاد غير الرسمي"، ILOSTAT،

متاح على: https://ilostat.ilo.org/topics/informality/

18. تجمع المهنيين السودانيين، "دراسة حول وضع الحدود في السودان" (نوفمبر 2018). انظر مصعب الشريف، "المهنيون السودانيون: المعاشية الشهرية لخمسة اختلافات تكليف أكثر من 15 ألفًا"، الحداق، 11 نوفمبر 2018، متاح على: https://www.sudaress.com/alhadag/140460

19. سيكينجا، 2002.

20. مقابلة مع مسؤول في تجمع المهنيين السودانيين، رقم 4، مقابلة مع مسؤول في تجمع المهنيين السودانيين، رقم 5، الخرطوم، يونيو 2019

21. نوح سالومون، "تواريخ جديدة لمستقبل مجهول في السودان"، أفريقيا بلد، 17 مايو 2019، متاح على:
https://africasacountry.com/2019/05/new-histories-for-an-
uncharted-future-in-sudan؛ إيليا الخازن، "انتفاضة في السودان:
مقابلة مع مدونة المادية التاريخية السودانية"، 27 مايو 2019، متاح على
https://www.historicalmaterialism.org/blog/uprising-
sudan-interview-with-sudanese-comrades، الرفاق على:

22. جالاب، 2014.

23. النور، 2009: 100-1، 109.

24. المرجع نفسه: 109

25. محمود، 1984؛ النور، 2009: 57-8.

26. دافيلد، 1981.

27. لمقارنة "قوانين المناطق المغلقة" بنظام البانتوستانات في جنوب إفريقيا، انظر ممداني، 2020: 215-218.

28. حول الآثار البيئية، انظر النور، 2009: 57.

29. كالكنز وإيلي، 2014.

30. إيلي، 2016: 198-200.

31. عمار جمال، "رسامو خرائط حرب العصابات اللاعنفية"، أفريقيا بلد، 18 نوفمبر 2020، متاح على:
https://africasacountry.com/2020/11/nonviolent-guerrilla-cartographers

32. "إعلان الحرية والتغيير"، 1 يناير 2019، متاح على:
http://www.sudaneseprofessionals.org/en/declaration-of-freedom-and-change/

33. جريش، 2010.

34. مجدي الجزولي، "أيام الغضب السودانية"، سودان تريبيون، 24 ديسمبر 2018، متاح على:
/https://sudantribune.com/article64958

35. هيل، 1986: 25؛ فضل الله، 2018.

36. تشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة الأدوات المستخدمة لمحاسبة أعضاء النظام السابق على انتهاكاتهم الماضية من خلال الوسائل القضائية وغير القضائية، بما في ذلك المحاكمات، وكشف الحقيقة، والتعويضات، والإصلاحات المؤسسية.

37. فيزاديني، 2015

38. إدريس، 2005؛ فيزاديني، 2015.

39. دينغ، 1989

40. دالي، 1991.

41. يونغ، 2017.

42. إبراهيم، 2004.

43. شاركي، 2003؛ بشير، 1969.

44. يونغ، 2017.

45. بيريدج، 2015؛ محجوب، 2015.

46. "مسيرات تُحيي الذكرى الخامسة والخمسين لثورة أكتوبر في جميع أنحاء السودان"، دبنقا، 21 أكتوبر 2019، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/marches-mark-55th-anniversary-of-october-revolution-across-sudan

47. مبارك، سماهر، مقابلة مع المؤلف، الخرطوم، مايو 2019

48. "جنازة المتظاهر تصبح نقطة اشتعال جديدة في اضطرابات السودان"، أخبار صوت أميركا، 18 يناير 2019، متاح على: https://www.voanews.com/africa/protesters-funeral-becomes-new-flashpoint-sudan-unrest

49. لم يستجب باين لطلب إجراء مقابلة في عام 2019.

50. جاستن لينش وروبي غرامر، "كيف أعاد رئيسان أمريكيان تشكيل سياسة أمريكا تجاه السودان"، فورين بوليسي، 8 أبريل 2019، متاح على: https://foreignpolicy.com/2019/04/08/how-two-us-presidents-reshaped-americas-policy-towards-sudan-bashir-protests-calling-for-removal-diplomacy-east-africa-us-intelligence-cooperation/

51. المرجع نفسه. مقابلة مع مسؤول استخبارات أمريكي كبير سابق، 1، واشنطن العاصمة، يناير 2019.

الفصل 2. جني ثمار العاصفة

1. يستند هذا إلى مناقشات أليكس دي وال مع المسؤولين في القصر الجمهوري، خلال الفترة 2009-2012، عندما كان مستشارًا للجنة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالسودان.

2. خالد عبد العزيز، ومايكل جورجي، ومها الدهان، "بعد أن تخلت عنه الإمارات العربية المتحدة، كان من المقدر للبشير السوداني أن يسقط"، رويترز، تقرير خاص، 3 يوليو 2019، متاح على: https://www.reuters.com/investigates/special-report/sudan-bashir-fall

3. لم يؤكد عبد الحي نفسه القصة أو ينفيها، مدعيًا في إحدى المرات أن كلماته كانت مجرد خطابة

4. "هل الجزيرة تنشر أسرار انقلاب السودان... ما دام دار بين عامة في اجتماع بقيادة عسكرية؟"، الجزيرة، 26 يونيو 2019، متاح على: https://tinyurl.com/6khtum8

5. "الجزيرة تنشر أسرار الانقلاب".

6. دي وال، 2015، 2019.

7. براون، 1990.

8. دي وال، 1993؛ صالح وحرير، 1994.

9. البطاحاني، 2013: 38

١٠. دي وال وعبد السلام، ٢٠٠٤.

١١. دي وال، ٢٠١٥.

١٢. سيد أحمد، ٢٠١٣.

١٣. باتي، ٢٠١٤.

١٤. بيريدج، ٢٠١٧.

١٥. دي وال، ٢٠١٥.

١٦. مقابلة مع مسؤول أعمال سوداني ١، الخرطوم، مايو ٢٠١٩.

١٧. البنك الدولي، ٢٠٠٧.

١٨. مقتبس من دي وال، ٢٠١٥.

١٩. جيمس، ٢٠١٥.

٢٠. قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، متاح على:
?https://digitallibrary.un.org/record/726444

In=en#record-files-collapse-header

٢١. توبيانا، ٢٠١٤

22. أسمر مروان، "طفرة الذهب في السودان"، جلف نيوز، 28 نوفمبر 2015، متاح على:
https://gulfnews.com/uae/environment/sudans-gold-boom-1.1626644

23. "هلال يحذر الفائز بامتياز الذهب في دارفور"، دبنقا، 17 أبريل 2014، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/darfur-gold-concession-winner-warned-off-by-hilal

24. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2016.

25. ماكجريجور، 2017.

26. المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، 2018؛ توبيانا وآخرون، 2018

27. «المرحلة الثانية من حملة نزع السلاح تبدأ الأسبوع المقبل في جميع أنحاء السودان»، دبنقا، 11 نوفمبر 2018، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/second-phase-of-disarmament-campaign-to-begin-next-week-across-sudan

28. محمد أمين، «الدم والذهب: الآن امتدت حروب الأراضي في السودان إلى التعدين»، ميدل إيست آي، 21 أبريل 2018، متاح على:

https://www.middleeasteye.net/news/blood-and-gold-now-sudans-land-wars-have-spread-mining

29. البدوي وسليمان، 2018.

30. المرجع نفسه: 4.

31. المرجع نفسه: 5

32. مجدي الجزولي، مبادرة الإصلاح العربي، 12 أبريل 2019، "سقوط البشير: رسم خريطة لقوى التنافس في السودان"، متاح على: https://www.arab-reform.net/publication/the-fall-of-al-bashir-mapping-contestation-forces-in-sudan/؛ الجزولي، 2019أ؛ شايو-جيليت، 2019.

33. محمد فال، "كيف برز الخبز كرمز رئيسي للاضطرابات في السودان"، الجزيرة، 27 يناير 2019، متاح على: https://www.aljazeera.com/news/2019/01/sudan-revolution-hungry-persists-crackdown-190127124859617.html

34. شيفريليون-جيبيرت، 2019

35. ماكسبارين وآخرون، 2015: 120.

36. بيتر شوارتزشتاين، "إحدى أكثر أراضي أفريقيا خصوبة تكافح لإطعام سكانها المتاحين"، بلومبرج بيزنس ويك، 2 أبريل 2019،
https://www.bloomberg.com/features/2019-sudan-nile-land-farming/?srnd=businessweek-v2 على:

37. "تنبيه باكس السودان: خريطة الجهات الفاعلة"، باكس، 20 يونيو 2019، متاح على: https://www.paxforpeace.nl/publications

38. بيانات البنك الدولي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (العملة الدولار الأمريكي) - السودان، متاح على:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=SD

39. بورتش، 2013

40. سالمون، 2007: 12.

41. صالح وحرير، 1994: 198.

42. فلينت ودي وال، 2008.

43. حجار، 2007.

44. فلينت، 2008؛ 2010.

45. قائد قوات اليوناميد، الجنرال مارتن أغواي، مقتبس في دي وال، 2009.

46. دي وال وآخرون، 2014: 373.

47. فضل وتانر، 2007.

48. أندرو كارتر ونيمة الباقر، "لقاء الجنجويد"، أخبار القناة الرابعة، 2008، متاح على:

https://www.dailymotion.com/video/xtxd8n؛ انظر أيضًا فلينت، 2008.

49. هولت، 1958

50. خالد، 1985.

51. توبيانا وآخرون، 2018.

52. ابن خلدون، 1967.

53. مجدي الجزولي، "حميدتي ورئيسه: الحرب مصدر رزق"، ستيل سودان، 8 مايو 2015، متاح على:
https://stillsudan.blogspot.com/2015/05/himeidti-and-his-president-war-as.html

54. مكاتشيون، 2014.

55. "أهالي جنوب كردفان ينتقمون بشدّة من دعوة البشير للدفاع الشعبي والجهاد"، دبنقا، 8 مارس 2012، متاح على:
https://tinyurl.com/e93hpeer

56. مجدي الجزولي، "انقلاب آخر في السودان: سياسة الإغراء"، سودان تريبيون، 27 نوفمبر 2012، متاح على:
https://sudantribune.com/spip.php?article44665

"التحويلة الانقلابية... كشف هجمة خلافة إسلامية"، الانتباهة، 23 نوفمبر 2012، متاح على:
https://www.sudaress.com/alintibaha/25976

57. كان أحد أعضائها الجبهة المتحدة للتغيير، بالفرنسية، Front uni pour le changement، مما أدى إلى ظهور اختصار FUC، مما يدل على التسرع الذي تم به تشكيلها، حيث لم يفكر أي من أعضائها في دلالاتها بالنسبة للناطقين بالإنجليزية

58. عبد السلام، 2010: 31-2؛ جالاب، 2014؛ بيريدج، 2017

59. "صلاح قوش"، نبذة عنه، على صحيفة سودان تريبيون.

60. كين سيلفرشتاين، "السودان المنبوذ رسميًا ذو قيمة لحرب أمريكا على الإرهاب"، لوس أنجلوس تايمز، 29 أبريل 2015، متاح على: https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2005-apr-29-fg-sudan29-story.html

61. دي وال، 2013أ.

62. جاستن لينش، "لماذا يُعد نظام الإبادة الجماعية في السودان مفضلًا لدى وكالة المخابرات المركزية؟"، ديلي بيست، 9 يناير 2019، متاح على: https://www.thedailybeast.com/why-is-sudans-genocidal-regime-a-cia-favorite

63. مجدي الجزولي، "انقلاب آخر في السودان: سياسة الإغراء"، سودان تريبيون، 27 نوفمبر 2012، متاح على: https://sudantribune.com/spip.php?article44665

64. "تجمع المهنيين يرحم مبادرة "الإصلاح والسلام"، التي راسها الجزولي دفع الله، ويتمسك بإسقاط نظام بدون شروط"، كوش نيوز، 11 فبراير 2019، متاح على: https://kushnews.net/2019/02/134942

65. إبراهيم أبو جمال، "قيادة اتحادية تكشف لكوش نيوز... سيناري تنظيم "قوش" في قيادة الحزب"، كوش نيوز، 3 أكتوبر 2019، متاح على:
https://kushnews.net/2019/10/195761

66. مارك بيري، "عهد الدم السعودي مع رجل إبادة جماعية"، ذا أمريكان كونسرفاتيف، ديسمبر 2018، متاح على:
https://www.theamericanconservative.com/articles/saudi-arabias-blood-pact-with-a-at: 5 genocidal-strongman-/houthis-bashir-sudan-yemen-uae

67. "السودان ينقل مئات المجندين الدارفوريين جوًا إلى الإمارات العربية المتحدة متجهين إلى حرب اليمن"، راديو دبنقا، 18 أبريل 2018، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-airlifts-hundreds-of-darfuri-recruits-to-uae-bound-for-the-yemen-war

68. بيل ترو، "إنه أكبر صاحب عمل لدينا": كيف تؤجج حرب مربحة في اليمن الصراع في دارفور على بعد 2000 كيلومتر"، الإندبندنت، 22 ديسمبر 2019، متاح على:
https://www.independent.co.uk/news/world/africa/darfur-yemen-civil-war-sudan-soldiers-at: conflict-employment-a9256046.html

الفصل 3. الثورة المضادة والتسوية

1. بيل وبوسبيسيل، 2017.

2. تيرنر، 1969.

3. أجامبين، 1995.

4. سيتم إعادة النظر في هذا الموضوع في الفصل 5.

5. بيريدج، 2015: 108.

6. مقابلة مع ناشط سوداني 1، أغسطس 2019، الخرطوم.

7. ي. عرمان، "معلومات جديدة... عن الثورة والثورة المناهضة ومجلس العسكري"، دبنقا، 19 أبريل 2019، متاح على: https://tinyurl.com/2huztx2v

8. مسؤول أعمال سوداني 1.

9. عبد الله علقم، "خارج أحداث العصر"، سودان بوست، 9 يوليو 2020، متاح على: https://tinyurl.com/dec8rjuv

10. "وفاة أحد أبرص معارضي نظام البشير... علي محمود حسنين"، الخليج أونلاين، 24 مايو 2019، متاح على: https://tinyurl.com/k6wvpzpc؛ عبد الباسط إدريس، "انقلاب الإنقاذ... جدل المحاكمة والإيقاف"، الراكوبة، 26 نوفمبر 2019، متاح على: https://tinyurl.com/3ndnzu7z

11. "علاقات اتحادية وغوش... إلا أين تقاد السفينة؟"، الصيحة، 26 سبتمبر 2019، متاح على: https://www.assayha.net/17126/؛ الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل يتدخل غش للإصلاح في أجهزته، النيلين، 19 سبتمبر 2020، متاح على: https://www.alnilin.com/13144682.htm؛ القطب الاتحادي تاج السر محمد صالح: شخصيتان أوباريك وأرحم بإندام صلاح غش للحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل يتدخل غش للإصلاح في أجهزته، النيلين، 29 سبتمبر 2019. متاح على: http://www.alnilin.com/13082185.htm

12. انظر الفصل 5 وبيريدج، 2015: 108، 178

13. مقابلة مع مفاوض مدني، يوليو/أغسطس 2019، الخرطوم.

14. "مذبحة السودان المباشرة"، فيلم وثائقي من برنامج "عين أفريقيا" على بي بي سي، 12 يوليو 2019، متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=dR56qxM4kHA

15. جيسون باتينكين، "انتقاد مبعوث الولايات المتحدة إلى السودان لتناوله العشاء مع أمير حرب دارفوري"، أخبار إذاعة صوت أميركا، 19 مايو 2019، متاح على: https://www.voanews.com/africa/us-sudan-envoy-criticized-dining-darfuri-warlord

16. مقابلات مع مشاركين يفضلون عدم الكشف عن هويتهم.

17. هيومن رايتس ووتش، 2019

18. "العثور على مقبرة جماعية أثناء البحث عن السودانيين "المفقودين" بعد ثورة ديسمبر 2018"، دبنقا، 12 نوفمبر 2020، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/mass-grave-found-in-search-for-sudanese-missing-after-december-2018-revolution

19. تشينوورث وستيفان، 2011.

20. دونهام، 2006

21. يمكن قراءة رواية مباشرة عن المذبحة من قِبل أحد أبطال الرواية في موقع الحادث في ذلك اليوم، والذي تمكن من الفرار على الرغم من مطاردته واحتجازه كرهينة في أحد المستشفيات المجاورة لأكثر من يوم، هنا: عمار جمال، "آلاف الطيور المحاكية"، أفريقيا بلد، 2 ديسمبر 2021، متاح على: https://africasacountry.com/2021/02/thousands-of-mockingbirds

22. باركر، نجا، "ريهانا تُثير الوعي بمذبحة السودان المستمرة"، صحيفة أتلانتا جورنال كونستيتيوشن، 13 يونيو 2019. أيضًا "ريهانا تُثير الوعي بمذبحة السودان المستمرة"، بوسطن 25 نيوز، 13 يونيو 2019، https://www.boston25news.com/news/trending-now/rihanna-brings-awareness-to-ongoing-sudan-massacre/957842343/

23. نوين وآخرون، 2020.

24. متوفر على:
https://twitter.com/IrfanUKAmb/status/1148161782260948997

25. يوسف، محمد، مقابلة مع المؤلف، صيف 2019، الخرطوم

26. "حزب الصادق المهدي يرفُض الدعوة للإفساد العام"، Jazeera.net، 26 مايو 2019، متاح على: https://tinyurl.com/yrpxfa4z

27. جاستن لينش، "النساء أشعلن ثورة السودان، ولكن بعد ذلك تم تهميشهن"، الإندبندنت، 4

أغسطس

2019،

متاح على:

https://www.independent.co.uk/news/world/africa/sudan-revolution-women-uprising-democratic-transition-army-bashir-a9038786.html

28. المرجع نفسه.

29. النجار، 2010.

30. "بيان السيدة هالة الكارب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 14 سبتمبر 2021"، سودان تريبيون، 15 سبتمبر 2021، متاح على: https://sudantribune.com/spip.php?article70073

31. أمجد فريد، مقابلة مع المؤلف، أغسطس 2019، الخرطوم.

32. مسؤول في تجمع المهنيين السودانيين، التجمع المهنيين السودانيين 4، مقابلة مع المؤلف، ربيع 2019، تم حجب الموقع.

33. عبد الجليل، سارة، مقابلة مع المؤلف، أغسطس 2019، هاتف

34. بن نيمارك-راوس، "تحرير "العدو الخبيث" في أمتنا"، صحيفة أتلانتا جورنال كونستيتيوشن، 4 أغسطس 2018، متاح على:
https://www.ajc.com/news/opinion/opinion-liberating-insidious-enemy-our-nation/mTJgib0sadcIJgiTmxlktO/

الفصل 4. العمل السياسي كالمعتاد

1. بيريدج، 2015: 161.

2. المرجع نفسه: 179-81.

3. شوشين، "الحكومة السودانية تعلن عن 10 أولويات للفترة الانتقالية"، وكالة أنباء شينخوا، 10 سبتمبر 2019، متاح على:
http://www.xinhuanet.com/english/2019-09/10/c_138381809.htm

4. عبد الله حمدوك، مقابلة مع المؤلف، ديسمبر 2020، الخرطوم

٥. عادل الباز، «تحالف الثورة مضافًا مع قوة الحب الناعم!»، اليوم التالي، ٨ سبتمبر ٢٠١٩، متاح على: https://tinyurl.com/y4fv1wp4.

للاطلاع على خروج أمجد فريد من الحزب، انظر «مجموعة من إبراء الذمة الحزبية تستقل من الحزب»، الحريات، ١٦ أكتوبر ٢٠١٦، متاح على: https://www.sudaress.com/hurriyat/211090، وللاطلاع على فصل شفيع خضر من الحزب، انظر الراكوبة ١٢ يوليو ٢٠١٦، متاح على: https://www.sudaress.com/alrakoba/240275

6. عبد الله حمدوك، مقابلة مع المؤلف، ديسمبر 2020، الخرطوم.

7. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، 25 أغسطس 2019.

8. "ترحيل زعيم المتمردين السودانيين مع تكثيف الجيش لدوريات الشوارع"، صحيفة الغارديان، 11 يونيو 2019، متاح على: https://www.theguardian.com/world/2019/jun/11/sudan-rebel-leader-deported-as-military-steps-up-street-patrols

9. مسؤول حكومي سوداني كبير، مقابلة مع المؤلف، أكتوبر 2020، الخرطوم

10. "أكثر من 70 قتيلاً أو مصاباً في عنف قبلي دموي في غرب دارفور"، دبنقا، 31 ديسمبر 2019، https://www.dabangasudan.org/en/all-

news/article/70-dead-or-injured-in-available at: bloody-
west-darfur-tribal-violence

11. المرجع نفسه.

12. "هجمات غرب دارفور: ارتفاع عدد القتلى إلى أكثر من 80، ونزوح أكثر من 8000 أسرة"، دبنقا، 3 يناير 2020، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/west-darfur-attacks-death-toll-rises-to-80-more-than-8-000-families-displaced

13. مجموعة الأزمات الدولية، 2021أ: 6-7.

14. مقابلات مختلفة مع دبلوماسيين، صيف 2019 ويناير 2020، الخرطوم وواشنطن العاصمة.

15. عبد الله حمدوك، مقابلة مع المؤلف، ديسمبر 2020، الخرطوم.

16. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، 16 ديسمبر 2020.

17. الأمم المتحدة، "بعثة الأمم المتحدة تستجيب للاحتياجات المتطورة في عملية انتقال السودان"، 14 سبتمبر 2021، متاح على: https://news.un.org/en/story/2021/09/1099842

18. مركز رصد النزوح الداخلي، الأرقام السنوية للنزوح بسبب النزاعات والكوارث لعام 2021، متاح على: https://www.internal-displacement.org/countries/sudan

19. غالوبين وآخرون، 2021

20. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، 25 أغسطس 2019.

21. توماس والجزولي، 2020.

22. غالوبين وآخرون، 2021.

23. مجموعة الأزمات الدولية، 2020.

24. البنك الدولي، 2019.

25. صندوق النقد الدولي، 2020.

26. البنك الدولي، 2019.

27. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، ديسمبر 2020. يمكن لحكومة السودان تنفيذ حزمة إصلاحات من شأنها زيادة التعريفة تدريجيًا وتعزيز شبكة الضمان الاجتماعي للمتضررين.

28. يوسف، محمد، مقابلة مع المؤلف، ديسمبر 2019، الخرطوم.

29. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، 16 ديسمبر 2020.

30. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، 25 أغسطس 2019

31. محمد أمين، "الحكومة السودانية ترضخ للضغوط وتتراجع عن خطة رفع الدعم"، ميدل إيست آي، 30 ديسمبر 2019، متاح على: https://www.middleeasteye.net/news/sudanese-government-bows-pressure-and-backtracks-plan-lift-subsidies

32. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، 16 ديسمبر 2020.

33. مقابلة هاتفية مع مستشار لحمدوك، أكتوبر 2020.

34. مقابلات مع مؤلف مشارك، خريف 2019، 2020، 2021، هاتفية وفي واشنطن العاصمة.

35. جاستن لينش وروبي غرامر، "رئيس وزراء السودان الجديد يتصارع مع ماضي بلاده"، مجلة السياسة الخارجية، يناير 2019

36. ريتشارد داوني، "السودان يحتاج إلى أكثر بكثير من مجرد تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة لإعادة بناء نفسه بعد البشير"، وورلد بوليتيكس ريفيو، ديسمبر 2019.

37. محمد أمين، "الولايات المتحدة ستقرض البنك الدولي مليار دولار لسداد ديون السودان"، بلومبرج، 15 ديسمبر 2020، متاح على: https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-12-15/u-s-to-help-sudan-clear-world-bank-arrears-with-1-billion-loan

٣٨. جان بابتيست غالوبان، "الرفقة السيئة: كيف تُهدد الأموال القذرة عملية انتقال السودان"، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ٩ يونيو/حزيران ٢٠٢٠، متاح على: https://ecfr.eu/wp-content/uploads/bad_company_how_dark_money_threatens_sudans_transition.pdf

39. "السودان يصادر 4 مليارات دولار من أصول الرئيس السابق البشير"، العربية نيوز، 23 مايو 2020، متاح على: https://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2020/05/23/Sudan-confiscates-4-bln-of-assets-from-ex-president-Bashir؛ زدرافكو ليوباس، "هيئة مكافحة الفساد السودانية ستصادر ممتلكات عائلة البشير"، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، 8 مايو 2020، متاح على: https://www.occrp.org/en/daily/12304-sudan-s-anti-graft-body-to-seize-property-of-the-bashir-family

40. محمد الأمين، "شركة سودانية مرتبطة بأمراء الحرب تسلم مناجم ذهب للحكومة"، بلومبرغ، 5 مايو 2020، متاح على: https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-05-05/warlord-linked-sudanese-firm-hands-over-gold-mines-to-government

41. "غير مقبول": رئيس الوزراء السوداني ينتقد المصالح التجارية للجيش، الجزيرة، 15 ديسمبر 2020، متاح على:
https://www.aljazeera.com/news/2020/12/15/unacceptable-sudanese-pm-criticises-armys-business-interests

42. "إفراج عن معمر موسى بالضمانة العادية"، السوداني، 10 يوليو 2021، متاح على:
https://www.sudaress.com/alsudani/1130352

43. "الأصم يطلب بإطلاق سارة معمر موسى"، كوش نيوز، 15 سبتمبر 2020، متاح على:
https://www.sudaress.com/kushnews/256452

44. حول عملية التمكين، انظر، على سبيل المثال، "النظام الإسلامي في السودان: صعود وسقوط مشروع الحضارة"، المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، 10 يوليو 2014، متاح على:
https://democracyfirstgroup.org/2014/07/10/sudans-islamist-regime-the-rise-and-fall-of-the-civilization-project/

45. تم احتجاز الماجدي في وقت واحد لانتقادها قوات الدعم السريع ولجنة إزالة التمكين. انظر "مدافعة سودانية عن حقوق الإنسان تواجه تهم "التشهير" لانتقادها قوات الدعم السريع على فيسبوك"، المركز الأفريقي لدراسات السلام والعدالة، 21 سبتمبر 2021، متاح على: http://www.acjps.org/a-sudanese-female-human-rights-defender-faces-defamation-charges-for-criticising-the-rapid-support-forces-on-facebook//

46. يبدو أن الوثيقة عبارة عن مذكرة من مكتب النائب العام بتاريخ 7 سبتمبر 2021، وهي متداولة على نطاق واسع عبر الإنترنت.

47. "السودان: شبكة مرتدة بجماعة إرهابية تحذر على العنف"، وكالة أنباء الأناضول، 8 يوليو 2021، متاح على: https://tinyurl.com/jdsfv4ju.

48. "احتجاجات بعد حجب السودان لصحيفة السوداني و30 موقعًا إلكترونيًا آخر"، راديو دبنقا، 6 يوليو 2021، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/outcry-as-sudan-blocks-el-sudani-newspaper-and-30-other-websites

49. مقابلة بين روبي غرامر وعبد الله حمدوك، 5 ديسمبر 2019، واشنطن العاصمة

50. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، ديسمبر 2020.

51. حمدوك، عبد الله، نص مقابلة مع روبي غرامر لمجلة السياسة الخارجية، تمت مشاركتها مع المؤلفين، ديسمبر 2019، واشنطن العاصمة.

52. المهارة السياسية للتأخير الاستراتيجي. انظر الصفحة 90

53. مات ناشد، "كيف يمكن لتقرير حقوق الإنسان أن يقلب السودان رأسًا على عقب"، مجلة نيولاينز، 4 مايو 2021، متاح على: https://newlinesmag.com/reportage/how-a-human-rights-report-could-upend-sudan/

54. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، ديسمبر 2020.

55. عبد الله

تغريدة حمدوك، 9 مارس 2020، متاحة على:
https://twitter.com/SudanPMHamdok/status/12369574914
?82832898

ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ct
wterm%5E1236957491482832898 africa-51800278

56. "تجمع المهنيين السودانيين ينسحب من تحالف قوى الحرية والتغيير"، دارفور 24، 25 يوليو 2020، متاح على:
https://www.darfur24.com/en/2020/07/25/sudanese-
/professionals-association-withdraws-from-ffc-alliance

57. "استقلال جماعي لاتباع النهج السوداني"، حوار، 18 أكتوبر 2016، متاح على:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=535038

58. إبراهيم، 1996

59. مصعب محمد علي، "خلافة داخل تجمع المهنيين السودانيين... فصل العداوة وتقارب المتناقضات"، القدس العربي، 28 أكتوبر 2019، متاح على: https://tinyurl.com/y2ep2vm4

60. الجزولي، 2020.

61. أشرف الحسن، "حراس المتاريس: حلم يتلاشى وحيرة المقاومة في السودان"، أفريكان أرغومنتس، 15 يوليو 2021، متاح على:
https://africanarguments.org/2021/07/guardians-of-the-barricades-fading-dream-and-confusion-of-resistance-in-
:sudan/at

62. محمد أمين، "اندلاع الاحتجاجات في السودان مع تزايد الدعوات إلى "تصحيح" الثورة"، ميدل إيست آي، 30 يونيو 2020، متاح على:
https://www.middleeasteye.net/news/protests-sudan-correct-revolution-path-hamdok

63. واتسون وآخرون، 2020.

64. دي وال، 2021أ.

65. "السودان"، صندوق النقد الدولي، متاح على:
https://www.imf.org/en/Countries/SDN

66. دي وال، 2004.

67. ماركوس، 1963؛ نور، 1971.

68. مجموعة الأزمات الدولية، 2021ب

69. يُستخدم المصطلح للإشارة إلى الحدود المفتوحة للسكان المحليين لعبورها بسهولة للحفاظ على سبل العيش والروابط المجتمعية، وحيث لا يُعطل الترسيم الرسمي للحدود أنماط الاستيطان القائمة.

70. وبنيه، 2015.

71. ديريجي أسيفا، "يجب حل حدود تيغراي-أمهرة بالوسائل الدستورية"، مؤسسة السلام العالمي، مدونة إعادة اختراع السلام، 16 يوليو 2021، متاح على:
https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2021/07/16/the-tigray-amhara-boundary-should-be-resolved-by-constitutional-means/

72. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، "بيان الجمعية الاستثنائية الثامنة والثلاثين لرؤساء دول ورؤساء حكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية"

الحكومة. جيبوتي، جمهورية جيبوتي، 20 ديسمبر 2020.

73. مقابلة مع عبد الله حمدوك، الخرطوم، ديسمبر 2020.

الفصل 5. أكثر من مجرد تاريخ يعيد نفسه

1. ميتشل، 1993: 331.

2. للاطلاع على موكب جنازة أحمد القرشي عام 1964، انظر بيريدج، 2015: 21-2.

3. جيمس كوبنال، "العصيان المدني في السودان: لماذا يبقى الناس في منازلهم؟"، بي بي سي نيوز، 19 ديسمبر 2016، متاح على: https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-38364197

4. بيريدج، 2015: 27

5. انظر، على سبيل المثال، "المتظاهرون السودانيون يخططون لمسيرة جديدة نحو القصر الرئاسي وسط مظاهرات في جميع أنحاء البلاد"، فرانس 24، 24 يناير 2019، متاح على الرابط: https://www.france24.com/en/20190124-sudan-protesters-plan-new-march-palace-nationwide-demos

6. باسكوتشي، 2014.

7. رولاندسن ودالي، 2016: 81؛ جونسون، 2006: 31.

8. واي، 1981.

9. على سبيل المثال، جونسون، 2006، إدريس، 2005.

10. شاركي، 2003: 29

11. نور حمد، "التغيير وقائد العقل الريعي"، التغيير، 11 سبتمبر 2016، متاح على: https://tinyurl.com/jvnykp2b. في مقال لاحق، يؤكد حمد أن الصراعات بين مختلف الجماعات العربية، بما في ذلك البطاحين

والكبابيش والشكرية، يمكن فهمها بالإشارة إلى هذه "العقلية الرعوية"، ويصف القتال في دارفور بمصطلحات مماثلة. النور حمد، "تشريح بنية العقل الريعي"، الحريات، 8 ديسمبر 2016، متاح على:
https://www.sudaress.com/hurriyat/214317

12. انظر، على سبيل المثال، هيل، 1999: 381.

13. الصاوي، 2015: 229

14. انظر، على سبيل المثال، بانتوليانو، 2010 لمناقشة الضغوط التي تجبر مجتمعات المسيرية على التحول إلى ميليشيات.

15. جيزولي، 2006: 238. انظر أيضًا المناقشة في بيريدج، 2011: 238.

16. وير، 1994: 59-60.

17. دي وال، 2015.

18. برانش ومامبيلي، 2015: 196-199.

19. جالاب، 2014.

20. إبراهيم، 1996: 106-108.

21. بيريدج، 2015: 103-106، 158-162.

22. إبراهيم 2015.

23. المرجع نفسه

24. بيريدج، 2012.

25. بيريدج، 2015: 109-116، 182-184.

26. مجدي الجزولي، مبادرة الإصلاح العربية، 12 أبريل 2019، "سقوط البشير: رسم خريطة لقوى التنافس في السودان"، متاح على:
https://www.arab-reform.net/publication/the-fall-of-al-
/bashir-mapping-contestation-forces-in-sudan

27. الجزولي، "سقوط البشير".

28. «القيود والغرامات على بائعي الشاي في دارفور تسبب معاناة: اتحاد»، دبنقا، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2017، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/restrictions-fines-on-khartoum-tea-sellers-cause-suffering-union

29. للاطلاع على تاريخ والد مصطفى، يوسف أحمد المصطفى، الذي كان أول أمين عام لاتحاد مزارعي الجزيرة عند تأسيسه عام 1953، انظر حسن وراق، «سيرة مناضل استوري لحركة المزارعين في السودان هذا عرش ملكة البريطانيَّة العظمة!»، الراكوبة، متاح (4 أجزاء) في 9 سبتمبر/أيلول 2012، https://www.sudaress.com/alrakoba/71026

30. بيريدج، 2015: 121-131؛ نور، 2002: 529. تأسست المدارس الأهلية في الأصل في عشرينيات القرن العشرين بتمويل من القوميين في ذلك العصر، ووفرت جدلية سياسية بديلة لتلك المرتبطة بمدارس النظام الاستعماري، مثل كلية جوردون التذكارية. ولا تزال تمثل نقطة مرجعية مهمة لنشطاء المجتمع المدني اليوم.

31. بيريدج، 2015: 131-146.

32. وودوارد، 1990؛ بيريدج، 2015: 119.

33. بيريدج، 2015: 131-146؛ الميرغني، 2002؛ سعيد، 2001

34. أحمد حسن، "صعود وسقوط قوات التحالف السودانية (1)"، أفريكان أرغومنتس، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2009، متاح على: https://africanarguments.org/2009/10/08/the-rise-and-fall-of-the-sudan-alliance-forces-1/

35. مجموعة الأزمات الدولية، 2019.

36. "من هو أبو بكر دميلاب مدير المخابرات السودانية الجديدة؟"، الخليج الجديد، 15 أبريل/نيسان 2019، متاح على: https://tinyurl.com/ytu642w9

37. مجموعة الأزمات الدولية، 2019.

38. بيريدج، 2013ب: 862، 865.

39. مجموعة الأزمات الدولية، 2019

40. جونسون، 2006: 81-82؛ سالمون، 2007.

41. ميتشل، 1993 يصف جماعة الإخوان المسلمين في مصر بأنها حزب "انتقالي محافظ". في السودان، ربما يكون المصطلح أكثر ملاءمة لربطه بحزب الأمة.

42. نيبلوك، 1987: 51-2، 58؛ واربورغ، 2003: 95.

43. بيريدج، 2015: 129.

44. المرجع نفسه: 168.

45. واربورغ، 2003.

46. جونسون، 2006: 83

47. "المهدي يواجه جماهيره للمشاركة في المظاهرات 6 أبريل ويثبتها فرض العين"، الشرق الأوسط، 3 أبريل 2019، متاح على: https://tinyurl.com/y2v5f6ss

48. غلاب، 2008: 58.

49. إ. المدو، "المهدي: لا للتصعيد والعسكري يستأمر في الحكم"، آخر لحظة، 27 يونيو 2019، متاح على: http://akhirlahza-sd.com/18605/

50. «المهدي يدعو» عاد المجلس العسكري لدخول الحزب، التيار، 10 يوليو 2019، متاح على: https://tinyurl.com/y74pmrnc

51. «الشيوعي: الثوار لا يسمونه بالقيام انتخابت كبيرة»، الجريدة، 16 ديسمبر 2019.

52. «الحراك السياسي: الأمة القومية تدعو للتأديب ولا عسكريين في مناطق الحشاشين»، الأخبار، 20 أبريل 2021، باج متاح على: https://www.sudaress.com/bajnews/123707

53. انظر مناقشة جالاب في بيريدج، 2017.

54. الأفندي، 1991.

55. بيريدج، 2015.

56. إبراهيم، 1996: 103.

57. بيريدج، 2015: 169-170.

58. المرجع نفسه: 184-187.

59. المرجع نفسه: 161، 183.

60. زينب محمد صالح، "إصابة عشرات المتظاهرين وسبعة قتلى في شوارع السودان"، الغارديان، 1 يوليو 2019، متاح على: https://www.theguardian.com/world/2019/jun/30/fears-of-violence-as-sudan-gets-ready-for-million-man-march-khartoum

61. "السودان"، كتاب حقائق العالم، وكالة المخابرات المركزية، متاح على: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/sudan/#people-and-society؛ "تقارير التنمية البشرية - السودان"، متاح على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي http://www.hdr.undp.org/en/countries/profiles/SDN، على:

62. "إعلان تحالف جديد تحت مسمى شباب الثورة"، السودان اليوم، 16 أبريل 2019، متاح على: https://tinyurl.com/yamdze29؛ "تحالف الشباب في مقر التضامن تحت مسمى شباب الثورة"، السوداني، 16 أبريل 2019، متاح على: https://tinyurl.com/yaz2azzc

63. "بيان من طلاب الأنصار وحزب الأمة القومي بالجماعات والمعاهد العليا"، الراكوبة، 2 يونيو/حزيران 2013، متاح على: https://tinyurl.com/yaqrx7pp؛ "الأمن يعتق المجموعة من شباب الأمة القومي"، التحرير، 14 ديسمبر/كانون الأول 2018، متاح على: https://www.alttahrer.com/archives/24044

64. دي وال، 2013ب: 214.

65. ماكاتشون، 2014: 23

66. مجدي الجزولي، "الجبهة الثورية السودانية: رفاق في النزاع"، أفريكان أرغومنتس، 9 نوفمبر 2015، متاح على: https://africanarguments.org/2015/11/the-sudan-revolutionary-front-comrades-in-squabble/

67. دي وال، 2015.

68. «المجلس العسكري الانتقالي السوداني، وجماعتان مسلحتان، يتفقان على الالتزام بوقف إطلاق النار في دارفور»، سودان تريبيون، 28 يونيو 2019، متاح على: http://www.sudantribune.com/spip.php?article67692

69. برانش ومامبيلي، 2015: 194.

70. برانش ومامبيلي، 2015: 188.

71. بخيت وآخرون، 2019.

72. المرجع نفسه؛ شيفريليون-جيبيرت وديشايس، 2019

73. محمد أمين ياسين، "الثورة تدمج أبطال الشارع في مجتمع الاعتصام"، الشرق الأوسط، 24 أبريل 2019، متاح على:
https://tinyurl.com/wc47j6dp

74. إبراهيم هباني، "السودان: اعتصام القيادة ينسف أولاد الشمس"، سكاي نيوز عربية، 24 أبريل 2019، متاح على:
https://tinyurl.com/nyh3pdx6؛ ياسين، "الثورة تدمج أبطال الشارع في مجتمع الاعتصام".

75. خالد محمود، "عوضية كوكو... بيعة الشاي وسيدة الثورة الأولى في السودان المتاح"، الإمارات اليوم، 12 يوليو 2019، على:
https://www.emaratalyoum.com/politics/weekly-supplements/beyond-politics/2019-07-12-1.1232182

76. "استهداف طلاب دارفور... هل أسبابه سياسية أم أنصارية؟"، التغيير، 19 نوفمبر 2017، متاح على https://tinyurl.com/y9k5s48e

77. طارق الشيخ، "السودان... ثورة وتهامة إنسانية"، العربي، 2 يناير 2019، متاح على: https://preview.tinyurl.com/ybf3yn8r

78. برانش ومامبيلي، 2015.

79. انظر، على سبيل المثال، ليش، 1998: 144

٨٠. انظر ويلو بيريدج، "انتفاضة السودان وإمكانياتها: ثورة إقليمية، ثورة أجيال، ونهاية للسياسة الإسلامية؟"، سوداناليسيس، ١٤ أكتوبر ٢٠١٩، متاح على:
https://blogs.ncl.ac.uk/willowberridge/2019/10/14/the-sudan-uprising-and-its-possibilities-regional-revolution-generational-revolution-and-an-end-to-islamist-politics/؛ لمناقشة هذه الثنائية، انظر دي وال، ٢٠١٣ب.

٨١. بيريدج، ٢٠١٥: ٣٧

82. "تدريب طلاب جنوب دارفور على المقاومة السلمية بعد أحداث عنف نيالا"، دبنقا، 26 سبتمبر 2019، متاح على:
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/south-darfur-students-coached-in-peaceful-resistance-after-nyala-violence

83. "قوات شبه عسكرية سودانية تهاجم وتعتقل عامة الناس بعد احتجاجات مناهضة للتعدين"، دبنقا، 8 أكتوبر 2019، متاح على:
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-paramilitaries-attack-detain-public-after-anti-mining-protests

84. «مسيرات تضامنية من أجل دارفور في جميع أنحاء السودان»، دبنقا، 24 سبتمبر 2019، متاح على:
https://www.dabangasudan.org/en/all-
-news/article/solidarity-marches-for-darfur-all-over

السودان

85. «مجلس الوزراء السوداني يحظر استخدام الزئبق والسيانيد في التعدين»، دبنقا، 9 أكتوبر 2019.

86. مجدي الجزولي، «موسم الثورة في السودان»، مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي، 5 يوليو 2019،
/https://roape.net/2019/07/05/sudans-season-of-revolution

87. المرجع نفسه.

88. بيريدج، 2015: 34.

89. عثمان، 2015.

90. لمناقشة كيفية "إخضاع واحتواء" "الفاعلية النسوية" للفاعلية الوطنية في سياسات تلك الحقبة، انظر ماكلينتوك، 1995: 367.

91. الأمين، 2001: 13، 17.

92. هيل، 1999: 380.

93. ويليمس، 2011.

94. العلي، 2000: 68.

95. براون، 2017: 136

96. مقابلات أجرتها راجا مكاوي ويسرا محمد. أجرت راجا مكاوي ويسرا محمد اثنتي عشرة مقابلة غير رسمية بين 26 يوليو و6 أغسطس 2021 مع عضوات من المجموعات النسائية المشاركات في مسيرة النساء لدراسة مطالبهن وأجندتهن السياسية وأشكال تعبئتهن.

97. حول وحدات النظام العام المختلفة، انظر بيريدج، 2013أ.

98. جاستن لينش، "النساء غذّين ثورة السودان، ولكن بعد ذلك تم تهميشهن"، الإندبندنت، 4 أغسطس 2019، متاح على الرابط: https://www.independent.co.uk/news/world/africa/sudan-revolution-women-uprising-democratic-transition-army-bashir-a9038786.html على:

99. مدني وعزيز، 2019

100. جاستن لينش، "النساء غذّين ثورة السودان، ولكن بعد ذلك تم تهميشهن".

101. "كرة القدم النسائية تهدف إلى تشتيت انتباه السودانيين عن الأزمات: الإسلاميون المتطرفون"، سودان تريبيون، 5 أكتوبر 2019، متاح على: https://www.sudantribune.com/spip.php?article68240

102. مدني وعزيز، 2019.

103. انظر، على سبيل المثال، شموق، 2008.

104. مدني وعزيز، 2019

105. نسرين مالك، "إنها رمز لثورة السودان. لكن المرأة ذات الرداء الأبيض تحجب حقائق حيوية"، صحيفة الغارديان، 24 أبريل 2019، متاح على:
https://www.theguardian.com/commentisfree/2019/apr/24/icon-sudan-revolution-woman-in-white. الثوب هو ثوب ترتديه النساء السودانيات.

106. خالد محمود، "عوضية كوكوبة... بيعة الشاي وسيدة الثورة الأولى في السودان"، الإمارات اليوم، 12 يوليو 2019، متاح على:
https://www.emaratalyoum.com/politics/weekly-supplements/beyond-politics/2019-07-12-1.1232182

107. زينب محمد صالح، "هناك حرب على النساء في السودان: النساء يطالبن بالحماية من العنف والتحرش"، العربي الجديد، 20 أبريل 2021،

متاح على: https://english.alaraby.co.uk/features/sudanese-women-demand-protection-against-domestic-violence-and-harassment

108. "النساء السودانيات يحتججن على التمييز على أساس النوع الاجتماعي، ويطالبن بإصلاح قانوني"، دبنقا، 9 أبريل 2021، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-women-protest-gender-discrimination-and-demand-legal-reform

109. علي، 2019.

110. نور، 2014.

111. آدم ووقي الله، 2021: 38.

112. مقابلات أجراها راجا مكاوي ويسرى محمد.

113. "قانون النظام العام السوداني لا يزال قيد التنفيذ: شبكة صيحة"، دبنقا، 3 سبتمبر 2021، متاح على:

https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-public-order-law-still-being-implemented-siha-network

114. عبد العزيز والفكى، 2021.

115. "مسؤولو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يناقشون السلام مع رئيس وزراء السودان"، سودان تريبيون، 10 أكتوبر 2019، https://www.sudantribune.com/spip.php?article68271

116. السيدة روزاليند مارسدن، تعليق خبير، "هل اتفاقية جوبا للسلام نقطة تحول للسودان في سبتمبر؟"، تشاتام هاوس، 9 https://www.chathamhouse.org/2020/09/juba-peace-agreement-turning-point-sudan 2020،

117. نازك عوض، "النساء السودانيات يُظهرن أن السلام يتطلب المشاركة وليس مجرد التمثيل"، أوبن ديموكراسي، 17 ديسمبر 2020.

118. بيريدج، 2017: 305. حول مفهوم "الأصولية الجديدة"، انظر روي، 1994: 75.

119. انظر، على سبيل المثال، بيريدج، 2019ب: 218-221؛ حامد، 2015

١٢٠. "تجمع المهنيين يرحم مبادرة الإصلاح والسلام، التي رسّخها الجزولي دفع الله، ويتمسّك بإسقاط نظام بدون شروط"، كوش نيوز، ١١ فبراير ٢٠١٩، متاح على:
https://kushnews.net/2019/02/134942

١٢١. "مبادرة الـ ٥٢ تتجه نحو موجة النقد وشرع اتصالات سياسية واسعة"، كوش نيوز، ١٣ فبراير ٢٠١٩، متاح على:
https://kushnews.net/2019/02/135587

١٢٢. حامد وآخرون، ٢٠١٧

123. كافاتورتا وميرون، 2015.

124. جالاب، 2008.

125. "السلطات السودانية تفرج عن رئيس تحرير صحيفة التيار عثمان ميرغني"، دبنقا، 30 مارس 2019، متاح على:

https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-authorities-release-detained-el-tayyar-editor-osman-mirghani؛ "رئيس تحرير صحيفة التيار: البشير أمر بمجزرة قبل الانقلاب"، دبنقا، 21 أبريل 2019، متاح على:
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/el-tayyar-editor-al-bashir-ordered-massacre-before-coup

126. «بعد إتيان أحد أداها...المعتمر الشعبي...امتثال الخروج من عنق الشراكة»، الراكوبة، 9 فبراير 2019، متاح على:
https://tinyurl.com/y9w9v8al

127. «المعتمر الشعبي: علي الحاج اطلع على كل القرارات الرئاسية الأخيرة ووقف عليها بشدة»، السودان اليوم، 4 مارس 2019، متاح على:
https://tinyurl.com/y9oeef48؛ انظر أيضًا Berridge، a2019

128. عبد الناصر الحاج، "مصادر سودانية للوطن": بوادر انشقاقات في "حزب الترابي"، الوطن، 18 مارس 2019، متاح على:
https://tinyurl.com/3jpu427v

129. "يدعمها أنصار البشير: تتبع حضر للمليونية والزحف الأخبار بالسودان"، الجزيرة، 13 ديسمبر 2019، متاح على:
https://tinyurl.com/y8ybk862

130. «الشعبي يُعلِن رسميًا مشاركته في مليونية الزحف الأخضر»، اليوم التالي، 14 ديسمبر 2019، متاح على:
https://tinyurl.com/yawbjheh

131. جلاب، 2014.

132. «الطيب مصطفى يكتب: بين العلمانية وإلقاء النظام العام!»، الانتباهة، 4 أبريل 2021، متاح على:
https://www.sudaress.com/alnilin/13177219. للاطلاع على تفاصيل اعتقاله، انظر

"السودان: الاحتجاز التعسفي لكاتب يتناقض مع مبادئ التحول الديمقراطي"، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 3 يونيو/حزيران https://euromedmonitor.org/en/article/3583/Sudan:-Arbitrary-detention-of-writer-contradicts-democratic-transformation-principals 2020،

133. مجموعة الأزمات الدولية، 2019.

134. "بالفيديو: علي كرتي يطالب بالخروج بالخروج للشريعة والالتزام بالسلمية لإسقاط النظام"، نعلين، 15 فبراير/شباط 2021، متوفر على: https://www.alnilin.com/13169613.htm

135. بيريدج، 2015: 37؛ 2017: 271.

136. بيريدج، 2017: 270-272؛ فلينت ودي وال، 2008: 19-20.

137. حرير، 1994: 159.

138. فلينت ودي وال، 2008: 106.

139. المرجع نفسه.

140. "قطر توظف أعضائها لتخريب الاتفاق السياسي في السودان"، العرب، 23 يوليو 2019، متاح على: https://tinyurl.com/y8dlfxvw

١٤١. "علي الحاج يعول على تكوين حكومة ذات سلطة لإسقاط النظام"، انتباهة، ٢٢ أغسطس ٢٠١٩، متاح على:
https://www.sudaress.com/alnilin/13072075

١٤٢. "السودان: حزب الترابي يدعو إلى النزل للشريعة لإسقاط التطبيق مع إسرائيل"، القدس العربي، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح على:
https://tinyurl.com/ycfv2pap

143. "المؤتمر الشعبي يُجيئش "الأنصار" للإسقاط الحكومة الانتقالية في السودان"، العرب، 12 ديسمبر 2019، متاح على:
https://tinyurl.com/ycbkgpw4

144. مجموعة الأزمات الدولية، 2008: 14.

145. ليش، 1998.

146. "المهدي: عقيدة إسلامية غالبة سودانية ونفور علمي وتقرير المصير"، السوداني، 22 ديسمبر 2019، متاح على:
https://tinyurl.com/yd4jl9j3

١٤٧. «مواقف بعد الأحزاب من أجل برهان الحلو»، نعلين، ٤ أبريل ٢٠٢١، متاح على:
https://www.sudaress.com/alnilin/13177297

١٤٨. «الواثق بِرِّير يُرفَض إدخال الأمة القومية بِقَاءمة الأحزاب المُنْشَأة على أساسٍ على أساسٍ ديني»، alnwrs.com، ٤ أبريل ٢٠١٢، متاح على: https://alnwrs.com/2021/04/78068/

149. "أحزاب ترفض قانونًا حضَر الأحزاب الدينية في السودان"، صحيفة إندبندنت عربية، 8 أبريل 2021، متاح على:
https://www.sudaress.com/alrakoba/31548972

150. أحمد كدودة، "النهضة الإسلامية في السودان: الترابي والنظام الذي خلفه"، أفريكان أرغومنتس، 24 فبراير 2016، متاح على:
https://africanarguments.org/2016/02/sudans-islamist-resurrection-al-turabi-and-the-successor-regime/

151. نجدة بشارة، "اتفاق الأمة والشعبي... ما جديد!"، الراكوبة، 3 سبتمبر 2020، متاح على: https://tinyurl.com/3d4h5zcd

152. الشفيع خضر سعيد، "السودان والمساواة التاريخية"، سودانايل، 25 نوفمبر 2019، متاح على:
https://www.sudaress.com/sudanile/120100

153. ريبيكا هاميلتون، "أعداء الديمقراطية السودانية يتربصون في كل مكان"، فورين بوليسي، 6 ديسمبر 2019، متاح على:
https://foreignpolicy.com/2019/12/06/sudan-democracy-enemies-everywhere-bashir/

154. «الشعبي يطلب بتسليم البشير للجناية»، السوداني، 12 نوفمبر 2019، https://www.sudaress.com/alsudani/1047030

155. صلاح مختار، «الشعبي أختر من رسالة!»، الصيحة، 1 يناير 2019، متاح على: https://www.sudanakhbar.com/645464

156. انظر، على سبيل المثال، تيلي، 1975: 525، المذكور في سكوكبول، 1994: 109.

157. بيريدج، 2015.

158. زيليكي، 2020.

159. سكوكبول، 1994: 240-244.

160. المرجع نفسه: 1994: 247-250.

161. فانون، 2001.

162. المرجع نفسه.

163. المرجع نفسه.

164. شارب، 2005؛ أكرمان ودوفال، 2001

165. زونس، 1999.

166. ستيفان، 2009.

167. دي وال، 2013ب.

168. كامرافا، 2005: 301، على سبيل المثال، يشير إلى "ما يسمى بثورة أكتوبر" في السودان في نفس السياق مع انقلابات البعثيين والضباط الأحرار في سوريا ومصر وليبيا وأماكن أخرى.

169. برانش ومامبيلي، 2015؛ دي وال وإيبريك، 2013.

170. سكوكبول، 1994: 104.

الفصل 6. ليس الفصل الأخير

1. ماكجوان، 2003.

2. مقابلة مع شاهد، الخرطوم، سبتمبر/أيلول 2021

3. راديو دبنقا، "الجيش والسياسيون السودانيون يتبادلون الاتهامات بشأن محاولة الانقلاب"، 23 سبتمبر/أيلول 2021، متاح على: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-military-politicians-exchange-accusations-over-coup-attempt

4. راديو دبنقا، "ثوار السودان يحثون على إصلاح القوات المسلحة"، 24 سبتمبر/أيلول 2021، متاح على:

https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-revolutionaries-urge-reform-of-the-armed-forces

٥. راديو دبنقا، "رئيس وزراء السودان عن الانقلاب العسكري الفاشل: "ما حدث درس مستفاد"، ٢١ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على:
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-pm-on-foiled-military-coup-what-happened-is-a-lesson-learnt

٦. "انقلاب السودان: لا يُمكنهم قتلنا جميعًا"، الراكوبة، ٨ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على: https://www.sudaress.com/alrakoba/31639174.

٧. عثمان الطاهر، "تأجيل لجنة التمكين بالفاشر"، الجريدة، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢١

٨. "زهير بخيت الفكي يكتب: بين وجدي وجبريل طه الدليل!"، الجريدة، ١٥ يونيو ٢٠٢١، متاح على:
https://www.sudaress.com/kushnews/290199

٩. "لجنة اعتصام القصر تتحاكم وجدي صالح بتقديم خطاب أنصاري خلال الندوة في واد متاح مدني"، باج نيوز، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١، على:

https://www.sudaress.com/bajnews/141880

١٠. "كارثة متوقَّعة هدوتها في السودان"، القدس العربي، ١٧ أكتوبر ٢٠٢١، متاح

على: https://tinyurl.com/2e8m9s9n

11. عبد الوهاب عبد الله، "حول الطبيعة الرجعية لـ"الثورات" الإقليمية السودانية: تحرير البانتوستانات؟"، أفريكان أرغومنتس، 8 سبتمبر 2009، متاح على: https://africanarguments.org/2009/09/liberating-the-bantustans-on-the-futility-of-sudanese-provincial-revolutions/

12. مورتون، 1989.

13. سكاي نيوز عربية، "زعيم البجا يرفع سقف مطالبه ويغلق مطر برتسودان"، 23 سبتمبر 2021، متاح على: https://www.sudanakhbar.com/1055238

١٤. "عاصفة شرق السودان... الحكومة في قفز التضامن"، ٣٠ يوليو ٢٠٢١، التغيير، متاح على:
https://www.sudaress.com/alsudani/1132390

١٥. العربي الجديد، "السودان يعلق مؤقتًا صدور صحيفتين لنشرهما إعلانًا احتجاجيًا"، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على:
https://english.alaraby.co.uk/news/sudan-suspends-two-newspapers-over-protest-announcement

١٦. "الجيش السوداني يعيد رئيس الوزراء حمدوك إلى منصبه بعد الصفقة الجديدة: وسطاء"، الجزيرة ٢١ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على:
https://www.aljazeera.com/news/2021/11/21/sudan-military-to-reinstate-ousted-pm-hamdok-after-deal-reports

١٧. "الأمة القومية: لن نكون طرفًا في أي اتفاق لا يلبي تطلعات الشعب السوداني"، باج نيوز، ٢١ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على:
https://www.sudaress.com/alnilin/13217120

18. ذا ناشيونال، الإمارات العربية المتحدة، "وزير سوداني يأمل في أن "تعود الأمور إلى طبيعتها""، 9 نوفمبر 2021، متاح على الرابط:
https://www.thenationalnews.com/world/africa/2021/11/0

9/sudan-minister-hopeful-that-things-will-be-back-to-
/normal

19. مقابلة مع مسؤول مطلع على أنشطة البنك المركزي السوداني، نوفمبر 2021، الخرطوم.

20. المعهد الأمريكي للسلام، "تقييم السياسة الأمريكية تجاه إثيوبيا: محادثة مع السفير جيفري فيلتمان"، 2 نوفمبر 2021،
https://www.usip.org/events/taking-stock-us-policy-ethiopia-conversation-ambassador-jeffrey-feltman

21. مناظرة الأفكار/الحجج الأفريقية، "هذا ليس انقلابًا": وسطاء السودان بحاجة إلى وسيط"، 2 نوفمبر 2021، متاح على:
https://africanarguments.org/2021/11/this-is-not-a-coup-
/sudans-mediaators-need-a-mediator

22. نيك شيفرين (PBS) على تويتر، 18 نوفمبر 2021، متاح على:
https://twitter.com/nickschifrin/status/1461351773994553354?s=20

٢٣. إدوارد توماس ومجدي الجزولي، "مخلوقات المخلوع: ربط نضالات السودان الحضرية والريفية"، أفريكان أرغومنتس، ١١ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على: https://africanarguments.org/2021/11/creatures-of-the-deposed-connecting-sudans-rural-and-urban-struggles/

٢٤. خلود خير، "انقلاب السودان على أرض مهتزة"، الجزيرة، ١٩ نوفمبر ٢٠٢١.

٢٥. "ما نعرفه عن العصيان المدني المستمر في السودان بعد الانقلاب العسكري"، بي بي إس، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١

٢٦. مترجم من العربية. واحدة من الهتافات الجديدة العديدة التي تنتقد حمدوك.

٢٧. مقابلة مع سماهر مبارك، الخرطوم، ٢١ نوفمبر ٢٠٢١.

٢٨. مقابلة مباشرة مع سماهر مبارك، قناة الجزيرة الإنجليزية، ٢١ نوفمبر ٢٠٢١.

٢٩. عبد السلام ودي وال، ٢٠٠١: "مقدمة"، ١١.

٣٠. جالاب، ٢٠٠٨: ٥٧.

٣١. المرجع نفسه: ٥٨.

٣٢. مزروعي، ١٩٧١.

٣٣. "ترامب يقول إن الولايات المتحدة سترفع العقوبات عن السودان في فصل تاريخي جديد في العلاقات"، إيه بي سي نيوز، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠.

٣٤. كولوم لينش وروبي غرامر، "دبلوماسية برنامج الغذاء العالمي المستقلة"، فورين بوليسي، ١٦ نوفمبر ٢٠٢١

35. مقابلات مع عبد الله حمدوك، أديس أبابا، يوليو 2019، وعبر الهاتف، أغسطس 2021.

36. راجع وودوارد، 1990.

37. مقابلة مع سماهر مبارك، الخرطوم، 21 نوفمبر 2021

المراجع

عبد السلام، محبوب (2010)، الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء - خيوط الظلام (القاهرة: مدارك).

عبد العزيز وأحمد عزة (2019)، "الثورة السودانية الثالثة تعيد النساء من جميع مناحي الحياة إلى خريطة الحياة العامة السودانية"، مايو، أبحاث نوريا، متاح على: https://www.noria-research.com/the-third-sudanese-revolution-reinstates-women/

عبد العزيز، أحمد، عزة، والفكّي، عروب (2021)، تحولات معالم المشاركة السياسية في السودان: عناصر من الفترة الاستعمارية الثانية (1898-1956) إلى العصر المعاصر (ستوكهولم: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية).

عبد السلام، أ. هـ. ودي وال، أليكس (محرران) (2001)، ولاية فينيكس: المجتمع المدني ومستقبل السودان (ترينتون، نيوجيرسي: مطبعة البحر الأحمر).

أكرمان، بيتر ودوفال، جاك (2001)، قوة أكثر قوة: قرن من الصراع اللاعنفي (لندن: بالجريف ماكميلان).

آدم، أ. هـ. م. ووجي علا، ف. أ. (2021)، "حالة الوعي بحقوق المرأة بين النساء السودانيات العاديات وتأثير ثورة 2018 على ذلك الوعي: دراسة حالة لنساء منطقة النصر"، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، 7 (1)، 31-41.

أفريكا ووتش (1990)، "إنكار شرف الحياة، السودان: كارثة حقوق الإنسان" (نيويورك: هيومن رايتس ووتش).

المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام (2018)، "دراسة حول اقتصاد الحرب في دارفور: تجارة السيارات عبر الحدود: يناير 2014 - مارس 2017" (الخرطوم: المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام).

أغامبين، جورجيو (1995)، الإنسان المقدّس: السلطة السيادية والحياة العارية (ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد).

العلي، ناجي (2000)، العلمانية والجندر والدولة في الشرق الأوسط: الحركة النسائية المصرية (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج).

الأمين، نفيسة أحمد وماجد، أحمد عبد (2001)، "تاريخ المنظمات النسائية السودانية والسعي من أجل التحرر والتنمية"، مجلة أحفاد، 18 (1)، 2-23

الميرغني، عصام (2002)، الجيش السوداني في السياسة (القاهرة: أفرو وناجي للتسامي والطباعة).

الصاوي، عبد العزيز حسين (2015)، "اليسار السوداني وأكتوبر: استقلال المهمة باستقلال المراجعة النقدية للذات"، في ح. أ. إبراهيم، خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية، 1964-2014: نهوض السودان البكر، ص 217-234 (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية).

علي، ندى (2019)، "مجموعات النساء السودانيات على فيسبوك و#العصيان_المدني: نعيرات أم ثائرات؟ (مشعة أم ثورية؟)"، مراجعة الدراسات الأفريقية، 62 (2)، 103-126.

النجار، سامية (2010)، "النظام الأبوي والسياسة ونشاط المرأة في سودان ما بعد الثورة"، موجز السودان 02 (بيرغن: معهد كريستوفر ميشيلسن).

بخيت، محمد أ. ج.، إبراهيم، شيرين، ومدني، رانيا (2019)، "البعد المكاني للانتفاضة السودانية التي استمرت أربعة أشهر"، في كليمان ديشايس، إتيان مارغو، وخديجة مدني (محررون)، "يسقط حكم اللصوص":

التحقيق في الاتجاهات الثورية في السودان الجزء الثاني"، عدد خاص عن السودان، أبحاث نوريا

بيل، سي. وبوسببيسيل، جيه. (2017)، "مواجهة الإدماج في مراحل الانتقال من الصراع: عدم الاستقرار السياسي الرسمي"، مجلة التنمية الدولية، 29 (5)، 576-93.

بيريدج، دبليو. جيه. (2012)، "أوكار المجرمين: العمل الشرطي في المناطق شبه الحضرية في شمال السودان، 1949-1989"، مجلة دراسات شمال إفريقيا، 17 (2)، 239-55.

بيريدج، دبليو. جيه. (2013أ)، "الدور الغامض للشرطة الشعبية وشرطة النظام العام وشرطة المجتمع في السودان، 1983-2011"، دراسات الشرق الأوسط، 49 (4)، 528-546

بيريدج، دبليو. جيه. (2013ب)، "أجهزة الأمن السودانية: التشرذم، والظهور، والمحاكاة، 1908-1989"، الاستخبارات والأمن الوطني، 28 (6)، 845-867.

بيريدج، دبليو. جيه. (2015)، الانتفاضات المدنية في السودان الحديث: "ينابيع الخرطوم" في عامي 1964 و1985 (لندن: بلومزبري).

بيريدج، دبليو. جيه. (2017)، حسن الترابي: السياسة الإسلامية والديمقراطية في السودان (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

بيريدج، دبليو. جيه. (2019أ)، "إحاطة: الانتفاضة في السودان"، الشؤون الأفريقية، 119 (474)، 164-176

بيريدج، دبليو. جيه. (2019ب)، الإسلاموية في العالم الحديث: مقاربة تاريخية (لندن: بلومزبري).

بشير، محمد عمر (1969)، التطور التعليمي في السودان، 1898-1956 (أكسفورد: مطبعة كلارندون).

برانش، آدم ومامبيلي، زكريا (2015)، انتفاضة أفريقيا: الاحتجاج الشعبي والتغيير السياسي (لندن: زيد بوكس).

براون، ماري (2017)، الخرطوم في الليل: الموضة وسياسات الجسد في السودان الإمبراطوري (ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد).

براون، ريتشارد ب. س. (1990)، أزمة ديون السودان: التفاعل بين الاستجابات الدولية والمحلية، 1978-1988 (ديربان: بيبورين).

كالكينز، ساندرا وإيلي، إنريكو (2014)، "أقاليم تعدين الذهب: الاستثمار الدولي والاستخراج الحرفي في السودان"، في جورج جيرتل، ريتشارد روتنبورغ وساندرا كالكينز (محررون)، الأقاليم المتنازع عليها: الأرض والتسليع والصراع في السودان، الصفحات 52-76 (وودبريدج، المملكة المتحدة: جيمس كوري).

كارتر، أندرو والباقر، نيما (2008)، "لقاء الجنجويد"، أخبار القناة الرابعة، متاح على: https://www.dailymotion.com/video/xtxd8n

كافاتورتا، فرانشيسكو وميرون، فابيو (2015)، "ما بعد الإسلاموية، التطور الأيديولوجي و"التونسية" لحزب النهضة الإسلامي التونسي"، مجلة الأيديولوجيات السياسية، 20 (1)، 27-42

شايو-جيليت، كلير (2019)، "الانتفاضة الشعبية السودانية: من المظاهرة الأولى إلى حالة الطوارئ"، في كليمان ديشايس، وإتيان مارغو، وخديجة مدني (محررون)، "يسقط حكم اللصوص": تأملات في ديناميكيات الثورة السودانية، عدد خاص عن السودان، نوريا للأبحاث، متوفر على: https://noria-research.com/the-sudanes-popular-uprising/

تشينويث، إيريكا وستيفان، ماريا (2011)، لماذا تنجح المقاومة المدنية: المنطق الاستراتيجي

الصراع اللاعنفي (نيويورك، نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا).

شيفريليون-جيبيرت، رافاييل (2019)، "المحسوبية، وعدم التماثل، والظلم في ديناميكيات الاحتجاج"، في كليمان ديشايس، وإتيان مارغو، وخديجة مدني (محررون) "يسقط حكم اللصوص": تأملات في ديناميكيات الثورة السودانية، عدد خاص عن السودان، أبحاث نوريا، متوفر على:
https://noria-research.com/political-economy-of-the-
?/regime-and-revolt

شيفريليون-جيبيرت، رافاييل، وكليمان ديشايس (2019)، "الاقتصاد السياسي للنظام والثورة"، مايو 2019، أبحاث نوريا، متوفر على:
https://www.noria-research.com/political-economy-of-
/the-regime-and-revolt

دالي، م. و. (1991)، السودان الإمبراطوري: الحكم الثنائي الأنجلو-مصري، 1934-1956 (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

دي وال، أليكس (1993)، "بعض التعليقات على الميليشيات في السودان المعاصر"، في م. و. دالي وأ. أ. سيكينغا (المحرران)، الحرب الأهلية في السودان، الصفحات 142-157 (لندن: المطبعة الأكاديمية البريطانية).

دي وال، أليكس (2004)، "سياسات زعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي، 1989-2001"، في أليكس دي وال (المحرر)، الإسلاموية وأعداؤها في القرن الأفريقي، الصفحات 182-230 (لندن: هيرست).

دي وال، أليكس (2009)، "يوناميد ومجلس الأمن: دليل للسياسة"، أفريكان أرغومنتس، 29 أبريل، متاح على:
http://africanarguments.org/2009/04/29/unamid-and-the-security-council-evidence-for-policy/

دي وال، أليكس (2013أ)، "الأدوار الأفريقية في الصراع الليبي عام 2011"، الشؤون الدولية، 89 (2)، 365-79.

دي وال، أليكس (2013ب)، "التعبئة المدنية، والديمقراطية المراوغة، والتمرد الإقليمي، والديكتاتوريات المتغيرة"، مجلة الدراسات الأفريقية المعاصرة، 31 (2)، 213-34.

دي وال، أليكس (2015)، السياسة الحقيقية للقرن الأفريقي: المال والحرب وتجارة السلطة (كامبريدج: بوليتي برس).

دي وال، أليكس (2019)، "السودان: تحليل إطار عمل السوق السياسية"، مؤسسة السلام العالمي. ورقة بحثية عرضية رقم 19، أغسطس، http://eprints.lse.ac.uk/101291/1/De_Waal_Sudan_a_political_marketplace_analysis_publishe

دي وال، أليكس (2021أ)، أوبئة جديدة، سياسات قديمة: مئتا عام من الحرب على الأمراض وبدائلها (كامبريدج: مطبعة بوليتي).

دي وال، أليكس (2021ب)، "تأملات ختامية: اتفاقية السلام الشامل في السودان ونظريات التغيير"، في سارة م. هـ. نوين، ولورا م. جيمس، وشارث سرينيفاسان (محررون)، صنع السلام وهدمه في السودان وجنوب السودان: اتفاقية السلام الشامل وما بعدها، الفصل 17 (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد).

دي وال، أليكس وعبد السلام، أ. ح. (2004)، "الإسلاموية وسلطة الدولة والجهاد في السودان"، في أليكس دي وال (محرر)، الإسلاموية وأعداؤها في القرن الأفريقي، ص 73-113 (لندن: هيرست).

دي وال، أليكس وإيبريك، راشيل (2013)، "الحركات الاجتماعية الهجينة في أفريقيا"، مجلة الدراسات الأفريقية المعاصرة، 31 (2)، 303-24.

دي وال، أليكس، هازليت، تشاد، دافنبورت، كريستيان، وكينيدي، جوشوا (2014)، "علم الأوبئة للعنف المميت في دارفور: استخدام البيانات الدقيقة لاستكشاف الأنماط المعقدة للصراع المسلح المستمر"، العلوم الاجتماعية والطب، 120، 368-77.

دينغ، فرانسيس مادينغ (1989)، "ما لا يُقال هو ما يُفرقنا"، في عبد الغفار محمد

أحمد (محرر) إدارة الأزمة في السودان، ص 10-18 (بيرغن: مركز دراسات التنمية).

دونهام، دونالد (2006)، "التحديق في المعاناة: العنف كموضوع"، في إدنا جي. باي، دونالد إل. دونهام (محررون)، حالات العنف: السياسة والشباب والذاكرة في أفريقيا المعاصرة، ص 10-18

34-16 (شارلوتسفيل، فيرجينيا: مطبعة جامعة فيرجينيا).

دافيلد، مارك (1981)، مايورنو: الرأسمالية والحياة الريفية في السودان (إكستر، نيويورك: مطبعة إيثاكا).

الأفندي، عبد الوهاب (1991)، ثورة الترابي: الإسلام والسلطة في السودان (لندن: غراي سيل).

البطاحاني، عطا (2013)، "دولة ما بعد الانفصال في السودان: بناء تحالفات أم تعميق الصراعات؟"، في غونار م. سوربو وعبد الغفار م. أحمد (محرران)، السودان المنقسم: صراع مستمر في دولة متنازع عليها، ص 25-44 (نيويورك: بالجريف ماكميلان).

الجزولي، مجدي (2019)، "ديناميكيات الطبقة، وانتشار الانتفاضة السودانية"، في كليمان ديشايس، وإتيان مارغو، وخديجة مدني (محررون)، "يسقط حكم اللصوص": تأملات في ديناميكيات الثورة السودانية، عدد خاص عن السودان، أبحاث نوريا، متوفر على: https://www.noria-research.com/class-dynamics-dis-semination-of-the-sudanese-uprising/

الجزولي، مجدي (2020)، "التعبئة والمقاومة في انتفاضة السودان: من لجان الأحياء إلى ملكات الزانيق"، ورقة إحاطة، يناير 2020، معهد الوادي المتصدع.

البدوي، إبراهيم وكباشي مدني سليمان (2018)، "الاقتصاد الكلي لاقتصاد الذهب في السودان"، ورقة عمل منتدى البحوث الاقتصادية رقم 1203، الخرطوم: منتدى البحوث الاقتصادية

النور، إبراهيم (2009)، السودان المتنازع عليه: الاقتصاد السياسي للحرب وإعادة الإعمار (نيويورك: روتليدج).

فضل الله، أمل (2018)، وسم الإنسانية: سرديات متنافسة حول الحقوق والعنف والمواطنة العالمية (ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد).

فضل، عبد الجبار وتانر، فيكتور (2007)، "دارفور بعد أبوجا: نظرة من الأرض"، في دي وال، أ.، الحرب في دارفور والبحث عن السلام: دراسات في العدالة العالمية، الفصل 12 (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد).

فانون، فرانز (2001)، معذبو الأرض (لندن: بنغوين).

فلينت، جولي (2008)، ما وراء "الجنجويد": فهم ميليشيات دارفور، مسح الأسلحة الصغيرة، ورقة عمل السودان رقم 17 (جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة).

فلينت، جولي (2010)، الحرب الأخرى: الصراع العربي في دارفور، مسح الأسلحة الصغيرة، ورقة عمل السودان 22 (جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة).

فلينت، جولي ودي وال، أليكس (2008)، دارفور: تاريخ جديد لحرب طويلة. الطبعة الثانية (لندن: زيد بوكس).

غلاب، عبد الله أ. (2008)، الجمهورية الإسلامية الأولى: تطور وتفكك الإسلام السياسي في السودان (ألدرشوت: أشغيت).

غلاب، عبد الله أ. (2014)، جمهوريتهم الثانية: الإسلام السياسي في السودان من التفكك إلى النسيان (ألدرشوت: أشغيت).

غالوبين، جان بابتيست، توماس، إدي، ديتزنر، سارة، ودي وال، أليكس (2021)، "السوق السياسية في السودان في عام 2021: التمويل العام والسياسي، اتفاقية جوبا للسلام، والتنافس على الموارد"، كلية لندن للاقتصاد، برنامج أبحاث الصراعات، ورقة بحثية عرضية، أغسطس 2021.

جريش، آلان (2010)، "الضباط الأحرار والرفاق: الحزب الشيوعي السوداني ونميري وجهاً لوجه، 1969-1971"، مجلة ساوث أتلانتيك الفصلية، 109 (1)، 9-30.

حجار، علي (2007)، "أصول وتنظيم الجنجويد في دارفور"، في أليكس دي وال (محرر)، الحرب في دارفور والبحث عن السلام، ص 113-139 (كامبريدج، ماساتشوستس: مبادرة العدالة العالمية).

هيل، سوندرا (1986)، "المرأة السودانية والأحزاب الثورية: جناح الأب"،

تقرير ميريب للشرق الأوسط، 138، 25-30.

هيل، سوندرا (1999)، "الأمهات والميليشيات: بناء الدولة الإسلامية لمواطنات شمال السودان"، دراسات المواطنة، 3 (3)، 373-86.

حميد، شادي (2015)، إغراءات السلطة: الإسلاميين والديمقراطية غير الليبرالية في الشرق الأوسط الجديد (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد).

حميد، شادي، مكانتس، ويليام ودار، رشيد (2017)، "الإسلاموية بعد الربيع العربي: بين الدولة الإسلامية والدولة القومية"، مشروع بروكينغز

حول العلاقات مع الإسلام https://www.brookings.edu/wp-
World، متاح على: content/uploads/2017/01/islamism-after-
/the-arab-spring_english_web_final.pdf

حرير، شريف (1994)، "الحزام العربي" مقابل "الحزام الأفريقي": الصراع العرقي السياسي في دارفور والعوامل الثقافية الإقليمية"، في شريف حرير وتيري تفدت (محرران)، الطريق المختصر إلى الاضمحلال: حالة السودان، الصفحات 144-85 (أوبسالا: Nordiska Afrikainstitutet).

هولت، ب.م. (1958)، الدولة المهدية في السودان، 1881-1898 (أكسفورد: مطبعة كلارندون).

هيومن رايتس ووتش (2019)، "كانوا يصرخون "اقتلوهم": حملة القمع العنيفة في السودان على المتظاهرين في الخرطوم"، نوفمبر/تشرين الثاني، 17 https://www.hrw.org/report/2019/11/18/they-were-shouting-kill-them/sudans-violent-crackdown-protesters-khartoum. في:

ابن خلدون (1967)، المقدمة: مقدمة للتاريخ، ترجمها وقدمها فرانز روزنتال، واختصرها وحررها ن. ج. داود (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون).

إبراهيم، عبد الله علي (1996)، 'انقلاب 1971 في السودان والحرب الراديكالية للديمقراطية الليبرالية في أفريقيا'، دراسات مقارنة لأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، 16 (1)، 98-114.

Ibrahim, Haider Ali (2015), Khamsun 'Aaman Ala Thawrat Uktubir al-Sudaniyya, 1964-2014: Nuhud al-Sudan al-Bakir (Khartoum: Markaz al-Dirasat al-Sudaniyya).

Ibrahim, Hasabo (2015), 'Mugabala ma' Hasabo Ibrahim, an haraka al-muzaari'in wa nidaalatha', in H.A. Ibrahim, Khamsun 'Aaman Ala Thawrat Uktubir al-Sudaniyya, 1964-2014: Nuhud al-Sudan al-Bakir, pp. 403-15 (Khartoum: Markaz al-Dirasat al-Sudaniyya).

إبراهيم، حسن أحمد (2004)، السيد عبد الرحمن المهدي: دراسة المهدية الجديدة في السودان، 1899-1956 (بوسطن، ماساتشوستس: بريل).

إدريس، أمير هـ. (2005)، الصراع وسياسة الهوية السودانية (نيويورك، نيويورك: بالجريف ماكميلان).

إيل، إنريكو (2016)، 'تعقيدات في تصنيف مناطق الصراع والجهات الفاعلة في الصراع لتحديد "ذهب الصراع" في السودان"، الصناعات الاستخراجية والمجتمع، 3 (1)، 193-203.

مجموعة الأزمات الدولية (2008)، "مشكلة جنوب كردفان في السودان: هل دارفور التالية؟"، تقرير أفريقيا رقم 145، 21 أكتوبر/تشرين الأول، متاح على الرابط التالي:
https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/sudan-s-southern-kordofan-problem-next-darfur

مجموعة الأزمات الدولية (2019)، "حماية ثورة السودان"، تقرير أفريقيا 281، 21 أكتوبر، متاح على:
https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/281-safeguarding-sudans-revolution.

مجموعة الأزمات الدولية (2020)، "تمويل إحياء المرحلة الانتقالية المضطربة في السودان"، موجز رقم. 157، 22 يونيو/حزيران، متاح على:
https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/b157-financing-revival-sudans-troubled-transition

مجموعة الأزمات الدولية (2021أ)، "المتمردون يأتون إلى الخرطوم: كيفية تنفيذ اتفاق السلام الجديد في السودان"، موجز رقم. 168، 23 فبراير، متاح على:

https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/b168-sudans-new-peace-agreement_0.pdf

مجموعة الأزمات الدولية (2021ب)، "احتواء النزاع الحدودي المتقلب بين السودان وإثيوبيا"، الإحاطة رقم 173، 24 يونيو، متوفرة على: https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/ethiopia/containing-volatile-sudan-ethiopia-border-dispute

صندوق النقد الدولي (2020)، السودان: قضايا مختارة، تقرير صندوق النقد الدولي عن البلدان رقم 73/20، متوفر على: https://www.imf.org/en/Home

جيمس، لورا (2015)، مجالات السيطرة: النفط و(انعدام) الأمن في السودان وجنوب السودان (جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة).

الجزولي، حسن (2006)، عُنْف البادية (الخرطوم: منشورة المدارك).

جونسون، دوغلاس (2006)، الأسباب الجذرية للحروب الأهلية في السودان (أكسفورد: جيمس كوري).

كامرافا، مهران (2005)، الشرق الأوسط الحديث: تاريخ سياسي منذ الحرب العالمية الأولى

(بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا). خالد، منصور (1985)، نميري وثورة ديسمبر (لندن وبوسطن، ماساتشوستس: مطبعة جامعة إنديانا).

ليش، آن موسلي (1998)، السودان: الهويات الوطنية المتنازع عليها (بلومنغتون، إنديانا: مطبعة جامعة إنديانا).

محجوب، أ. م. أ. (2015)، "عيد عيد يا أكتوبر"، قراءة طريق نحو المستقبل، في ح. أ. إبراهيم (محرر)، خمسة أعوام على ثورة أكتوبر السودانية، 1964-2014: نهوض السودان البكر، ص 255-264 (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية).

محمود، فاطمة بابكر (1984)، البرجوازية السودانية: طليعة التنمية؟ (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم).

ممداني، محمود (2020)، لا مستوطن ولا أصلي: تكوين وتفكك الأقليات الدائمة (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد).

ماركوس، هارولد (1963)، "المفاوضات الإثيوبية البريطانية المتعلقة بالحدود الغربية مع السودان، 1896-1902"، مجلة التاريخ الأفريقي، 4 (1)، 81-94.

ماكلينتوك، آن (1995)، الجلود الإمبراطورية: العرق والجندر والهوية الجنسية في السياق الاستعماري (نيويورك: روتليدج).

ماكاتشون، أندرو (2014)، الجبهة الثورية السودانية: تشكيلها وتطورها (جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية)، متاح على:
http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP33-SRF.pdf

ماكجوان، باتريك (2003)، "الانقلابات العسكرية الأفريقية، 1956-2001: التكرار والاتجاهات والتوزيع"، مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة، 41 (3)، 339-70.

ماكجريجور، أندرو (2017)، "موسى هلال: أخطر مطلوب في دارفور يخسر لعبة التحدي مع الخرطوم في الوقت الحالي"، أبيرفويل سيكيوريتي، تقرير خاص صادر عن AIS، 12 ديسمبر، متاح على: https://www.aberfoylesecurity.com/?p=4096

ماكسبارين، جيسون، توك، محمد إيفرين، شو، تيموثي، وبسادة، هاني (2015)، "النمو الشامل، وحوكمة الموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة في أفريقيا من منظور قطري"، في رقية م. أبو شرف وديل ف. إيكلمان (محرران)، أفريقيا ومنطقة الخليج: حدود ضبابية وروابط متغيرة، ص 111-128 (برلين: جيرلاخ).

ميتشل، ريتشارد (1993)، جماعة الإخوان المسلمين (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد). مورتون، جون (1989)، "العرق والسياسة في ولاية البحر الأحمر، السودان"، الشؤون الأفريقية، 88 (350)، 63-76.

نيبلوك، تيم (1987)، الطبقة والسلطة في السودان: ديناميكيات السياسة السودانية، 1898-1985 (باسينجستوك: ماكميلان).

نور، س. م. (2014)، "تقييم الفجوة بين الجنسين في السودان"، المجلة الدولية لأبحاث السودان، 4 (1)، 7-34

نوين، س.، وجيمس، ل.، وسرينيفاسان، س. (2020)، صنع السلام وهدمه في السودان وجنوب السودان: اتفاقية السلام الشامل وما بعدها (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد).

نور، محجوب بيرير محمد (2002)، مواقف على درب الزمان (المجلد 1) (الخرطوم: شركة متبعي السودان للعملة).

نور، طه حسن (1971)، "الحدود بين السودان وإثيوبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية"، أطروحة دكتوراه، جامعة دورهام، المملكة المتحدة.

بانتوليانو، سارة (2010)، "النفط والأرض والصراع: تراجع رعي المسيرية في السودان"، مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي، 37 (123)، 7-23

باسكوتشي، إليسا (2014)، "ما وراء نزع التسييس والمقاومة: اللاجئون، والإنسانية، والفاعلية السياسية في القاهرة النيوليبرالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة ساسكس.

باتي، لوك (2014)، ملوك النفط الخام الجدد: الصين والهند والصراع العالمي على النفط في السودان وجنوب السودان (لندن: هيرست).

بورش، دوغلاس (2013)، مكافحة التمرد: كشف أساطير أسلوب الحرب الجديد (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

رولاندسن، أويستين هـ. ودالي، م. و. (2016)، تاريخ جنوب السودان: من العبودية إلى الاستقلال (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

روي، أوليفييه (1994)، فشل الإسلام السياسي، ترجمة كارول فولك (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد).

سعيد، س. (2001)، السيف والتغوط: القوات المسلحة السودانية: دراسة تحليلية 1971-1995 (القاهرة: شركة عالمية للطبع والنشر).

صالح، م. أ. محمد وحرير، شريف (1994)، "الميليشيات القبلية: نشأة التفكك الوطني"، في شريف حرير وترجي تفيدت (محرران)، الطريق المختصر إلى الاضمحلال: حالة السودان، ص 186-203 (أوبسالا: المعهد الشمالي الأفريقي).

سالمون، ياغو (2007)، ثورة شبه عسكرية: قوات الدفاع الشعبي (جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية).

شموق، أ. (2008)، أكتوبر الثورة الظافرة. الطبعة الثالثة (الخرطوم: هيئة الخرطوم للشفا والنشر).

شاركي، هيذر (2003)، التعايش مع الاستعمار: القومية والثقافة في السودان الأنجلو-مصري (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا).

شارب، جين (2005)، خوض النضال اللاعنفي: ممارسة القرن العشرين وإمكانات القرن الحادي والعشرين (بوسطن، ماساتشوستس: دار نشر بورترز سارجنت).

سيد أحمد، السر (2013)، "النفط والسياسة في السودان"، في كتاب غونار م. سوربو وعبد الغفار م. أحمد (المحرران)، السودان المنقسم: صراع مستمر في دولة متنازع عليها، الصفحات 103-120 (نيويورك، نيويورك: بالجريف ماكميلان).

سيد أحمد، السر (2014)، سنوات النفط في السودان: السعي وراء السلطة السياسية والتقدم الاقتصادي (تورنتو: دار كي للنشر).

سيكينغا، أحمد العوض (2002)، "مدينة الفولاذ والنار": تاريخ اجتماعي لعطبرة، مدينة السكك الحديدية في السودان، 1906-1984 (وودبريدج: جيمس كوري).

سكوكبول، ثيدا (1994)، الثورات الاجتماعية في العالم الحديث (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

ستيفان، ماريا ج. (1999)، الجهاد المدني: النضال اللاعنفي، والديمقراطية، والحوكمة في الشرق الأوسط (لندن: بالجريف ماكميلان).

توماس، إدوارد والجزولي، مجدي (2020)، "انقسام الحبوب في السودان: ثورة الخبز والذرة الرفيعة"، ورقة إحاطة، فبراير، معهد ريفت فالي

تيلي، تشارلز (1975)، "الثورات والعنف الجماعي"، في فريد آي. جرينشتاين ونيلسون دبليو

بولسبي (المحررون)، دليل العلوم السياسية. المجلد 3: نظرية السياسة الكلية، الصفحات 483-555 (ريدينغ، ماساتشوستس: أديسون-ويسلي).

توبيانا، جيروم (2014)، "البحث عن الدم والذهب في السودان"، رسالة من جبل عامر، الشؤون الخارجية، 1 مايو، متاح على:
https://www.foreignaffairs.com/arti-cles/sudan/2014-05-01/out-gold-and-blood-sudan

توبيانا، جيروم، ووارين، كلوتيلد، وساينين، جعفر محمد (2018)، الضرر متعدد الأطراف: تأثير سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي على طرق الصحراء الوسطى، لاهاي: كلينجندايل، المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، 6 سبتمبر، متاح على:
https://www.clingendael.org/publication/impact-eu-migration-policies-central-saharan-routes.

تيرنر، فيكتور (1969)، العملية الطقسية: البنية والبنية المضادة (شيكاغو، إلينوي: دار نشر ألداين).

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2016)، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المقدم وفقًا للفقرة 2 من القرار 2200 (2015)"، S/2016/805، 22 سبتمبر

عثمان، ن.م. (2015)، "عن دور المرأة وحقوقها"، في هـ. أ. إبراهيم، خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية، 1964-2014: نهوض السودان البكر، ص 417-422 (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية).

فيزاديني، إيلينا (2015)، القومية المفقودة: الثورة والذاكرة ومقاومة الاستعمار في السودان (وودبريدج، المملكة المتحدة: جيمس كاري).

واي، دانستان م. (1981)، الصراع الأفريقي العربي في السودان (نيويورك: شركة أفريقيا للنشر).

واربورغ، غابرييل (2003)، الإسلام والطائفية والسياسة في السودان منذ المهدية (لندن: هيرست).

واتسون، أو. جيه، وعبد المجيد، ن، وأحمد، أ، وعبد الحميد، أ، وويتاكر، سي، وبرازو، ن، وهاملت، أ، ووكر، ب، وهاي، ج، وغاني، أ، وتشيتشي، ف، ودهب، م. (2020)، "التقرير 39 - توصيف ديناميكيات وباء كوفيد-19 وعدم التأكد من معدل الوفيات في الخرطوم، السودان"، إمبريال كوليدج لندن، 1 ديسمبر 2020.

وير، هانز (1994)، قاموس اللغة العربية الحديثة المكتوبة (عربي- إنجليزي)، تحرير ج. ميلتون كوان (إيثاكا، نيويورك: خدمات اللغات المنطوقة).

ويليمس، كارين (2001)، "غرفة خاصة بالمرء: المعلمات العازبات يتفاوضن على الخطاب الإسلامي في السودان"، دراسات شمال شرق إفريقيا 8 (3)، 99-127

وودوارد، بيتر (1990)، السودان: الدولة غير المستقرة، 1898-1989 (بولدر، كولورادو: لين رينر). البنك الدولي (2007)، السودان: مراجعة الإنفاق العام، تقرير تجميعي، البنك الدولي، وحدة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية، تقرير رقم SD-41840، ديسمبر (واشنطن العاصمة: البنك الدولي).

البنك الدولي (2019)، "من الدعم إلى الاستدامة: مراجعة تشخيصية لقطاع الكهرباء في السودان"، التقرير النهائي، 30 يونيو (واشنطن العاصمة: البنك الدولي)، متاح على:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33702/From-Subsidy-to-Sustainability-Diagnostic-Review-of-Sudan-Electricity-Sector.pdf?sequence=1&isAllowed=y

وبنيه، مولاتا (2015)، "هذه الأرض أرضي: الحدود الإثيوبية السودانية والحاجة إلى تصحيح الحدود الاستعمارية التعسفية"، مجلة الدراسات الأفريقية المعاصرة، 33 (4)، 441-66.

يونغ، ألدن (2017)، تحويل السودان: إنهاء الاستعمار، والتنمية الاقتصادية، وتكوين الدولة (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج).

يونغ، جون (2012)، مصير السودان: أصول وعواقب سلام معيب

عملية (لندن: زيد بوكس).

زيليكي، إيليني سينتيم (2020)، إثيوبيا من الناحية النظرية: الثورة وإنتاج المعرفة،

1964-2016 (شيكاغو، إلينوي: هاي ماركت بوكس).

زونيس، ستيفن (1999)، "المقاومة غير المسلحة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، في ستيفن زونيس، وليستر ر. كورتز، وسارة بيث آشر (المحررون)، الحركات الاجتماعية اللاعنفية: منظور جغرافي، ص 41-51 (أكسفورد: بلاكويل).

الفهرس

تحليل متميز للسياسة في السودان الحديث، يزود القراء بتفاصيل من وراء الكواليس لثورة 2019 والصراعات التي لا يزال السودان يواجهها.

مارك فتحي مسعود، أستاذ العلوم السياسية والدراسات القانونية، جامعة كاليفورنيا، سانتا كروز، ومؤلف كتاب "الدولة الهشة للقانون: الإرث الاستعماري والاستبدادي والإنساني في السودان"

في تحليله العاطفي والثاقب واللحظي، يستذكر هذا الكتاب كتاب ماركس الشهير "الثامن عشر من برومير لويس بونابرت". دراسة حالة مثالية لتعريف الطلاب بكيفية عمل الدول الأفريقية بالفعل، وكيف يمكن أن تكون المحاولات الخارجية للتأثير أو المساعدة مضللة

- دونالد ل. دونهام، أستاذ متميز في قسم الأنثروبولوجيا، جامعة كاليفورنيا، ديفيس، والمحرر المشارك لكتاب "حالات العنف: السياسة والشباب والذاكرة في أفريقيا المعاصرة"

«يقدم كتاب ديمقراطية السودان غير المكتملة، المفصل والغني والمتجذر تاريخيًا، خلفية فريدة وشاملة لفهم السياسة المعاصرة لهذا البلد وتحولات السلطة فيه بشكل أفضل. لقد كان من دواعي سروري قراءة مثل هذا الكتاب الرائع وفي الوقت المناسب.»

- غريت ستيل، أستاذة مساعدة لدراسات التنمية الدولية، جامعة أوتريخت

«يأخذ هذا الكتاب الأساسي، الذي يأتي في الوقت المناسب، القارئ عن كثب إلى أرض الواقع وتحت جلد الثورة الشعبية في السودان، ويضع وعد وخطر النضال الأفريقي الرائع من أجل الديمقراطية المدنية في منظور تاريخي حاد.»

- شارات سرينيفاسان، ديفيد وإيلين بوتر، أستاذ مشارك في الحوكمة وحقوق الإنسان، جامعة كامبريدج، ومؤلف كتاب "عندما يقتل السلام السياسة: التدخل الدولي والحروب التي لا تنتهي في السودان"

مطبعة جامعة أكسفورد

www.oup.com

ISBN 978-0-19-765754-6

657546 9780197

/ أفريقي / حجج

بالتعاون مع المعهد الأفريقي الدولي